

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وزارة التعليم العالي
جامعة أم القصرى
كلية الدعوة وأصول الدين

نموذج رقم (٨)

إجازة أطروحة علمية في صيغتها النهائية بعد إجراء التعديلات

الاسم (رباعي) : ..
الأطروحة مقدمة لنيل درجة : ..
عنوان الأطروحة : ..

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد :

فيناءً على توصية اللجنة المكونة لمناقشة الأطروحة المذكورة أعلاه والتي تمت مناقشتها بتاريخ ٢٠١٤/٢/٢٤هـ _ بقبولها بعد إجراء التعديلات المطلوبة، وحيث قد تم عمل اللازم؛ فإن اللجنة توصي بإجازتها في صيغتها النهائية المرفقة للدرجة العلمية المذكورة أعلاه ...

والله الموفق ...

أعضاء اللجنة

المناقش الداخلي

الاسم : ..
التوقيع : ..

المناقش الداخلي

الاسم : ..
التوقيع : ..

المشرف

الاسم : ..
التوقيع : ..

يعتمد

رئيس قسم الكتاب السنة
الاسم : ..
التوقيع : ..

• يوضع هذا النموذج أمام الصفحة المقابلة لصفحة عنوان الأطروحة في كل نسخة من الرسالة .

٣٤٧١



٣٠١٠٢٠٠٠٠٠٣٤٧١

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
الدراسات العليا
كلية الدعوة وأصول الدين
قسم الكتاب والسنة



طبقات الرواة عن هشام بن عروة

في الكتب النسخة

إعداد الطالب

عبد الله بن محمد بن منصور آل الشيخ الشهري

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير

إشراف الأستاذ الدكتور

أحمد بن نافع المورعي الحربي

١٤٢٠هـ / ١٤٢١هـ

٢٠١٢
٤٤٩٠

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص الرسالة

تحتوي الرسالة على مقدمة وباين وخاتمة وفهارس.

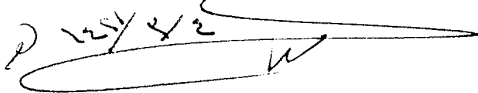
أما الباب الأول: فيتناول التعريف بعلم الطبقات، وبهشام بن عروة وأبيه، وفيه أربعة فصول: الفصل الأول: في التعريف بعلم الطبقات، وفيه خمسة مباحث: تناول تعريف الطبقة، ونشأة التقسيم الطبقي وتطوره، وفائدة معرفة علم الطبقات، ومناهج العلماء في التصنيف فيه، وذكر مصنفاتهم. أما الفصل الثاني: ففيه ترجمة عروة بن الزبير، وفيه سبعة مباحث، ويليه الفصل الثالث: وفيه ترجمة هشام بن عروة، وفيه ستة مباحث، ويليه الفصل الرابع: ويتناول أحوال رواية هشام بن عروة، وفيه أربعة مباحث.

أما الباب الثاني: فيتناول طبقات الرواة عن هشام، وفيه ثمانية فصول: تناول الطبقة الأولى: وهم أثبت الناس عن هشام، والطبقة الثانية وهم الثقات من الأئمة الذين رووا عن هشام، والطبقة الثالثة: وهم الثقات الذين وُصفوا بتمام الضبط، والطبقة الرابعة: وهم الثقات الضابطون، والذين هم أدنى من الطبقة الثالثة، والطبقة الخامسة: وهم الشيوخ الذين وُتقوا أو وُصفوا بالصدق مع خفة ضبطهم، والطبقة السادسة: وهم الشيوخ الذين وُتقوا أو وُصفوا بالصدق مع خفة ضبطهم، وهم أخف ضبطاً من الطبقة الخامسة، والطبقة السابعة: الضعفاء الذين يكتب حديثهم، والطبقة الثامنة: المتروكون والمتهمون. ثم الخاتمة: وفيها أهم النتائج التي توصل إليها البحث، ويليهما الفهارس. وهذه بعض أهم نتائج الرسالة الخاصة بالموضوع:

- 1- خرجت بتقسيم الرواة عن هشام بن عروة في الكتب التسعة إلى ثمان طبقات أشبه ما تكون بتقسيم علي بن المديني والنسائي للرواة عن نافع.
- 2- أهمية التقسيم على الطبقات للرواة عن الإمام المكثر؛ ليتوصل به إلى الحكم الدقيق على الأحاديث، ومن يرجح منهم قوله عند الزيادة أو الاختلاف في الوصل والإرسال ونحو ذلك.
- 3- قمت بإضافة زيادات كثيرة من أقوال النقاد في الكثير من الرواة على ما ذكره المزني في تهذيب الكمال، وما ذكره ابن حجر في تهذيب التهذيب، من مصادرها الأصلية أو من المصادر المتقدمة التي أسندت ذلك عن كبار النقاد، وكان لهذه الأقوال أثرها في الحكم على الرواة.
- 4- قمت بإضافة زيادات كثيرة لها تعلق بعلم العلل؛ كالمفاضلة بين الرواة الثقات في الروايات، من حيث الحفظ والإتقان والضبط، أو ما يتميز به كل راوٍ عن الآخر في بعض الشيوخ، وهذا النوع له أهمية كبرى في علم الطبقات، وآخر دعوانا إن الحمد لله رب العالمين.

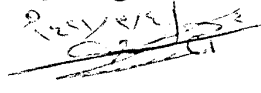
عميد الكلية

الدكتور محمد طاهر بن عبدالرحمن نور ولي



المشرف:

الدكتور أحمد بن نافع المورعي



الطالب

عبدالله محمد الشهري



المقدمة

الحمد لله العلي الكبير، واللطف الخبير، أحمدته حمد من أقر بربوبيته، وأذعن لعظمته، أحاط بالأشياء علماً، وأحصى كل شيء عدداً، خالق الخلق ومدبر الأمر، له الحمد في الأولى والآخرة، وله الثناء الحسن، أحمدته وأشكره، وأتوب إليه وأستغفره، وأشهد أن لا إله إلا الله الواحد الأحد والفرد الصمد، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، الرسول المحتبى، والنبى المرتضى، بعثه الله بالنور الساطع، وبالضياء اللامع، فكان لرسالة ربه هادياً ومؤدياً، ولشريعة خالقه مبلغاً ومبيناً، فصلى الله وسلم عليه وعلى آله وصحبه الطيبين.

أما بعد: فإن من نعم الله على هذه الأمة أن حفظ عليها شريعتها، ومن هذه الشريعة الأصل الثاني، وهو سنة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم، وسخر لحفظ هذه السنة أئمة نقاداً، ينفون عنها تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين، يحققون في الصغير والكبير، ويدققون في النقيير والقطمير، يبينون بمعرفتهم مراتب الرجال وأحوالهم، ويميزون بفهمهم صحيح الأخبار من ضعيفها، وإن من السنة الحسنة أن تقتفي آثارهم، وأن تقتدي بأفعالهم، وذلك بالاستفادة من جهدهم وثروتهم التي أخرجوها لنا مما هو متعلق بحفظ السنة النبوية، فهناك الأئمة الكبار الذين لهم حديث كثيرٌ ويروي عنهم الجمع الكبير من الطلبة، فإذا جمعت أحاديث هؤلاء وجمع الرواة عنهم من التلاميذ، ودُرست طبقاتهم وعُرف الضعيف منهم من الثقة، والمتقن منهم من غير المتقن، والمكثّر من المقل، ودُرست أحاديثهم على بينة، وعُرف صحيحها من ضعيفها، وسالمها من العلة من معلولها، كان ذلك من العلم النافع، وفيه تكميل لجهود متقدمي الأئمة.

وعندما منّ الله عليّ بالالتحاق بالدراسات العليا في قسم الكتاب والسنة، بجامعة أم القرى، وكنت في أثناء تلقينا من أساتذتنا الأفاضل في السنة المنهجية أحرص على البحث عن موضوع مناسب تحصل لي به الفائدة، وأكوّن من خلاله حصيلة علمية في جانب السنة النبوية، وكنت في هذه الفترة أحرص أنا وإخواني الطلاب على استشارة أهل العلم والمعرفة خاصة من المشايخ والأساتذة الذين سعدنا بالتلقي عنهم والاستفادة منهم، فكان من المواضيع التي وقع الاختيار عليها مرويات هشام بن عروة بن الزبير في الكتب

التسعة؛ لكونه من الأئمة المكثرين للرواية، وعده ابن رجب من ضمن الرواة الذين تدور عليهم غالب الأحاديث الصحيحة^(١)، وشجعي على الكتابة فيه غير واحدٍ من أساتذتنا، من أولهم فضيلة الأستاذ الدكتور جلال الدين عجوة، وكان وفقه الله من المتابعين للموضوع والمبرزين لأهميته، مع تنيبه لي على معالجة بعض جزئيات أثرت حول هذا الإمام الكبير - أعني هشام بن عروة - لا بد من الجواب عنها، وبعد كتابة خطة الموضوع والاستشارة قمت بتقديم الخطة لقسم الكتاب والسنة، وكان من ضمن الخطة فصل في أحوال الرواة عن هشام بن عروة، قصدت فيه إعطاء فكرة مختصرة عن طبقات الرواة عن هشام بن عروة، استقيت فكرته من كتاب شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي حيث تكلم على طبقات الرواة عن أعيان الثقات، وكان من جملتهم هشام بن عروة، وبعد أن نظر القسم في الخطة، وكان من ضمن الأعضاء فضيلة أستاذنا الأستاذ الدكتور سعدي الهاشمي، أشار عليّ رأفةً بي أن أتناول المرويات مستقلة، أو أتناول هذا الفصل في أحوال الرواة عن هشام بشيء من التوسع، ووضّح لي مدى فائدة الكتابة في هذا الجانب، وشجعي عليه - وفقه الله -، ويين لي أن البدء بدراسة طبقات الرواة عن هشام بن عروة، وتأخير دراسة المرويات بعدها، يعطي أحكاماً دقيقة على الأحاديث، فوافق ذلك رغبةً عندي، وهي الاتصال الدقيق بعلم الرجال؛ لأهميته في جانب خدمة الأحاديث النبوية، وأيضاً التعرف على طرائق متقدمي النقاد في نقد الرجال والحكم عليهم، وما يتبع ذلك من تحليلهم لأحاديث الرواة، فقدمت الخطة الجديدة وهي بعنوان «طبقات الرواة عن هشام بن عروة في الكتب التسعة»، وقد تمت الموافقة على الموضوع من جلسته الأولى، ولم أكن أتصور توسع الموضوع وتشعبه إلا بعد الخوض في غماره، والنهل من أنهاره.

أما أهمية الموضوع فهي مجتمعة في النقاط التالية:

- ١- كون علم الطبقات من العلوم المهمة التي هي من أصول علم العلل، فعن طريقه تُعرف مراتب الرواة - خاصة الثقات - عن الإمام المُكثّر، ومن يرجّح منهم عند الاختلاف، ومن يُقبل تفردّه فيما رواه عن هذا الإمام.
- ٢- عظيم فائدة علم الطبقات للباحثين والمشتغلين بعلم التخريج ودراسة الأسانيد؛ وذلك للتوصل للحكم الصحيح على الإسناد، خاصة عند الاختلاف في إسناده، فلا يُكتفى

(١) انظر شرح علل الترمذي ٢/٤٧٢-٤٨٧.

في الحكم الدقيق على الإسناد أن يكون رجاله ثقات؛ لتفاوت مراتب الثقات من حيث القوة عن الإمام الواحد كما تقدم.

٣- كتب الجرح والتعديل لا تكفي في معرفة طبقات الرواة بدقة؛ لأنها تُعنى بجانب التوثيق والتضعيف غالباً، أما مادة علم الطبقات فالمرجع في الكثير منها هو للكتب التي تُعنى بجانب العلل، وهذه المادة منثورة في كتب العلل والتواريخ والسؤالات، ففيها تُذكر أخطاء الثقات، وما تتميز به رواية بعضهم عن بعض، ويكثر فيها المفاضلة بين الثقات في رواياتهم سواء كانت المفاضلة عامة في سائر الشيوخ أو في شيوخ معينين، وهذا مهم جداً في علم الطبقات المعللة، فإن معرفة كون الراوي ثقة فقط، لا يكفي وحده لمعرفة مرتبته من شيخه، وهذه المفاضلة التي ذكرت لا تُعنى بما كثيراً كتب التراجم، وقد أشار إلى ذلك ابن رجب في شرح علل الترمذي^(١)، وكان رحمه الله قد جمع أكثر مادة كتابه من كتب العلل والتواريخ والسؤالات؛ إضافةً لكتب الجرح والتعديل، وعلى كل حال فمادة علم الطبقات موضعها في الكتب التي تُعنى بالعلل، والتصنيف في علم الطبقات المعللة يُقرّب ذلك كله.

٤- في هذا النوع من البحوث تدريب للطلاب -قبل الجُرأة في الدخول لفن التصحيح والتضعيف-، على المعرفة بعلم الرجال، وأحكام الجرح والتعديل، ومراتبه، وطرائق النقاد في النقد، ومعرفة عباراتهم ومصطلحاتهم الخاصة والعامة، واستعمالاتهم، والتفاوت بينهم في ذلك، ومعرفة اعتباراتهم في الحكم على الرجال، ومعرفة متشددهم من معتدلم من متساهلهم، إلى غير ذلك من الفوائد التي تُجنى من دراسة هذا العلم.

(١) شرح علل الترمذي ٤٦٧/٢، وإليك نص كلامه، قال رحمه الله: "معرفة صحة الحديث وسقمه تحصل من

وجهين:

أحدهما: معرفة رجاله وثقتهم وضعفهم، ومعرفة هذا هين؛ لأن الثقات والضعفاء قد دُونوا في كثير من التصانيف، وقد اشتهرت بشرح أحوالهم التوالم.

والوجه الثاني: معرفة مراتب الثقات، وترجيح بعضهم على بعض عند الاختلاف، إما في الإسناد، وإما في الوصل والإرسال، وإما في الوقف والرفع، ونحو ذلك، وهذا هو الذي يحصل من معرفته وإتقانه، وكثرة ممارسته الوقوف على دقائق علل الحديث."

وأما أسباب اختياره فهي كالتالي:

- ١- فقد اخترت طبقات هذا الإمام الكبير هشام بن عروة، لأنه من الأعيان الثقات الذين تدور عليهم غالب الأحاديث الصحيحة، كما نص على ذلك الحافظ ابن رجب في شرح علل الترمذي^(١).
- ٢- ولمتلة ومكانة هشام بن عروة وأحاديثه عند أهل العلم، حيث إن أكثر أحاديثه من طريق والده عروة بن الزبير عن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها، وهذه الأحاديث أغلبها في الأحكام الفقهية والسنن.
- ٣- لتحقيق القول في روايته عن أبيه، وما قيل في تغيره، وتدليسه والجواب عن ذلك.
- ٤- الرغبة في الخروج بتقسيم طبقي لمراتب الرواة عن هشام بن عروة، ينتفع منه الباحثون والمشتغلون بعلم التخریج، ودراسة الأسانيد الحديثية.
- ٥- ومع فائدة هذا الجانب، فإن المحاولات في الكتابة فيه قليلة، مما يجعل من الأهمية بمكان دراسة ذلك وتناوله.

خطة البحث:

وقد أعددت لذلك خطة أسير عليها، وهي مكونة من مقدمة وباين وخاتمة وفهارس:

فأما المقدمة: فتشتمل على:

١- أهمية الموضوع، وأسباب اختياره.

٢- خطة البحث.

٣- منهج البحث.

وأما الباب الأول: فيتناول التعريف بعلم الطبقات، وبهشام بن عروة وأبيه، وفيه أربعة فصول:

الفصل الأول: في التعريف بعلم الطبقات، وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول : تعريف الطبقة لغة واصطلاحاً، وموضوع علم الطبقات.

المبحث الثاني : نشأة التقسيم الطبقي وتطوره.

المبحث الثالث : فائدة معرفة علم الطبقات وأهميته.

المبحث الرابع : مناهج العلماء في التصنيف على نظام الطبقات.

المبحث الخامس : المصنفات في الطبقات.

الفصل الثاني: ترجمة عروة بن الزبير، وفيه سبعة مباحث:

المبحث الأول : اسمه ونسبه وكنيته وولادته ونشأته وطلبه للعلم.

المبحث الثاني : شيوخه وتلاميذه.

المبحث الثالث : شخصيته العلمية.

المبحث الرابع : ثناء العلماء عليه.

المبحث الخامس : صلاحه وعبادته وكرمه ومتابعته للجماعة وصبره على البلاء.

المبحث السادس : من أقواله وحكمه.

المبحث السابع : وفاته.

الفصل الثالث: ترجمة هشام بن عروة، وفيه ستة مباحث:

المبحث الأول : اسمه ونسبه وكنيته.

المبحث الثاني : مولده ونشأته.

المبحث الثالث : أشهر شيوخه.

المبحث الرابع : أشهر تلاميذه.

المبحث الخامس : ثناء العلماء عليه.

المبحث السادس : وفاته.

الفصل الرابع: أحوال رواية هشام بن عروة، وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول : أهمية طريق هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها، وما تميزت به.

المبحث الثاني : ما قيل في تدليسه وإرساله.

المبحث الثالث : ما قيل في رواية أهل المدينة وأهل العراق عنه.

المبحث الرابع : ما قيل في تغيره والجواب عن ذلك.

الباب الثاني: ويتناول طبقات الرواة عن هشام، وفيه ثمانية فصول:

الفصل الأول : الطبقة الأولى: وهم الرواة الثقات الذين وُصفوا بأنهم أثبت الناس عن هشام.

الفصل الثاني : الطبقة الثانية: الرواة الثقات من الأئمة الذين رووا عن هشام.

الفصل الثالث : الطبقة الثالثة: الرواة الثقات الذين وُصفوا بتمام الضبط.

الفصل الرابع : الطبقة الرابعة: الرواة الثقات الضابطين، والذين هم أدنى من الطبقة الثالثة.

الفصل الخامس : الطبقة الخامسة: الشيوخ الذين وثقوا أو وُصفوا بالصدق مع خفة ضبطهم.

الفصل السادس : الطبقة السادسة: الشيوخ الذين وثقوا أو وُصفوا بالصدق مع خفة ضبطهم، وهم أخف ضبطاً من الطبقة الخامسة.

الفصل السابع : الطبقة السابعة: الضعفاء الذين يكتب حديثهم.
الفصل الثامن : الطبقة الثامنة: المتروكون والمتهمون.

ثم الخاتمة: وفيها أهم النتائج التي توصل إليها البحث.

ويليها الفهارس وهي كالتالي:

- ١- فهرس المصادر والمراجع.
 - ٢- فهرس الآيات.
 - ٣- فهرس الآثار.
 - ٤- فهرس الأحاديث.
 - ٥- فهرس الرواة عن هشام بن عروة بحسب ترتيب المعجم.
 - ٦- فهرس الأعلام المترجم لهم.
 - ٧- فهرس الموضوعات.
-

منهج البحث، وهو كالتالي:

أولاً- كيفية جمع الرواة:

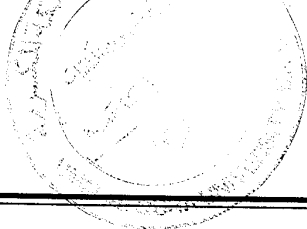
قمت بجمع الرواة عن هشام بن عروة ، والذين لهم رواية في الكتب التسعة^(١)، وتخصيصي للكتب التسعة؛ لأن هذه الكتب هي الكتب المعتمدة غالباً عند علماء الحديث وطلابه دراسةً وتعليماً وبحثاً، في السابق واللاحق؛ ولأن أكثر الرواة عن هشام بن عروة لا يخرجون عنها إلا في النادر خاصة الثقات.

أما طريقة جمع الرواة، فقد اعتمدت في جمع رواة الكتب الستة إضافة لمسند أحمد على كتاب تحفة الأشراف للمزي، وكتاب جامع المسانيد للحافظ ابن كثير، والمسند المعتلي بأطراف المسند الحنبلي (وهو يختص بمسند أحمد)، وأما موطأ مالك، فلا يحتاج لمعرفة الرواة فيه عنه هشام بن عروة؛ لأن مالكا يروي عن هشام بن عروة مباشرة بدون واسطة^(٢)، وأما سنن الدارمي فقد قمت بتتبع أحاديثه كاملاً لتمييز الرواة عن هشام بن عروة فيه، وأيضاً راجعت لمزيد التأكد المطبوع من كتاب إتحاف المهرة للحافظ ابن حجر؛ لاحتوائه على أحاديث موطأ مالك وسنن الدارمي، وأيضاً فإن ترتيبه هو وكتاب جامع المسانيد على طريقة ترتيب كتاب تحفة الأشراف^(٣)، ومن خلالهما يتميز ما رواه الرواة عن هشام بن عروة، أيضاً استعنت أثناء بحثي بالحاسب الآلي في جانب البحث المفصل والاستقصاء للرواة ومواضع رواياتهم، وغير ذلك مما يتعلق بالكلام عليهم، وقد بلغ عدد الرواة الذين وقفت عليهم عن هشام بن عروة في الكتب التسعة مائة واثنين وثلاثين راوياً.

(١) وهي صحيح البخاري، وصحيح مسلم، وسنن أبي داود، وسنن النسائي الصغرى "المختص"، وسنن الترمذي، وسنن ابن ماجه، ومسند أحمد، وموطأ مالك، وسنن الدارمي، وأمل استيعاب سائر الرواة عن هشام مستقبلاً إن شاء الله.

(٢) انظر على سبيل المثال ص ٧، وص ٣٠٠، وص ٩٤٥، وتحصل فائدة مراجعة الموطأ، وكذا كتب الأطراف، والحاسب الآلي فقط في تحديد مواضع أحاديث مالك التي رواها عن هشام بن عروة.

(٣) وهو الترتيب على المسانيد دون المتن، على طريقة الترتيب الهجائي، فيذكرون أسماء الصحابة مرتبة، ومع كل صحابي يذكرون الرواة عنه من التابعين وأتباعهم مرتبة أيضاً هجائياً، وبذلك يمكن معرفة الرواة عن إمام من الأئمة بدقة في الكتب التي تناولتها كتب الأطراف. وانظر مقدمة إتحاف المهرة ٢٦١-٢٧.



الاصح

ثانياً- منهجي في تقسيم الطبقات:

اعتمدت في تقسيمي لطبقات الرواة على استقراء أحوالهم، وجهدت في أن يكون هذا الاستقراء دقيقاً، وخرجت من ذلك بتقسيمهم إلى ثمان طبقات، ومعلوم أنه كلما كثر التقسيم كلما كان أكثر فائدة ودقة في بيان مرتبة الراوي من شيخه، وتظهر فائدة ذلك، عند الحكم على حديثٍ حصل فيه الاختلاف بين الرواة عن هشام بن عروة، فنزرع في هذه الحال إلى الترجيح، وذلك بالنظر في طبقات الرواة عن هشام، ومعرفة أكثرهم ملازمةً، وأتقنهم لحديثه.

والتقسيم الذي سرت عليه هو أشبه نوعاً ما بالتقسيم الذي جرى عليه علي بن المديني والنسائي في تقسيمهما لطبقات الرواة عن نافع، فالأول قسمهم إلى تسع طبقات والثاني إلى عشر طبقات^(١).

والتقسيم الذي جريت عليه كالتالي:

الطبقة الأولى: وهم الرواة الثقات من كبار الأئمة، الذين وُصفوا بأنهم أثبت الناس عن هشام بن عروة، وذلك لملازمتهم لهشام بن عروة، ولمعرفتهم بحديثه، مع الإكثار من الرواية عنه، وهؤلاء في هشام بن عروة، يُدرجون على تقسيم السخاوي^(٢) في أهل المرتبة الأولى من مراتب التعديل.

الطبقة الثانية: الرواة الثقات من الأئمة الذين رووا عن هشام بن عروة، ولم يُوصفوا بأنهم أثبت الناس عن هشام، إما لقلّة حديثهم عنه أو لعدم ملازمتهم، أو لعدم إتقانهم لأغلب أحاديثه، أو لأنهم من الرواة الذين رووا عنه في آخر عمره، أو لغير ذلك، وهذه الطبقة يدخل رواها إما في المرتبة الثانية، أو الثالثة، أو الرابعة، من مراتب التعديل على ترتيب السخاوي.

الطبقة الثالثة: الرواة الثقات الذين وُصفوا بتمام الضبط، وليسوا من أئمة الحديث

(١) وذكر ابن رجب أن النسائي قسمهم إلى تسع طبقات، ثم قال "وذكر طبقةً عاشرية، [أي النسائي] وقال: هم المتروك حديثهم"، شرح العلل ١/٤٠٣-٤٠٤.

(٢) وسيأتي توضيح وجه استعمال مراتب الجرح والتعديل عند السخاوي في ضبط الطبقات في ص ١٦.

الموصوفين بذلك، ويُدْرَج رِوَاةُ هَذِهِ الْمَرْتَبَةِ غَالِباً فِي الْمَرْتَبَةِ الرَّابِعَةِ مِنْ مَرَاتِبِ التَّعْدِيلِ عَلَى تَقْسِيمِ السَّخَاوِيِّ، وَقَدْ يَدْخُلُ بَعْضُهُمْ فِي الثَّلَاثَةِ.

الطبقة الرابعة: الرواة الثقات الضابطون، والذين هم أدنى من الطبقة الثالثة، وهؤلاء من ليسوا في المرتبة العالية في الصحة، وهذه الطبقة يدخل رواها في المرتبة الرابعة من مراتب التعديل على تقسيم السخاوي، وتجاوزهم الخامسة، ومثل هؤلاء يُعَبَّرُ عَنْهُمْ بَعْضُ الْأُئِمَّةِ بِقَوْلِ «ثِقَةٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ»^(١)، وَكَذَا أَعْبُرُ عَنْهُمْ فِي النَّتِيجَةِ.

الطبقة الخامسة: الشيوخ الذين وثقوا أو وُصِفُوا بِالصِّدْقِ مَعَ خَفَةِ ضَبْطِهِمْ، وَهَؤُلَاءِ يَدْجُونَ فِي الْمَرْتَبَةِ الْخَامِسَةِ مِنْ مَرَاتِبِ التَّعْدِيلِ عَلَى تَقْسِيمِ السَّخَاوِيِّ غَالِباً. **الطبقة السادسة:** الشيوخ الذين وثقوا أو وُصِفُوا بِالصِّدْقِ مَعَ خَفَةِ ضَبْطِهِمْ، وَهَمُّ أَحْفُ ضَبْطاً مِنَ الطَّبَقَةِ الْخَامِسَةِ، وَهَمُّ مِنْ يُدْرَجُ غَالِباً فِي الْمَرْتَبَةِ السَّادِسَةِ مِنْ مَرَاتِبِ التَّعْدِيلِ عَلَى تَرْتِيبِ السَّخَاوِيِّ.

الطبقة السابعة: الضعفاء الذين يكتب حديثهم، وهم من يدرج في المرتبة الخامسة والسادسة من مراتب الجرح على تقسيم السخاوي. **الطبقة الثامنة:** المتروكون والمتهمون، الذين لا يكتب حديثهم، وأصحاب هذه الطبقة يدرجون إما في المرتبة الثانية، أو الثالثة، أو الرابعة من مراتب التحريح.

طريقة ترتيب الرواة:

قمت بترتيب الرواة بحسب الطبقات التي انتهجتها، ووضعت كل راوٍ في الطبقة المناسبة له، ثم قمت بترتيب الرواة في نفس الطبقة على حروف المعجم؛ ليحصل الوصول للراوي بسهولة، أيضاً خصصت في الفهارس فهرساً ذكرت فيه سائر الرواة مرتبين على حروف المعجم، مع بيان موضع كل ترجمة، وذلك لمن أراد الرجوع السريع للتعرف على الرواة عن هشام، كلهم أو بعضهم.

(١) وكثيراً ما يستعمل ابن سعد هذا التعبير في طبقاته، وسيمرُّ معنا في ثنايا البحث الكثير من الأمثلة على ذلك، أما الحافظ ابن حجر فيعبر عن هذا النوع في كتابه التقريب بقول "صدوق".

طريقة ترجمة الراوي وتعيين طبقته:

١- أبدأ بالتعريف بالراوي وذلك بذكر ترجمته من تقريب التهذيب لابن حجر، إذا كان الراوي ممن تُرجم له في التقريب، وذلك لفائدتين:

الأولى: لكون ابن حجر آخر من ترجم لرواة الكتب الستة بتراجم موجزة، مستخلصاً الحكم العام على الراوي من مجموع كلام النقاد فيه، إضافة لطول باع الحافظ في علم الحديث ورجاله روايةً ودرايةً.

الثانية: ليقف القارئ على حكم الحافظ النهائي المطلق على الرجل، وعلى الحكم النهائي الذي توصل إليه البحث على الراوي، خاصةً في روايته عن هشام بن عروة، وذلك من خلال الدراسة التفصيلية لحال الراوي، ومن ثم ملاحظة الفرق بين الحكمين في النتيجة، مع الوقوف على سبب الاختلاف في الحكم على الراوي.

٢- إذا كان الراوي عن هشام بن عروة ليس له ذكرٌ في تقريب التهذيب، مثل أن يكون لا رواية له في الكتب الستة، وله رواية في مسند أحمد، فإني أقوم بتعريفه من كتاب تعجيل المنفعة للحافظ ابن حجر.

٣- أسوق أقوال النقاد في الراوي مرتبةً حسب التسلسل الزمني لوفيات النقاد.

٤- إذا كان الجرح أو التعديل نقلَ فعلٍ عن شخصٍ أو حكاية، فأعتبر في الترتيب وفاء المنقول عنه لا الناقل، ولا أخالف ذلك، إلا إذا كان هناك فائدة، أو سبب يقتضي ذلك.

٥- إذا كان الناقد من أئمة الجرح والتعديل الكثيرين الكلام في الرجال، ويروي كلامه عدة نقله، كابن معين وكأحمد بن حنبل، فإني أذكر في الحاشية الناقل عنه، خاصةً عندما يكون في ذلك فائدة، مثل أن يكون للناقد في راوٍ ما عدة أقوال مختلفة أو متباينة، فيُنظر في المتقدم والمتأخر من النقلة عنه؛ لتمييز آخر أحكامه على هذا الراوي.

٦- إذا تكررت عبارة التوثيق عن الناقد الواحد، فأكتفي بذكرها مرةً واحدة، ثم أشير في الحاشية إلى مواضع تكرار العبارة، مع ذكر من روى هذه العبارة عن هذا الناقد.

٧- إذا كان الراوي من الأئمة الثقات المشهورين، فإني أذكر الكثير مما قيل فيه،

ولاستوعب كل ما قيل فيه طلباً للاختصار^(١) وأهتم في هذا النوع من الرواة بالفوائد المتعلقة بمباحث علم العلل، كالمفاضلة بينه وبين غيره من الثقات^(٢)، ونحو ذلك مما يُبرز مكانته بين أقرانه من الثقات.

٨- إذا كان الراوي من الثقات وفيه كلامٌ أو تفصيلٌ في الحكم عليه، فإني أذكر أغلب ما قيل فيه.

٩- إذا كان الراوي مختلفاً فيه فإني استوعب كل ما قيل فيه.

١٠- إذا كان كلام النقاد في الراوي قليلاً، فإني أبحث وأستوعب أكثر ما يمكن في الكلام عليه.

١١- قد أذكر أحياناً بعض النصوص التي فيها وصف الراوي بأفضليته في شيخٍ ما غير هشام بن عروة؛ أما لإظهار مكانته في الحفظ والإتقان ونحوهما -فإن من يُوصف بالأفضلية في بعض الشيوخ، له ميزة على من لم يوصف بشيءٍ من ذلك-، وإما لوجود فائدة في نفس النص، تُبرز جانباً من جوانب التعديل في شخصيته.

١٢- أقوم بنقد ما يحتاج لنقدٍ من الروايات المنقولة عن النقاد، وبيان الضعيف منها من حيث السند، ومن حيث القرائن الدالة على بطلانها إن وجدت.

١٤- أذكر أقوال العلماء في سنة ولادة الراوي ووفاته، وأعين في الأصل قول الجمهور، كذلك أقوم بالتنبيه على الصحيح والضعيف من الأقوال بحسب ما يظهر لي، ثم أذكر في الحاشية مواضع هذه الأقوال ومن قال بها من الأئمة، وأقدم في عزو الأقوال في هذا الجانب؛ الكتب التي تختص بالوفيات، أو تُعنى بها، كوفيات ابن زبير، وكالتاريخ الأوسط للبخاري، لأنها في الغالب تتميز بالدقة في ذلك.

١٥- ثم أقوم بمناقشة عبارات النقاد وأحكامهم إذا اقتضى الأمر ذلك، خاصةً عند

(١) وأقصد في طلب الاختصار أي فيما أقدمه للقارئ، وإلا فقد قمت بمجرد شامل لكل ما وقعت عليه من كلام في الراوي، مما يتعلق بالجرح والتعديل، وما أخذ عليه من أخطاء في الأحاديث خاصة الثقات، سواء فيما يتعلق برواية الراوي عن هشام أو عن غيره، وبلغ ما جُمع الشيء الكثير، وإنما أقدم للقارئ المهم من ذلك، وبحسب منهج البحث.

(٢) وهذه المفاضلات هي ثمرة عظيمة الفائدة في علم الطبقات جُنت من خلال دراسات مضمّنة لأحاديث كبار الأئمة، انظر بعض الأمثلة على ذلك في كتاب منهج النقد عند المحدثين للأعظمي ص ٦٩-٧٠.

اختلافهم في الحكم على الراوي.

١٦- إذا لم يكن هناك حاجة للمناقشة، فإني أتبع أقوال النقاد بالخلاصة، ثم النتيجة التي توصلت إليها في رواية هذا الراوي عن هشام بن عروة، أو في روايته مطلقاً، مع وضعه في الطبقة المناسبة له، وقد أذكر النتيجة مباشرة؛ خاصة إذا كان الحكم على الراوي واضحاً لا يحتاج إلى مزيد تعليق.

١٧- أنه في الحاشية على مرتبة الراوي من حيث التعديل والتجريح على ترتيب السخاوي^(١).

١٨- أقوم بالتعليق على بعض أقوال النقاد وأحكامهم في الحواشي؛ رغبة في تقليل المناقشة في آخر الترجمة، وتجنباً للإطالة.

١٩- إذا كان الراوي ضعيفاً أو متكلماً فيه، أو كلام النقاد فيه قليل، وله رواية في الصحيحين، أو أحدهما، فإني أشير إلى ذلك غالباً، مع بيان نوع الرواية المخرجة له في الصحيح، إن كانت في الأصول أو كانت شاهداً أو متابعة، مستفيداً من كلام الحافظ ابن حجر في كتابه «هدى الساري»، أو من ملاحظتي لذلك.

ثالثاً: طريقة الحكم على الرواة^(٢):

الحكم على الرواة ليس بالأمر الهين، فإنه يحتاج قبل كل شيء إلى ورع وأمانة، ثم إلى علم ومعرفة بأحكام كثيرة وقواعد عديدة، تتعلق بعلوم الحديث وبالجرح والتعديل خاصة.

أيضاً يحتاج إلى معرفة مصطلحات النقاد وأحكامهم، خاصة الاصطلاحات التي يختص بها بعض الأئمة دون غيره.

ويحتاج كذلك إلى ممارسة واستقراء، يتحصّل من خلالها الممارس على الملكة والمعرفة التي تمكنه من الكلام في هذا الفن.

(١) وإذا أطلقت في ذكر مراتب الجرح أو التعديل، فمرادي عند السخاوي.

(٢) وقد أفرد علماء المصطلح في كتبهم نوع "معرفة صفة من تقبل روايته"، وفيه يتناولون الأحكام المتعلقة بقبول رواية الراوي أو ردها، وعلى من أراد الحكم على الرواة مراجعة هذا النوع والإحاطة به.

والوصول إلى هذه المرحلة ليس بالأمر السهل^(١)، وقد شكك الحافظ الذهبي - وهو من أفنى عمره في الحديث ورجاله، وفي التصنيف في التراجم وفي سائر فنون الحديث - الافتقار إلى تحرير عبارات التعديل والتجريح عند النقاد، قال رحمه الله: «والكلام في الرواة يحتاج إلى ورع تام، وبراءة من الهوى والميل، وخبرة كاملة بالحديث، وعلمه، ورجاله، ثم نحن نفتقر إلى تحرير عبارات التعديل والجرح، وما بين ذلك من العبارات المتجاذبة، ثم أهم من ذلك أن نعلم بالاستقراء التام عرف ذلك الإمام الجيهنذ، واصطلاحه، ومقاصده، بعباراته الكثيرة...»^(٢).

وقد اعتمدت في هذا الباب على عدة قواعد في الجرح والتعديل، بعضها منصوص عليه، وبعضها استنتجته من النظر في مئات الأحكام التي يصدرها النقاد، ومن خلال تصرفاتكم وعباراتهم في ذلك.

وإلى القارئ أشهر هذه القواعد والاعتبارات التي أخذت بها في الحكم على

الرواة:

١ - يسبق الحكم على الراوي ووضعه في الطبقة المناسبة له، تحديد مرتبة الراوي من حيث التعديل أو التجريح، وقد نص العديد من العلماء على مراتب التعديل والتجريح، ورأيت الإمام السخاوي من آخر من تناول مراتب التعديل والتجريح مع العناية بالجمع والترتيب والتحرير^(٣)، فجاءت من أنسب ما كتب في هذا الجانب فيما أحسب، وقد ارتضيت تقسيمه في تحديد مرتبة الرواة عن هشام بن عروة، خاصة وأن

(١) وما أقوم به أو يقوم به بعض الباحثين المبتدئين في هذا الجانب، إنما هو مرحلة من مراحل الدربة، والتعلم فحسب.

(٢) الموقظة ٨٢.

(٣) وقد أتى اللكنوي على جمع السخاوي واستحسنه، انظر الرفع والتكميل ص ١٥٥، والمراتب عند السخاوي باختصار كالتالي:

أولاً: مراتب التعديل: فالأولى: ما أتى بصيغة أفعال: (كأوثق الناس)، أو (أثبت الناس)، ونحوها، والثانية: فلان لا يسأل عن مثله، والثالثة: ثقة ثبت، أو ثقة ثقة ونحوها، والرابعة: ثقة، وثبت، ونحوها، والخامسة: ليس به بأس، صدوق، ونحوها، والسادسة: ما أشعر بالقرب من التجريح، مثل: محله الصدق، روى عنه الناس، شيخ، ونحوها.

ثانياً: مراتب الجرح: فالأولى: ما دل على المبالغة في التجريح، كأكذب الناس، وركن الكذب، ونحوها، الثانية: كذاب، وضاع ونحوها، الثالثة: يسرق الحديث، متهم بالوضع، ساقط، ونحوها، الرابعة: مردود الحديث، ضعف جدا ونحوها، الخامسة: ضعيف، منكر الحديث ونحوها، السادسة: فيه مقال، فيه ضعف، ليس بمحقق، ونحوها. انظر فتح المعين ١٠٩/٢ - ١٢٦.

- العبارات التي جمعها هي العبارات المستعملة عند عموم النقاد، فلا تختص بإمام بعينه، وليست مصطلحة لكتاب معين من كتب الجرح والتعديل (١).
- ٢- اهتم بأحكام النقاد المتقدمين؛ لغزير علمهم، ولأن معرفتهم بالرواة، وبأحاديثهم ودقيق أحوالهم أكثر من المتأخرين، وأدق النظر في أحكام المتأخرين، وأجعلها أخيراً.
- ٣- أراعي تقدم قول الناقد المعاصر للراوي، أكثر من قول من بعده، إلا أن تكون هناك قرينة تقتضي تقدم قول المتأخر.
- ٤- أراعي تقدم قول الناقد المعاصر للراوي الذي روى عنه، أو أكثر عنه، على الناقد المعاصر الذي لم يرو عنه، أو روى عنه القليل؛ لأن معرفته بحديثه تكون أكثر.
- ٥- أعتبر في أحكام النقاد، أقوال الأئمة الذين يصدر عن الأحكام بعد سير مرويات الراوي، مثل أن يعرف هذا الناقد بذلك، أو ينص الناقد نفسه على أن حكمه صدر على هذا الراوي بعد النظر في أحاديثه، أو يكون للناقد مصنف في ذلك، فمثلاً ابن عدي أقواله في الرجال في كتابه الكامل في الضعفاء أولى بالتقدم على أقوال معاصريه من النقاد الذين يطلقون الحكم على الرواة في بعض مصنفاتهم من غير تعليق، إما اعتماداً على أحكام من تقدمهم، أو من حفظهم وبدون استقراء دقيق لمرتبة الراوي.
- ٦- أقدم قول الناقد إذا كان تلميذاً للرجل المتكلم فيه على قول شيخ المتكلم فيه؛ لأن الشيخ قد يثني على تلميذه بحسب ما يظهر له، والطالب إنما يصدر حكمه بعد سماعه لحديث شيخه واختباره، فالزهري مثلاً أثنى على تلميذه محمد بن إسحاق في العلم والحديث والمعرفة، بعبارات قوية متعددة، لكن تلاميذ ابن إسحاق ومن بعدهم ميزوا

(١) ولذا فإني عرضت عن مراتب الجرح والتعديل التي ابتكرها واصطلحها الحافظ ابن حجر عليه رحمة الله في كتابه تقريب التهذيب؛ لأنها خاصة بكتاب التقريب، وهدفه في اصطلاح هذه العبارات تحري الدقة في الحكم على الراوي، وقد حصلت عدة دراسات لغير واحد من الباحثين تؤكد ذلك، ثم تبين لي صحة ذلك بالتطبيق العملي، وقد نبهت على ذلك في مواضع زيادة في الفائدة، وحتى لا ينسب للحافظ ابن حجر مجانبة الصواب في أحكامه على بعض الرواة كما قد يظنه البعض؛ نتيجة لعدم تبهم لمنهج الحافظ في الأحكام التي يصدرها في كتابه التقريب، وانظر في هذا الموضوع كلام الشيخ عبد الفتاح أبو غده في حاشية جواب الحافظ المنذري عن أسئلة في الجرح والتعديل ص ٥٤-٥٥، وحاشية الرفع والتكميل ص ١٨٣-١٨٤، والدراسة التي أجراها الأستاذ محمد عوامة في مقدمة التقريب ص ٢٤-٣١، وكذا الدراسة التي أجرها تطبيقياً الدكتور وليد العاني في كتابه منهج دراسة الأسانيد والحكم عليها، وهي دراسة لمراتب ابن حجر في التقريب لبيان منهجه فيها - وقد أثبت بالدراسة التطبيقية والأمثلة أن المراتب التي ذكرها ابن حجر في التقريب خاصة به.

حديثه وحكموا عليه بدقة، أكثر من شيخه الزهري^(١).

٧- ألاحظ في الجرح والتعديل تقدم قول تلميذ الراوي أو من بعده من النقاد على قول قرين الراوي في الطلب، أو المقارب له، فهذا شعبة مثلا يقول عن ابن إسحاق: «أمير المؤمنين في الحديث»^(٢) بينما نجد الرواة عن ابن إسحاق ومن بعدهم، معرفتهم بحاله أكثر، ولهم فيه كلام مطول من حيث الاحتجاج وعدمه، وهذا الفقرة والتي قبلها، بينهما تقارب وقد لاحظت تكررها بالتطبيق العملي.

٨- أراعي المصطلحات الخاصة بالإمام الواحد، والتي يختلف فيها عن الجمهور، أو العبارات التي ينفرد بها بعض الأئمة دون غيره، فعبارة «منكر الحديث» عند البخاري تختلف عن معناها عند الجمهور، وعبارة «ليس بالقوي» عند أبي حاتم تختلف عن معناها عند غيره^(٣)، وكذا من العبارات الخاصة قول أحمد: «هو كذا وكذا»، وقول ابن عدي: «والضعف بين علي حديثه»^(٤).

ومعرفتي لذلك تكون بطرق:

- أ- فمنها أن ينص الناقد نفسه على أن مراده من هذا الإطلاق هو كذا.
ب- ومنها أن ينص أحد الأئمة بطريق الاستقراء، على أن مراد هذا الناقد من هذه العبارة كذا.
ج- ومنها الدراسات المعاصرة التي تناولت دراسة مناهج بعض النقاد، وعباراتهم، وهي متعددة.
د- ومنها ما استنتجته من خلال التطبيق العملي على مئات الأحكام والأقوال التي يصدرها النقاد.

٩- لقد قسم العلماء نقاد الحديث إلى أقسام^(٥): فقسم متشدد في الجرح والتعديل، وقسم معتدل، وقسم متساهل، وقسم متشدد في الجرح متساهل في التعديل، وقسم معتدل لكنه متساهل في بعض الأوقات في التعديل، وهكذا، فأراعي عند الحكم على الرواة هذه الأحوال كلها بحسب الاستطاعة. ولم أجد مصنفا مستقلا في هذا الجانب

(١) انظر مقاله فيه جمهور النقاد كابن معين وأحمد وابن نمير وأبي حاتم ص ٤٩٢-٤٩٦.

(٢) الكامل ١٠٧/٦.

(٣) انظر ما قال الذهبي في الموقظة ص ٨٣ في معنى هذا الاصطلاح عند أبي حاتم بالاستقراء.

(٤) وكل هذه العبارات سيأتي الكلام عليها في موضع ورودها.

(٥) انظر الموقظة ٨٣، وذكر من يعتمد قوله في الجرح ص ١٥٨-١٥٩.

مع أهميته، سوى إشارات من الذهبي في مقدمة كتابه ((ذكر من يعتمد قوله في الجرح))^(١)، وفي الموقظة^(٢) عند كلامه على مراتب الجرح، لكن غالب ما استفدته هو من طريق كلام العلماء في بعض النقاد كالذهبي في ميزان الاعتدال، وسير إعلام النبلاء وغيرهما من كتبه، وابن حجر في هدي الساري وغيرها من كتبه، وأيضاً عن طريق التطبيق والمقارنة بين أحكام النقاد المختلفة، وتحصل لي من ذلك معرفة منهج العديد من النقاد الذين لم يتكلم عليهم في هذا الجانب بشيء، ونبهت على ذلك في مواضعه.

١٠- أدق النظر في كلام الأقران، وأنظر هل الحامل عليه هو الاختلاف في العقائد أو العداوة، أو غير ذلك^(٣)، أم أنه صدر عن عدل وإنصاف، فإن كان الحامل عليه هو العداوة ونحوها، فإني أطويه ولا أعتبره^(٤).

١١- أراعي تقديم الأقوال المنصوص عليها في الكتب المختصة بالجرح والتعديل؛ لأنها أكثر تحريراً، على الأقوال العارضة في بعض كتب الحديث والرواية؛ فإن الأحكام العابرة في بعض كتب الحديث، لا تكون غالباً دقيقة الحكم على الراوي، وهذا ملاحظٌ بالتجربة.

١٢- ألبأ في أحيان كثيرة للحكم على الراوي المختلف فيه، أو المتكلم فيه إلى النظر في أحاديثه التي تكلم عليها أئمة العلل، وكبار متقدمي النقاد، مما عدوه من مناكيره، أو

(١) ذكر من يعتمد قوله في الجرح ص ١٥٨-١٥٩.

(٢) الموقظة ص ٨٣، وهناك بعض الدراسات المختصرة غير الوافية والشاملة للموضوع، انظر علي سبيل المثال مباحث في علم الجرح والتعديل ص ١٠٣-١٤٣، والرفع والتكميل وحاشيتة للكنوي، وقواعد في علوم الحديث للتهانوي، ودراسات في الجرح والتعديل للأعظمي، ونحوها من البحوث.

(٣) وقد ذكر الحافظ ابن دقيق العيد خمسة أوجه لأسباب الجرح غير المعتر، وهو يشمل ما صدر من الأقران وما صدر من غيرهم، انظر الاقتراح في بيان الاصطلاح ص ٢٨٨-٣٠٢.

(٤) وقد نبه الذهبي في كثير من المواضع التي ينقل فيها كلام بعض الأقران في بعض، بأنه يطوى ولا يروى، من ذلك ما قاله في السير (١٠/٩٢-٩٤)، كذلك عقد ابن عبد البر الأندلسي قبله في كتابه جامع بيان العلم وفضله (٢/١٥٠-١٥١)، باباً سماه "باب حكم قول العلماء بعضهم في بعض"، وروى فيه قول ابن عباس: "استمعوا علم العلماء، ولا تصدقوا بعضه على بعض، فوالذي نفسي بيده لهم أشد تغييراً من التيوس في زربها".

مما تفرد به، أو مما أخطأ فيه، خاصة ما كان من روايته عن هشام بن عروة؛ لأن هذه الطريقة تساعد للوصول إلى الحكم المناسب على الراوي.

١٣- إذا كان الراوي مختلفاً فيه، وكانت له أحاديث قليلة، فإني استعمل في الحكم عليه إضافة إلى كلام النقاد فيه، طريقة النظر في أحاديثه ومروياته خاصة ما كان عن هشام بن عروة^(١).

١٤- لا أعتبر البدعة سبباً في رد الرواية، إلا إذا روى الراوي ما يقوي بدعته، وهذا الذي جرى عليه العمل عند العديد من أئمة الحديث^(٢).

١٥- لم أعتبر الاختلاط مؤثراً في عدالة الراوي وضبطه، بل يُنظر في أحاديثه والرواية عنه، فمن روى عنه قبل الاختلاط قبل منه، ومن روى عنه بعده أو لم يُعلم حاله هل حدث قبل الاختلاط أو بعده، لم يُحتج به^(٣).

١٦- كذلك التدليس لم أعتبره مؤثراً في تحديد طبقة الراوي إن ثبت سماعه من شيخه^(٤)، بل تجري على الراوي أحكام المدلسين الموضحة في موضعها^(٥).

١٧- إذا كان الاختلاف في الحكم مروياً عن إمامٍ واحدٍ:

فإن الأصل في طريقة كبار النقاد أنهم لا يحكمون على الراوي إلا بعد جمع أحاديثه والنظر فيها، ثم يحكمون بمقتضى ذلك، فلا تكاد ترى اختلافاً في حكمهم، لكن قد يحصل هناك اختلاف في العبارات التي يعبرون بها عن حال هذا الراوي المتكلم فيه، بحسب حال السؤال الذي يُعرض عليهم، فتأتي إجاباتهم مختلفة في ظاهر الأمر، فيظننها من لا معرفة له

(١) انظر على سبيل المثال ترجمة يعلى بن شبيب ص ٥٨٦.

(٢) فقد رجح الحافظ ما قال به الجوزجاني من قبول رواية المبتدع غير الداعية، ما لم يرو ما يقوي بدعته، كما في الزهراء ص ١٠٠-١٠١، ولم يفرق الشافعي في قبول الرواية بين الداعية وغيره وعليه عمل البخاري وكذا شيخه أحمد بن حنبل وابن معين كما سيمر معنا، وهو رأي ابن كثير، انظر الباحث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث ص ١٠١.

(٣) انظر علوم الحديث لابن الصلاح ص ٣٩٢، والمختلطين للعلائي ص ٣.

(٤) لأن بعض الرواة قد يدلّس عن شخص لم يرو عنه، كالحجاج بن أرطاة مثلاً، فقد دلّس عن الزهري وهشام بن عروة، وروى عنهما بالنعنة، مع أنه لم يسمع منهما كما قال أبو حاتم، ومثل هذا النوع من الرواة يكون لتدليسه تأثير في تعيين طبقته.

(٥) انظر طبقات المدلسين ص ١٣-١٧.

بأساليبهم مختلفة الحكم، وقد يظن أن للإمام الناقد عدة آراء في الراوي الواحد، وليس كذلك^(١).

مع ذلك قد يحصل في بعض الأحيان تعارض ظاهر في أقوال الناقد الواحد، فإذا لم يمكن الجمع فنسلك مسلك الترجيح، وله طرق كالتالي:

- ١- تقديم قول الأوثق من النقلة عن الإمام على غيره من الضعفاء، أو من هو أدنى في الثقة، فيكون قول الأوثق هو المحفوظ المقدم^(٢).
- ٢- تقديم القول المتأخر على القول المتقدم، وذلك بالنظر إلى الرواة عن الناقد، فيكون القول المتأخر هو رأيه الأخير.
- ٣- تقديم القول الذي ينقله الطالب أو الراوي الأطول صحبةً للناقد على غيره؛ لأنه أعرف بأقوال شيخه من غيره.
- ٤- فإن كان النقلة متساويين في العدالة وطول الصحبة، فأقدم الأكثر؛ لأن الكثرة مظنة الصواب.

رابعاً: طريقة التعامل مع النصوص:

١- الأحاديث النبوية :

- أعزو الحديث لمصدره، ذاكرًا اسم الكتاب والباب، والجزء والصفحة، ورقم الحديث، وقد أكتفي برقم الحديث.
- إذا كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما، فإني غالباً أكتفي بذكر موضعه فيهما أو في أحدهما، وقد أتجاوزهما إذا كان هنالك غرض يقتضي ذلك.
- لا أحكم على كل حديث يعرض في البحث، لأن ذلك ليس من غرض البحث،

(١) وأقدم من رأيته نبه على ذلك أبو الوليد الباجي في مقدمة كتابه التعديل والتجريح ١/٢٨٣-٢٨٨، وقد ذكر في ذلك كلاماً نفيساً يحسن بطالب الحديث معرفته وتطبيقه، وقریباً منه ما ذكره السخاوي في فتح المغيب بعد انتهائه من ذكر مراتب التجريح ٢/١٢٧-١٢٨.

(٢) فإذا روى الكديمي وهو ضعيف قولاً عن يحيى القطان، وخالفه من هو أوثق في النقل عن القطان، قدمنا قول الأوثق، كما سيمر معنا.

بل أقصر على ما تدعو الحاجة إلى الحكم عليه، ويرجع بفائدة تتعلق بالبحث.

٢- النصوص المنقولة عن العلماء:

- أقوم بتصحيح الأخطاء المطبعية والتصحيحات الواقعة في النصوص دون الإشارة إلى ذلك، إلا إذا اقتضت الحاجة، أو كان في ذكرها فائدة، تجنباً لإثقال الحواشي .
- أحصر النصوص المقتبسة حرفياً بين حاصرتين، أما إذا كان النقل بالمعنى فإني أعبر عن ذلك في الحاشية بكلمة «انظر» أو نحوها.
- قد أكرر بعض النصوص في أكثر من موضع إذا دعت الحاجة.
- أكتفي في نقل النص على محل الشاهد، خاصة إذا كان النص طويلاً، أو فيه معلومات زائدة لا حاجة لي بها.
- اعتمد في نقل أقوال النقاد على الجزء ورقم الترجمة في كتب الرجال، وذلك في التراجم المختصرة، دون المطولة، فإن كان الكتاب المنقول عنه مكوناً من جزء أو جزأين فحسب، فإني لا أشير إلى الجزء، بل أكتفي بالرقم.

خامساً: طريقة التعامل مع المصادر:

- ١- حرصت على نقل أقوال النقاد من المصادر الأصلية المتقدمة؛ لأن في هذه الطريقة تحريراً للنقل، ويساعد هذا الأمر على الدقة في الحكم، فإن كان للناقد كتاب مطبوع، فإني أنقل أقواله منه، وإن كان هناك كتبٌ معنية بنقل أقوال هذا الناقد، فإني أنقلها منها، فمثلاً أحمد بن حنبل، هناك عدة كتب تُعنى بنقل أقواله، كالعلل ومعرفة الرجال لابن عبد الله، وكالعلل ومعرفة الرجال، رواية المروذي، وكسؤالات أبي داود، فأنقل قوله من هذه الكتب، فإن كانت أقواله مروية من طريق أحد تلاميذه الذين لم تصلنا رواياتهم المدونة، فإني أعزوها إلى أقدم مصدر أراها فيه، فأقول أبي بكر الأثرم عن أحمد بن حنبل أنقلها من الجرح والتعديل مثلاً، فإن لم أجدها في الجرح فإني أقوم بنقلها من تاريخ بغداد، هذا هو الغالب، وكذا بقية أقوال أئمة النقد أعتمد في نقلها على أقرب الكتب روايةً عن هذا الناقد.

- ٢- إذا كان هناك مصدر آخر، والسياق فيه أتم من سياق المصدر الأصلي، فإني أقدم المصدر الأصلي أولاً، ثم أذكر الثاني، وأقول «والسياق له».
- ٣- يجتمع لدي -في الغالب- قول الناقد الواحد في مراجع كثيرة، فأكتفي بنقل القول من مصدره الأصلي، أو من أقدم مصدر أقف عليه فيه، وقد أعزوه لأكثر من مصدر، لا سيما إن كان في ذلك فائدة.

سادساً: إيضاح المصطلحات الواردة في البحث:

وقد توجهت البحث بالتعليق على ما يحتاج لتعليق وإيضاح من عبارات، مع شرح للمصطلحات والتعبيرات التي يستعملها النقاد، كذلك إذا كان هناك إمام يتميز بإطلاق عبارة، وله فيها مصطلح خاص يختلف فيه عن غيره من الأئمة فإني أشرح ذلك المصطلح وأبينه، وأذكر من نبه على ذلك، وإن كانت معرفتي لذلك المصطلح من خلال استقراء استعمال ذلك الإمام فإني أبين ذلك وأستدل عليه.

سابعاً: التعريف بالأعلام والبلدان والغريب:

- ١- نظراً لكثرة الأعلام في البحث، فإني لا أترجم إلا لمن يحتاج إلى ترجمة، بحيث يكون في ذكر ترجمته فائدة تعود على النص المذكور، كالمفاضلة بين راو وآخر، فلا تحصل الفائدة من هذه المفاضلة إلا بمعرفة الراوي الآخر، ولذا فإني أعرض عن ترجمة كبار الأئمة ومشهوري النقاد ومن لا حاجة للترجمة له؛ تخفيفاً للحواشي.
- ٢- إذا كان العلم المترجم له مذكوراً في كتاب تقريب التهذيب لابن حجر، فأكتفي بترجمته منه، وأعزو ذلك بالرقم، وقد أزيد غيره لفائدة.
- ٣- إذا كان العلم ليس مذكوراً في تقريب التهذيب، فإني أترجم له من كتاب تذكرة الحفاظ أو سير أعلام النبلاء للذهبي، أو من غيرهما من المصادر.
- ٤- أما البلدان والأماكن فقد عملت على التعريف بما يحتاج منها إلى تعريف، واعتمدت في ذلك على كتاب معجم البلدان لياقوت الحموي.
- ٥- قمت بضبط ما يحتاج لضبط، مع شرح المفردات الغريبة التي تحتاج إلى شرح، وذلك

بالرجوع إلى معاجم اللغة وغريب الحديث.

ثامناً: الرموز والمصطلحات المستعملة:

- استعملت الرموز والمصطلحات التي استعملها ابن حجر في تقريب التهذيب، وهذا في التراجم التي اعتمدت فيها على التقريب، ولا حاجة لذكرها؛ لأن استعمالها لدى طلاب العلم كثير، ولسهولة الرجوع لها. هذا وقد أخالف المنهج المتقدم في بعض المواضع إما لمناسبة أو ضرورة تقتضي ذلك.

- أما بقية المصادر والمراجع التي يكثر العزو لها فقد جعلت لها رموزاً مختصرة،
- وتركت ما رمز له وهو واضح المراد - وهي كالتالي:

الاختصار	اسم الكتاب
الإرشاد	كتاب الإرشاد في معرفة علماء الحديث، لأبي يعلى الخليلي.
أسئلة البرذعي	أسئلة البرذعي لأبي زرعة وكتابه الضعفاء.
ابن عدي ومنهجه في الكامل	ابن عدي ومنهجه في كتاب الكامل في الضعفاء الرجال.
بحر الدم	بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بممدح أو ذم، لابن عبدالمهادي.
ت أبي زرعة	تاريخ أبي زرعة الدمشقي.
ت ابن معين	تاريخ ابن معين رواية الدوري.
ت الأوسط	تاريخ البخاري الأوسط.
ت الدارمي	تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي.
ت الكبير	تاريخ البخاري الكبير.
ت الكمال	تهذيب الكمال للمزي.
التذكرة	تذكرة الحفاظ للذهبي.
التعديل	التعديل والتجريح لأبي الوليد الباجي.
ث ابن شاهين	تاريخ أسماء الثقات لابن شاهين.
ث العجلي	معرفة الثقات للعجلي بترتيب الهيثمي والسبكي.
الثقات	الثقات لابن حبان.
الجرح	الجرح والتعديل لابن أبي حاتم.
الخلاصة	خلاصة تهذيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للخزرجي.
ديوان الضعفاء	ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين، للذهبي.
رجال البخاري	الهداية والرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد الذين أخرج لهم البخاري في جامعه، للكلاباذي.

الاختصار	اسم الكتاب
رواية الدقاق	من كلام يحيى بن معين في الرجال رواية أبي خالد الدقاق.
رواية الميموني	العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد بن حنبل رواية الميموني.
س أبي داود	سؤالات أبي داود لأحمد بن حنبل.
س ابن أبي شيبة	سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني.
س الآجري	سؤالات الآجري لأبي داود.
س البرقاني	سؤالات البرقاني للدارقطني.
س الحاكم	سؤالات الحاكم للدارقطني.
السلسيل	السلسيل فيمن ذكرهم الترمذي بجرح أو تعديل.
السير	سير أعلام النبلاء للذهبي.
ض ابن الجوزي	كتاب الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي.
ض الأصبهاني	كتاب الضعفاء لأبي نعيم الأصبهاني.
ض البخاري	الضعفاء الصغير للبخاري.
ض الدارقطني	الضعفاء والمتروكين للدارقطني.
ض العقيلي	الضعفاء الكبير للعقيلي.
ض النسائي	كتاب الضعفاء والمتروكين للنسائي.
ط ابن سعد/المتمم	الطبقات الكبرى لابن سعد القسم المتمم لتابعي أهل المدينة ومن بعدهم.
ط ابن سعد	طبقات محمد بن سعد الزهري.
ط خليفة	طبقات خليفة بن خياط.
طبقات المدلسين	تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، لابن حجر.
علل أحمد	العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد رواية عبدالله بن أحمد.
العلل للمروزي	العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد بن حنبل رواية المروزي.
الكامل	الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي الجرجاني.
الكشف الحثيث	الكشف الحثيث عن رمي بوضع الحديث، لسبط بن العجمي.

الاختصار	اسم الكتاب
الكفاية	الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي.
الكنى لأبي أحمد	كتاب الأسماء والكنى لأبي أحمد الحاكم.
اللسان	لسان الميزان لابن حجر العسقلاني.
المجروحين	كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، لابن حبان.
مسائل ابن هانئ	مسائل أحمد بن حنبل لإسحاق بن إبراهيم بن هانئ.
المشاهير	مشاهير علماء الأمصار لابن حبان.
المعرفة	المعرفة والتاريخ ليعقوب الفسوي.
المغني	المغني في الضعفاء للذهبي.
من تكلم فيه وهو موثق	ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق للذهبي.
الميزان	ميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي.
نزهة النظر	نزهة النظر شرح نخبة الفكر، لابن حجر.
النكت على ابن الصلاح	النكت على كتاب علوم الحديث لابن الصلاح، لابن حجر العسقلاني.
وفيات ابن زبر	تاريخ مولد العلماء ووفياتهم، لابن زبر الربعي.

هذا وختاماً فيإني قد أفرغت في هذا الموضوع قصارى جهدي، وأعملت فيه فكري، وأجهدت له نفسي، والله تعالى هو العالم كم في هذا النوع من المواضيع المتعلقة بالرجال وبالجرح والتعديل من المشقة ومن الدقة، وإني لأحمد الله تعالى على أن وفقني لإتمامه، وأسأله تعالى أن يجعله صواباً نافعاً لي ولإخواني من طلاب العلم، كما أسأله تعالى أن يجعله خالصاً لوجه الكريم، وأن يكتب الأجر لكل من كان له فضل في إتمام هذا البحث، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

الباب الأول

التعريف بعلم الطبقات وبهشام بن عروة
وأبيه

وفيه أربعة فصول:

الفصل الأول : التعريف بعلم الطبقات

الفصل الثاني : ترجمة عروة بن الزبير

الفصل الثالث : ترجمة هشام بن عروة

الفصل الرابع : أحوال رواية هشام بن

عروة

الفصل الأول

التعريف بعلم الطبقات

وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: تعريف الطبقة لغة واصطلاحاً

وموضوع علم الطبقات

المبحث الثاني: نشأة التقسيم الطبقي وتطوره

المبحث الثالث: فوائد معرفة علم الطبقات وأهميته

المبحث الرابع: مناهج العلماء في التصنيف على

نظام الطبقات

المبحث الخامس: المصنفات في الطبقات

المبحث الأول

تعريف الطبقة لغة واصطلاحاً، وموضوع علم الطبقات.

تعريف الطبقة لغة:

الطبقة: مفرد طبقات، ومرجع طبقة لمادة (طَبَّقَ)، وقد تكلم علماء اللغة عن هذه المادة ومعانيها.

قال ابن فارس: «الطاء والباء والقاف أصل صنحيع واحد، وهو يدل على وضع شيء مبسوط على مثله حتى يغطيه، من ذلك الطبق. تقول: أطبقت الشيء على الشيء، فالأول طبق للثاني، وقد تطابقا...»^(١).

«وقال الليث: والسموات طباقٌ بعضها على بعض، وكل واحد من الطباق طبقة، ويذكر فيقال: طبق. وقال ابن الأعرابي: الطبق: الأمة بعد الأمة. وقال الأصمعي: الطَّبِيق بالكسر: الجماعة من الناس. وقال ابن سيده: الطبق: الجماعة من الناس يعدلون جماعة مثلهم. وقيل: هو الجماعة من الجراد والناس. وقيل: طبقات الناس: هي مراتبهم...»^(٢).

وقد استخلص العلامة اللغوي محمود شاكر تعريفاً للطبقة استقاه من مجموع كلام أئمة اللغة على مادة (طبق)، وهو يعدُّ من أجود وأشمل التعاريف للطبقة، قال رحمه الله: «ومادة (طبق) تؤول أكثر معانيها في لسان العرب إلى تماثل شيئين؛ إذا وضعت أحدهما على الآخر ساواها، وكانا على حذو واحد، فقيل منه: تطابق الشيطان إذا تساويا وتماثلا، وسموا كل ما غطى شيئاً (طبقة)، لأنه لا يغطيه حتى يكون مساويا له، ثم لا يغطيه حتى يكون فوقه؛ فسموا مراتب الناس ومنازل بعضهم فوق بعض (طبقات)، ولما كانت كل مرتبة من المراتب لها حال ومذهب؛ سمو الحال المميزة نفسها (طبقة)، فقالوا: (فلان من الدنيا على طبقات شتى)؛ أي: على أحوال شتى...»^(٣).

(١) معجم مقاييس اللغة ٤٣٩/٣.

(٢) لسان العرب ١٢١-٢١٠/٨.

(٣) مقدمة طبقات فحول الشعراء لابن سلام ٦٥/١، وانظر علم الرجال للدكتور مطر الزهراني ٤٠-٣٩،

ومقاييس اللغة لابن فارس ٤٣٩/٣، والصحاح ١٥١٢/٤، ولسان العرب ١٢٠/٨-١٢١، والمحكم المحيظ

الأعظم ١٧٨/٦.

ولم يُذكَر في القرآن الكريم لفظ (الطبقة)، ولكن جاء فيه ذكر لفظ (طَبَّق) و(طَبَّاق)، قال الله تعالى: {لتركبن طبقا عن طبق} (١).

والطبق: الحال، قال تعالى {الذي خلق سبع سموات طباقا} (٢) أي بعضها فوق بعض (٣).

أما في السنة فقد جاء ذكر الطبقة صريحاً في حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه مرفوعاً: «... ألا إن بني آدم خُلِقُوا على طبقات شتى؛ منهم من يُولد مؤمناً؛ ويحیی مؤمناً...» (٤)، والمراد هنا: أنهم على أحوال شتى (٥).

وقد ورد ذكر (الطبق) في كلام بعض الصحابة، وهو بالمعنى السابق، كما في قول عمرو بن العاص رضي الله عنه: «إني كنت على أطباق ثلاث...» (٦).

وجاء من كلام أبي سعيد الخدري رضي الله عنه بمعنى الجماعة من الناس، قال رضي الله عنه: «لما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم، كنا نُؤذنه لمن حضر من موتانا؛ فيأتيه قبل أن يموت فيحضره، ويستغفر له، وينتظر موته، قال: فكان ذلك ربما حبسه الحبس الطويل فشقق عليه، قال: فقلنا أرفقُ برسول أن لا نُؤذنه بالميت حتى يموت، قال: فكنا إذا مات الميت آذنه به، فجاء في أهله فاستغفر له، وصلى عليه، ثم إن بدا له أن يشهده انتظر شهوده، وإن بدا له أن ينصرف انصرف، قال: فكنَّا على ذلك طبقة أخرى، قال: فقلنا: أرفقُ برسول الله صلى الله عليه وسلم أن نحمل موتانا إلى بيته، ولا نُشخصه ونُعنيه، قال: ففعلنا ذلك فكان الأمر» (٧).

(١) (سورة الانشقاق آية ١٩).

(٢) (سورة الملك آية ٣).

(٣) انظر بحوث في تاريخ السنة ١٨٠، والصحاح ٤/١٥١٢، ومعجم مقاييس اللغة ٣/٤٤٩.

(٤) رواه أحمد في المسند ٣/١٩١٦، والترمذي ٤/رقم ٢١٩، الفتن، باب ما أخرج النبي صلى الله عليه وسلم بما هو كائن، وقال: "هذا حديث حسن صحيح"، قلت: وإسناد الحديث رجاله ثقات؛ سوى علي بن زيد بن جُدعان فهو ضعيف، انظر التقريب رقم ٤٧٣٤.

(٥) وانظر مقدمة طبقات فحول الشعراء ١/٦٥-٦٦.

(٦) رواه مسلم في صحيحه ١/١١٢، رقم ١٩٢، الإيمان، باب كون الإسلام يهدم ما قبله وكذا الهجرة والحج، وأحمد في المسند ٤/١٩٩.

(٧) رواه أحمد في المسند ٣/٦٦، وقد انفرد به، ورجال الإسناد ثقات، ما عدا فليح بن سليمان بن أبي المغيرة الخزاعي، وهو كما قال الحافظ: "صدوق كثير الخطأ"، انظر التقريب رقم ٥٤٤٣.

الشاهد من ذلك قول أبي سعيد: «فكنا على ذلك طبقة أخرى». قلت: ومما تقدم نلاحظ: أن الطبقة، والطبق، والطَّبُّق؛ يأتي بمعنى واحد؛ وهو الجماعة من الناس.

وتُجمع كلمة (طبق) على طباق، وتجمع قياساً جمع مؤنث سالم؛ فيقال: طبقات^(١). كما نلاحظ أن الطبقة: مأخوذة من المطابقة، وهي: الموافقة والمساواة، ومن التطابق وهو الاتفاق.

وتطلق الطبقة أيضاً: على مراتب الناس. وتطلق كذلك: على الحال، ومن ذلك تسميتهم للحال المميزة لمرتبة من المراتب؛ طبقة.

أما ابن الصلاح فقال في تعريف الطبقة في اللغة: «عبارة عن القوم المتشابهين»^(٢).

تعريف الطبقة اصطلاحاً:

أما أول من نص على تعريف الطبقة في الاصطلاح فهو الإمام العراقي؛ حيث قال بعد تعريفه لها في اللغة: «وأما في الاصطلاح: فالمراد التشابه في الأسنان والإسناد، وربما اكتفوا بالمتشابه في الإسناد»^(٣).

ثم تابعه على ذلك من جاء بعده من المصنِّفين في علوم الحديث؛ حيث اعتمدوا تعريفه الاصطلاحى للطبقة^(٤).

وهذا التعريف ناقص؛ لأنه: «مقتصرٌ على العلاقة الزمنية التي تربط بين الرواة؛ فهو يهمل: ترتيب أهل العلم حسب البلدان، أو حسب منزلتهم في أوطانهم، وكذلك يهمل تقسيم الرواة عن حافظ ما إلى طبقات عدة؛ إذ ينبغي -حسب هذا التعريف- أن

(١) انظر طبقات الرواة عن الزهري ٤٦، ((رسالة ماجستير، بالجامعة الإسلامية، لم تطبع، إعداد الباحث: فاروق بن يوسف البحريني، بتاريخ ١٤١٠ هـ)).
(٢) علوم الحديث لابن الصلاح ص ٣٩٩.
(٣) التبصرة والتذكرة ٣/٢٧٤، ٢٧٥.
(٤) انظر نزعة النظر ١٣١، وفتح المغيث ٤/٣٩٤، وتدريب الراوي ٢/٩٠٩-٩١٠.

يكونوا في طبقة واحدة لتقاربهم في السن والإسناد، بينما نجدهم ينقسمون في حقيقة الأمر إلى طبقات عدة بحسب ملازمتهم للشيخ، وإتقانهم لحديثه»^(١).

ويرد على هذا التعريف «إشكالان داخليان:

أولهما: إن القوم قد يتقاربون في السن والزمان، ولكن تكون طرقهم وأسانيدهم مختلفة، فالتابعون من أهل الشام يروون عن صحابة لم يرو عنهم تابعو البصرة أو الكوفة، والعكس صحيح؛ فحينئذ يصعب علينا الادعاء بأنهم تقاربوا في الإسناد، رغم أنهم جميعاً يروون عن طبقة الصحابة رضوان الله عليهم.

وثانيهما: إن بعض أهل العلم كأبي حاتم بن حبان يعدُّ الصحابة جميعاً طبقة واحدة، والتابعين طبقة واحدة كذلك، وهلم جراً... فعنده أن علقمة بن قيس والأسود بن يزيد ومسروق بن الأجدع - وهم مخضرمون - والزبير بن عدي اليامي (ت ١٣٢) (٢) في طبقة واحدة - طبقة التابعين - رغم أن الزبير ليس مقارباً لهم لا في السن ولا في الإسناد! إذ هو من أصحاب إبراهيم النخعي (٣)، أما هم فممن كبار مشيخة إبراهيم»^(٤).

أما من تقدم عن الإمام العراقي من المصنفين في علوم الحديث فقد اكتفوا بالتعريف اللغوي، ولم ينصوا على التعريف الاصطلاحي، كما قال ابن الصلاح في ذكره للتعريف اللغوي للطبقة: «عبارة عن القوم المتشابهين»^(٥)، ولم يذكر التعريف الاصطلاحي؛ لكنه مثل بمثل يتضح من خلاله التعريف الاصطلاحي الذي يراه^(٦)؛ فقال: «فرب شخصين

(١) علم طبقات المحدثين ص ٧.

(٢) قال بشر بن الحسين: إن الزبير بن عدي مات بالري سنة مائة وإحدى وثلاثين. انظر ت الكبير ٣/رقم ١٣٦٣، وت الأوسط ٢/٢٢، وقال البخاري عن بشر بن الحسين: "فيه نظر"، وكذا أرخه ابن حبان في الثقات ٤/٦٦٢، واعتمد الحافظ ذلك في التقريب رقم ٢٠٠١.

(٣) انظر معرفة الثقات ١/٣٦٨، والتهذيب ١/٦٢٦.

(٤) علم طبقات المحدثين ص ٧-٨.

(٥) علوم الحديث ص ٣٩٩.

(٦) يحتمل أن ابن الصلاح ذكر التعريف اللغوي ولم يذكر الاصطلاحي لاعتبارهما عنده واحداً كما ذهب له بعض الباحثين. انظر طبقات الرواة عن الزهري ص ٤٧.

يكونان من طبقة واحدة لتشابههما بالنسبة إلى جهة، ومن طبقتين بالنسبة إلى جهة أخرى لا يتشابهان فيها. فأنس بن مالك الأنصاري وغيره من أصاغر الصحابة مع العشرة وغيرهم من أكابر الصحابة من طبقة واحدة إذا نظرنا إلى تشابههم في أصل صفة الصحبة. وعلى هذا فالصحابة بأسرهم طبقة أولى والتابعون طبقة ثانية، وأتباع التابعين طبقة ثالثة، وهلم جرا. وإذا نظرنا إلى تفاوت الصحابة في سوابقهم ومراتبهم كانوا على ما سبق ذكره^(١) بضع عشرة طبقة. ولا يكون عند هذا أنس وغيره من أصاغر الصحابة من طبقة العشرة من الصحابة؛ بل دونهم بطبقات^(٢).

وهذا المثال داخل في التعريف اللغوي لشموله؛ حيث أطلق التشابه، وعلى هذا فقد يكون التشابه في صفة أو صفات متعددة، بينما نجد تعريف العراقي الاصطلاحي قاصرا لا يدخل فيه المثال الذي مثله ابن الصلاح بكامله، وابن الصلاح هنا مثل بالتشابه في أصل صفة الصحبة، فيكونون على ذلك طبقة، ومثل على اعتبار تفاوت الصحابة في السابقة والمراتب؛ فيكونون طبقات متعددة.

وتابع الإمام النووي ابن الصلاح في اكتفائه بالتعريف اللغوي، وبالمثال الذي ينوب عن التعريف الاصطلاحي^(٣).

وقد صار على هذا النهج - أي التقسيم بحسب الأفضلية - الحاكم أبو عبد الله وهو من المتقدمين في كتابه «معرفة علوم الحديث»، ولم يكن ترتيبه للصحابة باعتبار التشابه في الأسنان والأخذ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فحسب؛ بل قسّم الصحابة إلى اثنتي عشرة طبقة؛ معتبرا في ذكر كل طبقة ما تشابهت فيه في صفة معينة: كالسبق إلى الإسلام ثم من بايع في دار الندوة، ثم من هاجر إلى الحبشة، وهلم جرا^(٤).

ثم لو تأملنا كتاب الطبقات لابن سعد وهو من أهم كتب الطبقات وأشهرها لوجدناه اعتبر في تقسيمه للطبقات: عنصر الزمان وعنصر المكان وكانت السابقة للإسلام

(١) علوم الحديث ص ٢٩٨.

(٢) علوم الحديث ص ٣٩٩.

(٣) إرشاد طلاب الحقائق ص ٢٤٧.

(٤) انظر معرفة علوم الحديث ص ٢٢-٢٤، ومقدمة طبقات الرواة عن الزهري ص ٤٧-٤٨.

هي المحور الأكبر في عنصر الزمان^(١)، «ثم بدأ بالمهاجرين البدرين فاعتبر في هذه الطبقة صفتين: المهجرة، وغزوة بدر، ثم ذكر الأنصار البدرين...»^(٢).

أما بالنسبة لعنصر المكان فأخذ يترجم للصحابة ومن بعدهم على حسب الأمصار التي نزلوها^(٣).

ومما سبق يتبين أن تعريف ابن الصلاح أعم من تعريف العراقي، ويدخل فيه تقسيم ابن سعد في طبقاته، بينما لا ينطبق تعريف العراقي على تقسيم ابن سعد في الطبقات، لأن تعريف العراقي مقتصر على العلاقة الزمنية التي تربط بين الرواة، فهو يهمل ترتيب أهل العلم حسب البلدان أو حسب منزلتهم في أوطانهم.

وقد عرف الصنعاني -وهو من المتأخرين- الطبقة بتعريف هو أدق من تعريف ابن الصلاح فقال: «الطبقة: عبارة عن الجماعة من الناس تشترك في أمر واحد»^(٤)، وعلى هذا فقد يكون الأمر أو الصفة التي تشترك فيها هذه الجماعة؛ زمانية أو مكانية أو علمية أو غير ذلك.

وهذا التعريف وتعريف ابن الصلاح على شمولهما إلا أنهما يفتقران إلى مزيد توضيح وإبانة.

وهناك تعريف لبعض الباحثين حاول فيه أن يكون «أقرب إلى المفهوم الذي عمل به مصنفو كتب الطبقات على اختلاف أنواعها، مع أنه لا يخلو من بعض التعميم أو الغموض»^(٥)، وهو أوضح تعريف اصطلاحى للطبقة فيما يظهر.

حيث قال في تعريف الطبقة: «يستخدم المحدثون مصطلح (طبقة) لتمييز طائفة من الرواة أو العلماء، تعاصروا زمناً كافياً، وجمعت بينهم علاقة مكانية، أو علمية، أو قبلية ما»^(٦).

(١) انظر مقدمة طبقات ابن سعد ١/١٢، من كلام إحسان عباس، ودراسات في الجرح والتعديل ص ٢٣٨.

(٢) مقدمة طبقات الزهري ص ٤٨، وانظر دراسات في الجرح والتعديل ص ٢٣٨.

(٣) انظر مقدمة طبقات ابن سعد ١/١٢، من كلام إحسان عباس، ودراسات في الجرح والتعديل ص ٢٣٨.

(٤) توضيح الأفكار ٢/٥٠٣.

(٥) علم طبقات المحدثين ص ٨، وقد ذكر الباحث أن تعريفه هذا قائم على الدراسة والاستقراء.

(٦) علم طبقات المحدثين ص ٧.

وهذا التعريف ينطبق على كتاب الطبقات لابن سعد، وعلى غيره من كتب الطبقات، وفيه مزيد توضيح وكشف لما انبهم في تعريف الإمام الصنعاني. موضوع علم الطبقات:

هو «التعريف بالرواة وأحوالهم باعتبار الأخذ عن الشيوخ، ووفياتهم، وما امتازوا به من صفات»^(١).

أو «البحث عن العلاقات المختلفة التي تربط أهل العلم بعضهم ببعض، أو تُمَيِّزُ بعضهم من بعض»^(٢).

فهذا العلم إذا تناول راوياً ما فإنه يهدف إلى:

- ١- تحديد طبقة الراوي (الزمانية - المكانية) والتعريف به.
- ٢- تحديد منزلته العلمية (الحديثية والفقهية) في بلده وطبقته.
- ٣- تحديد منزلة الراوي من شيوخه (مدى ملازمته للشيخ وحفظه لحديثه وممارسته له)^(٣).

(١) طبقات الرواة عن الزهري ص ٦٠.

(٢) علم طبقات المحدثين ص ٨.

(٣) علم طبقات المحدثين ص ١٩.

المبحث الثاني

نشأة التقسيم الطبقي وتطوره

التقسيم الطبقي جاء ذكره في القرآن الكريم وفي السنة النبوية، ولم يُنص في القرآن الكريم على الطبقة بلفظها؛ لكنه تُعْرَضُ لمدلولها في آيات عديدة. فمن ذلك تقسيم الله تعالى مخلوقاته إلى طبقتين: «طبقة مكلفة، وأخرى غير مكلفة، فالطبقة المكلفة هي: طبقة الجن والإنس، قال تعالى {يُعْشِرُ الْجَنِّ وَالْإِنْسَ أَلْيَأْتِكُمْ مَرْسَلًا مِنْكُمْ يَفْصَحُونَ عَلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ} وينذرونكم لقاء يومكم هذا قالوا شهدنا على أنفسنا وغرتهم الحياة الدنيا وشهدوا على أنفسهم أنهم كانوا كافرين} (١)، وقال تعالى {فَيَوْمَئِذٍ لَا يُسْأَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ وَلَا جَانٌّ} (٢).

وقسّم سبحانه المكلفين إلى طبقتين: طبقة أصحاب الجنة، وأخرى أصحاب النار، قال تعالى {وَنَادَى أَصْحَابُ النَّارِ أَصْحَابَ الْجَنَّةِ أَنْ أَفِيضُوا عَلَيْنَا مِنَ الْمَاءِ أَوْ مِمَّا مَرَّرْتُمْ اللَّهُ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ حَرَمَهُمَا عَلَى الْكَافِرِينَ} (٣) (٤).

وقد جعل سبحانه وتعالى الناس في شأن معاشهم في الدنيا على درجات، وطبقات، وأحوال مختلفة؛ بين فاضل ومفضول؛ ومالك ومملوك؛ وغني وفقير، فَيُسَخَّرُ الْأَغْنِيَاءُ الْفُقَرَاءَ؛ فيكون بعضهم سبباً لمعاش بعض، لاحتياج كلٍ للآخر، قال تعالى {... وَمَرْفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سُلْحَبًا...} (٥).

أما بالنسبة للتقسيم الطبقي المبتدأ من عصر النبي صلى الله عليه وسلم فقد جاء ذكره في القرآن الكريم؛ حيث قسّم تعالى الصحابة رضوان الله عليهم إلى عدة طبقات

(١) سورة الأنعام آية ١٣٠.

(٢) سورة الرحمن آية ٣٩.

(٣) سورة الأعراف آية ٥٠.

(٤) طبقات الرواة عن الزهري ص ٥٠.

(٥) سورة الزخرف آية ٣٢.

بحسب الأفضلية في غير ما آية؛ فمن ذلك قوله تعالى ﴿والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان مرضي الله عنهم ورضوا عنه وأعد لهم جنت تجري تحتها الأنهار خلدن فيها أبداً ذلك الفوز العظيم﴾^(١).

ونلاحظ في هذه الآية التقسيم الطبقي باعتبار السابقة إلى الإسلام.

وقال الله تعالى ﴿لقد تاب الله على النبي والمهاجرين والأنصار الذين اتبعوه في ساعة العسرة من بعد ما كاد يزيغ قلوب فريق منهم ثم تاب عليهم إنه بهم رؤوف رحيم﴾^(٢)، فقسّمهم سبحانه وتعالى هنا باعتبار الهجرة والنصرة^(٣).

ولو نظرنا في بعض المصنفات في الطبقات لوجدناها استمدت تقسيمها للصحابة إلى طبقات من القرآن الكريم؛ من حيث اعتبار السابقة في الإسلام، واعتبار الهجرة والنصرة، مثل طبقات ابن سعد.

أما في السنة النبوية فلم يُنص على الطبقة بلفظها لكن جاء ما يرادفها؛ وهو لفظ القرن؛ بمعنى الجيل والطبقة، قال في المصباح المنير: «والقرن: أيضا الجيل من الناس، قيل: ثمانون سنة، وقيل: سبعون، وقال الزجاج: الذي عندي والله أعلم أن القرن أهل كل مدة كان فيها نبي أو طبقة من أهل العلم، سواء قلت السنون أو كثرت، قال: والدليل عليه قوله عليه السلام "خير القرون" (٤) قرني" يعني أصحابي "ثم الذين يلونهم" يعني التابعين "ثم الذين يلونهم" أي الذين يأخذون عن التابعين» اهـ^(٥).

وبما أن القرن يأتي بمعنى الطبقة وبمعنى الجيل^(٦)، فقد جاء ذكر مرادف كلمة طبقة في السنة النبوية؛ فقد قال عليه الصلاة والسلام: «خير أمتي قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين

(١) (سورة السّجدة آية ١٠٠).

(٢) (سورة التوبة آية ١١٧).

(٣) انظر طبقات الرواة عن الزهري ص ٥١.

(٤) اللفظ المروي في الصحيح لفظ "خير أمتي" وسيأتي تحريجه في الفقرة التي تلي هذه.

(٥) ص ١٩١، مادة (قرن).

(٦) انظر بحوث في تاريخ السنة ٢٤١-٢٤٣.

يلونهم...»^(١).

ومما تقدم يتبين لنا أن التقسيم الطبقي قد جاء ذكره في الكتاب والسنة، وقد نبهه على ذلك الحاكم أبو عبد الله في كتابه معرفة علوم الحديث^(٢).
أما بداية التصنيف على الطبقات فالظاهر أنه بدأ في نهاية القرن الثاني، وأقدم من عرف بالتصنيف على الطبقات محمد بن عمر الواقدي (ت ٢٠٧)، حيث صنف كتاب «الطبقات»^(٣)، وكذلك الهيثم بن عدي (ت ٢٠٧)^(٤)، في كتابيه في الطبقات وهما «طبقات من روى عن النبي صلى الله عليه وسلم»، و «طبقات الفقهاء والمحدثين»^(٥)، ثم تتابع التأليف في الطبقات خلال القرون الثالث والرابع والخامس الهجري، وامتد إلى التاسع^(٦).

ومن أشهر وأقدم الكتب في هذا الفن مما اهتم به العلماء ووصل إلينا: كتاب الطبقات الكبرى لمحمد بن سعد؛ كاتب الواقدي (ت ٢٣٠)، يليه كتاب الطبقات لخليفة ابن خياط (ت ٢٤٠).
وقد نشأ هذا العلم على أيدي العلماء من نهاية القرن الثاني، وتطور وتعددت صور التصنيف فيه.

ولم تكن صور التصنيف فيه مقتصرة على تقسيم الرواة بحسب لقائهم للشيوخ فحسب؛ بل تعدى إلى غير ذلك، وإلى القارئ ذكر هذه الصور:
١- فمن المصنفين من كان يعتبر الفضل والسابقة في طبقة الصحابة خاصة، ثم يرتب الأسماء داخل الطبقة الواحدة حسب النسب والقرب من رسول الله صلى الله عليه وسلم، ومن قام بذلك محمد بن سعد في طبقاته^(٧).

(١) البخاري مع الفتح ٥/٧، رقم ٣٦٥٠، من حديث عمران بن حصين، وبلفظ "خير الناس قرني" برقم ٣٦٥١، في فضائل الصحابة - باب فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم.

(٢) ص ٤٠.

(٣) الفهرست لابن الندم ص ١٥٨.

(٤) الفهرست لابن الندم ص ١٦٠.

(٥) انظر الكتابين في الفهرست لابن الندم ١٦٠.

(٦) انظر بحوث في تاريخ السنة ٨٠-٨١.

(٧) انظر بحوث في تاريخ السنة ٢٣٨.

٢- ومنهم من يعتبر النسب في تقسيمه للرواة داخل الطبقة الواحدة كما فعل خليفة ابن خياط في طبقاته؛ «حيث جعل النسب هو الأساس الوحيد في ترتيب الصحابة في المدينة ولم يعتبر السابقة في الإسلام ولا تقدم سنة الوفاة، ولا التفاضل بين الصحابة»^(١).

٣- ومنهم من يعتبر في تقسيمه الزمان؛ كما فعل البخاري في التاريخ الأوسط^(٢).

٤- ومنهم من يهتم بالمكان بالدرجة الأولى مع اعتبار غيره؛ كما فعل ابن حبان في كتابه مشاهير علماء الأمصار؛ وكما هو الحال في كتب طبقات بعض الأمصار كـ«طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها»، لأبي الشيخ الأصبهاني (ت ٣٦٩).

٥- ومنهم من يعتبر الصفات السابقة كلها أو بعضها، في مُصنّفه كله أو في بعض المواضع، كمحمد بن سعد حيث اعتبر أكثر الصفات السابقة في عموم كتابه، وبعضها اعتبره في بعض المواضع.

٦- ومن صور التصنيف على نظام الطبقات أيضاً؛ تصنيف الرواة عن إمام من الأئمة المكثرين بحسب أحوالهم العلمية من حيث الحفظ والضبط والملازمة والإكثار عن الشيخ، ومن أمثلة ذلك:

معرفة طبقات الرواة عن الزهري؛ فمحمد بن يحيى الذهلي قد قسم طبقات الرواة عن الزهري إلى ثلاث طبقات^(٣)، بينما قسّمهم الحازمي^(٤)، وابن رجب^(٥) إلى خمس طبقات.

كذلك أصحاب نافع؛ فقد قسّمهم ابن المديني إلى تسع طبقات^(٦)، وكذا فعل

(١) بحوث في تاريخ السنة ص ٢٣٧، وانظر ص ٢٣١ من نفس المصدر.

(٢) طبع قديماً باسم التاريخ الصغير، وهو خطأ، والصواب تسميته بالتاريخ الأوسط، انظر مقدمة التاريخ الأوسط ١/٥٥-٥٧، من تحقيق محمد اللحيان، وبحوث في تاريخ السنة ص ١٤٠، وكتاب "العنوان الصحيح للكتاب" ص ٥٨-٦٢.

(٣) ض العقيلي ٤/٨٨، وفيه نصٌ عن الذهلي بخصوص منهجه في تقسيمه لطبقات الرواة عن الزهري.

(٤) انظر شروط الأئمة الستة ص ١٥١-١٥٥.

(٥) انظر شرح علل الترمذي ١/٣٩٩-٤٠١.

(٦) انظر شرح علل الترمذي ١/٤٠١-٤٠٢.

النسائي^(١).

وهذا النوع من التقسيم الطبقي يدخل في مباحث علم العلل، والمصنفات المستقلة فيه شحيحة وقليلة، ومنها ما هو مفقود، ككتاب طبقات الرواة عن الزهري لمحمد بن يحيى الذهلي (ت ٢٥٨)، ومنها المطبوع ككتاب الطبقات للنسائي (ت ٣٠٣)^(٢). وأغلب الكلام في طبقات الرواة عن الإمام المكثر متفرق في كتب علوم الحديث المختلفة ككتب الجرح والتعديل، وتكثر في كتب السؤالات وكتب العلل والتواريخ، ومن أمثلة ذلك:

كتاب العلل لابن المديني (ت ٢٣٤)، حيث استفتح كتابه بمسائل عظيمة الفائدة من علوم الطبقات منها: ذكر أصحاب عبد الله بن مسعود والمفاضلة بينهم^(٣). كذلك من الكتب التي احتوت على ذكر طبقات ومراتب الرواة عن الإمام المكثر: كتاب «التاريخ» للدارمي (ت ٢٨٠) فقد استفتح الكتاب بتوجيه أسئلة ليحيى بن معين عن أصحاب كبار الأئمة المكثرين كالزهري وقتادة، والأعمش وأيوب السختياني والشعبي وغيرهم^(٤).

وكذا غيرها من الكتب التي وجهت أسئلة لابن معين في ذلك: كأسئلة العباس الدوري (ت ٢٧١) في كتابه «التاريخ»، وكذا ما نقله أبو خالد الدقاق يزيد بن الهيثم عن ابن معين من كلامه في الرجال، وكذا كتب العلل؛ ككتاب «العلل ومعرفة الرجال» رواية عبد الله بن أحمد (ت ٢٩٠) فإن فيه فوائد نفيسة في المفاضلة بين أصحاب الإمام المكثر؛ ينقلها عن والده الإمام أحمد بن حنبل، ومن كتب السؤالات كتاب «أسئلة البرذعي» الموجهة لأبي زرعة الرازي (ت ٢٦٤)، ومن كتب التواريخ التي اعتنت بذلك كتاب «المعرفة والتاريخ» للفسوي (ت ٢٧٧)، فقد نقل في ذلك فوائد نفيسة خاصة عن أحمد بن حنبل فيما رواه عنه الفضل بن زياد وغيره، وكذا كتاب «تاريخ أبي زرعة

(١) الطبقات للنسائي ص ٥٣-٧٦، وشرح علل الترمذي ١/٤٠٢-٤٠٢.

(٢) طبعته دار المنار بالأردن بتحقيق مشهور حسن، وعبد الكريم الوريكات، سنة ١٤٠٨.

(٣) العلل لابن المديني ص ٤٥-٤٦.

(٤) انظر تاريخ عثمان الدارمي ص ٤١-٦٤.

الدمشقي)) (ت ٢٨١)، نقل فيه فوائد في علم العلل والرجال عن أحمد بن حنبل خاصة، وكذا عن غيره من أئمة العلل.

ثم جاء خاتمة أئمة العلل الحافظ ابن رجب الحنبلي (ت ٧٥٩) ليجمع شتات هذا العلم ويؤصله ويقعده ويبرز أهميته، في كتابه الفريد «شرح علل الترمذي»، فكان كتابه هذا من أنفس الكتب التي جمعت الكثير مما تفرق من كلام الأئمة في ذلك، مع العناية بالترتيب والتنظيم حيث ذكر أصحاب الأئمة المكثرين مع المفاضلة بينهم من حيث القوة والضعف؛ ومن حيث الملازمة والمعرفة بمحدث الشيخ؛ فذكر طبقات الرواة عن الزهري ونافع والأعمش وغيرهم^(١)، وجمع ما تفرق من ذلك من كلام أحمد وابن معين وابن المديني وغيرهم من أئمة الشأن، فأجاد وأفاد رحمه الله رحمة واسعة، وهذا البحث الذي نتناوله هو داخل في هذا النوع من التصنيف الطبقي.

٧- ومن العلماء من استعمل الطبقة بمعنى القرن والجيل، فمن هؤلاء:

أ- بمجمل الواسطي (ت ٢٩٢) في كتابه «تاريخ واسط»، وقد استعمل كلمة (قرن) بدل (طبقة)، رغم أن استعمال الطبقات كان معروفا في عصره^(٢)، وقد قسّم الرواة من أهل واسط حتى طبقة شيوخه إلى أربعة قرون^(٣).

ب- أبو حاتم بن حبان البستي (ت ٣٥٤) في كتابه «الثقات»، و «مشاهير علماء الأمصار».

ج- أبو عبد الله الحاكم (ت ٤٠٥) في تاريخ نيسابور.

فكل هؤلاء جعلوا الرواة على أربع طبقات: الصحابة، التابعون، أتباع التابعين، تبع الأتباع.

ومن المصنفين من نحا نفس النحو؛ لكن بصورة أكثر دقة من حيث التقسيم؛ وذلك بتقسيمهم إلى أربع طبقات ثم يعمد إلى الطبقة الواحدة فيقسمها إلى عدة طبقات^(٤).

(١) انظر شرح علل الترمذي ٤٧١/٢-٥٥٠.

(٢) انظر بحوث في تاريخ السنة ص ٢٤٢.

(٣) انظر مواضع تقسيمه في تاريخ واسط ص ٤٢، ٧٧، ١٣٦، ١٩٦.

(٤) انظر بحوث في تاريخ السنة ص ٢٤٢-٢٤٣، وعلم الرجال ص ٤٢-٤٣.

- ٨- أيضا من العلماء من اقتصر في تصنيفه على طبقات الصحابة فقط^(١)؛ مثل:
 الهيثم بن عدي (ت ٢٠٧) في كتابه «طبقات من روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من أصحابه».
- ٩- ومنهم من اقتصر على طبقات التابعين؛ كما فعل أبو حاتم الرازي (ت ٢٢٧) في كتابه «طبقات التابعين».
- ١٠- ومنهم من قرن بين الصحابة والتابعين؛ كما في كتاب «طبقات الصحابة والتابعين» للإمام مسلم بن الحجاج (ت ٢٦١).
- ١١- ومنهم من اقتصر فيه على طبقات المحدثين في بلدة واحدة؛ مثل:
 «طبقات المحدثين بأصبهان» لأبي الشيخ بن حيان (ت ٣٦٩)، و «طبقات الهمدانيين» لأبي الفضل صالح بن أحمد الهمداني (ت ٣٨٤).
- ١٢- ومنهم من تناول طبقات المحدثين عامة إلى عصره، كما فعل محمد بن سعد (ت ٢٣٠) في «طبقاته»، وكذلك خليفة بن خياط (ت ٢٤٠) في «طبقاته»، والذهبي (ت ٧٤٨) في «المعين في طبقات المحدثين»، وفي كتابه «تذكرة الحفاظ».
- ثم التصنيف في الطبقات يختلف: فهناك المصنفات التي يطلق عليها أصحابها كتب «الطبقات» ويكون المقصود الأساس فيها التقسيم الطبقي؛ وذكر الرواة على اختلاف أحوالهم، وقد تقدم ذكر جملة منها.
- وهناك المصنفات التي تكون على نظام الطبقات؛ لكن يطلق عليها مصنفوها أسماء أخرى؛ تبعا لمقصد المصنف في تأليفه؛ مثل: كتاب «الثقات» لابن حبان، فالكتاب من كتب الرجال التي تُعنى بذكر الثقات فقط، لكنه رتبته وفق نظام الطبقات.
- وكذلك الحال في كتاب «مشاهير علماء الأمصار» لابن حبان حيث المقصد من تأليفه ذكر الثقات المشهورين من العلماء على حسب الأقاليم؛ لكن اقترن بذلك ترتيبهم على الطبقات مراعى الزمان.

(١) انظر لهذا النوع وما بعده بحوث في تاريخ السنة ص ٧٩-٨٠، وعلم الرجال ص ٦٥.

وعلى هذا فالتقسيم الطبقي لم يقتصر على الكتب المنصوص على تسميتها بكتب الطبقات؛ بل تعدى لبقية المصنفات في الرجال:

كالكتابين المتقدمين «الثقات» و «المشاهير» لابن حبان، وكذلك كتب التواريخ المحلية كـ «تاريخ الرقة» لمحمد بن سعيد القشيري (ت ٣٣٤) (١)، و «تاريخ داريا» لعبد الجبار الخولاني (ت ٣٧٠) (٢)، وكتب التواريخ الزمنية؛ كالتاريخ الأوسط للبخاري. بل إن الترتيب على الطبقات استمر متبعاً في ميدانه الأصيل فرتبت بعض كتب تراجم الرجال المختصة بالجرح والتعديل -سواء الخاصة ببعض الكتب أو العامة- حتى فترة متأخرة، فقد رتب عبد الغني المقدسي (ت ٦٠٠) كتابه «الكمال في معرفة الرجال» (٣) على طبقتين، وكان الحافظ الذهبي (ت ٧٤٨) من أبرز من اهتم بنظام الطبقات في القرن الثامن الهجري، فكما أنه صنف كتاباً خاصاً في الطبقات وهو كتاب «المعين في طبقات المحدثين» فقد رتب بعض كتبه في الرجال والتاريخ والتراجم على نظام الطبقات؛ كما فعل في كتبه: «تذكرة الحفاظ» و «تاريخ الإسلام» و «المجرد في أسماء رجال كتاب ابن ماجه» (٤).

أما خاتمة قرون الرواية وهو القرن التاسع الهجري؛ فنجد أن خاتمة الحفاظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢) قد قسم الرواة في كتابه التقريب إلى اثنتي عشرة طبقة، وفق طريقة ابتكرها؛ وهي أن يذكر طبقة الراوي التي تُعرفُ بعصره؛ بحيث تكون قائمة مقام ما حُذف من ذكر شيوخه والرواة عنه (٥).

ثم إن التصنيف على الطبقات لم يتوقف عند هذا الحد بل تطور وتعدى «استعماله إلى كتب التراجم الأخرى؛ كتراجم القراء، والفقهاء، والصوفية، والشعراء، والأدباء، والنحاة، والأطباء، مما يدل على تأثير نظام الطبقات وشيوع استعماله في مجالات عديدة،

(١) مطبوع، حققه إبراهيم بن صالح، نشرته دار البشائر بدمشق في طبعته الأولى ١٤١٩ هـ.

(٢) مطبوع، تحقيق سعيد الأفغاني، دمشق، بتاريخ ١٩٥٠ م.

(٣) يوجد المجلد الرابع منه فقط مخطوط في دار الكتب الظاهرية بدمشق، انظر بحوث في تاريخ السنة ص ٢٥٠.

(٤) انظر بحوث في تاريخ السنة ص ٢٥٠-٢٥١.

(٥) انظر التقريب ٧٣-٧٥.

في حين إنه لم يبتكر إلا لخدمة علم الحديث^(١).
ويتلخص لدينا مما تقدم أن التقسيم على نظام الطبقات تقسيم إسلامي أصيل، وأن
أصل استمداده من الكتاب والسنة، وبُدئ التصنيف على نسقه من أواخر القرن الثاني
المجري وامتد إلى القرن التاسع المجري^(٢).

(١) بحوث في تاريخ السنة ص ٢٤٩، وانظر علم الرجال ص ٤٤.
(٢) انظر بحوث في تاريخ السنة ص ٢٤٢، وعلم الرجال ص ٤٢، وطبقات الرواة عن الزهري ص ٤٢.

المبحث الثالث

فوائد معرفة علم الطبقات وأهميته (١).

في هذا المبحث سيكون الحديث عن فوائد معرفة علم الطبقات مما نص العلماء عليه أو عُرف بالأمثلة التطبيقية، من خلال تصرف العلماء العارفين بهذا العلم، فمن ذلك:

١- الوقف على كذب الرواة:

مثال ذلك ما رواه الإمام مسلم في مقدمة صحيحه قال: «حدثني عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي قال: سمعت أبا نعيم وذكر المعلّى بن عُرفان فقال: حدثنا أبو وائل قال: خرج علينا ابن مسعود بصفين فقال أبو نعيم: أترأه بُعث بعد الموت؟!» (٢).

قال الإمام النووي معلقاً على هذا الكلام: «معنى هذا الكلام أن المعلّى كذب على أبي وائل في قوله هذا؛ لأن ابن مسعود رضي الله عنه توفي سنة اثنتين وثلاثين، وقيل سنة ثلاث وثلاثين، والأول قول الأكثرين، وهذا قبل انقضاء خلافة عثمان رضي الله عنه بثلاث سنين، وصفين كانت في خلافة علي رضي الله عنه بعد ذلك بستين فلا يكون ابن مسعود رضي الله عنه خرج عليهم بصفين إلا أن يكون بعث بعد الموت...» (٣).

٢- الوقوف على اتصال السند وانقطاعه (٤):

مثاله ما روي عن إبراهيم بن عيسى الطالقاني قال: «قلت لعبد الله بن المبارك: يا أبا

(١) هذا المبحث جاء الحديث عنه مفصلاً في كتاب "علم طبقات المحدثين" وهو أجمع كتاب تناول الحديث عن الطبقات وأهميتها، وقد أسهب الباحث في التفصيل في فوائد علم الطبقات في باب كاملٍ تحته ثلاثة فصول؛ الأول منها: في مزايا المصنفات على الطبقات، والثاني: في فوائد التصنيف على الطبقات، والثالث: في النتائج المستفادة من علم الطبقات، ولم أف أف على من فصل في فوائد علم الطبقات كتفصيله، فليراجعه القارئ إذا أراد مزيد فائدة.

(٢) مقدمة صحيح مسلم بشرح النووي /باب كشف معائب الرواة ١/١١٧-١١٨، وانظر طبقات الرواة عن الزهري ص ٦٢.

(٣) شرح النووي على مسلم ١/١٨٨.

(٤) قال الحاكم أبو عبد الله في معرفة طبقات الصحابة: "فقد رأيت جماعة من مشايخنا يروون الحديث المرسل عن تابعي عن رسول الله يتوهمونه صحابياً، وربما رووا المسند عن صحابي؛ فيتوهمونه تابعياً". علوم الحديث ص ٢٥.

عبد الرحمن الحديث الذي جاء "إن من البر بعد البر أن تصلي لأبويك مع صلاتك، وتصوم لهما مع صومك"، قال: فقال عبد الله: يا أبا إسحاق عمن هذا؟ قال: قلت له: هذا من حديث شهاب بن خراش، فقال: ثقة، عمن؟ قال: قلت: عن الحجاج بن دينار، قال: ثقة، عمن؟ قال: قلت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: يا أبا إسحاق إن بين الحجاج بن دينار وبين النبي صلى الله عليه وسلم مفاوز تنقطع فيها أعناق المطي، ولكن ليس في الصدقة اختلاف^(١).

وقول ابن المبارك بينهما مفاوز؛ لأن الحجاج بن دينار من تابع التابعين فأقل ما يمكن أن يكون بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم اثنان؛ التابعي والصحابي^(٢).

٣- الأمن من تداخل الرواة المتشابهة أسماءهم^(٣):

فمثلاً نجد البخاري قد ترجم للربيع بن بدر السعدي التميمي البصري المعروف بعُليّة (ت ١٢٦)، وهو مشهور بالضعف، يروي عن أبي الزبير (ت ١٢٦)، وطبقته، ثم ترجم بعده لربيع بن بدر آخر، فذكر له حديثاً من رواية نوفل بن عمارة النوفلي القرشي عنه قال: «سمعت مولاي طلحة بن عبد الله بن عوف يقول: سمع عبد الله بن عمرو: "أكبر الكبائر شرب الخمر"^(٤)»^(٥).

وسبب تفريق البخاري بينهما ناتج عن اختلاف طبقتهما فإذا نظرنا من حيث الزمان: فنجد عُليّة يروي عن أصاغر التابعين، فأما هذا فشيخه طلحة بن عبد الله بن عوف (ت ٩٧)، من أوساط التابعين. وإذا نظرنا من حيث المكان: فعُليّة بصري، وهذا مدني؛ لأن شيخه والراوي عنه مدنيان.

(١) مقدمة صحيح مسلم بشرح النووي /باب بيان أن الإسناد من الدين ٨٨/١-٩٨، وانظر طبقات الرواة عن الزهري ص ٦٣-٦٤.

(٢) انظر شرح النووي على مسلم ٨٩/١.

(٣) وانظر نزهة النظر ١٣١.

(٤) لم أقف عليه بهذا اللفظ.

(٥) انظر ت الكبير ٢٧٩/٣-٢٨٠، وعلم طبقات المحدثين ص ١٠٠.

وإذا نظرنا من حيث النسب: فعليّة سعدي تميمي، وهذا مولى طلحة بن عبد الله بن عوف الزهري القرشي^(١).

٤ - معرفة التدليس^(٢):

من ذلك كشف تدليس الشيوخ، ومثاله ما حكاه أبو زرعة الرازي قال: «قلت لابن نمير: شيخ يحدث عنه الحماني^(٣) يقال له علي بن سويد؟ فقال: لم تظن من هذا؟ قلت: لا، قال: هو معلى بن هلال، جعل الحماني معلى عليا، ونسبه إلى جده، وهو معلى بن هلال بن سويد^(٤)»^(٥).

«وقد عرفه ابن نمير لمعرفته طبقة شيوخ الحماني»^(٦).

٥ - معرفة السماع من عدمه:

من ذلك ما قاله علي بن المديني في قول الحسن البصري: «خطبنا ابن عباس بالبصرة»^(٧)، قال: «إنما هو كقول ثابت: (قدم علينا عمران بن الحصين)، ومثل قول مجاهد: (خرج علينا علي)، وكقول الحسن: (إن سراقه بن مالك بن جعشم: حدثهم)، وكقوله: (غزا بنا مجاشع بن مسعود)، الحسن^(٨) لم يسمع من ابن عباس، وما رآه قط!

(١) علم طبقات المحدثين ص ١٠٠، بتصرف، وانظر مثالا آخر ذكره ابن أبي حاتم في علله عن أبيه خفي فيه أحد المتشاكين على الإمام أحمد واتضح لأبي حاتم، ٣١٢/٢-٣١٣، برقم ٢٤٥١، والنكت لابن حجر ٧٨٨/٢-٧٨٩، وطبقات الرواة عن الزهري ص ٦٤-٦٥.

(٢) انظر نزهة النظر ص ١٣١.

(٣) هو يحيى بن عبد الحميد بن عبد الرحمن الحماني الكوفي حافظ إلا أنهم اتهموه بسرقة الحديث، انظر التقريب رقم ٧٥٩١.

(٤) كنيته أبو علي الطحان الكوفي قال ابن حجر: "اتفق النقاد على تكذيبه" التقريب رقم ٦٨٠٧.

(٥) س أبي زرعة الرازي ٣٦٥/٢-٣٦٦، وعلم طبقات المحدثين ص ٩٥.

(٦) علم طبقات المحدثين ص ٩٥.

(٧) رواه بهذا اللفظ البزار في مسنده من طريق حميد الطويل عن الحسن، كما في كشف الأستار للهيتمي برقم ٩٠٨، وجاء بألفاظ مقاربة لهذا اللفظ، كما في سنن أبي داود في الزكاة، باب من روى نصف صاع من قمح ٢/رقم ١٦١٩، وسنن النسائي في مواضع منها الزكاة، باب مكيلة زكاة الفطر ٥/رقم ٢٥٠٧.

(٨) لا زال الكلام لابن المديني.

كان ابن عباس بالبصرة»^(١).

فهذا الأمر ميزه ابن المديني من خلال معرفته بطبقات الرواة الزمانية والمكانية.

٦- معرفة الزمن التقريبي لوفيات العلماء التي لم يُنص على تاريخ وفاتهم^(٢):

وقد استعمل هذه الطريقة الإمام البخاري في تاريخه الأوسط، حيث قسّم الرواة على طبقات، كل طبقة مدتها عشر سنين، ومن لم يعرف وفاته بدقة ذكره في العقد الذي يظن أنه توفي فيه، وكذا الإمام الذهبي استفاد هذه الطريقة من البخاري وكان يطبقها كثيراً في كتابه السير وفي غير ٥ من مصنفاته، وكذا الحافظ ابن حجر استعمل هذه الطريقة خاصة في كتابه التقریب، والتعرف على ذلك يحصل بالنظر في طبقة شيوخ الراوي ووفيات أقدمهم، والنظر أيضاً لطبقة أقرانه وتلامذته، وآخر من سمع منه، ومن أمثلة ذلك ما ترجمه الذهبي لأبي محمد الحسن بن علي بن عمر البصري، المعروف بابن غلام الزهري، حيث لم يظفر له بترجمة لكن قدر بقائه التقريبي فقال: «عاش إلى سنة ثمانين وثلاث مائة»^(٣)، وقد عرف ذلك من خلال النظر في رواياته وشيوخه وطلابه، وسيتكرر معنا في ثنايا البحث نماذج أخرى من ذلك.

٧- تصحيح الأخطاء الواقعة في وفيات الرواة:

وله علاقة بما قبله، فمن ذلك ما قاله أبو نعيم وعمرو بن علي من أن ابن عمر رضي الله عنه مات سنة ثلاث وسبعين^(٤)، وخطأ ابن زبير هذا القول ورده، وأثبت موته في سنة أربع وسبعين وقال: «ومما يبين لنا أن ابن عمر مات في هذه السنة وأن أبا نعيم قد أخطأ في ذكره سنة ثلاث؛ أن رافع بن خديج مات سنة أربع وسبعين وابن عمر حي، وحضر جنازته، وبالله التوفيق»^(٥).

(١) العلل لعلبي بن المديني ص ٥٥.

(٢) انظر علم طبقات المحدثين ص ١٠٦.

(٣) السير ٤٣٧/١٦.

(٤) وفيات ابن زبير ١٩٢/١.

(٥) وفيات ابن زبير ١٩٥/١.

فوجد هنا أن ابن زبر تأكد لديه خطأ من زعم أن وفاة ابن عمر رضي الله عنه سنة
ثلاث وسبعين^(١)، وذلك بنظره لمن التقى به ابن عمر في سنة أربع وسبعين.
وقد اكتفيت بأشهر فوائد علم الطبقات، وإلا فهناك فوائد أخرى نص عليها
البعض، وكثير منها يقف عليه طالب الحديث عند التطبيق والممارسة.

(١) وتخطئة ابن زبر لأبي نعيم، وذهابه لوفاة ابن عمر في سنة أربع وسبعين إنما هو بحسب ما ترجح لديه ولمن
قال بقوله، أما غيره فلم يترجح لديه ذلك بل ذهب الجمهور إلى أن وفاته كانت في سنة ثلاث وسبعين،
كما في الإصابة ١٠٩/٤.

المبحث الرابع

مناهج العلماء في التصنيف على نظام الطبقات (١).

تنوعت طرق العلماء في التصنيف على نظام الطبقات تبعاً للصفة أو الأمر الذي يشترك فيه أفراد كل طبقة، فلو نظرنا إلى الصحابة نجد تقسيم الصحابة إلى طبقات غايته معرفة ما فُضِّل به بعضهم على بعض، وتواريخ وفياتهم، والأماكن التي رحلوا إليها واستقروا فيها، فالأمر الأول: أمر أخباري لمعرفة منزلتهم ومكانته، وما حباهم الله به. وأما الثاني والثالث: فأمران مهمان جداً لمعرفة من لقيهم، أو عاصروهم من التابعين باعتبار الزمان والمكان (٢).

فتقسيم الصحابة ينحصر في ثلاثة عناصر:

١- عنصر التفضيل والسابقة للإسلام، وهذا ينفرد به الصحابة عن من سواهم.

٢- عنصر الزمان.

٣- عنصر المكان.

وأما التابعون ومن بعدهم، فيقسمون حسب أربعة عناصر، وهي:

١- عنصر اللقاء، والأخذ عن الشيوخ.

٢- عنصر الزمان.

٣- عنصر المكان.

٤- عنصر مكانة الراوي العلمية من شيوخه؛ من حيث ملازمة الشيخ، وحفظه

لحديثه وإتقانه له.

وتبعاً لهذه العناصر تعددت طرق التصنيف على نظام الطبقات، فأصبح التقسيم

(١) هناك نوعٌ تشابه بين هذا المبحث والمبحث الثاني؛ فالأول يتكلم عن بداية التصنيف على الطبقات وتطوره، وذكر المراحل التي مرَّ بها، ومن خلال هذا الاستعراض السريع تتحلى للقارئ صور التصنيف على نظام الطبقات وتعدد مجالاته، أما هذا المبحث فالمقصد منه التفصيل والتمثيل التطبيقي لمناهج العلماء في تصنيفهم على نظام الطبقات، وذلك بذكر مثال واحد لكل منهج مع تناوله بالشرح والإيضاح.

(٢) انظر طبقات الرواة عن الزهري ص ٥٣.

الطبقي على أنواع، هي كالتالي:

- ١- التقسيم حسب التفضيل والسابقة مع مراعاة الترتيب على النسب داخل الطبقة الواحدة عند البعض؛ كابن سعد، وهذا خاص بالصحابة^(١).
- ٢- التقسيم باعتبار اللقاء والأخذ عن الشيوخ.
- ٣- التقسيم باعتبار الزمان، أي فترة محددة زمنياً.
- ٤- التقسيم باعتبار المكان، أي حسب المدن والأمصار.
- ٥- التقسيم بحسب مكانة الراوي العلمية من شيخه.

ولنمثل على كل منهج من مناهج التصنيف على الطبقات بكتاب مشهور تتضح

من خلاله الصورة:

المثال الأول: فمن الأمثلة على كتاب يشتمل على الأنواع السابقة^(٢)، عدا النوع الخامس^(٣)؛ كتاب الطبقات لابن سعد، فقد قسم الصحابة بحسب السابقة في الإسلام والفضل مع مراعاة النسب داخل كل طبقة إلى خمس طبقات؛ وهي كالتالي:

الطبقة الأولى: البديون، أي من المهاجرين والأنصار.

الطبقة الثانية: من أسلم قديماً وهاجر إلى الحبشة أو شهد أحداً.

الطبقة الثالثة: من شهد الخندق فما بعدها.

الطبقة الرابعة: مُسَلِّمة الفتح فما بعدها.

الطبقة الخامسة: الصبيان والأطفال ممن لم يغز سواء حفظ عنه، وهم الأكثر أو

لا^(٤)، وهؤلاء هم ((من توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهم أحداث الأسنان مثل

(١) وانظر بحوث في تاريخ السنة ص ٢٣٨.

(٢) انظر طبقات الرواة عن الزهري ص ٥٤.

(٣) لكنه يذكر حال الراوي من حيث التوثيق والتضعيف غالباً، ولا يتعرض لقضية المفاضلة بين الرواة في شيوخهم لإبراز مكانتهم من شيوخهم.

(٤) انظر فتح المغيث للسخاوي ١١٢/٤، وتدريب الراوي ٦٨١/٢، وعلم الرجال ص ٧١-٧٢، ومنهج كتابة التاريخ الإسلامي ص ٤٥٧-٤٥٨. ويرى الدكتور أكرم ضياء العمري أن ابن سعد قسم الصحابة إلى ثلاث

الحسن والحسين وعبد الله بن الزبير وعبد الله بن عباس...»^(١).

ثم قام بترتيب «من ترجمهم في كل طبقة على الأنساب مبتدئا برهط رسول الله صلى الله عليه وسلم من بني هاشم ثم بقية فروع قريش، وهكذا سائر القبائل العدنانية، ثم القحطانية»^(٢).

أما تقسيم ابن سعد للصحابة باعتبار الزمان فهو واضح في تقسيمه السالف للصحابة على خمس طبقات حيث اعتبر فيها «عنصر التفضيل مقرونا بعنصر الزمن»^(٣).
وأما تقسيمه للصحابة باعتبار المكان:

فقد أعاد ابن سعد تراجم الصحابة بحسب المدن التي نزلوا بها عندما ترجم لعلماء كل مدينة؛ لكنه يختصر الترجمة عندما يعيد ذكرها^(٤).

أما تقسيمه للتابعين ومن بعدهم؛ فقد قسّمهم على طبقات بحسب الأمصار؛ فاعتبر عنصر المكان مقروناً بعنصر اللقاء والسماع^(٥).

والذي ظهر لي من استقراء الكثير من وفيات الرواة من التابعين؛ أنه لم يعتبر عنصر الزمان في التابعين ومن بعدهم؛ بحيث يجعل فترة زمنية محددة لكل طبقة^(٦)، لكن من

طبقات فوضع البدرين طبقة أولى، وجعل من له إسلام قديم وهاجر إلى الحبشة أو شهد أحدا ثم أسلم قبل فتح مكة طبقة ثانية من الصحابة، ولم يسم الطبقة الثالثة من الصحابة وهم من أسلم بعد الفتح، وقال عن تقسيم السخاوي السابق إلى خمس طبقات: " لكن الفصل بين من له إسلام قديم أو هاجر إلى الحبشة وبين من شهد أحدا ومن أسلم قبل الفتح وجعلهم ثلاث طبقات غير واضح عند ابن سعد! " بحوث في تاريخ السنة ص ٢٣٨ - وانظر حاشية منهج كتابة التاريخ الإسلامي ص ٤٥٧، وفيه يقول الدكتور محمد بن صامل السلمى: " وبالرجوع إلى صورة المخطوطة الكاملة ومقارنتها مع المطبوعة؛ اتضح صحة قول الإمام السيوطي أن ابن سعد جعلهم خمس طبقات، وتبيناً لطريقته في تقسيمهم... " ثم ذكر نحو التقسيم الذي أوردناه في الأصل، وعلى هذا فيكون ما قاله الدكتور أكرم العُمري فيه نظراً!

(١) منهج كتابة التاريخ الإسلامي ص ٤٥٨، وعلم الرجال ص ٧٢.

(٢) علم الرجال ص ٧٢.

(٣) طبقات الرواة عن الزهري ص ٥٤.

(٤) انظر على سبيل المثال طبقات ابن سعد ٥/٦-٦٥، ٥/٧-٩٠، ٧/٣١٧، ٣٥٦، ٥٤٤.

(٥) كما هو الحال في الجزء السادس والسابع من الطبقات لابن سعد، وانظر طبقات الرواة عن الزهري ص ٥٤.

(٦) وانظر بحوث في تاريخ السنة ص ٢٤٥-٢٤٦.

الملاحظ التقارب الزمني في كل طبقة من الطبقات؛ وهذا يعود لعنصر اللقاء والسماع المتقدم ذكره.

المثال الثاني: ومن الأمثلة على الكتب التي اشتملت على الترتيب على المدن والنسب؛ طبقات خليفة بن خياط فقد راعى خليفة في تقسيمه للطبقات جانبين^(١):

الجانب الأول: التقسيم بحسب المدن والأمصار.

الجانب الثاني: مراعاة النسب.

فبدأ بذكر المدينة، وذكر أسماء الصحابة فيها بحسب العشائر مبتدئاً برهط قريش^(٢)، ثم ذكر باقي المدن مبتدئاً بالكوفة فجعل الصحابة كلهم طبقة واحدة، ثم ذكر بعدهم التابعين، ثم الذين يلونهم، وراعى في طبقة الصحابة والتابعين التقسيم على النسب. والناظر في طبقات ابن سعد وطبقات خليفة، يلاحظ أنّ خليفة «كان أكثر التزاماً بالترتيب على النسب حيث جعل النسب هو الأساس الوحيد في ترتيب الصحابة في المدينة، ولم يعتبر السابقة في الإسلام، ولا تقدم سنة الوفاة، ولا التفاضل بين الصحابة، وبهذا استطاع أن يعرض الرواة من الصحابة على أساس العشائر دون إخلال بهذا الأسلس سواء فيما كتبه عن الصحابة في المدينة أو في غيرها، ويستمر التقسيم على النسب ظاهراً في طبقات خليفة عند كلامه عن التابعين في الكوفة والبصرة والمدينة، ولا يتجاوز هذا الأساس إلا في موضع واحد فقط؛ عند ذكره للطبقة الثانية من التابعين في المدينة فقد قدّم أبناء المهاجرين على غيرهم معتبراً السابقة في الإسلام، ولكنه عاد بعد ذلك إلى الترتيب النسبي، وقد حافظ خليفة على الترتيب النسبي من بداية كتابه إلى التابعين؛ مما يؤكد أن تسلسل القبائل عنده هو أمر مقصود قائم على فكرة القرابة من النبي صلى الله عليه وسلم، وهو بذلك يتابع كتب الأنساب، ثم إن الترتيب على النسب يختفي عنده بعد طبقة التابعين، ولا يعود إلى الظهور إلا في القسم الأخير الذي خصصه للنساء»^(٣).

(١) انظر مقدمة طبقات خليفة ص ٣٠، ٣٢، ٥١، وطبقات الرواة الزهري ص ٥٥.

(٢) طبقات خليفة من ص ٤-١٢٥.

(٣) انظر مقدمة طبقات خليفة ص ٣٨، وبحوث في تاريخ السنة ص ٨٧، ٢٢٧، ٢٣٨ بتصرف.

المثال الثالث: ومن الأمثلة على التقسيم الطبقي باعتبار الزمان، أي حسب فترة زمنية محددة:

كتاب «التاريخ الأوسط» للإمام البخاري، فهو خير مثال لهذا التقسيم؛ فقد قسّم كتابه من عهد النبي صلى الله عليه وسلم حتى زمنه على طبقات، فجعل من مات على عهد النبي صلى الله عليه وسلم في فترة زمنية مستقلة، ثم من مات في خلافة أبي بكر وعمر كذلك، ثم خلافة عثمان كذلك، ثم من مات في خلافة علي كذلك^(١).

ثم بدأ من سنة أربعين فما بعدها؛ بتقسيم الطبقات إلى فترات زمنية محددة لكل طبقة؛ مدة كل طبقة عشر سنين^(٢).

فيذكر من مات في سنة أربعين إلى خمسين ونحوها، ثم بعد الخمسين حتى الستين، وهكذا إلى آخر طبقة، وهي من مات بعد خمسين ومائتين إلى ستين ومائتين^(٣)، إلا أن البخاري توفي سنة ست وخمسين ومائتين رحمه الله^(٤).

المثال الرابع: ومن الأمثلة على التقسيم باعتبار اللقاء والأخذ عن الشيوخ:

كتاب «الثقات» لابن حبان البستي (ت ٣٤٥)، والذي عده السخاوي أحفل كتب الطبقات^(٥).

وقد أبان ابن حبان عن منهجه الذي اعتمده في كتابه في أول كتاب التابعين فقال: «ولست أعرج في ذلك على تقدم السن ولا تأخره، ولا جلاله الإنسان، ولا قدره؛ بل أقصد في ذلك اللقاء دون الجلالة والسن؛ لأن اللقاء يشملهم جميعا...»^(٦).

وقد رتب ابن حبان كتابه الثقات على الطبقات^(٧):

فالطبقة الأولى: هم الصحابة، فقد اعتبرهم طبقة واحدة لاشتراكهم في صفة الصحبة

(١) انظر التاريخ الأوسط ٦٧/١-١٩٣.

(٢) انظر التاريخ الأوسط ١/١٩٣، إلى آخر الكتاب.

(٣) التاريخ الأوسط ٢/٢٧٣.

(٤) انظر طبقات الرواة عن الزهري ص ٥٥.

(٥) الإعلان بالتوبيخ ص ١٠٩.

(٦) الثقات ٣/٤، و ٢/٦.

(٧) انظر بحوث في تاريخ السنة ١١٨-١١٩، وطبقات الرواة عن الزهري ص ٥٥-٥٦.

والرواية عن النبي صلى الله عليه وسلم، ورتبهم على حروف المعجم؛ ليكون أسهل عند البغية لمن أراد الرجوع إليهم^(١).

الطبقة الثانية: التابعون لاشتراكهم في الأخذ عن الصحابة ومشافهتهم^(٢)، ورتبهم على حروف المعجم كذلك^(٣).

الطبقة الثالثة: «أتباع التابعين لاشتراكهم في الأخذ عن التابعين، ومشافهة من شافه أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم^(٤)، ورتبهم على حروف المعجم كذلك^(٥).

الطبقة الرابعة: تبع أتباع التابعين لاشتراكهم في الأخذ عن أتباع التابعين ورتبهم على حروف المعجم^(٦).

وكتاب «مشاهير علماء الأمصار» لابن حبان ينهج نهج كتابه الثقات، بل هو منتزع منه^(٧)، لكنه «يقتصر فيه على المشهورين من الثقات فقط، وقد رتبهم على الطبقات ثم على الأقاليم فذكر الحجاز أولاً ثم العراق فالشام فمصر فاليمن فخراسان، وهو يبدأ بالصحابة من أهل المدينة ثم بالصحابة من أهل مكة، وهكذا حتى تنتهي طبقة الصحابة، ثم يذكر التابعين وتبع الأتباع مرتباً إياهم على المدن أيضاً بنفس التسلسل السابق الذي اتبعه في ترتيب الصحابة، وهكذا اعتبر الزمن أولاً ثم المكان^(٨).

وعلى هذا فيعتبر كتاب «مشاهير علماء الأمصار» من الكتب المرتبة على الطبقات مع اعتبار عنصرَي الزمان والمكان.

المثال الخامس: ومن الأمثلة على التقسيم بحسب أحوال الرواة عن شيوخهم؛ رسالة

- (١) انظر الثقات ١/٣.
- (٢) انظر حاشية الثقات ١/٤، والثقات ٤-٣/٤.
- (٣) انظر حاشية الثقات ١/٤، والثقات ٤-٤.
- (٤) انظر الثقات ٢/٦.
- (٥) انظر الثقات ٣/٦.
- (٦) انظر الثقات ٢-١/٨، ٢-٢/٤.
- (٧) انظر علم طبقات الحديث ص ١٦٠.
- (٨) بحوث في تاريخ السنة ص ١٢١ بتصرف، وانظر علم طبقات الحديث ص ١٦٠-١٦٣.

«الطبقات» للنسائي، فقد قسّم أصحاب نافع مولى ابن عمر إلى تسع طبقات؛ بحسب الضبط والإتقان والملازمة، وزاد عاشرَةً للمتروك حديثهم، وتقسيمه كالتالي:

الأولى: ابتدأ فيها بمالك بن أنس، وبعده أيوب بن كيسان، وعبيد الله بن عمر، وعمر بن نافع، وهؤلاء أثبت الرواة عن نافع وأكثرهم ملازمةً له، وكذا ذكرهم ابن المديني واعتبرهم أوثق أصحاب نافع^(١).

الثانية: وهي دون الأولى في نافع، ومن رجالها: صالح بن كيسان، وابن عون. ثم ذكر بقية الطبقات، متدرجاً في ذكر الرواة بحسب قوتهم في نافع، حتى بلغ الثامنة؛ وهم من عُرفوا بالصدق مع خفة في ضبطهم^(٢). ثم ذكر الطبقة التاسعة، ونص على أنهم الضعفاء^(٣). وختم بالطبقة المتروك حديثهم ونص على وصفهم بذلك، وتعدُّ هذه الطبقة العاشرة^(٤).

ويتلخص لدينا مما تقدم أن مناهج العلماء في التصنيف على نظام الطبقات لا يخرج عن خمسة أنواع:

- ١- التفضيل ويتبعه النسب.
 - ٢- اللقاء والأخذ عن الشيوخ.
 - ٣- الزمان.
 - ٤- المكان.
 - ٥- التصنيف بحسب مكانة ومراتب الرواة من شيوخهم.
- وتفاوت طريقة كل مصنف من حيث اعتبار هذه الأنواع كلها أو بعضها في مصنفه.

(١) انظر طبقات النسائي مع الحاشية ص ٥٣-٥٦، وشرح علل الترمذي ٤٠١/١.
(٢) انظر طبقات النسائي مع الحاشية ص ٦٧-٧٠، عُرف هذا بالنظر إلى كلام النقاد فيهم.
(٣) طبقات النسائي ص ٧٠-٧٢.
(٤) طبقات النسائي ص ٧٣-٧٧.

المبحث الخامس المصنفات في الطبقات

عندما اشتدت الحركة العلمية في أقطار المسلمين، وكثرة العناية بالتصنيف في أنواع علوم الحديث وطالت الأسانيد وتشعبت، خاصة في نهاية القرن الثاني؛ صارت الحاجة ماسة لكل محدث في أن يضبط الرجال، ويعرف الأسانيد، فهنا صنف العلماء في كتب الرجال؛ ومن ذلك التصنيف حسب الطبقات، وبما أن الطبقات غالباً تراعي المكان والتسلسل الزمني بين كل طبقة وأخرى مما يسهل دراسة الأسانيد، وضبطها وتقريبها لدى طالب الحديث، لذا ظهر التصنيف فيها مبكراً، مثل سائر كتب الرجال كالتواريخ والسؤالات.

وهذا استعراض لأنواع الكتب المصنفة على الطبقات:

النوع الأول: أشهر المصنفات العامة في الطبقات - وفق الترتيب الزمني -:

- ١- «الطبقات» لمحمد بن عمر الواقدي (ت ٢٠٧) (١).
- ٢- «طبقات الفقهاء والمحدثين» (٢) للهيثم بن عدي بن عبد الرحمن الطائي الثعلبي الكوفي (ت ٢٠٧).
- ٣- «طبقات من روى عن النبي صلى الله عليه وسلم» (٣) للهيثم بن عدي كذلك.
- ٤- «الطبقات الكبرى» لمحمد بن سعد بن منيع الهاشمي مولاهم، كاتب الواقدي، وهو مطبوع.
- ٥- «الطبقات» لعلي بن عبد الله المديني (ت ٢٣٣)، وهو في عشرة أجزاء كما نقل

(١) الفهرست لابن النديم ص ١٥٨، وانظر علم طبقات المحدثين ص ١٥٠، وبحوث في تاريخ السنة ص ٨٠.

(٢) سماه بذلك ابن النديم كما في الفهرست ص ١٦٠، وانظر بحوث في تاريخ السنة ص ٨١، وعلم الرجال ٦٦.

(٣) الفهرست لابن النديم ص ١٦٠، وبحوث في تاريخ السنة ص ٨١، وعلم طبقات المحدثين ١٤٩.

ذلك الحاكم أبو عبد الله^(١).

- ٦- «التاريخ في طبقات أهل العلم ومن نسب منهم إلى مذهب» لسليمان بن داؤد الشاذكوني (ت ٢٣٤) (٢).
- ٧- «الطبقات» لإبراهيم بن المنذر أبي إسحاق الخزامي (ت ٢٣٦) (٣).
- ٨- «الطبقات» لخليفة بن خياط بن خليفة البصري الملقب بشباب (ت ٢٤٠)، وهو مطبوع.
- ٩- «الطبقات» لعبد الرحمن بن إبراهيم بن عمرو الدمشقي الملقب «بدحيم» (ت ٢٤٥) (٤).
- ١٠- «الطبقات» لأبي القاسم محمود بن إبراهيم بن سميع الدمشقي (ت ٢٥٩) (٥).
- ١١- «الطبقات» لمسلم بن الحجاج (ت ٢٦١)، مطبوع.
- ١٢- «الطبقات» لأبي بكر محمد بن عبد الله بن عبد الرحيم البرقي (ت ٢٤٩) (٦).
- ١٣- «طبقات التابعين» لأبي حاتم محمد بن إدريس الرازي (ت ٢٢٧) (٧).
- ١٤- «الصحابة» لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي (ت ٢٩٧)، وهو في الطبقات (٨).
- ١٥- «طبقات الأسماء المفردة من الصحابة والتابعين وأصحاب الحديث» لأبي بكر أحمد

(١) انظر معرفة علوم الحديث ص ٧١، وفهرست ابن خیر ٢٢٥، وذكر أنه في جزئين! وساق سنده به إلى علي بن المديني، وشرح العلل لابن رجب ٢١٦/١، وتابع الحاكم في أنه عشرة أجزاء، وانظر أيضاً بحوث في تاريخ السنة ص ٨١.

(٢) فهرست ابن خیر ص ٢١١، وبحوث في تاريخ السنة ٨١، وعده من كتب الطبقات.

(٣) انظر فتح المغيب للسخاوي ٣٩٦/٤، وبحوث في تاريخ السنة ص ٨١، وعلم الرجال ٦٦.

(٤) ذكره القاضي عبد الجبار الخولاني في تاريخ دارياً ص ٩٨، ٩١، ١٠٣، وانظر علم الرجال ص ٦٦.

(٥) انظر تذكرة الحفاظ ٦١٤/٢، وفتح المغيب للسخاوي ٣٩٦/٤، وبحوث في تاريخ السنة ٨١.

(٦) اقتبس منه ابن حجر في التهذيب ٢٧٦/١، في ترجمة ثور بن زيد، وانظر بحوث في تاريخ السنة ٨٢، وعلم الرجال ٦٧.

(٧) الرسالة المستطرفة ص ١٣٩، وبحوث في تاريخ السنة ٨٢، وعلم الرجال ٦٧.

(٨) انظر بحوث في تاريخ السنة ٨٢، وذكر أن مغلطي اقتبس منه.

ابن هارون البرذعي البرديجي (ت ٣٠١) (١).

١٦- «ذيل المذيل من تاريخ الصحابة والتابعين» (٢) لمحمد بن جرير

الطبري (ت ٣١٠).

١٧- «المنتقى من كتاب الطبقات» لأبي عروبة الحسين بن محمد بن مودود

الحراني (ت ٣١٨) (٣).

١٨- «طبقات المحدثين» (٤) لأبي القاسم مسلمة بن القاسم الأندلسي (ت ٣٥٣).

١٩- «الطبقات» (٥) لأبي عمر بن العباس بن حيوة الخزاز (٦) (ت ٣٨٢).

٢٠- «طبقات الرجال» (٧) لأبي الفضل علي بن الحسين الفلكي (ت ٤٢٩) في ألف

جزء.

٢١- «طبقات المحدثين» (٨) لأبي القاسم عبد الرحمن بن مندة (ت ٤٧٠).

٢٢- «المعين في طبقات المحدثين» (٩) لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الدمشقي

شمس الدين المعروف بالذهبي.

(١) حُقق الكتاب في رسالة ماجستير للباحث عبد العزيز المشعل بجامعة الإمام بالرياض، انظر موارد الخطيب

ص ٣٩١، وعلم الرجال ٦٧، وبحوث في تاريخ السنة ٨٢.

(٢) انظر فهرست ابن خير ٢٢٧، وموارد الخطيب ٣٩٢، وبحوث في تاريخ السنة ٨٣، وعده من كتب

الطبقات.

(٣) انظر بحوث في تاريخ السنة ٩٠، ٢٤٨.

(٤) بحوث في تاريخ السنة ٨٢.

(٥) موارد الخطيب ص ٣٩٤، وذكر جميع المواضع التي اقتبسها الخطيب من طبقات الخزاز، وبحوث في تاريخ

السنة ص ٨٣.

(٦) بالمعجمة ثم زايين بينهما ألف.

(٧) تذكرة الحفاظ ١١٢٥/٣، وفتح المغيـث ٣٩٦/٤، وعلم الرجال ص ٦٨، وبحوث في تاريخ

السنة ص ٨٣.

(٨) انظر الرسالة المستطرفة ص ١٣٩، وقد اعتبر الكـتـابـي كتاب ابن مندة في طبقات التابعين، وبحوث في تاريخ

السنة ص ٨٣.

(٩) انظر منسـهـج الذهبـي في المعين في مقدمة محقق الكتاب ص ٦-٧، وفي كتاب علم طبقات

المحدثين ص ١٦٤.

النوع الثاني: كتب الطبقات الخاصة ببعض الأمصار^(١) وهي كالتالي^(٢):

أولاً: الشام:

- ١- «طبقات الشاميين»^(٣)، لأبي سعيد عبد الرحمن بن إبراهيم المعروف بدحيم (ت ٢٤٥).
- ٢- «طبقات الشاميين»^(٤)، لأبي القاسم محمود بن إبراهيم المعروف بابن سميع الدمشقي (ت ٢٥٩).
- ٣- «طبقات الشاميين»^(٥)، لأبي زرعة عبد الرحمن بن عمر النصري (ت ١٨١) وهو مطبوع.

(١) سواء ما يسمى بالطبقات أو التاريخ أو بمسمى آخر.

(٢) والأسباب في تخصيص بعض المحدثين مصنفاً لأهل بلد معين عديدة منها:

١- أن يكون معرفة المحدث ضئيلة بمحدثي الأمصار الأخرى؛ لعدم الرحلة إليها؛ فيصنف في أهل بلده لمعرفته بهم.

٢- ربما صنف المحدث الواسع الرحلة في أهل بلده وحدهم مصنفاً خاصاً؛ لإظهار فضلهم ومكانتهم

وتفوقهم العلمي، وحفظ أسماءهم وآثارهم من أن تندر، (انظر علم طبقات المحدثين ص ١٤٨،

وبحوث في تاريخ السنة ص ٢٦٥).

وميزة هذه المصنفات المحلية سواء في الطبقات أو في غيرها أن معلوماً عن علماء البلد الذي تختص بدراسته أدق وأكثر استقصاءً وشمولاً؛ نتيجة نشأة المصنف في البيئة التي يورخ لرجالها، وفي ذلك فوائد عديدة؛ من حيث التحقق من اللقاء بين الرواة، ومن حيث التمييز بين الاسمين المتفقين في اللفظ، وربما يتبين عن طريقها الراوي المدلس وما في السند من إرسال خفي، أو زوال توهم ذلك، وغير ذلك من الفوائد، انظر تدريب الراوي ٩١٢/٢، وفتح المغيبي ٤٠٥/٤، وعلم الرجال ١٧٠-١٧١.

(٣) تاريخ داريا ص ٨٠، ٧٧، ٥٧، وانظر علم طبقات المحدثين ص ١٦٧-١٦٨، حيث سماه طبقات الشاميين، وانظر بحوث في تاريخ السنة ص ٨٢، وعلم الرجال ٦٧، وقد سماه بالطبقات.

(٤) انظر علم طبقات المحدثين ص ١٦٨، وسماه بذلك ولم أقف على النص على هذه التسمية لا في تذكرة الحفاظ ٦١٤/٢، ولا في السير ٥٥/١٣، بل سماه الذهبي بكتاب الطبقات، وقد تقدم إيراده في كتب الطبقات العامة.

(٥) انظر المؤلف والمختلف للدارقطني ٢٠٢/١، وحاشيته ١٩١٢/٤، وعلم طبقات المحدثين ص ١٦٧-١٦٨، وبحوث في تاريخ السنة ٨٢، وفيه تسميته بطبقات الشاميين، وقد تقدم ذكره في كتب الطبقات العامة.

٤- «من نزل حمص من الصحابة»^(١)، لأبي القاسم عبد الصمد بن سعيد بن عبد الله الكندي الحمصي (ت ٣٢٤) وسماه البعض «بتاريخ حمص»^(٢).

ثانياً: مصر:

- ١- كتاب «من نزل مصر من الصحابة»^(٣)، لأبي عبيد الله محمد بن الربيع بن سليمان الجيزي (ت ٣٢٤).
- ٢- «فتوح مصر وأخبارها»^(٤)، لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الحكم بن أعين المصري (ت ٢٥٧)، وهو مطبوع.
- ٣- «الطبقات»^(٥)، لأبي بكر أحمد بن عبد الله بن عبد الرحيم المصري المعروف بابن البرقي (ت ٢٧٠).

ثالثاً: إفريقية:

- «طبقات علماء إفريقية»^(٦)، لأبي العرب محمد بن أحمد بن تميم بن تمام التميمي القيرواني (ت ٣٣٣).

(١) ذكره الذهبي في السير ٢٦٦/١٥-٢٧٦، وإدراجه ضمن كتب الطبقات؛ لأنه يجمع ركنين من أركانها: الطبقة وهي طبقة "الصحابة"، والمكان وهو "حمص"، انظر علم طبقات المحدثين ص ١٧١.

(٢) بحوث في تاريخ السنة ص ٢٠٠.

(٣) ذكره السخاوي في الإعلان بالتبويب ص ٩٣، ونقل عنه ابن حجر في الإصابة في مواضع عديدة منها في ترجمة خارجة بن حذافة ٨٤/٢، وانظر بحوث في تاريخ السنة ٦٧، وعلم طبقات المحدثين ١٧٢، وقد عدّه من الكتب التي نُظِّمَت على الطبقات.

(٤) وذكّر الكتاب هنا في كتب الطبقات؛ لأن مصنفه بعد أن فرغ من القسم التاريخي، ذكر قضاة مصر ثم ذكر الصحابة الذين روى عنهم أهل مصر، فقسمهم تقسيماً طبقياً وجعلهم على أربعة أقسام، انظر علم طبقات المحدثين ص ١٧٢-١٧٣.

(٥) تقدم ذكره في كتب الطبقات العامة، ويرى بعض الباحثين تغليب إدراجه في كتب الطبقات الخاصة ببعض الأمصار؛ لكون حفاظ الشام ومصر يكادون يُقصرّون اهتمامهم على علماء بلادهم؛ لقلّة رحلتهم إلى العراق والجزيرة وخرسان. انظر علم طبقات المحدثين ١٧٥.

(٦) انظر بحوث في تاريخ السنة ٢٠٠، وعلم الرجال ١٧٤، وقد طبع الكتاب، وانظر الكلام حول طبعات الكتاب في علم طبقات المحدثين ١٨٠-١٨١.

رابعاً: الجزيرة الفراتية:

- ١- «طبقات الجزريين»^(١)، لأبي عروبة الحسين بن محمد بن أبي معشر السلمى الحراني (ت ٣١٨).
- ٢- «طبقات العلماء والمحدثين من أهل الموصل»^(٢)، لأبي زكريا يزيد بن محمد بن إيلس الأزدي الموصلية (ت تقريباً ٣٣٤)^(٣).

خامساً: الكوفة:

- «طبقات أهل الكوفة»^(٤)، لأبي جعفر محمد بن عثمان بن أبي شيبة العيسى (ت ٢٩٧).

سادساً: همذان:

- ١- «طبقات أهل العلم والتحديث بهمذان»^(٥)، لأبي الفضل صالح بن أحمد بن محمد التميمي الهمداني الكوملأباضي (ت ٣٨٤).
- ٢- «طبقات الهمدانيين»^(٦)، لأبي شجاع سيرويه بن شهردار بن شيرويه الديلمي (ت ٥٠٩).

سابعاً: شيراز:

- «طبقات أهل شيراز»^(٧)، لأبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن بن أحمد بن عبد العزيز القصاري الشيرازي.

(١) انظر الإرشاد للخليلي ٤٥٩/١، والذهبي في السير ٥١١/١٤، وعلم طبقات المحدثين ١٨١.
(٢) انظر التهذيب ٦١٦/١، وبحوث في تاريخ السنة ٢٠٠.
(٣) قال ذلك في وفاته الذهبي في السير ٣٨٧/١٥.
(٤) انظر ت الكمال ٢٩١/٣، في ترجمة سليمان بن عبد الرحمن بن عيسى، وعلم طبقات المحدثين ١٨٥.
(٥) انظر الأنساب للسمعاني ٥٠٣/١٠، وتذكرة الحفاظ ٩٨٥/٣-٩٨٦، وبحوث في تاريخ السنة ٢٠٢.
(٦) التكملة لوفيات النقلة للمنذري ٣٠/٢، والسير ٥٧٣/١٨، وعلم طبقات المحدثين ١٨٦.
(٧) انظر السير ٢١٠/١٧، وعلم طبقات المحدثين ١٨٦، كان حياً في النصف الأول من القرن الخامس، انظر علم طبقات المحدثين ١٨٦.

ثامناً: أصبهان:

«طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها»^(١)، لأبي الشيخ عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأصبهاني (ت ٣٦٩).

تاسعاً: بلخ:

- ١- «طبقات علماء بلخ»^(٢)، لأبي الحسن علي بن الفضل بن طاهر البلخي (ت ٣٢٣).
- ٢- «طبقات علماء بلخ»^(٣)، لأبي عبد الله محمد بن جعفر بن غالب الوراق الجويباري، وهو معاصر لأبي الفضل.
- ٣- «طبقات علماء بلخ»^(٤)، لأبي إسحاق إبراهيم بن أحمد بن داود المستملي البلخي (ت ٣٧٦).

النوع الثالث: الكتب الشبيهة بكتب الطبقات:

وسُيذكر في هذا القسم مجموعة من الكتب الشبيهة بكتب الطبقات في «تناولها للرواة بطريقة جماعية، خلافاً لتواريخ الرجال التي تهم بالراوي معزولاً عن سائر الرواة، وكذلك تُبرز هذه الكتب بعض العلاقات التي تجمع بين الرواة؛ ككتب الطبقات»^(٥).

ومن هذه الكتب:

أ- الكتب التي تجمع شيوخ محدث أو أصحابه^(٦)، لاسيما إن قسّمت الشيوخ أو التلاميذ حسب أمصارهم أو قبائلهم أو طبقاتهم من ذلك:

١- «معرفة رجال شعبة»^(٧)، لأبي داود الطيالسي (ت ٢٠٤).

(١) مطبوع، وانظر موارد الخطيب ٢٧٩، وعلم طبقات المحدثين ١٨٧.

(٢) الإعلان بالتوبيخ ص ١٢٤، وبحوث في تاريخ السنة ١٩٩، وعلم الرجال ١٧٤.

(٣) الإعلان بالتوبيخ ١٢٤، وبحوث في تاريخ السنة ١٩٩-٢٠٠، وعلم طبقات المحدثين ١٨٩.

(٤) الإعلان بالتوبيخ ١٢٤، وبحوث في تاريخ السنة ٢٠٠، وعلم طبقات المحدثين ١٩٠.

(٥) علم طبقات المحدثين ١٩١.

(٦) علم طبقات المحدثين ١٩١.

(٧) التحبير للسمعاني ٨٢/٢، وبحوث في تاريخ السنة ١٥٦.

٢- «رجال عروة بن الزبير وجماعة من التابعين» لمسلم بن الحجاج (ت ٢٦١) (١).

ب- الكتب التي تجمع رواية قبيلة من القبائل منها:

١- «كتاب الضبيين» للدارقطني (٢).

٢- «كتاب الرواة من قريش» (٣)، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن محمد بن يحيى بن

مُفْرَج القرطبي الأندلسي (ت ٣٨٠).

ج- كتب الوفيات:

خاصة التي رتبت ذكر الوفيات بحسب العقود المتواصلة، بحيث من تُعرف سنة وفاته بدقة يذكر في العقد الذي يُظن أنه توفي فيه أو في السنة التي يحتمل أنه مات فيها. ومن أمثلة ما كان حسب عقد معين: «التاريخ الأوسط» للبخاري، حيث قسّم الرواة على طبقات، كل طبقة مدتها عشر سنين، ومن لم يعرف وفاته بدقة ذكره في العقد الذي يُظن أنه توفي فيه.

ومن كتب الوفيات التي تجمع الرواة الذين ماتوا في سنة واحدة كتاب مولد العلماء ووفياتهم لأبي سليمان محمد بن عبد الله بن أحمد بن زبُر الربيعي الدمشقي (ت ١٧٩) (٤).

د- الكتب المصنفة في معرفة الإخوة والأخوات؛ لكونها «تذكر المترجمين في

مجموعات يرتبط أفرادها برابطة النسب» (٥).

(١) انظر مقدمة طبقات مسلم للمحقق ١/١١٣، وبحوث في تاريخ السنة ١٦٠-١٦١، وعلم طبقات المحدثين

١٩١، وفي هذين الأخيرين بيان منهج المصنف، وطريقة تقسيمه للرواة وفق الطبقات.

(٢) انظر المؤلف والمختلف للدارقطني ٣/١٦٧٩-١٧٠٨، وعلم طبقات المحدثين ١٩١.

(٣) انظر فهرست عبد الحق بن عطية ٨٨، وعلم طبقات المحدثين ١٩٢.

(٤) حيث جمع وفيات العلماء بحسب السنين، فيذكر السنة وكل من مات فيها، أو السنة التي يحتمل أنه مات فيها، وابتدأ بالسنة الأولى من الهجرة، وانتهى بالوفيات إلى سنة ثلاثمائة وسبع وخمسين، ثم ذيل عليه العلماء بعده، وبذلك يجتمع لنا وفيات جمع من الرواة في سنة واحدة مما يسهل حفظ الوفيات؛ وهذا من مقاصد علم الطبقات، وانظر مقدمة محقق الكتاب ١/٤٣.

(٥) علم طبقات المحدثين ١٩٨-١٩٩.

فمن هذه الكتب:

- ١- «تسمية من رُوِيَ عنه من أولاد العشرة وغيرهم»^(١)، لعلي بن عبد الله بن المديني (ت ٢٣٤).
- ٢- «الإخوة والأخوات»^(٢)، لمسلم بن الحجاج (ت ٢٦١).
- ٣- «تسمية الإخوة الذين روي عنهم الحديث»^(٣)، لأبي داود السجستاني (ت ٢٧٥).
- ٤- «الإخوة والأخوات»^(٤)، لأبي زرعة الدمشقي (ت ٢٨١).
- ٥- «كتاب الإخوة»^(٥)، لأحمد بن شعيب النسائي (ت ٣٠٣).
- ٦- «كتاب الإخوة»^(٦)، لأبي العباس محمد بن إسحاق السراج النيسابوري (ت ٣١٣)، وغيرها من كتب الوفيات.

(١) مطبوع بتحقيق الدكتور باسم بن فيصل الجوابرة، نشر دار الراجعية.
 (٢) انظر فتح المغيـث للسـخاوي ١٧٢/٤، ومقدمة محقق طبقات مسلم ١٢١/١، وعلم طبقات المحدثين ١٩٩.
 (٣) مطبوع بتحقيق الدكتور باسم الجوابرة— دار الراجعية.
 (٤) انظر تعجيل المنفعة ٣٥٣/٢، ومقدمة محقق تاريخ أبي زرعة ٦٥/١-٦٦.
 (٥) انظر علوم الحديث لابن الصلاح ٣١٠، وفتح المغيـث للسـخاوي ١٧٢/٤، وعلم طبقات المحدثين ١٩٩.
 (٦) انظر معرفة علوم الحديث للحاكم ١٥٣، وعلوم الحديث لابن الصلاح ص ٣١٠، وفتح المغيـث للسـخاوي ١٧٢/٤.

الفصل الثاني

ترجمة عروة بن الزبير

وفيه ستة مباحث:

- المبحث الأول : اسمه ونسبه وكنيته وولادته ونشأته
وطلبه للعلم.
- المبحث الثاني : شيوخه وتلاميذه.
- المبحث الثالث : شخصيته العلمية.
- المبحث الرابع : ثناء العلماء عليه.
- المبحث الخامس : صلاحه وعبادته وكرمه ومتابعته
للجماعة وصبره على البلاء.
- المبحث السادس : من أقواله وحكمه.
- المبحث السابع : وفاته.

المبحث الأول

اسمه ونسبه وكنيته وولادته ونشأته وطلبه للعلم

اسمه نسبه وكنيته: هو عروة بن الزبير بن العوام بن خويلد بن أسد بن عبد العزى بن قصي بن كلاب. وأمه أسماء ابنة أبي بكر الصديق^(١). يكنى بأبي عبد الله^(٢).
ولادته:

جاء في تاريخ ولادته ثلاثة أقوال:

الأول: سنة ثلاث وعشرين، قاله أحمد بن محمد بن أيوب المقرئ^(٣)، وقريباً منه ما قاله خليفة بن خياط: «وفي آخر خلافة عمر يقال: في سنة ثلاث وعشرين ولد عروة بن الزبير»^(٤)، قال الذهبي عقب هذا القول: «فهذا قول قوي»^(٥)، ثم ذكر بعض الأحداث التي شهدها عروة ثم قال: «فكل هذا مطابق؛ لأنه ولد في سنة ثلاث وعشرين»^(٦).

الثاني: قال مصعب الزبيري في رواية عنه: «ولد عروة لست سنين خلت من خلافة عثمان، وكان بينه وبين أخيه عبد الله بن الزبير عشرون سنة»^(٧).
لكن تعقب الحافظ ابن حجر هذا القول فقال: «أما ما حكاها^(٨) عن مصعب من أنه ولد لست خلت من خلافة عثمان وكان بينه وبين عبد الله عشرون سنة؛ فلا يستقيم؛ لأن عبد الله ولد سنة إحدى من الهجرة، وعثمان ولي الخلافة سنة ثلاث وعشرين؛ فيكون بين المولدين على هذا تسع وعشرون سنة فتأمل!! فلعله لست سنين خلت من خلافة عمر؛ فيكون بينه وبين أخيه مدة الهجرة؛ عشر سنين وخلافة

(١) ط ابن سعد ١٧٨/٥، وانظر جمهرة أنساب العرب ١٢١-١٢٢.

(٢) علل أحمد ٣/رقم ٤٦٣١، وت الكبير ٧/رقم ١٣٨، وفتح الباب في الكنى والألقاب رقم ٤٢٠٥.

(٣) تاريخ دمشق ٤٠/٢٢٤.

(٤) تاريخ خليفة ١٥٦.

(٥) السير ٤/٤٢٢.

(٦) السير ٤/٤٢٣.

(٧) ت الكمال ١٥٦/٥، ولم أقف عليه في ما لدي من المصادر المتقدمة.

(٨) أي المزني في ت الكمال.

أبي بكر سنتين ونصف وستاً من خلافة عمر؛ الجملة: ثماني عشرة سنة ونصف،
فَتَحَوَّزَ فِي لَفْظِ الْعَشْرِينَ»^(١):

الثالث: سنة تسع وعشرين، قاله: مصعب الزبير^(٢)، وجزم به ابن حبان في المشاهير^(٣).
الترجيح: والذي يظهر أن أقوى الأقوال هو القول الأول، ومن خلال النظر في
الأحداث التي ثبتت معاصرة عروة لها؛ يتقوى أن ولادته كانت في سنة ثلاث وعشرين،
من ذلك ما ثبت عن عروة أنه قال: «رُدِدْتُ أَنَا وَأَبُو بَكْرٍ بِنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ
هَشَامٍ يَوْمَ الْجَمَلِ؛ اسْتَصْغَرُونَا»^(٤)، قال ابن معين: «كان عمره يومئذ ثلاث عشرة
سنة»^(٥).

قلت: ووقعة الجمل كانت سنة ستٍ وثلاثين^(٦)، فبهذا يتبين أن ولادته كانت سنة
ثلاث وعشرين.

نشأته وطلبه للعلم:

نشأ عروة بن الزبير رحمه الله في أسرة مباركة ظاهرة، فأبوه الزبير بن العوام؛ حوارى
رسول الله صلى الله عليه وسلم، وابن عمته، ومن العشرة المبشرين بالجنة، رضي الله عنه،
وأمه أسماء بنت أبي بكر الصديق ذات النطاقين، رضي الله عنها، وخالته عائشة بنت أبي
بكر الصديق أم المؤمنين، والفقيرة الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، رضي الله
عنها وعن سائر الصحابة، وقد عاصر عروة أكابر أصحاب رسول الله صلى الله عليه
وسلم من الفقهاء، فتلقى عنهم ولازم من لازم منهم، وعاصر أيضاً غيرهم من كبار علماء
التابعين، وكان ذلك كله في مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم، حيث منبع العلم

(١) التهذيب ٩٤/٣، ولا شك أن ما قاله الحافظ له وجاهته، ولعل ذلك تصرفاً من بعض النقلة، فبدلاً من أن

يقول "لست خلت من خلافة عمر"، قال: "لست خلت من خلافة عثمان!".

(٢) تاريخ دمشق ٢٢٤/٤٠، وهذه رواية عنه.

(٣) رقم ٤٢٨.

(٤) ط ابن سعد ١٧٩/٥، قال ابن سعد: "أخبرنا أبو أسامة حماد بن أسامة عن هشام عن عروة فذكره ..."،

قلت: هذا إسناد صحيح.

(٥) تاريخ دمشق ٢٨٦/٤٠، والسير ٤٢٣/٤.

(٦) تاريخ خليفة بن خياط ١٨١، وتاريخ الأمم والملوك ٣٩/٣، في حوادث سنة ست وثلاثين.

والعلماء وسادة الفتوى والحديث من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، ومن علماء التابعين الذين تلقوا عنهم، فكان لهذا الجو العلمي أثره في تكوين شخصية عروة بن الزبير العلمية رحمه الله؛ حتى أصبح من فقهاء التابعين ومن كبار الأئمة في وقته، وحتى أصبح بعض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يسألونه، بله من دولهم، لا سيما وأنه تميز بملازمة زوج رسول الله صلى الله عليه وسلم - خالته عائشة رضي الله عنها والتي كان يسألها الأكابر من الصحابة، فكان عروة يغلب غيره من طلاب العلم في التلقي منها، ويدخل عليها كيف ما شاء؛ لأنها خالته، فكان لعروة بذلك ميزة على غيره.

قال قبيصة بن ذؤيب بن حَلْحَلَة: «كنا في خلافة معاوية في آخرها نجتمع في حلقة في المسجد بالليل، أنا ومصعب وعروة أبناء الزبير، وأبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام، وعبد الملك بن مروان، وعبد الرحمن بن المسور بن مخزومة، وإبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة، وكنا نتفرق بالنهار، فكنت أنا أجالس زيد بن ثابت، وزيد مترئس بالمدينة في القضاء والفتوى والقراءة والفرائض، في عهد عمر وعثمان وعلي - في مقامه بالمدينة، وفي الفقه خمس سنين حتى ولي معاوية سنة أربعين، وكان كذلك حتى توفي زيد سنة خمس وأربعين، فكنت أنا وأبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام نجالس أبا هريرة، وكان عروة بن الزبير يغلبنا بدخوله على عائشة، وكانت عائشة أعلم الناس، فيسألها الأكابر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم»^(١)، وقد كان عروة قبل موت عائشة بقراءة الأربع سنين في غنى عن سؤال عائشة؛ لاحتوائه على علمها، الذي تحصل عليه فترة ملازمته لها في سنين طويلة مضت، وكان أيضاً يتتبع غيرها من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ليتلقى عنهم.

قال عروة بن الزبير: «لقد رأيتني قبل موت عائشة بأربع حجج أو خمس حجج وأنا أقول: لو ماتت اليوم ما ندمت على حديث عندها إلا وقد وعيته، ولقد كان يبلغني عن الرجل من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الحديث فآتيه؛ فأجده قد قال؛ فأجلس على بابه فأسأله عنه»^(٢).

(١) تاريخ دمشق ٤٠/٢٤٨-٢٤٩.

(٢) ت الكمال ٥/١٥٥.

المبحث الثاني شيوخه وتلاميذه

شيوخه:

كان شيوخ عروة بن الزبير من الصحابة كثير؛ ممن سمع منهم، وهناك من رآه من الصحابة ولم يسمع منه مباشرة لكن روى عنه؛ إما إرسالاً أو بواسطة، وسأذكر طائفة ممن روى عنهم وسمع منهم، خاصة المشاهير، وأستثني من نص العلماء على عدم سماعه منهم مباشرة، وإنما روى عنهم بواسطة^(١).

قال أبو حاتم: «رأى أباه ورأى حكيم بن حزام وسمع من أبي حميد الساعدي وابن عباس وأبي هريرة والمغيرة بن شعبة وعائشة»^(٢)، وقد لازم عائشة وتفقه بها، وقد حدث عن أبيه بشيء يسير لصغره، وعن أمه أسماء بنت أبي بكر الصديق، وعن سعيد بن زيد، وسهل بن أبي حثمة، وسفيان بن عبد الله الثقفي، وجابر بن عبد الله، والحسن والحسين، ومحمد بن مسلمة، وأبي حميد الساعدي، وأبي أيوب الأنصاري، وأسامة بن زيد، ومعاوية بن أبي سفيان، وعمرو بن العاص، وعبد الله ابنه، وأم هانئ بنت أبي طالب، وقيس بن سعد بن عبادة، وحكيم بن حزام، وهشام بن حكيم بن حزام، وعبد الله بن عمر، وأخيه

(١) وقد نقل العلائي في جامع التحصيل عن أبي زرعة وأبي حاتم أن حديث عروة عن أبي بكر الصديق وعمرو وعلي رضي الله عنهم مرسل، وزاد أبو حاتم أيضاً بشير بن النعمان، وزاد أبو زرعة سعد بن أبي وقاص وعموم بن ساعدة، وذكره ابن المديني فيمن لم يثبت له لقاء زيد بن ثابت رضي الله عنه، وفي صحيح البخاري من طريق أبي مروان عن هشام بن عروة عن أبيه عن أم سلمة حديث "إذا صليت الصبح فطوفي على بعيرك"، قال الدارقطني: "هو مرسل رواه حفص بن غياث عن هشام بن عروة عن أبيه عن زينب بنت أم سلمة عن أم سلمة وكذلك رواه مالك في الموطأ عن أبي الأسود عن عروة"، وقال البزار: "لا أعلم لعروة سماعاً من أبي ذر"، وروايته عن عبدالله بن الأرقم في السنن قال عنها المزني: "قيل بينهما رجل"، وقال الذهبي: "لم يدرك صفية بنت عبد المطلب"، وقال ابن القطان: "روايته عن فاطمة بنت حبيش فيما أرى منقطة"، وقيل: "روايته عن عبدالله بن رواحة مرسل"، وروايته عن حموة بن عمرو الأسلمي قال عنها المزني: "والمخفوف عن عروة عن أبي مرواح". انظر ت الكمال ١٥٤/٥، وجامع التحصيل ٢٨٩، وتحفة التحصيل لولي الدين أبي زرعة ٢٢٦-٢٢٧.

(٢) الجرح ٦/رقم ٢٢٠٧.

عبد الله بن الزبير^(١)؛ فهؤلاء طائفة ممن روى عنهم من الصحابة.

وقد روى عن غيرهم من التابعين ومن أقرانه؛ فمن ذلك: روايته عن نافع بن جبير بن مُطعم، ومروان بن الحكم، وأبي سلمة بن عبد الرحمن، وحُمران مولى عثمان، وخلقٍ غيرهم^(٢).

تلاميذه:

وقد روى عن عروة الكثير من أئمة التابعين وغيرهم، بل روى عنه أقرانه، فمن أقرانه الذين رووا عنه:

سليمان بن يسار، وعبيد الله بن عتبة بن مسعود، وأبو بردة بن أبي موسى الأشعري، وأبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف^(٣).

وسأذكر جملةً ممن روى عنه من أئمة التابعين، ومن مشاهير العلماء، وغيرهم:

فقد روى عنه الزهري، ويزيد بن رومان، وهشام وعثمان ويحيى ومحمد وعبد الله بنو عروة بن الزبير، وعمر بن عبد الله بن عروة^(٤)، وتميم بن سلمة السلمي، وسعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف، وسعيد بن خالد بن عمرو بن عثمان بن عفان، وصالح بن كيسان، وعبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، وأبو الزناد عبد الله بن ذكوان، وابن أبي مليكة، وعبد الله بن نيار بن مكرم الأسلمي، وعراك بن مالك، وعطاء بن أبي رباح، وعمر بن عبد العزيز، وعمرو بن دينار، ومحمد بن إبراهيم التيمي، ومحمد بن المنكدر، ويزيد بن عبد الله بن خصيفة، وأبو بكر بن حفص بن عمرو بن سعد بن أبي وقاص، وجعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي، وعلي بن زيد بن جدعان، وخلقٍ غيرهم^(٥).

(١) انظر تاريخ دمشق ٤٠/٢٣٧-٢٣٨، و ت الكمال ٥/١٥٤، والسير ٤/٤٢١-٤٢٢.

(٢) ت الكمال ٥/١٥٤-١٥٥، والتهذيب ٣/٩٣.

(٣) انظر ت الكمال ٥/١٥٤-١٥٥، والتهذيب ٣/٩٣.

(٤) انظر الجرح ٦/رقم ٢٢٠٧.

(٥) انظر تاريخ دمشق ٤٠/٢٣٨، و ت الكمال ٥/١٥٤-١٥٥، والتهذيب ٣/٩٣.

المبحث الثالث

شخصيته العلمية

أولاً: مكانته العلمية:

نشأ عروة بن الزبير من صغره على تلقي العلم، والنهل من خالته عائشة رضي الله عنها، وغيرها من علماء الصحابة، حتى أصبح من علماء التابعين، واحتاج الناس لعلمه، حتى إن بعض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا يسألونه، قال عبد الرحمن بن حميد بن عبد الرحمن بن عوف: «دخلت مع أبي المسجد فرأيت الناس قد اجتمعوا على رجل، فقال أبي: يا بني انظر من هذا؟ فنظرت فإذا عروة بن الزبير، قال: قلت له: يا أبتى هذا عروة بن الزبير، وتعجبت من ذلك! فقال: يا بني لا تعجب، فوالله لقد رأيت أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وإنهم ليسألونه!»^(١).

وكان عروة بن الزبير يعد من فقهاء المدينة في وقته، قال أبو الزناد عبد الله بن ذكوان: «كان فقهاء أهل المدينة أربعة: سعيد بن المسيب، وعروة بن الزبير، وقبيصة بن ذؤيب، وعبد الملك بن مروان»^(٢).

وقال أبو الزناد أيضاً: «كان من أدركت من فقهائنا بالمدينة ممن يُنتهى إلى قولهم منهم: سعيد بن المسيب، وعروة بن الزبير، والقاسم بن محمد بن أبي بكر، وأبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام، وخارجة بن زيد بن ثابت، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود، وسليمان بن يسار، في مشيخة سواهم من نظرائهم أهل فقه وفضل»^(٣). وفي رواية عنه: «إن فقهاء المدينة الذين أُخِذَ عنهم الرأي سبعة: عروة بن الزبير أحدهم»^(٤).

وقال الزبير بن بكار: «هو أحد فقهاء أهل المدينة السبعة الذين أُخِذَ

(١) تاريخ دمشق ٢٥٤/٤٠، وت الكمال ١٥٥/٥-١٥٦.

(٢) علل أحمد ٢/رقم ٢٨٣٦، ٢٨٣٧، والجرح ٦/رقم ٢٢٠٧، وتاريخ دمشق ٢٤٩/٤٠.

(٣) تاريخ دمشق ٢٥٠/٤٠.

(٤) تاريخ دمشق ٢٥٠/٤٠.

عنهم الرأي»^(١).

وقد كان من أسباب تَبَحُّرِ عروة، وبلوغه المرتبة العليا في العلم والفقه والحديث؛ ملازمته لخالته عائشة رضي الله عنه، التي قال الإمام الزهري في وصف علمها: «لو جُمع علم الناس كلهم، وأمّهات المؤمنين، لكانت عائشة أوسعهم علماً»^(٢)، فقد لازمها وتلقى عنها إلى قُرْبٍ وفاتحاً؛ حتى ظن أنه قد أحاط بما لديها من علم، هذا مع تلقيه عن غيرها من الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين.

قال قبيصة بن ذؤيب: «وكان عروة بن الزبير يغلبنا بدخوله على عائشة، وكانت عائشة أعلم الناس؛ فيسألها الأكابر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم»^(٣). ويحكى لنا عروة بن الزبير حرصه على الطلب من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم خاصة خالته عائشة رضي الله عنها فيقول: «لقد رأيتني قبل موت عائشة بأربع حجج أو خمس حجج وأنا أقول لو ماتت اليوم ما ندمت على حديث عندها إلا وقد وعيته، ولقد كان يبلغني عن الرجل من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الحديث فآتيه فأجده قد قال فأجلس على بابه فأسأله عنه»^(٤).

ومن هذا النص يتبين لنا ملازمة عروة لعائشة رضي الله عنها، وإلا لما وعى كل ما لديها من علم.

وجاء في رواية أخرى عن عروة أنه قال: «ما ماتت عائشة حتى تركتها قبل ذلك بثلاث سنين»^(٥)، أي أنه لم يعد محتاجاً لها في علم لم يتلقاه عنها. ويُعد عروة بن الزبير من أعلم الناس بحديث عائشة رضي الله عنها، من جراء هذه الملازمة، قال سفيان بن عيينة: «كان أعلم الناس بحديث عائشة ثلاثة: القاسم بن محمد، وعروة بن الزبير، وعمرة بنت عبد الرحمن»^(٦).

(١) تاريخ دمشق ٢٥٠/٤٠.

(٢) السير ١٩٩/٢.

(٣) تاريخ دمشق ٢٤٨/٤٠-٢٤٩.

(٤) ت الكمال ١٥٥/٥.

(٥) تاريخ دمشق ٢٤٩/٤٠، وانظر علل أحمد ١/رقم ١٩١ بنحوه.

(٦) الجرح ٦/رقم ٢٢٠٧.

وقال هشام بن عروة: «حدثني عتبة بن عبد الله قال: حُسِيتُ^(١) مع أبيك فضحكت، فقال: ما يضحكك؟ فقلت: إنك تحيلنا على الأملياء - قال هشام: إنما كان يحدث عن عائشة-»^(٢).

وقال أبو الأسود: «أتى عبيد الله بن عبد الله ذات ليلة إلى عروة بن الزبير، فجعل عروة يُحدثه، وجعل عبيد الله يضحك!، فظن عروة إنما ذلك من عبيد الله استهزاء، فقال: ما يضحكك؟! فقال: إنك تحدثني عن عائشة وتحملني على الملاء^(٣)، وإن غيرك يُحِيلُنَا عَلَى الْمَفَالِيسِ^(٤)»^(٥).

وكان عروة من تَبَحُّرِهِ ووفرة حديثه وعلمه يتميزُ وينفردُ بأشياء يندر وجودها عند غيره، فقد ذكر هشامُ بن عروة «أنَّ عون بن عبد الله قال له: حدثني عن أبيك، [قال هشام]: فذهبت أحدثه عن السنن فقال: لا، غرائب أحاديثه»^(٦).

وكان واسع العلم يُحدِّثُ بجميع الأبوابِ ولا يقتصرُ على بابٍ واحدٍ. قال ابنه هشام بن عروة: «وكان [يحدثنا] ^(٧) بأحاديث في الطلاق ثم الخلع ثم الحج ثم الهدي ثم كذا ثم كذا ثم يقول: كرروا علي»^(٨).

ثانياً: أدبه ومعرفته بالشعر:

لم تنحصر شخصية عروة بن الزبير العلمية على إتقان فن من فنون العلم والاقتصار

(١) هكذا في المعرفة، وأخشى أن تكون تصحفت من "جلست".

(٢) المعرفة ١/٥٥٠-٥٥١.

(٣) هكذا في المطبوع من المعرفة، وفي المطبوع من تاريخ دمشق "الملاء".

(٤) في تاريخ دمشق "المغالس".

(٥) المعرفة ١/٥٥٠، وتاريخ دمشق ٤٠/٢٥٨.

(٦) ت الكبير ٧/٣٢، والمعرفة ١/٥٥٠.

(٧) أشار في الحاشية إلى احتمال سقوط عبارة "يحدث"، وهو كما قال، فقد جاء في تاريخ دمشق من رواية البخاري هذه وفيها مُثَبِّتَةٌ عبارة "يحدثنا" وهي كذلك في رواية أخرى في المعرفة، وتاريخ دمشق، بلفظ: "فكان يحدثنا، يأخذ في الطلاق ...".

(٨) ت الكبير ٧/٣٢، وانظر المعرفة ١/٥٥١، وتاريخ دمشق ٤٠/٢٤١، من طريق البخاري وهي نفس الرواية التي معنا، وفي ص ٢٥٤-٢٥٥ من طريق يعقوب الفسوي في تاريخه.

عليه؛ بل كان واسع المعرفة، فقد انضم إلى معرفته بالحديث والفقہ والسنن والمغازي؛ معرفته بالشعر، وحفظه لما قالته العرب، وأيضا نظمه للشعر بنفسه.

قال أبو الزناد: «ما رأيت أحدا أروى للشعر من عروة فقيل له: ما أرواك يا أبا عبد الله؟! فقال: وما روايتي من رواية عائشة؟! ما كان يتزل بما شيء إلا أنشدت فيه شعراً»^(١)، والظاهر أنه استفاد ذلك من حالته عائشة رضي الله عنها وتأثر بها من حيث العناية بالشعر، فقد كانت أديبة تحفظ آلاف الأبيات من الشعر والرجز.

فقد روى الشعبي عن عائشة أنها قالت: «رويت للبيد نحواً من ألف بيت»^(٢).

وكان الشعبي يذكرها، فيتعجب من فقهها وعلمها!، ثم يقول: «ما ظنكم بأدب النبوة»^(٣)، بل قد استفاد منها عروة في سائر العلوم التي كانت تُتقنها، فقد كانت واسعة العلم والمعرفة؛ فعن الشعبي قال: «قيل لعائشة: يا أم المؤمنين هذا القرآن تلقيته، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكذلك الحلال والحرام؛ وهذا الشعر والنسب والأخبار سمعتها من أبيك وغيره؛ فما بال الطب؟ قالت: كانت الوفود تأتي رسول الله صلى الله عليه وسلم، فلا يزال الرجل يشكو علة، فيسأله عن دوائها، فيخبره بذلك فحفظت ما كان يصفه لهم وفهمته»^(٤)، وقد ذكرت كتبُ التواريخ والتراجم في ترجمة عروة بن الزبير العديد من أشعاره، والتي قالها في بعض المناسبات، والعديد من مواقفه مع الخلفاء والأمراء وغيرهم، والتي أنشد فيها شيئاً من أشعار العرب، أو مما نظمه هو بنفسه؛ مما يدل على معرفته بالشعر إنشاداً، وحفظاً.

وكان ابن عساكر ممن أورد الكثير من ذلك في كتابه تاريخ دمشق^(٥).

(١) تاريخ دمشق ٢٥٩/٤٠ - وت الكمال ١٥٦/٥.

(٢) السير ١٩٧/٢.

(٣) السير ١٩٧/٢.

(٤) السير ١٩٧/٢.

(٥) وقد اعتمد النقل منه في جانب التراجم وفيما يُختص بالتوثيق والوفيات وغير ذلك، من جاء بعده من الأئمة؛ ومن هؤلاء: المزي في تهذيبه، والذهبي في السير، وسائر مصنفاته في الرجال، وما ذلك إلا لما تميز به من استيعابه كل ما يتعلق بالراوي معتمداً في ذلك على مشاهير كتب التراجم والجرح والتعديل والوفيات وغيرها، والتي اتصل إسنادها إليها.

فمن ذلك ما أنشده عروة عند ابن عباس رضي الله عنه، وهو أميرٌ على البصرة، وقد اشتدت به الحال، وأراد من ابن عباس إعانته بالمال^(١).

ومن ذلك ما جرى بينه وبين معاوية بن سفيان رضي الله عنه، من تبادلٍ للشعر، وذلك حين قدم عروة المدينة، فبعث إليه معاوية رضي الله عنه، وسأله واستنشده، وعرض ببعض أهل عروة بشيءٍ من الشعر من باب الدعابة والممازحة، فرد عليه عروة ببعض الشعر فأفحمه رضي الله عن الجميع^(٢).

ومن ذلك أيضاً أبياتاً قالها بمناسبة فراغه من بناء قصره بالعقيق^(٣).^(٤)

ومن شعره:

إذا انتسب الناس كان التقيُّ بتقواه أفضل من يُنسبُ
ومن يتق الله يكسب بها من الحظ أفضل ما يُكسب^(٥).

ثالثاً: حرصه على نشر العلم وترغيبه الناس فيه:

نشأ عروة بن الزبير من صغره على حب العلم، والرغبة في نشره ونفع الناس؛ فحقق الله لعروة ما تمناه وأمله.

وقد «اجتمع في الحجر مصعب، وعبد الله، وعروة بنو الزبير، وابن عمر، فقالوا: تمنوا^(٦)، فتمنى كل واحدٍ منهم؛ فقال عروة: أتمنى أن يؤخذ عني العلم... فقالوا^(٧) ما تمنوا...»^(٨).

وقد عُرف عروة بن الزبير بنشر العلم، وتأليفه الناس على حديثه، وترغيبهم فيه؛

(١) تاريخ دمشق ٢٧١/٤٠-٢٧٢.

(٢) تاريخ دمشق ٢٧٢/٤٠-٢٧٣.

(٣) العقيق: هو الوادي، والمراد به هنا عقيقٌ بناحية المدينة وفيه عيون ونخل. انظر معجم البلدان ١٣٩/٤.

(٤) تاريخ دمشق ٢٨١/٤٠.

(٥) تاريخ دمشق ٢٨١/٤٠.

(٦) في تاريخ دمشق "لو تمنوا".

(٧) القائل هو الراوي للقصة؛ عبد الله بن ذكوان تلميذ عروة.

(٨) انظر تاريخ دمشق ٢٦٧/٤٠، والسير ٤٣١/٤، بتصرف.

رغبةً منه أن يكون ذلك دافعاً لهم في حب العلم وتعلمه وقبوله، ومن ثمَّ العمل به.
قال الزهري: «كان عروة يتألف الناس على حديثه»^(١)، وفي رواية: «كان عروة يتألف الناس على علمه»^(٢).

قال سفيان: «فأما عمرو^(٣) فحدثنا قال: أتينا عروة فقال: إيتوني^(٤) فتلقوا مني»^(٥).
وفي زيادة: «قال سفيان: قال عمرو بن دينار: ونزعها من كتاب الله»^(٦).
ومن صدقٍ نُصحِهِ لم يُهمَلِ الأُوْلَى؛ وهم أهل بيته كما هو الواجب على كل علم، فقد كان عروة يعقد مجالس العلم لأفراد أسرته ويعلمهم، ويقول مرغباً أولاده فيما عنده من العلم: «يا بني سلوني فلقد تُركت حتى كُدت أن أنسى، وإني لأسأل عن الحديث فيفتح^(٧) حديث يومي»^(٨).

فكان يجمع أهله وأبنائه، ويحدثهم بأحاديث الأحكام والسنن في الأبواب المختلفة مع التشجيع المستمر.

قال هشام بن عروة: «قال أبي: تعلموا العلم تسودوا به قومكم؛ ويحتاجوا إليكم، فوالله ما يسألني الناس حتى لقد نسيت، وكان يدعوني وعبد الله بن عروة وعثمان وإسماعيل أخوتي — وآخر سماه هشام — فيقول لا تغشوني مع الناس لكن إذا خلوت فسلوني وكان [يحدثنا]^(٩) بأحاديث في الطلاق ثم الخلع ثم الحج ثم الهدي ثم كذا ثم كذا

(١) ت ابن معين رقم ٥٨٥، والمعرفة ٥٥٢/١.

(٢) تاريخ دمشق ٢٥٦/٤٠.

(٣) عمرو بن دينار.

(٤) في المعرفة "أتيتوني"، والصواب ما أثبتته كما هو في ت ابن معين وتاريخ دمشق.

(٥) ت ابن معين رقم ٥٨٦، وانظر المعرفة ٥٥٢/١ — وتاريخ دمشق ٢٥٦/٤٠.

(٦) تاريخ دمشق ٢٥٦/٤٠.

(٧) في المعرفة "فيقيم لي".

(٨) ط ابن سعد ١٧٩/٥، والمعرفة ٥٥٢/١.

(٩) أشار في الحاشية إلى احتمال سقوط عبارة "يحدث"، وهو كما قال، فقد جاء في تاريخ دمشق من رواية البخاري هذه وفيها مثبتة عبارة "يحدثنا" وهي كذلك في رواية أخرى في المعرفة، وتاريخ دمشق، بلفظ: "فكان يحدثنا، يأخذ في الطلاق ...".

ثم يقول: كرروا علي. وكان يعجبُ من حفطي، قال هشام: والله ما تعلمنا منه جزءاً من ألفي جزء من أحاديثه»^(١).

وقال هشام بن عروة عن أبيه «أنه كان يقول لنا ونحن شباب: ما لكم لا تعلمون؟!، إن تكونوا صغاراً قوم يُوشكُ أن تكونوا كبار قوم، وما خيراً الشيخ يكون شيخاً وهو جاهل»^(٢).

وهكذا كانت عبارات الترغيب من عروة فيما عنده من العلم لأبنائه ولغيرهم متكررة لا تكاد تنقطع، وكان لهذا الترغيب من عروة بن الزبير أثره في كثرة من طلب العلم على يديه؛ وفي كثرة من روى عنه.

(١) ت الكبير ٣٢/٧، وانظر المعرفة ٥٥١/١، وتاريخ دمشق ٢٤١/٤٠، من طريق البخاري وهي نفس الرواية التي معنا، وفي ص ٢٥٤-٢٥٥ من طريق يعقوب الفسوي في تاريخه.
(٢) ت الكمال ١٥٥/٥.

المبحث الرابع ثناء العلماء عليه

وللمرتبة التي بلغها عروة في العلم والفقه والحديث وغيرها من العلوم، فإن علماء وقته من أقرانه وطلابه، ومن بعدهم قد أثنوا عليه، ووصفوا ما كان عليه من علمٍ وصلاحٍ ومعرفة، وسأذكر بعض النصوص في ذلك؛ والتي من خلالها يتجلى شيءٌ من شخصية عروة بن الزبير العلمية، فهذا الزهري من أعلم طلابه ومن بحور العلم، وهو الذي قال عنه شيخه سعيد بن المسيب: «ما مات من ترك مثلك»^(١)، وقال عنه سعيد بن عبد العزيز التنوخي: «ما ابن شهاب إلا بحر»^(٢).

أقول فهذا ابنُ شهاب الزهري قد وصف شيخه، وأثنى عليه بما عرف منه؛ لا سيما وأنه قد حظي بملازمته، قال الزهري: «قدمت مصر على عبد العزيز بن مروان وأنا أحدث عن سعيد بن المسيب، قال: فقال لي إبراهيم بن عبد الله بن قارظ: ما أسمعك تحدث إلا عن ابن المسيب؟ فقلت: أجل. فقال: لقد تركت رجلين من قومك لا أعلم أحداً أكثر حديثاً منهما: عروة بن الزبير وأبو سلمة بن عبد الرحمن، قال: فلما رجعت إلى المدينة وجدت عروة [بئراً]^(٣) لا تكدره الدلاء»^(٤).

وقال الزهري أيضاً: «أدركت من بحور قريش أربعة: عروة بن الزبير، وعبيد الله بن عبد الله، وأبا سلمة بن عبد الرحمن، وسعيد بن المسيب»^(٥).

(١) السير ٣٣٧/٥.

(٢) المعرفة ٦٣٩/١.

(٣) في تاريخ دمشق من طريق يعقوب الفسوي "بحراً".

(٤) المعرفة ٥٥١/١، وتاريخ دمشق ٢٥٣/٤٠.

(٥) المعرفة ٥٥٢/١، وانظرت الكمال ١٥٥/٥، وقال المزي عقبه: "هكذا وقع في هذه الرواية وهو وهم؛ فإن عبيد الله هندي، وليس بقرشي" اهـ. قلت: وهو لا يمنع صحة الرواية فرجالها ثقات، ويُحتمل أن يكون الزهري قد غاب عنه أن عبيد الله هندي، أو يكون هناك تصرفٌ من أحد الرواة، ويُقوى أن يكون من عبد الرزاق؛ فإن هذا الخبر من رواية الحسن بن علي الحلواني عنه، والحلواني سمع منه -والله أعلم- بعد تغييره، وانظر شرح علل الترمذي ٥٨٠/٢، ثم وقفت على الخبر في تاريخ دمشق ٢٥٢/٤٠، من رواية محمد بن يحيى عن الزهري به، وهي متابعة لرواية الحلواني عن الزهري، وقال ابن عساكر عقب رواية الخبر: "كنا

وقال الزهري أيضا: «كنت أطلب العلم من ثلاثة: سعيد بن المسيب، وكان أفقسه الناس، وعروة بن الزبير وكان بحرا لا تكدره الدلاء، وعبيد الله بن عبد الله...» (١).

وقال الزهري: «جالست سعيد بن المسيب، وكان يعيد علي الرجيع من حديثه، وكان عروة بحراً ما تكدره الدلاء...» (٢).

وقال الزهري: «كنت أجالس ثعلبة بن عبد الله بن أبي صعير - وقال مرة أخرى: عبد الله بن ثعلبة - فقال لي يوماً: أحسبك تحب العلم، فعليك بذلك الشيخ، وأوماً إلى سعيد بن المسيب، فجلست إليه سبع سنين، ثم تحولت من عنده إلى عروة بن الزبير، ففجرت به تبيح بحر (٣)» (٤).

وفي رواية قال الزهري: «سألت ابن صعير عن شيء من الفقه؟ فقال: ألك بهذا حاجة؟ عليك بهذا، وأشار إلى سعيد بن المسيب، فجالسته سبع سنين لا أرى أن عالماً غيره، قال: ثم تحولت إلى عروة، ففجرت به تبيح بحر» (٥).

وقال الزهري: «كان إذا حدثني عروة ثم حدثني عمرة صدق عندي حديث عمرة حديث عروة فلما استخبرتهما (٦) إذا عروة بحر لا يُنزف» (٧).

وقال عمر بن عبد العزيز: «ما أحد أعلم من عروة بن الزبير، وما أعلمه يعلم شيئاً أجهله» (٨).

قال!!، وكان هذا إشارة منه إلى وجود نكارة في المتن أو نحو ذلك، فإن قصد ما أشار له المزي، فلجواب عنه كما تقدم.

(١) المعرفة ٥٥٢/١، وتاريخ دمشق ٢٥١/٤٠، وعبارة "كان بحرا لا تكدره الدلاء" انظرها في الجرح ٦/رقم ٢٢٠٧.

(٢) تاريخ دمشق ٢٥٠/٤٠.

(٣) التبيح: هو ما بين الكاهل إلى الظهر، يقال: ركب تبيح البحر، ومضى تبيح من الليل أي وسطه، انظر أسلس البلاغة للزمخشري ص ٤٣، مادة (تبيح).

(٤) تاريخ دمشق ٢٥١/٤٠.

(٥) تاريخ دمشق ٢٥٢/٤٠.

(٦) في ط ابن سعد "تبحرهما".

(٧) ط ابن سعد ١٨١/٥، وت الكبير ٣١/٧، والسياق له.

(٨) تاريخ دمشق ٢٤٩/٤٠، وت الكمال ١٥٥/٥.

وقال هشام بن عروة عن علم والده وقد كان يجمعهم، ويحدثهم، ويعجب من حفظ هشام: «والله ما تعلمنا منه جزءاً من ألفي^(١) جزء من أحاديثه»^(٢).

وكان عروة ورعاً لا يتكلم إلا بما يعلم وفي ذلك يصفه ابنه هشام بن عروة فيقول: «ما سمعت أبي يقول في شيء قط برأيه»^(٣).

وفي رواية عنه قال: «ما رأيت عروة يُسأل عن شيء قط فقال فيه برأيه، إن كان عنده فيه علم قال بعلمه، وإن لم يكن عنده فيه علم قال: هذا من خالص السلطان»^(٤).

وقال هشام بن عروة: «ما سمعت أحداً من أهل الأهواء يذكر عروة إلا بخير»^(٥).

وقال ابن سعد: «وكان ثقة كثير الحديث فقيهاً عالياً مأموناً ثباتاً»^(٦).

وقال العجلي: «مدني تابعي ثقة كان رجلاً صالحاً، لم يدخل في شيء من الفتن، ووقعت في ركبته الأكلة فقطعها، ولم يترك جزءه تلك الليلة»^(٧).

وقال ابن خراش: «ثقة»^(٨).

قال ابن حبان: «من فقهاء المدينة، وأفاضل التابعين، وعباد قریش...»^(٩).

-
- (١) في المعرفة "ألف".
- (٢) ت الكبير ٣٢/٧، وانظر المعرفة ٥٥١/١.
- (٣) تاريخ دمشق ٢٥٧/٤٠، وت الكمال ١٥٦/٥.
- (٤) المعرفة ٥٥٠/١، وتاريخ دمشق ٢٥٧/٤٠، والسياق له.
- (٥) تاريخ دمشق ٢٧٧/٤٠، وت الكمال ١٥٦/٥، قلت: لعل هذا لصِدْقِهِ، ونصحِهِ، ولطفِهِ في إبانة الحق وتعليم الناس.
- (٦) ط ابن سعد ١٧٩/٥.
- (٧) ت العجلي رقم ١٢٢٩.
- (٨) تاريخ دمشق ٢٧٧/٤٠.
- (٩) المشاهير رقم ٤٢٨.

المبحث الخامس

صلاحه، وعبادته، وكرمه، ومتابعته للجماعة، وصبره على البلاء

أولاً: صلاحه وعبادته وسنائه:

كان عروة بن الزبير ذا عبادة؛ من صلاة وقيام وصوم وصدقة وتلاوة للقران، وكان عروة إذا صلى أطال الصلاة وأحسنها، قال الإمام مالك بن أنس: «كان الناس فيما مضى يُطيلون الصلاة، وكان عروة بن الزبير قد اتخذ قصراً بالعقيق، فأتاه إنسانٌ وكان فيه بعضُ المُلحَةِ، فلما حضرت الظهرُ قال لعروة: إني أحب أن أرقى فوق قصرِكَ هذا حتى أنظر إليه، قال: فافعل، فرقى إليه فلما صلى عروة الظهر نزل، ثم قال لعروة: أما إنِّي لم تكن لي حاجة فوق ظهر قصرِكَ، ولكن ذكرتُ طول صلاتك»^(١).

أما في جانب الصوم فقد ذكر ابنه هشام: «أن أباه كان يسردُ الصوم»^(٢).

وفي روايةٍ عن هشام بن عروة: «أن أباه كان يصوم الدهرَ كلَّه إلا يومَ الفطر ويوم النحر، ومات وهو صائم»^(٣).

وقال هشام بن عروة: «كُنَّا نسافر مع عروة فنصوم ونفطر، فلا يأمرنا بالصيام ولا يفطر هو»^(٤).

ومما وقع له من حُسْنِ الخِتامِ أَنَّهُ مات رحمه الله صائماً، قال هشام بن عروة عن وفاة أبيه: «مات وهو صائم، فجعلوا يقولون له: افطر، فلم يُفطر»^(٥).

وقال ابن شوذب واصفاً مداومته على العبادة: «كان عروة بن الزبير يقرأ ربع القرآن كلَّ يومٍ نظراً في المصحف ثم يقوم به الليل، فما تركه إلا ليلة قطعت رجله ثم عاوده [وفي رواية: ثم عاود حزبه] من الليلة المقبلة»^(٦).

(١) تاريخ دمشق ٢٦٥/٤٠-٢٦٦.

(٢) ط ابن سعد ١٨٠/٥، وتاريخ دمشق ٢٦٦/٤٠.

(٣) ط ابن سعد ١٨٠/٥، وتاريخ دمشق ٢٦٦/٤٠.

(٤) ط ابن سعد ١٨٠/٥-١٨١.

(٥) تاريخ دمشق ٢٦٦/٤٠.

(٦) المعرفة ٥٥٢/١، والتعديل ٣/رقم ١١٧٩، وتاريخ دمشق ٢٥٩/٤٠.

وقال ابن حبان في وصف عبادته: «من عباد قريش كان يقرأ كل يوم ربع القرآن في المصحف نظرا بالتدبر والتفكير، فيذهب فيه عامة يومه، ثم يقوم تلك الليلة به على التدبر والتفكير حتى يذهب عامة ليله به، ما ترك ورده من الليل إلا ليلة قطعت رجله؛ وذلك أن الأكلة وقعت فيها فنُشرت، فما زاد على أن قال الحمد لله» (١).

وجاء في رواية عن هشام بن عروة أن والده «ما ترك جزءه بالقرآن تلك الليلة» (٢)، أي ليلة قطعت رجله، وفي رواية عن غير هشام «ما ترك حزبه تلك الليلة» (٣). وكان عروة بن الزبير كريماً منفقاً، قال ابن شوذب: «وكان عروة إذا كان أيام الرطب ثلم حائطه، وأذن للناس أن يدخلوا فيأكلوا ويحملوا» (٤).

ثانياً: متابعته للجماعة وتجنبه لأنواع الفتن:

عاش عروة بن الزبير في فترة حصلت فيها أنواع من الفتن والاضطرابات، وكان بعض الولاة والأمراء في ذلك الوقت يحصل منهم شيء من الجور والظلم وما يُنكر، وكان عروة رحمه الله ممن صبر واحتسب، فلم يدخل في فتنة، ولم يخرج على أحد من هؤلاء، ولم يمرض عليهم، مع كراهته لما يأتون.

قال العجلي عنه: «لم يدخل في شيء من الفتن» (٥).

وقد حكى بعض جلسائه من أهل البيت حادثة تُبين موقفه من أئمة الجور.

قال عبد الله بن حسن (٦): «كان علي بن حسين بن علي بن أبي طالب يجلس كل ليلة هو وعروة بن الزبير في مؤخر مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد العشاء الآخرة، فكنت أجلس معهما فتحدثنا ليلة فذكرنا (٧) جور من جار من بني أمية والمقام

(١) المشاهير رقم ٤٢٨.

(٢) تاريخ دمشق ٢٦١/٤٠.

(٣) تاريخ دمشق ٢٦٤/٤٠، عن أبي حمزة.

(٤) المعرفة ٥٥٢/١، والتعديل ٣/١١٧٩، وتاريخ دمشق ٢٥٩/٤٠.

(٥) ث العجلي رقم ١٢٢٩.

(٦) في ت دمشق من طريق ابن سعد أيضا "عبد الله بن حسن بن حسن".

(٧) هكذا في المطبوع مشكولة من المحقق "فذكر جور"، ويحتمل أن الصواب "فذكر"، بدليل اللحاق بعده

معهم وهم لا يستطيعون تغيير ذلك، ثم ذكرا ما يخافان من عقوبة الله لهم، فقال عروة لعلي: يا علي إن من اعتزل أهل الجور والله يعلم منه سخطه لأعمالهم فإن كان منهم على ميل ثم أصابتهم عقوبة الله رُجي له أن يسلم مما أصابهم. قال (١): فخرج عروة فسكن العقيق. قال عبد الله: وخرجت أنا فترلت سوقة (٢) (٣).

وفهم من كلام الراوي وهو عبد الله بن حسن أن عروة إنما خرج تجنباً للفتن واعتزلاً لما يراه من منكرات، وهذا يشمل ما كان من الولاية أو من غيرهم، وقد جاء سبب انتقاله عن المدينة إلى العقيق موضحاً هذا المعنى في رواية عن ابنه هشام بن عروة قال: «لما اتخذ عروة قصرًا بالعقيق قال له الناس: قد جفرت (٤) عن مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: إني رأيت مساجدهم لاهية، وأسواقهم لاغية، والفاحشة في فجاجهم عالية، فكان فيما هنالك عما هم فيه عافية» (٥).

وعن ابن أبي ربيعة أنه قال: «إنه مر بعروة بن الزبير وهو يبني قصره بالعقيق، فقال: أردت الحرث يا أبا عبد الله؟ قال: لا، ولكنه ذكر لي إنه سيُصيبها عذاب — يعني المدينة — فقلت: إن أصابها شيء كنت متنجسًا عنها» (٦).

ولا تعارض بين الخبرين، فكأنه لما رأى المعاصي وما يُنكر بالمدينة، خشي من أن يتزل على أهلها شيء من العقوبة وهو بينهم بسبب معاصيهم سواء ما كان من عامة الناس أو من خاصتهم وهم الأمراء، ويُفسرُ هذين الخبرين قوله لعلي بن حسن في الحكاية المتقدمة عندما شكاه له جور بني أمية: «يا علي إن من اعتزل أهل الجور والله يعلم منه

وفيه " ثم ذكرا ما يخافان من عقوبة الله ... "، ثم وقفت على العبارة بلفظ " فذكرا " كما توقعت في تأريخ دمشق وهو الصواب إن شاء الله؛ فلذا أثبتته في الأصل.

(١) أي عبد الله بن حسن.

(٢) سوقة: هي تصغير ساق، وهي قارة مستطيلة تُشبهُ بساق الإنسان، وهي مواضع كثيرة في بلاد العرب

وغيرها، والمراد هنا، موضع قرب المدينة يسكنه آل علي بن أبي طالب رضي الله عنه، فيه نخل ومساكن.

انظر معجم البلدان ٢٨٦/٣.

(٣) ط ابن سعد ١٨١/٥، وتاريخ دمشق ٢٧٨/٤٠، من طريق ابن سعد أيضا.

(٤) أي بعثت، انظر المصباح المنير، مادة " جفر " ص ٤٠.

(٥) تاريخ دمشق ٢٨٠/٤٠.

(٦) تاريخ دمشق ٢٨٠/٤٠.

سخطه لأعمالهم فإن كان منهم على ميل ثم أصابته عقوبة الله رُجي له أن يسلم مما أصابهم»^(١)، فهو بانتقاله إلى العقيق قصد بذلك اعتزال أهل الجور واعتزال الفتن والمنكرات بأنواعها فرحمه الله ورضي عنه.

ثالثاً: صبره على البلاء:

وهاهي السنّة في الأنبياء، والعلماء، وعباد الله الصالحين، يُبتلى الواحد منهم بحسب إيمانه، رفعةً لدرجاته، وعلواً في مكانته وقدره عند الله تعالى، ولقد كان عروة بن الزبير ممن نالته سنة الابتلاء، فكان ممن صبر ولم يجزع؛ وحمد الله ولم يسخط، وقد تعجب الناس من شدة صبره على البلاء؛ فقد أصيب في رجله، وفي ابنه محمد في آن واحد، فلم يزد على أن حمد الله.

قال هشام بن عروة: «خرج عروة بن الزبير إلى الوليد بن عبد الملك فخرجت برجله آكلةً فقطعها، وسقط ابنٌ له عن ظهر بيتٍ فوق تحت أرجل الدواب فقطعته، فأتاه رجلٌ يعزيه فقال: بأي شيء تعزيني؟! ولم يدر بابنه، فقال له الرجل: ابنك... (٢) قطعته الدواب، قال: وأيمك لمن كنت أخذت لقد أعطيت؛ ولئن كنت ابتليت لقد عافيت»^(٣).

وقال هشام بن عروة أيضاً: «لما أصيب عروة بن الزبير برجله، وبابنه محمدٍ قال: اللهم كانوا سبعةً فأخذت واحداً وأبقيت ستة؛ وكنّ أربعةً فأخذت واحداً وأبقيت ثلاثاً فأيمنك لمن كنت أخذت لقد أبقيت؛ ولئن كنت ابتليت لقد أعفيت»^(٤).

(١) ط. ابن سعد ١٨١/٥، وتاريخ دمشق ٢٧٨/٤٠، من طريق ابن سعد أيضاً.

(٢) في الرواية "ابنك يحيى"، وهو خطأ من بعض الرواة، والذي أصيب ابنه محمدٌ كما في الرواية التي تليها؛ لأن يحيى بقي بعد أبيه عروة، وقد نبه على ذلك ابن عساكر في تاريخ دمشق ٢٦٣/٤٠، وتابعه المسزي في ت الكمال ٥/رقم ٤٤٩٤، ص ١٥٦.

(٣) تاريخ دمشق ٢٦٤/٤٠-٢٦٥، و ت الكمال ١٥٦/٥.

(٤) تاريخ دمشق ٢٦٥/٤٠، و ت الكمال ٥/رقم ٤٤٩٤، ص ١٥٦، قال المزني عقبه: " وهذا هو المحفوظ، أن الذي أصيب محمد لا يحيى ".

وعندما طلب منه أن يشرب مُزقِداً^(١) لتقطع رجله امتنع من ذلك، ورضي بأن تقطع رجله، وهو يشعر بذلك؛ تجنباً منه أن يشرب ما يذهب عقله.
قال هشام بن عروة عن أبيه: «وقعت الأكلة في رجله فقيل له: ألا ندعو لك طبيباً؟ قال: إن شئتم. فجاء الطبيب فقال: أسقيك شراباً يزول فيه^(٢) عقلك؟ فقال: امض لشأنك. ما ظننت أن خلقتا يشرب شراباً، ويزول فيه عقله حتى لا يعرف ربه»^(٣).
وقد قطعت رجله بثلاث مناشير صغار، وكان أصير الناس^(٤)، وما تضور وجهه يومئذ^(٥)، وما زاد على أن قال: «حس حس، فقال الوليد: ما رأيت شيخاً قط أصبر من هذا»^(٦).

(١) شراب يعطى للمصاب لينام ولا يحس بألم القطع.

(٢) هكذا في المطبوع من تاريخ دمشق.

(٣) تاريخ دمشق ٢٦١/٤٠.

(٤) تاريخ دمشق ٢٦١/٤٠.

(٥) تاريخ دمشق ٢٦٠/٤٠.

(٦) تاريخ دمشق ٢٦٢/٤٠.

المبحث السادس من أقواله وحكمه

فإن من الطبيعي لمن نهل من كتاب الله، ومن مشكاة النبوة، وعاصر العلماء من صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم وتلقى عنهم - أن يفجر الله على لسانه الحكمة والبيان، لا سيما إذا اقترن بذلك مخالطة الناس بأنواعهم، ومن ثم حصول التجارب التي تُنجد الرجال وتحنكهم، وتميزهم عن غيرهم.

ولقد كان لعروة بن الزبير حظ كبير مما تقدم ذكره، وكانت له أقواله وحكمه البالغة والمشهورة، وسوف اذكر ما وقفت عليه منها:

قال هشام: «قال أبي: تعلموا العلم تسودوا به قومكم ويحتاجوا إليكم، فوالله ما يسألني الناس حتى لقد نسيت»^(١).

وفي رواية قال هشام بن عروة: «كان أبي يقول: إنا كنا أصغر قوم ثم نحن اليوم كبار؛ وإنكم اليوم أصغر وستكونون كباراً، فتعلموا العلم تسودوا به قومكم، ويحتاجوا إليكم، فوالله ما يسألني^(٢) الناس حتى لقد نسيت»^(٣).

وقال هشام بن عروة عن أبيه: «أنه كان يقول لنا ونحن شباب: ما لكم لا تعلمون؟! إن تكونوا صغار قوم يوشك أن تكونوا كبار قوم، وما خير الشيخ يكون شيخاً وهو جاهل»^(٤).

وقال عثمان بن عروة: «كان عروة يقول: يا بني، هلموا فتعلموا، فإن أزهده الناس في عالم أهله، وما أشده على امرئ أن يسأل عن شيء من أمر دينه فيجهله»^(٥).

وقال عروة: «إذا رأيت الرجل يعمل الحسنة فاعلم أن لها عنده أخوات؛ وإذا رأيت

(١) ت الكبير ٣٢/٧، والمعرفة ٥٥١/١.

(٢) في تاريخ دمشق من طريق يعقوب الفسوي "سألني".

(٣) المعرفة ٥٥١/١، و تاريخ دمشق ٢٥٤/٤٠.

(٤) ت الكمال ١٥٥/٥.

(٥) تاريخ دمشق ٢٥٧/٤٠، و ت الكمال ١٥٦/٥.

يعمل السيئة فاعلم أن لها عنده أخوات، فإن الحسنة تدل على أختها؛ وإن السيئة تدل على أختها»^(١).

وقال عروة: «رب كلمة ذل احتملتها أورثني عزاء طويلاً»^(٢).

وقال عروة: «ما حدثت أحداً بشيءٍ من العلم قطُّ لا يبلغه عقله إلا كان ذلك ضلالةً عليه»^(٣).

وقال عروة: «ليس الرجل الذي إذا وقع في الأمر تخلص منه، ولكن الرجل يتوقى الأمور حتى لا يقع فيها»^(٤).

وقال عروة: «ما برّ والده من شدّة^(٥) الطرف إليه»^(٦).

(١) تاريخ دمشق ٢٦٩/٤٠، وت الكمال ٥/رقم ٤٤٩٤، ص ١٥٦.

(٢) تاريخ دمشق ٢٧١/٤٠.

(٣) المعرفة ٥٥٠/١، وتاريخ دمشق ٢٥٧/٤٠-٢٥٨.

(٤) تاريخ دمشق ٢٨٢/٤٠.

(٥) في تأريخ دمشق "شدة" والتصويب من السير.

(٦) تأريخ دمشق ٢٧٨/٤٠، وانظر السير ٤٣٣/٤.

المبحث السابع

تاريخ وفاته

وقع الخلاف في سنة وفاته على أقوال:

- الأول** : سنة اثنتين وتسعين، قاله: علي بن المديني في رواية^(١)، وابن زبر^(٢).
- الثاني** : سنة ثلاث وتسعين، قاله: أبو نعيم والمدائني^(٣)، وخليفة بن خياط^(٤)، وأبو سعيد بن يونس^(٥) وعلي بن المديني في رواية^(٦).
- الثالث** : سنة أربع وتسعين، نقله الواقدي عن عبد الحكيم بن عبد الله بن أبي فروة^(٧)، وجزم به ابن زبر ثم قال: «وهذا أثبت من الأول»^(٨)، وقال به عمرو بن علي وابن نمير^(٩)، وأبو عمر الضرير، وابن سعد لكن من رواية ابن أبي الدنيا عنه^(١٠)، والهيثم بن عدي وابن معين وأبو عبيد^(١١).
- الرابع** : سنة خمس وتسعين، قاله ابن بكير^(١٢).
- الخامس** : قال هارون بن محمد الفروي: «سنة أربع وتسعين أو مائة، أو إحدى ومائة، اختلفَ فيه»^(١٣).

-
- (١) تاريخ دمشق ٢٨٣/٤٠.
- (٢) في وفاته ٢٢١/١.
- (٣) وفيات ابن زبر ٢٢٣/١.
- (٤) في طبقاته ٢٤١.
- (٥) تاريخ دمشق ٢٤٢/٤٠.
- (٦) تاريخ دمشق ٢٨٣/٤٠.
- (٧) ط ابن سعد ١٢٨/٥.
- (٨) وفيات ابن زبر ٢٢٥/١.
- (٩) رجال البخاري رقم ٩٢٠.
- (١٠) تاريخ دمشق ٢٤٠/٤٠.
- (١١) تاريخ دمشق ٢٨٥/٤٠.
- (١٢) تاريخ دمشق ٢٨٦/٤٠.
- (١٣) ت الأوسط ٣٧٥/١.

الترجيح: أقوى الأقوال في تاريخ وفاته قول من قال: سنة أربع وتسعين، وهذه السنة هي سنة الفقهاء^(١)، مات فيها الكثير من الأئمة خاصة من التابعين، وكان عروة منهم، وهذا القول عليه الجمهور والله أعلم.

(١) انظر ما قاله الواقدي وابن معين، فقد حُددت سنة الفقهاء بأنها سنة أربع وتسعين، تاريخ

الفصل الثالث

ترجمة هشام بن عروة

وفيه ستة مباحث:

المبحث الأول : اسمه ونسبه وكنيته

المبحث الثاني : مولده ونشأته

المبحث الثالث : أشهر شيوخه

المبحث الرابع : أشهر تلاميذه

المبحث الخامس : ثناء العلماء عليه

المبحث السادس : وفاته

المبحث الأول

اسمه ونسبه وكنيته

اسمه ونسبه:

هشام بن عروة بن الزبير بن العوام بن خويلد بن أسد بن عبد العزى بن قصي بن كلاب (١)، وأمه أم ولد (٢)، خرسانية واسمها صافية (٣).

كنيته:

أبو المنذر (٤)، وهذه كنيته المشهورة، وقيل: أبو عبد الله (٥)، وقيل: أبو بكر (٦).

-
- (١) انظر ط ابن سعد ٣٢١/٧، وجمهرة أنساب العرب ١٢٤.
 - (٢) ط ابن سعد ٣٢١/٧، وجمهرة أنساب العرب ١٢٤.
 - (٣) التعديل ٣/رقم ١٤٠١، وجمهرة أنساب العرب ١٢٤.
 - (٤) ط ابن سعد ٣٢١/٧، وت الكبير ٨/رقم ٢٦٧٣، وفتح الباب في الكنى والألقاب رقم ٤٣١٨.
 - (٥) فتح الباب في الكنى والألقاب رقم ٤٣١٨، وت بغداد ٣٦/١٤.
 - (٦) الثقات ٥٠٢/٥، والتعديل ٣/رقم ١٤٠١.

المبحث الثاني مولده ونشأته

ولادته:

كانت ولادته سنة إحدى وستين، فهم من كلام عبد الله بن داود، فقد قال أبو حفص عمرو بن علي: «سمعت عبد الله بن داود يقول: طلحة بن يحيى والأعمش وهشام بن عروة وعمر بن عبد العزيز ولدوا مقتل الحسين. قال أبو حفص: مقتل الحسين سنة إحدى وستين»^(١).

وقال بولادته في هذه السنة: الواقدي^(٢)، وعمرو بن علي^(٣)، ولم أجد من خالف في تاريخ ولادته وكأته محل اتفاق.

نشأته وطلبه للعلم:

نشأ هشام بن عروة في بيت علم ودين ونسب، في أسرة كريمة منها صحابة كرام، ومجاهدون بواسل، وأهل علم وفقه وأدب، فأبوه عروة بن الزبير أحد فقهاء المدينة وعلمائها، ومن أعظم المحدثين في وقته.

قال أبو الزناد: «كان من أدركت من فقهاءنا بالمدينة ممن ينتهي إلى قولهم منهم: سعيد بن المسيب، وعروة بن الزبير، والقاسم بن محمد بن أبي بكر، وأبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام، وخارجة بن زيد بن ثابت، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود، وسليمان بن يسار، في مشيخة سواهم من نظرائهم أهل فقه وفضل»^(٤).

فبدأ هشام بن عروة بالتلقي على أول شيخ له؛ وهو والده، فتربى من صغره على

(١) ت بغداد ١٤ / ٣٨.

(٢) وفيات ابن زبر ١ / ١٧٣.

(٣) رجال البخاري رقم ١٢٩١.

(٤) تاريخ دمشق ٤٠ / ٢٥٠.

حب العلم وتلقيه، والإفادة من علم والده في الفقه والحديث وغيره، وكان لوالده عروة التأثير الكبير في شخصيته العلمية؛ وذلك لمكانة عروة بن الزبير؛ فهو أحد فقهاء المدينة، وأحد كبار محدثيها، وتقدم أن عروة لازم خالته عائشة رضي الله عنها، ونال منها علماً كثيراً، ثم إن عروة بن الزبير كان له عناية بأولاده فكان يُحَثِّمهم على طلب العلم ويرغِبُهم فيه، ويحرص على عقد مجالس العلم العائلية لأبنائه، ويسعى في تعليمهم، وكان هشام بن عروة ممن حظي بهذه العناية، فكان عروة يجمع أهله وأبنائه ويحدثهم بأحاديث الأحكام والسنن، في الأبواب المختلفة، ثم يطلب منهم أن يكرروا ما سمعوا وحفظوا.

قال هشام بن عروة: «قال أبي: تعلموا العلم تسودوا به قومكم؛ ويحتاجوا إليكم... وكان يدعوني وعبد الله بن عروة وعثمان وإسماعيل؛ إخوتي - وآخر سماه هشام - فيقول: لا تغشوني مع الناس لكن إذا خلوت فسلوني، وكان [يحدثنا] (١) بأحاديث في الطلاق ثم الخلع ثم الحج ثم الهدي ثم كذا ثم كذا ثم يقول: كرروا علي. وكان يعجب من حفظي! قال هشام: والله ما تعلمنا منه جزءاً من ألفي جزء من أحاديثه» (٢).

وفي هذا النص يتبين أن لهشام ميزةً على إخوانه، وكأنه كان أحفظهم، يُؤخذ ذلك من قوله: «كان يعجب من حفظي!».

وقد حظي هشام بن عروة مع بقية إخوانه بالترغيب المتكرر من والدهم عروة في طلب العلم وتلقيه.

قال هشام بن عروة عن أبيه «إنه كان يقول لنا ونحن شباب: ما لكم لا تعلمون؟! إن تكونوا صغار قوم يوشك أن تكونوا كبار قوم، وما خير الشيخ يكون شيخاً وهو جاهل» (٣).

(١) أشار في الحاشية إلى احتمال سقوط عبارة " يحدث "، وهو كما قال، فقد جاء في تاريخ دمشق من رواية البخاري هذه وفيها مُبْتَدَأُ عبارة " يحدثنا "، وهي كذلك في رواية أخرى في المعرفة والتاريخ، وتاريخ دمشق، بلفظ: " فكان يحدثنا، يأخذ في الطلاق ... ".

(٢) ت الكبير ٣٢/٧، وانظر المعرفة ٥٥١/١، وتاريخ دمشق ٢٤١/٤٠، من طريق البخاري وهي نفس الرواية التي معنا، وفي ص ٢٥٤-٢٥٥ من طريق يعقوب الفسوي في تاريخه.

(٣) ت الكمال ١٥٥/٥.

وكان لهذا الترغيب من عروة بن الزبير أثره في نفس هشام بن عروة، حتى صار من أئمة الحديث والفقهاء، وكان راوية أبيه؛ خاصة فيما رواه عن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها، فهو وريث أبيه فيما ورثه عن عائشة من العلم.

فكانت هذه الطريقُ الإسنادية: «هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة»، من الطُرق المهمة عند علماء الحديث، ولأجل هذه الميزة التي امتاز بها هشام بن عروة؛ فقد احتاج الناس لحديثه فكان أقران هشام يتلقون عنه، بل قد روى عنه من هم أكبر منه سنًا وقدرًا، كما سيأتي، وهكذا تلقى هشام عن غير أبيه من علماء التابعين، فروى عنهم الحديث، وتعلم منهم الفقه والأحكام حتى أصبح من كبار الأئمة الذين يشار إليهم بالبنان في الفقه وفي الحديث.

المبحث الثالث

أشهر شيوخه

هشامٌ تابعيٌ صغير، وبحكم الفترة التي عاش ونشأ فيها فقد تيسر له التلقي عن الكثير من علماء التابعين، وفقهائهم، بل قد رأى بعض الصحابة، وسأذكر المشهورين ممن سمع منهم وتلقى عنهم.

ونبدأ بمن شاهد من الصحابة: فقد رأى عبد الله بن عمر رضي الله عنه، وحفظ عنه أنه دعا له ومسح على رأسه، ورأى جابر بن عبد الله، وأنس بن مالك وسهل بن سعد، رضي الله عنهم، ولقد كان يمكنه السماع منهم، لكن ما تقيأ له الرواية عنهم في جانب العلم^(١).

«ورأى عمه عبد الله بن الزبير وهو يخطب على المنبر يوم الجمعة بمكة، واستمع الخطبة بكاملها»^(٢).

وقد سمع من أبيه عروة بن الزبير وزوجته أسماء بنت المنذر، وأخويه عبد الله بن عروة، وعثمان بن عروة، وطائفة من كبار التابعين وعلمائهم، منهم: ابن عمه عباد بن عبد الله بن الزبير، وابن ابن عمه عباد بن حمزة بن عبد الله، وأبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف، ومحمد بن المنكدر، وعمر بن عبد الله بن عمر، وعمرو بن خزيمة، وعمرو بن شعيب، وعبد الله بن عامر بن ربيعة، وعبد الرحمن بن سعد، وعبد الرحمن بن كعب، ووهب كيسان، وابن شهاب الزهري، وغيرهم، بل قد روى عن أقرانه، كعبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق، وروى أيضا عن من هو أصغر منه، كبكر بن وائل^(٣).

(١) انظر ت بغداد ٣٦/١٤-٣٧، والسير ٣٥/٦.

(٢) ت بغداد ٣٨/١٤.

(٣) انظر ت بغداد ٣٦/١٤-٣٧، وت الكمال ٤٠٩/٧، والسير ٣٤/٦-٣٥، والتهذيب ٢٧٥/٤.

المبحث الرابع

أشهر تلامذته

بحكم مكانة أسرة هشام العلمية، وما تميزت به عن غيرها؛ كان لهشام حظٌ كبير من العلم؛ وذلك لأن والده عروة بن الزبير أحدُ فقهاء التابعين ومحدثهم، وخالته عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها، الفقيهة الراوية عن رسول الله، وقد أخذ عروة عنها كل ما روته عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أو أكثره، وقد أخبر عروة بأن عائشة ما ماتت حتى تركها قبل ذلك بثلاث سنين^(١)، ولم يعد يحتاج لها في شيء يسأل عنه؛ لاحتوائه على ما تحمله من علم، وقد كان هشام بن عروة من أكثر الناس تلقياً عن والده، بل كان والده يعجب من حفظه كما تقدم، وكان والده يحرص على جمع هشام وإخوته، وتعليمهم، وتحديثهم، فحصل هشام على الكثير من علم وحديث والده، خاصة فيما رواه عن عائشة رضي الله عنها، ولأجل الأسباب الآتفة الذكر أصبح لهشام مكانةً حديثة كبرى فأقبل طلاب العلم على التلقي منه، وقد كان يتلقى عنه الكثير من أقرانه، بل كان يتلقى عنه ويفيد منه من هم أكبر منه سنًا من فقهاء التابعين لحاجتهم لما لديه من العلم وسأذكر أشهر الرواة عن هشام بن عروة.

فمن أشهر من تلقى وروى عنه من كبار الأئمة:

يحيى بن سعيد الأنصاري^(٢)، وأيوب السخيتاني، ومات قبله، ومالك بن أنس وعبيدالله بن عمر الصوري، وابن جريج وسفيان الثوري، وشعبة، والليث بن سعد وسفيان بن عيينة ويحيى بن سعيد القطان ووكيع بن الجراح، وحماد بن زيد^(٣).
وروى عنه أيضاً من العلماء: محمد بن إسحاق، ومحمد بن عجلان، وحماد بن سلمة، وشريك بن عبد الله، والنضر بن شميل، وعبد العزيز بن محمد الدراوردي، وغيرهم كثير^(٤).

(١) تاريخ دمشق ٤٠/٢٤٩.

(٢) وهو أكبر منه انظر ما قاله ابن معين في ت بغداد ٣٧/١٤.

(٣) ت بغداد ٣٧/١٤، وانظر التهذيب ٤/٢٧٥.

(٤) ت الكمال ٧/٤٠٩-٤١٠، والتهذيب ٤/٢٧٥.

المبحث الخامس

ثناء العلماء عليه

قال المنذر بن عبد الله: «ما سمعت من هشام بن عروة رفثاً قط إلا يوماً واحداً، فإن رجلاً من أهل البصرة كان يلزمه قال: يا أبا المنذر نافع مولى بن عمر كان يفضل أبساك عروة على أخيه عبد الله، فقال: كذب نافع وما يدري نافعاً؟ عاض بظفر أمه. عبد الله والله خير وأفضل من عروة»^(١).

وقال موسى بن وهيب: «قدم علينا هشام بن عروة، فكان فينا مثل الحسن وابن سيرين»^(٢).

وقال عبد الرزاق حدثنا معمر قال: «ما رأيت ابن فقيه مثل ابن طاوس فقلت له: ولا هشام بن عروة؟ فقال: حسبك بهشام بن عروة»^(٣).

وفي لفظ: «ما كان أفضله، ولم يكن مثله»^(٤).

وقال ابن سعد: «كان ثقة ثباتاً كثير الحديث حجة»^(٥).

وقال عثمان بن سعيد ليحيى بن معين: «هشام بن عروة أحب إليك عن أبيه أو

الزهري عنه؟ فقال: كلاهما^(٦) [ولم يفضل]^(٧)»^(٨).

وقال العجلي: «كان ثقة»^(٩).

(١) ت بغداد ٣٨/١٤، ولعل سبب إنكار هشام بشدة تفضيل عروة على عبد الله؛ هو لكون عبد الله بن الزبير صحابي، وعروة تابعي، والصحابي لا شك أفضل من التابعي، فلا وجه للمفاضلة بين صحابي وتابعي، ثم عبد الله من أشهر عباد الصحابة، ومن المجاهدين الأبطال رضي الله عنه.

(٢) ت بغداد ٣٨/١٤.

(٣) المعرفة ٧١٠/١، والجرح ٩/رقم ٢٤٩، والسياق له.

(٤) المعرفة ٧١٠/١.

(٥) ط ابن سعد ٣٢١/٧.

(٦) في الجرح " كليهما ".

(٧) زيادة ولم يفضل من الجرح.

(٨) ت عثمان الدارمي رقم ٧٥٠، وانظر الجرح ٩/رقم ٢٤٩.

(٩) ت العجلي رقم ١٩٠٦.

وقال أبو حاتم: «ثقة إمام في الحديث»^(١).

وقال ابن حبان: «من حفاظ أهل المدينة ومتقنيهم وأهل السورع والفضل في الدين»^(٢).

وقال ابن حبان: «كان حافظاً متقناً ورعاً فاضلاً»^(٣).

وقال الدارقطني: «ثقة، والزهري أحفظ منه»^(٤).

-
- (١) الجرح ٩/رقم ٢٤٩.
(٢) المشاهير رقم ٥٨٣.
(٣) الثقات ٥/٥٠٢.
(٤) سنن الدارقطني ٤/٢٤٠.

المبحث السادس

تاريخ وفاته

وفيها أقوال:

الأول : سنة خمسٍ وأربعين ومائة، قاله أبو نعيم^(١)، وقريش بن أنس^(٢)، ومحمد بن المثنى^(٣)، وابن أبي شيبه^(٤).

الثاني : سنة ستٍ وأربعين ومائة، قاله عبد الله بن داود وعبد بن سليمان الكلابي والميثم بن عدي^(٥)، وابن سعد^(٦)، وخليفة^(٧).

الثالث : سنة سبعٍ وأربعين ومائة، قاله عمرو بن علي^(٨).

الترجيح:

وأقوى هذه الأقوال الثلاثة قول من قال: إن وفاته سنة ست وأربعين. وعليه الجمهور، ويحتمل - وهو دونه في القوة - أن وفاته كانت سنة خمسٍ وأربعين، وليس هناك فارق كبير بين القولين؛ لأنهم اتفقوا على أن وفاته كانت بعد هزيمة إبراهيم بن عبد الله بن الحسن^(٩)، قال أبو حاتم: «يقال: إنه توفي بعد هزيمة إبراهيم وكانت هزيمة إبراهيم سنة خمس وأربعين ومائة وقد بلغ سبعا وثمانين سنة»^(١٠)، فعلى ما تقدم يتقوى أن وفاته سنة ست وأربعين، أما قول عمرو بن علي أن وفاته سنة سبعٍ وأربعين فهذا قولٌ مرجوح.

(١) ت الأوسط ٦٧/٢.

(٢) وفيات ابن زبير ٣٤٠/١-٣٤١.

(٣) ت بغداد ٤١/١٤.

(٤) رجال البخاري رقم ١٢٩١.

(٥) ت بغداد ٤١/١٤-٤٢.

(٦) في طبقاته ٣٢١/٧.

(٧) في طبقاته ص ٣٢٧.

(٨) ت بغداد ٤٢/١٤.

(٩) ومن ذكر ذلك يجي القطان كما في علل أحمد ١/رقم ١١١٤، بل قال القطان: "كأنه [أي وفاته] في السنة التي بعدها [أي بعد الهزيمة]، علل أحمد ٣/رقم ٤٦٨١.

(١٠) الجرح ٩/رقم ٢٤٩.

الفصل الرابع

أحوال رواية هشام بن عروة

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول : أهمية طريق هشام بن عروة عن

أبيه عن عائشة رضي الله عنها
وما تميزت به.

المبحث الثاني : ما قيل في تدليسه وإرساله.

المبحث الثالث : ما قيل في رواية أهل المدينة وأهل

العراق عنه.

المبحث الرابع : ما قيل في تغييره والجواب عن

ذلك.

المبحث الأول

أهمية طريق هشام بن عروة عن أبيه
عن عائشة رضي الله عنها وما تميزت به.

تميزت هذه الطريق بثلاث ميزات:

الأولى: أن رواية هذه الطريق كلهم من الفقهاء، فعائشة رضي الله عنها إمامة فقيهة، وعروة بن الزبير من كبار فقهاء المدينة في وقته، وهشام بن عروة من فقهاء المدينة في زمنه أيضا.

الثانية: حصول الملازمة بين أفراد هذه الطريق، فعائشة رضي الله عنها حظيت بملازمة زوجها رسول الله صلى الله عليه وسلم، وعروة حظي بملازمة خالته عائشة رضي الله عنها، حتى امتاز عن أقرانه بكثرة الدخول على عائشة والاستفادة منها بحكم القرابة.

قال قبيصة بن ذؤيب: «وكان عروة بن الزبير يغلبنا بدخوله على عائشة، وكانت عائشة أعلم الناس فيسألها الأكابر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم»^(١)، وكان من نتائج هذه الملازمة أن أحاط بما لديها من علم؛ وأتقن ما تلقى عنها بحكم التكرير، والملازمة، ويدل عليه قول عروة بن الزبير: «لقد رأيتني قبل موت عائشة بأربع حجج أو خمس حجج وأنا أقول لو ماتت اليوم ما ندمت على حديث عندها إلا وقد وعيته»^(٢)، وقال عروة في رواية: «ما ماتت عائشة حتى تركتها قبل ذلك بثلاث سنين»^(٣)، وحظي هشام بن عروة بملازمة والده عروة والتلقي عنه وإتقان حديثه، وكان لهشام حظوة عند والده وكان يعجب من حفظه، وكان يأمر هشاماً وإخوانه أن يكرروا ما حفظوا؛ وهذا يجعل لهشام ميزة من حيث الإتقان عن غيره ممن روى عن والده.

(١) تاريخ دمشق ٤٠/٢٤٨-٢٤٩.

(٢) ت الكمال ١٥٥/٥.

(٣) تاريخ دمشق ٤٠/٢٤٩، وانظر علل أحمد ١/رقم ١٩١ بنحوه.

قال هشام عن عناية والده به وبإخوانه: «وكان يحدثنا بأحاديث في الطلاق ثم الخلع ثم الحج ثم الهدى ثم كذا ثم كذا ثم يقول: كرروا علي!. وكان يعجب من حفظي!»^(١).

الثالثة: كثرة أحاديث هذه الطريق، فمن هذه الطريق رويت أحاديث كثيرة، معرفتها مفيدة إذا جمعت وقُرِّبت؛ خاصة ما كان من رواية الثقات عن هشام، فهذا يُختصر الكثير من العناء ويُطمئن للأحاديث المروية من هذه الطريق؛ لكونها طريقاً صحيحةً غير معلولة.

الرابعة: أكثر أحاديث هذه الطريق في الأحكام والسنن، وهذا يجعل لها مكانةً عظيمة، وعنايةً خاصة.

ولم أقف على من نبه على هذه المزايا التي امتازت بها هذه الطريق، إلا أنما بالتأمل واضحة.

وقد أدرج بعض العلماء هذه الطريق فيما قيل فيه: «أصح الأسانيد».

قال أحمد بن سعيد الدارمي: «سمعت محمود بن غيلان يقول: قيل لو كيع بن الجراح: هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة، وأفلح بن حميد عن القاسم عن عائشة، وسفيان عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة، أيهم أحب إليك؟ قال: لا نعدل بأهل بلدنا أحداً، قال أحمد بن سعيد: فأما أنا فأقول: هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أحب إلي، هكذا رأيت أصحابنا يقدمون»^(٢).

وهذه الطُرُق التي حُكِمَ عليها بأنها من أصح الأسانيد لها مزية، وهذه المزية هي كما قال الحافظ ابن حجر: «ترجيح التراجم التي حكموا لها بالأصحية على ما لم يقع له حكم من أحدٍ منهم...»^(٣).

(١) ت الكبير ٣٢/٧، وانظر المعرفة ٥٥١/١، وتاريخ دمشق ٢٤١/٤٠، من طريق البخاري وهي نفس الرواية

التي معنا، وفي تاريخ دمشق ٢٥٤-٢٥٥/٤٠ رواها من طريق يعقوب الفسوي في تاريخه.

(٢) النكت لابن حجر ١/٢٤٨-٢٤٩، وتدريب الراوي ٧٦/١.

(٣) النكت لابن حجر ١/٢٤٩، وتدريب الراوي ٧٧/١.

المبحث الثاني ما قيل في تدليسه وإرساله

قد وقع لهشام بن عروة بعض الروايات التي تدل على وقوع التدليس منه، لكن هذا منه قليل، ولم يشتهر عنه التدليس.

وقد ذكره الحافظ صلاح الدين العلائي في كتابه جامع التحصيل وقال عنه: «(إمام مشهور، لم يشتهر بالتدليس، ولكن قال ابن المديني: سمعت يحيى -يعني ابن سعيد- يقول كان هشام بن عروة يحدث عن أبيه عن عائشة رضی الله عنها قالت: "ما خيّر رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أمرين [إلا اختار أيسرهما]»^(١)، وما ضرب بيده شيئاً الحديث. فلما سألته؟ قال أخبرني أبي عن عائشة قالت: "ما خير رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أمرين" لم أسمع من أبي إلا هذا، والباقي لم أسمعه إنما هو عن الزهري. رواه الحاكم في علومه^(٢)، عن ابن المديني، [قال العلائي] وفي جعل هشام مجرد هذا مدلساً نظراً، ولم أر من وصفه به»^(٣) اهـ.

وقال يعقوب بن شيبة: «(وهشام بن عروة ثبت ثقة لم يُنكر عليه شيء إلا بعد ما صار إلى العراق فإنه انبسط في الرواية عن أبيه فأنكر عليه ذلك أهل بلده. قال يعقوب: والذي يرى أن هشاماً يتسهّل لأهل العراق أنه كان لا يحدث عن أبيه إلا بما سمعه منه فكان تسهّله أن أرسل عن أبيه مما كان يسمعه من غير أبيه عن أبيه»^(٤)).

قال ابن حجر عقب كلام يعقوب هذا: «(قلت: هذا هو التدليس»^(٥)).

وقد جعل الحافظ ابن حجر هشاماً في الطبقة الأولى من طبقات المدلسين، وهو

-
- (١) ذكر المحقق أن هذه الزيادة ليست في الأصل بل من نسخة الظاهرية، قلت: وأيضاً ليست مذكورة في الموضع الذي نقل عنه العلائي، وهو كتاب معرفة علوم الحديث للحاكم ص ١٠٤.
- (٢) معرفة علوم الحديث ص ١٠٤-١٠٥.
- (٣) جامع التحصيل ص ١٢٧-١٢٨، وانظر التبيين لأسماء المدلسين ص ٨٤.
- (٤) ت بغداد ٤٠/١٤.
- (٥) هدي الساري ص ٤٧١.

الأليق به^(١)، وذلك لندرة وقوع التدليس منه، وفُهِم من كلام يعقوب بن شيبة، أن هذا التصرف من هشام بن عروة إنما وقع منه بعد انتقاله إلى العراق، لا في المدينة.

وقد أوضح يعقوب بن شيبة ما طرأ على روايته في العراق، فيما يتعلق بالإرسال ونحوه، فقال: «هشام مع تثبته ربما جاء عنه بعض الاختلاف، وذلك فيما حدث بالعراق خاصة، ولا يكاد يكون الاختلاف عنه فيما يفحش؛ يسند الحديث أحياناً، ويرسله أحياناً، لا أنه يقلب إسناده، كأنه على ما تذكر من حفظه، يقول: عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم، ويقول: عن أبيه عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم، إذا أتقنه أسنده، وإذا هابه أرسله، وهذا فيما نرى أن كتبه لم تكن معه بالعراق فيرجع إليها والله أعلم»^(٢).

إذاً فحصول الإرسال منه أحياناً والإسناد منه أحياناً إنما هو من باب الاحتياط والتورع، لأن كتبه لم تكن معه، فكان يحدث بما يثق به من حفظه، ويؤكد ذلك قول أحمد: «ما أحسن حديث الكوفيين عن هشام بن عروة؛ أسندوا عنه أشياء. قال: وما أرى ذاك إلا على النشاط - يعني أن هشاماً ينشط تارة فيسنده، ثم يرسله مرة أخرى»^(٣).

فتلخص لدينا مما تقدم أن هشام بن عروة ليس من المشهورين بالتدليس، وما وقع منه من تدليس فإنه نادرٌ لا يكاد يذكر، وقريباً منه إرساله أحياناً للحديث وإسناده أحياناً، خاصة ما كان من حديث أبيه عن عائشة، فهذا إنما حصل له في العراق لأن كتبه لم تكن معه، وعلى كل حال فرواية أهل المدينة عنه أصح من رواية أهل العراق؛ لأجل هذه الحال التي حصلت له.

(١) ط المدلسين رقم ٣٠، وانظر التدليس في الحديث ص ٢٤٠-٢٤٢.

(٢) شرح علل الترمذي ٦٠٥/٢.

(٣) شرح علل الترمذي ٤٨٨/٢، من رواية الأثرم.

المبحث الثالث

ما قيل في رواية أهل المدينة وأهل العراق عنه

ورواية أهل المدينة عن هشام بن عروة أصح من رواية أهل العراق.

قال أحمد: «كأن رواية أهل المدينة عنه أحسن أو قال: أصح»^(١).

وتقدم أحمد رواية أهل المدينة على رواية أهل العراق ليس لأجل ضعفٍ أو وهمٍ من رواة أهل العراق عن هشام بن عروة كما هو المتبادر؛ بل لأجل الاختلاف الذي طرأ على هشام نفسه عندما ذهب إلى العراق، يدل عليه ما قاله أحمد بن حنبل حين سأله الأثرم فقال: «هذا الاختلاف عن هشام: منهم من يُرسل، ومنهم من يُسند عنه، من قبيله كان؟ فقال: نعم»^(٢).

وأيضاً قول أحمد: «ما أحسن حديث الكوفيين عن هشام بن عروة؛ أسندوا عنه أشياء. قال: وما أرى ذاك إلا على النشاط - يعني أن هشاماً ينشط تارةً فيُسنده، ثم يُرسله مرةً أخرى -»^(٣).

فُعرف من هذا أن رواية أهل العراق قُدمت عليها رواية أهل المدينة لأجل الاختلاف الذي طرأ على هشام نفسه، لا لأجل خطأ أو وهم من الرواة عنه - أعني الثقات -^(٤). وعلى هذا فرواية الثقات عن هشام من أهل المدينة أصح من رواية أهل العراق بالعراق، خاصةً في قدمة هشام الثالثة للعراق.

ويؤكد كلام أحمد ما قاله يعقوب بن شيبه: «وهشام بن عروة ثبت ثقة لم يُنكر

(١) شرح علل الترمذي ٤٨٧/٢، من رواية الأثرم.

(٢) شرح علل الترمذي ٤٨٧/٢، من رواية الأثرم.

(٣) شرح علل الترمذي ٤٨٨/٢، من رواية الأثرم.

(٤) قلت ذلك لأن الرواة الضعفاء، إذا رووا حديثاً عن ثقة وحصل فيه خطأ فالحمل إنما يكون عليهم، لا على الثقة كما هو معروف، لكن الثقة إذا روى عنه الثقات، وحصل خطأ في الرواية، واتفقوا على نقل هذا الخطأ عن هذا الراوي الثقة، تبين لنا أن هذا الخطأ منه لا منهم، وكذا هشام بن عروة في رواية الثقات عنه من أهل العراق اختلاف عن ما رواه ثقات أهل المدينة، ولذلك فقد حرم أحمد ويعقوب بن شيبه أن هذا الاختلاف منه وسيأتي مزيد تفصيل.

عليه شيء إلا بعد ما صار الى العراق فإنه انبسط في الرواية عن أبيه فأنكر عليه ذلك أهل بلده. قال يعقوب: والذي يرى أن هشاماً يُسهل لأهل العراق، أنه كان لا يحدث عن أبيه إلا بما سمعه منه فكان تسهله أن أرسل عن أبيه مما كان يسمعه من غير أبيه عن أبيه»^(١).

قال الذهبي عقب كلام ابن شيبة هذا: «في حديث العراقيين عن هشام أو هام

تُحتمل، كما وقع في حديثهم عن معمر أو هام»^(٢).

قلت: تعبير الذهبي بأن في حديث العراقيين عن هشام أو هاماً؛ فيه إطلاق، ويحتاج إلى تفصيل وهو كالتالي: فيقال إن كان من رواية الضعفاء أو الشيوخ عن هشام، ثم حصل بعض الوهم فهذا يُنسب لهم، والحملُ فيه عليهم، وإن كانت الرواية من طريق الثقات عن هشام ثم حصل بعض الاختلاف—فهذا قد صرح أحمد ويعقوب بن شيبة أن هذا الاختلاف هو من قبل هشام^(٣)، ولم يعبروا عن ذلك بالوهم، فإن هشاماً من الثقات الحفاظ الضابطين، وإنما عبروا عنه بالاختلاف، وبيننا نوعه كما سيأتي؛ من أنه يرسل تارة احتياطاً ويسند تارة بحسب النشاط واليقين، وأن هذا الفعل من هشام كان مُتعمداً، وعلى هذا فتعبير الإمام الذهبي رحمه الله فيه نظر، ويصلح تعبير الذهبي على ما كان من رواية الشيوخ^(٤) أو الضعفاء عن هشام، وإن كان هذا مما ليس نحن فيه؛ لأنه كما تقدم في أن ما أخذ على هشام من اختلاف إنما هو طارئ منه لا من الرواة عنه، وهذا أشار إليه أحمد ويعقوب، فرواية الثقات عن هشام من أهل المدينة، تختلف عن رواية الثقات

(١) ت بغداد ٤٠/١٤.

(٢) السير ٤٦/٦.

(٣) شرح علل الترمذي ٤٨٧/٢-٤٨٨، ٦٠٥، وقد جعل ابن رجب هشاماً في نوع الثقات الذين ضُعب حديثهم في بعض الأماكن دون بعض، وهذا تجوز في التعبير؛ اقتضاه التقسيم الذي رسمه ابن رجب، مع علمه رحمه الله بأن هشاماً لم يُضعب حديثه، ولكن حصل له اختلاف في أسلوب الرواية فصلناه في هذا المطلب، ولم يحصل منه الأوهام التي يُضعب بها حديثه في العراق.

(٤) قال ابن رجب في شرح العلل ٤٦١/١: «والشيوخ في اصطلاح أهل هذا العلم عبارة عمن دون الأئمة والحفاظ، وقد يكون فيهم الثقة وغيره»، وقد قسّم ابن رجب الرواة عن ثابت البناني إلى ثلاث طبقات: الثقات، والشيوخ، والضعفاء، ونقل كلام أحمد حيث قال: «هؤلاء الشيوخ يُخطئون على ثابت»، انظر شرح علل الترمذي لابن رجب ٥٠١/٢، وهذا وللفظ الشيوخ معانٍ أخر تُستعمل بحسب الموضوع الذي ترد فيه.

عنه من أهل العراق.

أيضاً فإن قياس الذهبي هشاماً فيما حدّث به في العراق على معمر فيه نظر، وهو قياسٌ مع الفارق؛ لأنّ معمرأ عندما حدّث بالبصرة حدّث له أوهامٌ وأخطاءٌ واضطرابٌ كثيرٌ في روايته، نَسب ذلك له أحمدُ بن حنبل ويعقوبُ بن شيبّة وابنُ رجب^(١)، وأمّره أعظمُ من هشام لأن ما حصل لهشام إنما هو اختلافٌ يسير كما قال ذلك يعقوب بن شيبّة فيما سيأتي.

وسبب هذا الاختلاف عن هشام؛ لأنه حدّث في العراق من حفظه، ولم تكن معه كتبه فاعتمد بذلك على حفظه؛ ولذا فقد أنكر عليه مالكٌ ما حدث به في العراق، وقد وضّح يعقوب بن شيبّة ما طرأ على روايته في العراق فقال: «هشام مع تثبته ربما جاء عنه بعض الاختلاف، وذلك فيما حدث بالعراق خاصة، ولا يكاد يكون الاختلاف عنه فيما يفحش؛ يُسند الحديث أحياناً، ويرسله أحياناً، لا أنه يقلب إسناده، كأنه على ما تذكّر من حفظه، يقول: عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم، ويقول: عن أبيه عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم، إذا أتقنه أسنده، وإذا هابه أرسله، وهذا فيما نرى أن كتبه لم تكن معه بالعراق فيرجع إليها والله أعلم»^(٢).

فاستفدنا من هذا النص عن يعقوب بن شيبّة أموراً:

- أولها : أنه قد حصل فعلاً بعض الاختلاف في رواية هشام.
- ثانيها : هذا الاختلاف يختصُّ بما رواه في العراق خاصة، دون روايته في المدينة.
- ثالثها : هذا الاختلاف يسيرٌ وليس فيما يفحش؛ كقلبِ الأسانيد ونحوها.
- رابعها : نوعه: وهو أن يسند الحديث أحياناً، ويرسله أحياناً، فمثال وصله وإسناده للحديث أن يقول: عن أبيه عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم، يفعل ذلك إذا أتقنه وكان مُتثبتاً من سماعه وروايته على هذه الحال.

(١) شرح علل الترمذي ٢/٦٠٢-٦٠٤، وقد صنّفه ابن رجب في نوع الرواة الذين ضُعّف حديثهم في بعض الأماكن دون بعض.

(٢) شرح علل الترمذي ٢/٦٠٥.

ومثال إرساله: أن يقول: عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم، فهنا أرسله، وأسقط الصحابية عائشة، يفعل ذلك تورعاً وهيباً من وصله. خامسها: سببُ هذا الاختلاف عن هشام؛ لأجل أن كتبه لم تكن معه في العراق؛ بحيث ينظر فيها عند التحديث ويرجع إليها.

وقد أدرج ابن رجب هشام بن عروة في نوع الرواة الذين ضُغف حديثهم في بعض الأماكن دون بعض^(١)، ونقل كلام من نقد روايته فيما حدث به في العراق^(٢).

وقال عبد الرحمن بن خراش: «هشام بن عروة كان مالك لا يرضاه^(٣)، وكان هشام صدوقاً تدخل أخباره في الصحيح، قال ابن خراش: بلغني أن مالكا نقم عليه حديثه لأهل العراق. قدم الكوفة ثلاث مرات، قدمه كان يقول: حدثني أبي قال سمعت عائشة. وقدم الثانية فكان يقول: أخبرني أبي عن عائشة. وقدم الثالثة فكان يقول: أبي عن عائشة^(٤)».

قال ابن رجب عقب نقله لكلام ابن خراش هذا: «وهذا مما يؤيد ما ذكره الإمام أحمد: أن حديث أهل المدينة كمالك وغيره عنه، أصح من حديث أهل العراق^(٥). وتتميز رواية أهل العراق عن رواية أهل المدينة، بكثرة إسناد ما يرسله غيرهم، وقد عمّمه أحمد في رواية أهل الكوفة».

قال أحمد: «ما أحسن حديث الكوفيين عن هشام بن عروة؛ أسندوا عنه

(١) وسبق أن نبهنا أن هذا تجوّز منه في التعبير، فهشام لم تَضَعف روايته، ولكن حصل له بعض الاختلاف عندما

ذهب إلى العراق عن روايته في المدينة.

(٢) شرح علل الترمذي ٦٠٥/٢.

(٣) هذه العبارة فيها نظرٌ، وتحتاج إلى دليل واضح، ولم أر من عَبر بمثل هذا التعبير إلا ابن خراش، فالمعروف أن مالكا أنكر عليه روايته في العراق فقط، دون ما رواه في المدينة، وإلا فقد رضي روايته وخرجهما في كتابه الموطأ، وهذا الإطلاق من ابن خراش ليس بجيد، وقد استنكر الذهبي هذه العبارة من ابن خراش، دون ذكر السبب. انظر الميزان ٣٠٢/٤.

(٤) ت بغداد ٤٠/١٤.

(٥) شرح علل الترمذي ٤٨٩/٢.

أشياء»^(١)، ثم علل السبب فقال: «وما أرى ذاك إلا على النشاط -يعني أن هشاماً ينشط تارة فيسنده، ثم يرسله مرة أخرى-»^(٢).

ومن أهل الكوفة الذين وصفهم أحمدُ بذلك: عيسى بن يونس فقد ذكر أحمد: «أن عيسى بن يونس أسند عنه [أي عن هشام] ما كان يرسله الناس كحديث الهدية^(٣) وغيره»^(٤).

ومنهم أيضاً أبو أسامة، حمادُ بن أسامة، قال أحمد: «ما رأيت أحداً أكثر رواية عن هشام بن عروة من أبي أسامة، ولا أحسن رواية منه، ثم ذكر حديث "تركة الزبير"^(٥)، فقال: ما أحسن ما جاء بذلك الحديث وأتمه، قال^(٦): وحديث "الإفك" حسنه وجوده»^(٧).

(١) شرح علل الترمذي ٤٨٨/٢، من رواية الأثرم.

(٢) شرح علل الترمذي ٤٨٨/٢، من رواية الأثرم.

(٣) انظر الحديث في البخاري مع الفتح ٢٤٩/٥، رقم ٢٥٨٥، كتاب الهبة، باب المكافأة في الهبة، من طريق عيسى بن يونس عن هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت: "كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل الهدية ويثيب عليها"، قال البخاري عقبه: "لم يذكر وكيع ومحاضر: عن هشام عن أبيه عن عائشة".

وقال ابن حجر معلقاً على كلام البخاري: "فيه إشارة إلى أن عيسى بن يونس تفرد بوصله عن هشام"، ثم ذكر ابن حجر عن الترمذي والبرار وأبي داود قولهم إن عيسى بن يونس قد تفرد بوصله.

قلت: وكذا قال قبلهم ابن معين ونصُّ كلامه هكذا: "عيسى بن يونس يسند حديثاً عن هشام عن أبيه عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم: «كان يقبل الهدية ولا يأكل الصدقة» والناس يحدثون به مرسلًا"،

فتابن معين رقم ٢٩٧٣.

(٤) شرح علل الترمذي ٤٨٧/٢، من رواية الأثرم.

(٥) لم أقف عليه.

(٦) هنا القائل الأثرم؛ أي حسنه وجوده الإمام أحمد.

(٧) شرح علل الترمذي ٤٨٨/٢، من رواية الأثرم عنه، والظاهر أن مراد أحمد بالحسن حسن اللفظ وجودة السياق، ولا يلزم من ذلك صحة الإسناد، بل قد يكون السند ضعيفاً أو صحيحاً غريباً، وهذا التعبير يستعمله أئمة الحديث، وبعضهم يُعبر عنه بالحسن اللغوي [انظر تدريب الراوي ١٧٦/١-١٧٧]، ويقوي ما ذكرت قول الأثرم: "وحديث (الإفك) حسنه وجوده" أي أحمد، فإن حديث الإفك أخرجه البخاري في المغازي باب حديث الإفك، (الفتح ٤٩٦/٧ رقم ٤١٤١) من رواية ابن شهاب الزهري عن جمع من

وقال عنه أحمد أيضا: «ما كان أروى أبا أسامة -يعني عن هشام- روى عنه أحاديث غرائب»^(١).

ومن رواية العراق من كان يرسل ما يسنده الغير، كيحیی القطان، وهو بصري.

فقد قال أحمدُ عنه: «كان يحيى بن سعيد يرسل الأحاديث التي يسندونها -يعني أنه كان يرسل عن هشام كثيراً- قال فقلت له^(٢): هذا الاختلاف عن هشام، منهم من يرسل، ومنهم من يسند عنه، من قبيله كان؟ فقال: نعم»^(٣).

قلت: وهذا يدل على ضبط يحيى القطان، وتحريه واحتياطه، في إرسال ما يسنده غيره كما هو معروف عند علماء الحديث، ولذا فقد عد الدارقطني يحيى القطان من أثبت الرواة عن هشام^(٤).

وحاله كمالك بن أنس -وهو مدني- فإنه يرسل عن هشام ما يسنده غيره.

علماء التابعين عن عائشة، وروى أبو أسامة حديث الإفك عن هشام بن عروة بسياق يختلف عن سياق رواية الزهري وفيه زيادات واختلاف، ولم يُخرجه البخاري، ولكنه علقه في التفسير، باب إن الذين يحبون أن تشيع الفاحشة في الذين آمنوا، (الفتح ٣٤٥/٨، رقم ٤٧٥٧). وأخرجه الترمذي في التفسير باب سورة النور، ٣١٠/٥-٣١٤، رقم ٣١٨٠، موصولا بإسناد صحيح، قال: "حدثنا محمود بن غيلان، حدثنا أبو أسامة عن هشام بن عروة أخبرني أبي عن عائشة به ...". وقال الترمذي عقبه: "هذا حديث حسن صحيح غريب من حديث هشام بن عروة ...". وكذا أخرجه أحمد في مسنده عن أبي أسامة، وانظر بعض طرق الحديث ورواياته في الفتح ٣١٠/٨، فكان أحمد أراد حسن السياق والزيادات التي انفرد أبو أسامة بروايتها عن هشام بن عروة، دون غيره، والمستأمل يجد أن الترمذي نبه على غرابته فقال: "هذا حديث حسن صحيح غريب من حديث هشام بن عروة".

(١) شرح علل الترمذي ٤٨٨/٢، من رواية الأثرم عنه، وأحمدُ يعني بالغرائب هنا المفاريد التي انفرد بها عن غيره، ويُحتمل أن مراد أحمد ما انفرد أبو أسامة بوصله، مثل حديث الهدية وغيره، فيكون كلامه هنا مفسراً لكلامه السابق.

(٢) القائل الأثرم.

(٣) شرح علل الترمذي ٤٨٧/٢، من رواية الأثرم.

(٤) سوالات بن بكير ص ٤٧-٤٨.

فقد قال عنه أحمد: «ومالكٌ يرسل أشياء كثيرة يُسندها غيره»^(١)، أي عن هشام، وهذا أيضاً من تثبته واحتياطه، فقد عُرف بذلك^(٢)؛ وهو إرسال ما يسنده الغير حتى في روايته عن غير هشام، ولذا عدّه الدارقطني كذلك من أثبت الرواة في هشام بن عروة^(٣).

- (١) شرح علل الترمذي ٤٨٨/٢، من رواية الأثرم.
 (٢) حتى كان مالكٌ إذا شكّ في وصل حديث وإرساله، أرسله احتياطاً وتنبأً، بل قال الشافعي: " كان مالك إذا شكّ في بعض الحديث طرحه كله "، التعديل ٢/رقم ٦٠٠، وشرح علل الترمذي ١/١٨٢.
 (٣) سؤالات بن بكير ص ٤٧-٤٨.

المبحث الرابع

ما قيل في تغييره والجواب عن ذلك

لم أقف على من نسب لهشام بن عروة التغير بأخرة من المتقدمين - غير يحيى القطان، فقد قال القاضي إسماعيل المالكي: «بلغني عن علي بن المديني أن يحيى القطان: كان يضعف أشياء حدث بها هشام بن عروة في آخر عمره؛ لاضطراب حفظه بعدما أسن والله أعلم، وسمعت علي بن نصر وغيره: يذكرون نحو هذا عن يحيى بن سعيد»^(١).

وكما نرى فإن النقل عن يحيى القطان هنا بصيغة التمریض، ولم ينقل لنا نص صريح عن يحيى القطان في ذلك، فلا يعلم هل هذا الكلام منقولاً عنه بنصه، -خاصة عبارة "لاضطراب حفظه" -، أو أنه متصرف فيه، والذي يظهر أنه إن كان حصل كلام من يحيى القطان في هشام فهو متعلق بما رواه هشام في العراق، فيكون بذلك متفقاً مع غيره من الأئمة الذين انتقدوا هشاماً بعدما قدم إلى العراق، كمالك وأحمد ويعقوب بن شيبه، ولا يجاوز ما قالوه من حصول مجرد الاختلاف في روايته ما بين إسناد الحديث مرة وإرساله أخرى؛ خاصة ما كان عن أبيه عن عائشة؛ وذلك لأن كتبه لم تكن معه، ولو اشتهر عن يحيى القطان فيما قاله في هشام بن عروة غير ذلك لنقله لنا أصحابه.

فهذا أحمد بن حنبل من أصحاب يحيى القطان وطلابه، وقد سأله الأثرم، فقال:

«قلت لأبي عبد الله: كان هشام تغيير؟ قال: ما بلغنا عنه تغيير»^(٢).

ومن هذا النص بان لنا أن أحمد لم يبلغه أن هشام بن عروة تغيير، لا عن القطان ولا

(١) شرح علل الترمذي ٤٩١/٢.

(٢) شرح علل الترمذي ٤٨٨/٢، وسبب سؤال الأثرم والله أعلم بحتمل أمرين:

الأول: أنه بلغه قول من قال أن هشاماً تغيير فأراد التأكد من ذلك، خاصة وأن يحيى بن سعيد قد ذكر أنه قال: تغيير في آخر عمره.

والثاني: يفهم ويحتمل من السياق لأن في الكلام قبله ذكر أحمد رواية الكوفيين عنه، وأنهم يسندون ما أرسله غيرهم، وعلل ذلك من هشام بأنه على حسب نشاطه فتارة يسند وأخرى يرسل، فكان الأثرم أراد أن يستفصل سبب هذا التصرف من هشام، وأراد أن يتأكد هل يفهم من تصرف هشام بن عروة أنه تغيير؟ فأجابه أحمد بأنه لا يعرف عنه تغييراً.

عن غيره، والثابت عن يحيى بن سعيد القطان هو قوله: «رأيت مالك بن أنس في النوم فسألته عن عبيد الله بن عمر فقال شيئاً لا أحفظه، وسألته عن هشام بن عروة فقال: ما حدث به وهو عندنا فهو -أي كأنه يصححه- وما حدث به بعد ما خرج من عندنا فهو -فكأنه يوهنه-»^(١).

وقال عبد الرحمن بن خراش: «هشام بن عروة كان مالك لا يرضاه^(٢)، وكان هشام صدوقاً تدخل أخباره في الصحيح، -قال ابن خراش-: بلغني أن مالكا نقم عليه حديثه لأهل العراق. قدم الكوفة ثلاث مرات: قدمه كان يقول: حدثني أبي قال سمعت عائشة، وقدم الثانية فكان يقول: أخبرني أبي عن عائشة، وقدم الثالثة فكان يقول: أبي عن عائشة. سمع منه بأخرة وكيع وابن نمير ومحاضر»^(٣).

وقال يعقوب بن شيبة: «وهشام بن عروة ثبت ثقة لم ينكر عليه شيء إلا بعد ما صار الى العراق فإنه انبسط في الرواية عن أبيه فأنكر عليه ذلك أهل بلده. قال يعقوب: والذي يرى أن هشاماً يتسهل لأهل العراق أنه كان لا يحدث عن أبيه إلا بما سمعه منه فكان تسهله أن أرسل عن أبيه مما كان يسمعه من غير أبيه عن أبيه»^(٤).

فلاحظ من هذين النصين، نوع الاختلاف الذي طرأ على هشام، وغاية ما في الأمر أنه حصل له اختلاف في طريقة الرواية في العراق؛ لعدم وجود كتبه معه فكان يرسل تارة

(١) ت بغداد ٤٠-٣٩/١٤، وهذه رؤيا منام وكأنه رواها مستأنساً بما، استناداً إلى ما رواه البخاري في صحيحه في التعبير، باب القيد في المنام ٦/رقم ٦٦١٤، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: "قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا اقترب الزمان لم تكذب رؤيا المؤمن، ورؤيا المؤمن جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة، وما كان من النبوة فإنه لا يكذب"، وإن كان معلوماً لدى القطان كلام مالك فيه بغير هذه الرؤيا.

(٢) تقدم أن هذا التعبير من ابن خراش فيه نظر، ولم أقف على من عبر بمثل هذه العبارة من العلماء وغاية ما في الأمر أنه حصل له اختلاف في طريقة الرواية في العراق؛ لعدم وجود كتبه معه فكان يرسل تارة ويسند تارة، والمنقول عن مالك الإنكار لتصرف هشام في العراق عن ما كان يروي في المدينة، وقد استنكر الذهبي هذه العبارة من ابن خراش، انظر الميزان ٣٠٢/٤.

(٣) ت بغداد ٤٠/١٤.

(٤) ت بغداد ٤٠/١٤.

ويسند تارة، ونحو ذلك، وليس هو التغير الذي يُخل بالضببط، ويُسقط الاحتجاج بالرواية. وقد دافع الذهبي وابن حجر عن هشام بن عروة، وذلك لأنَّ الحافظ أبا الحسن بن القطان الفاسي^(١)، وهو من المتأخرين قال عن هشام بن عروة: «تغير واختلط»^(٢).

فانتقد الذهبي ما قاله ابن القطان وقال مدافعاً عن هشام بن عروة «قلت: حجة مطلقاً، ولا عبرة بما قاله الحافظ أبو الحسن بن القطان من أنه هو وسهيل بن أبي صالح؛ اختلطا وتغيرا، فإنَّ الحافظ قد يتغير حفظه إذا كبر، وتنقص حدة ذهنه، فليس هو في شيخوخته، كهو في شببته وما ثمَّ أحدٌ بمعصوم من السهو والنسيان، وما هذا التغير بضار أصلاً، وإنما الذي يضر الاختلاط، وهشام فلم يختلط قط، هذا أمرٌ مقطوع به، وحديثه محتجٌّ به في الموطأ، والصحاح، والسنن فقول ابن القطان: إنه اختلط، قول مردود، مردول، فأرني إماماً من الكبار سلم من الخطأ والوهم...»^(٣).

وقال الذهبي في موضع آخر: «حجة إمام، لكن في الكبر تناقص حفظه، ولم يختلط أبداً، ولا عبرة بما قاله أبو الحسن بن القطان من أنه وسهيل بن أبي صالح اختلطا، وتغيرا، نعم الرجل تغير قليلاً، ولم يبق حفظه كهو في حال الشبب، فنسي بعض محفوظه أو وهم، فكان ماذا! أهو معصوم من النسيان؟!، ولما قدم العراق في آخر عمره حدثت بجملة كثيرة من العلم، في غضون ذلك يسيرٌ أحاديث لم يجودها، ومثل هذا يقع للمالك ولشعبة ولو كيع ولكبار الثقات، فدع عنك الخطب وذكر خلط الأئمة الأثبات بالضعفاء والمخلطين فهشام شيخ الإسلام، ولكن أحسن الله عزاءنا فيك يا ابن القطان»^(٤).

قلت: والظاهر أن ابن القطان لم يأت بذلك من عند نفسه ومعلوم أنه متأخر، وعمدته فيما يقول إنما هي عن من تقدمه من النقاد، ولعله اطلع على ما لم يطلع عليه

(١) هو علي بن محمد بن عبد الملك الكتامي الفاسي الشهير بابن القطان، من حفاظ الحديث العارفين

برجاله، توفي سنة ثمان وعشرين وستمائة، انظر التذكرة ٤/رقم ١١٣٠.

(٢) انظر السير ٦/٣٥، والميزان ٤/٣٠١، ولم أتهدي إلى موضع كلامه في كتابه الوهم والإيهام من الطبعة الجديدة.

(٣) السير ٦/٣٥-٣٦.

(٤) الميزان ٤/٣٠١-٣٠٢.

الذهبي في شأن هشام^(١)، فيحتمل أن أبا الحسن ابن القطان قد اطلع على ما روي عن يحيى القطان من أنه «كان يُضعفُ أشياءً حدّث بها هشام بن عروة في آخر عمره لاضطراب حفظه بعد ما أسن»^(٢).

لكن مع ذلك لا يُوافق في دعواه الاختلاط، ولعل هذا تصرف منه وفهم فهمه من كلام يحيى القطان، أو من كلام غيره.

وكانت عبارة ابن حجر في الجواب عن ما ادعاه ابن القطان الفاسي أسلم، فقال في الرد عليه: «و لم نر له في ذلك سلفاً»^(٣).

وقال ابن حجر أيضاً: «بجمع على تثبيته إلا أنه في كبره تغير حفظه فتغير حديث من سمع منه في قدمته الثالثة إلى العراق... وأما قول ابن خراش: "كان مالك لا يرضاه"، فقد حكي عن مالك فيه شيء أشد من هذا^(٤)، وهو محمول على ما قال يعقوب^(٥)، وقد احتج بحشام جميع الأئمة»^(٦).

فيتلخص لنا مما تقدم: أن هشام بن عروة لم يحصل له تغير في آخر عمره يُسقط الاحتجاج بحديثه، بل غاية ما في الأمر أنه حصل له اختلاف في طريقة الرواية عندما انتقل

(١) والذهبي رحمه الله دافع هنا عن هشام بشدة، وأحياناً يُغلظ على من يجذ في كلامه تعنت، ويكون مصيباً في ذلك، بينما يكون في بعض الأحيان لمن انتقده حجة في بعض ما ذهب له، والذي ينبغي هو التحري والتأمل هل هنالك وجه لما قاله هذا الإمام الذي صدر منه الجرح، خاصة وأن الذهبي من خلال استقراء كثير من التراجم التي يوردها في مصنفاته إنما يعتمد غالباً فيما يجمعه على كتاب شيخه المزي، ومن أمثلة ذلك ما قاله في ترجمته لهشام بن عروة فقد تابع شيخه المزي فيما قاله فيه في العديد من تأليفه ولم يزد، ثم على إثر ذلك يحكم على الرجل فيكون الحكم أحياناً قاصراً؛ لعدم استيفائه ما قيل في صاحب الترجمة، علماً بأنه في بعض الأحيان قد يزيد في ترجمة الرجل، وليس هذا هو الغالب.

(٢) شرح علل الترمذي ٤٩١/٢.

(٣) التهذيب ٢٧٦/٤.

(٤) وهذا غريب! فإن المحافظ ابن حجر لم يذكر في التهذيب ولا في غيره من كتبه ما قاله مالك مما ذكر أنه أشد، بل لم ينقل ما زاده ابن رجب في شرح العلل من فوائد متعلقة بذلك، عن أحمد وعن غيره.

(٥) وتقدم ما قاله يعقوب من أنه تسهل في أسلوب الرواية في العراق، وعلل ذلك بأن كتبه لم تكن معه، ولم يعلل بما علله الذهبي وتابعه عليه ابن حجر من أنه تغير حفظه لأجل الكبر، مع أنه أمر مُحتمل.

(٦) هدي الساري ص ٤٧١.

إلى العراق عن طريقة تحديته في المدينة، وذلك فيما يتعلق بإرسال الحديث تارة ووصله تارة، بحسب النشاط والتذكر، وهذا فيما يتعلق بروايته عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها، وذلك أنه اعتمد على حفظه، وليست كتبه معه في العراق، ولا صحة لما ذهب له ابن القطان الفاسي، من حصول التغير له والاختلاط، بل على افتراض وقوع تغير في حفظه بعدما أسن، فهذا التغير يسير، لا يُخلُّ بالضبط، وقلما يسلم منه أحد من كبار الأئمة والحفاظ الذين تقدمت أسانهم.

الباب الثاني

طبقات الرواة عن هشام بن عروة في الكتب التسعة

وفيه ثمانية فصول:

الفصل الأول : الطبقة الأولى: وهم الرواة الثقات الذين وُصفوا بأنهم أثبت الناس عن هشام.

الفصل الثاني : الطبقة الثانية: الرواة الثقات من الأئمة الذين رووا عن هشام.

الفصل الثالث : الطبقة الثالثة: الرواة الثقات الذين وُصفوا بتمام الضبط.

الفصل الرابع : الطبقة الرابعة: الرواة الثقات الضابطين، والذين هم أدنى من الطبقة الثالثة.

الفصل الخامس : الطبقة الخامسة: الشيوخ الذين وثقوا أو وُصفوا بالصدق مع خفة ضبطهم.

الفصل السادس : الطبقة السادسة: الشيوخ الذين وثقوا أو وُصفوا بالصدق مع خفة ضبطهم، وهم أخف ضبطاً من الطبقة الخامسة.

الفصل السابع : الطبقة السابعة: الضعفاء الذين يكتب حديثهم.

الفصل الثامن : الطبقة الثامنة: المتروكون والمتهمون.

الفصل الأول

الطبقة الأولى

وهم الرواة الثقات الذين
وُصفوا بأنهم أثبت الناس عن

هشام بن عروة

١-سفيان الثوري

«سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري، أبو عبد الله الكوفي، ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة، من رؤوس الطبقة السابعة، وكان ربما دلس مات سنة إحدى وستين وله أربع وستون/ع»^(١).

أقوال النقاد فيه:

«دخل سفيان الثوري على هشام بن عروة، فجعل سفيان يسأل، وهشام يحدثه فلما فرغ قال: أعيدها عليك؟ قال: نعم، فأعادها عليه ثم خرج سفيان وأذن لأصحاب الحديث فجعلوا إذا سألوه أرادوا الإماء فيقول: احفظوا كما حفظ صاحبكم فيقولون: لا نقدر نحفظ كما حفظ صاحبنا»^(٢).

وقال شعبة وابن عيينة وابن معين: «سفيان الثوري أمير المؤمنين في الحديث»^(٣).
وقال شعبة أيضاً: «ما حدثني سفيان الثوري بحديث عن إنسان فسألته إلا وكان كما حدثني»^(٤).

وقال رجل لشعبة: «خالفك سفيان، قال: دمغتنني»^(٥).

وقال شعبة أيضاً: «إذا خالفتني سفيان في حديث فالحديث حديثه»^(٦).

وقال سفيان الثوري: «ما استودعت قلبي شيئاً قط فخانني»^(٧).

وقال عبدالرحمن بن مهدي: «كان وهيب^(٨) يقدم سفيان في الحفظ -يعني على

(١) التقريب رقم ٢٤٤٥.

(٢) انظر ت بغداد ١٦٣/٩، رقم ٤٧٦٣.

(٣) ت بغداد ١٦٥/٩.

(٤) ت بغداد ١٦٥/٩.

(٥) ت بغداد ١٦٥/٩.

(٦) الجرح ٢٢٢/٤-٢٢٣، رقم ٩٧٢.

(٧) الجرح ٢٢٤/٤.

(٨) هو ابن خالد بن عجلان الباهلي، ثقة ثبت لكنه تغير قليلاً بأخرة، من السابعة، مات سنة خمس وستين

ومائة، انظر التقريب رقم ٧٤٨٧.

مالك»^(١).

وقال عبد الله بن المبارك: «لا أعلم على الأرض أعلم من سفيان الثوري»^(٢).

وقال عبد الله بن خبيق^(٣) عن والده: «كنت أنا والفزاري وابن المبارك وشيخ معنا فقال: الفزاري لابن المبارك يا أبا عبد الرحمن رأيت قط مثل سفيان الثوري؟ قال: لا، قال ابن المبارك: فأنت يا أبا إسحاق رأيت مثله قط؟ قال: لا، قال أبي: فقال الشيخ الذي كان معنا: ما رأى سفيان قط مثله فكيف نرى نحن مثله»^(٤).

وقيل لإسماعيل بن إبراهيم^(٥): «كان شعبة أكثر علماً أو سفيان؟ فقال: ما علم شعبة عند علم سفيان إلا كتفلة في بحر»^(٦).

وقال الفريابي^(٧): «حدثت ابن عيينة بأحاديث فقلت: قال الثوري. فقال: لم تر بعينك مثل الثوري»^(٨).

وفي رواية: قال الفريابي: «سألت ابن عيينة عن مسألة فتكلم فيها، فقلت: إن سفياناً يقول خلاف هذا، فقال: لم تر عينك مثل سفيان أبداً»^(٩).

(١) الجرح ٤/٢٢٣، رقم ٩٧٢.

(٢) ت بغداد ٩/١٥٨.

(٣) هو عبد الله بن خبيق الأنطاكي، روى عن شعيب بن حرب ويوسف بن أسباط وحذيفة المرعشي وعلى بن بكار والهيثم بن جميل وحجاج بن محمد، قال ابن أبي حاتم: "أدركته ولم أكتب عنه، كتب إلى أبي بجزء من حديثه"، الجرح ٥/٤٦.

(٤) ت بغداد ٩/١٥٦.

(٥) هو إسماعيل بن عُلية، الثقة الحافظ المعروف، انظر ترجمته في التقريب رقم ٤١٦.

(٦) ت بغداد ٩/١٦٥.

(٧) هو "محمد بن يوسف بن واقد بن عثمان الضبي مولاهم الفريابي بكسر الفاء وسكون الراء بعدها تحتانية وبعد الألف موحدة، نزيل قيسارية من ساحل الشام، ثقة فاضل، يقال أخطأ في شيء من حديث سفيان وهو مقدم فيه مع ذلك عندهم على عبد الرزاق من التاسعة مات سنة اثني عشرة/ع" التقريب رقم ٦٤١٥، قلت: ويوجد فريابي آخر هو داود بن مخرق انظر ترجمته في التقريب رقم ١٨١٢، لكن المراد هنا هو محمد بن يوسف.

(٨) ت بغداد ٩/١٥٦.

(٩) ت بغداد ٩/١٥٧.

وقال يحيى بن سعيد القطان: «ما رأيت أحداً خيراً من سفيان وخالد بن الحارث»^(١).

وقال أيضاً: «سفيان فوق مالك في كل شيء»^(٢).

وقال كذلك: «سفيان الثوري أحب إلى من مالك في كل شيء - يعني في الحديث وفي الفقه وفي الزهد»^(٣).

وقال مرة: «شعبة أحب إلي من سفيان - يعني في الصلاح - فإذا جاء الحديث فسفيان - يعني أثبت»^(٤).

وسأل رجل يحيى القطان: «من أحسن الناس ممن رأيت حديثاً؟ قال: شعبة، قال: فمن أحفظ من رأيت؟ قال: لم أر أحداً أحفظ من سفيان»^(٥).

وقال القطان كذلك: «كان سفيان أثبت من شعبة، وأعلم بالرجال»^(٦).

وقال في موضع: «ليس أحداً أحب إلي من شعبة، ولا يعدله عندي أحد، وإذا خالف سفيان أخذت بحديث سفيان»^(٧).

وقال مرة: «ما رأيت أحداً أحفظ من سفيان الثوري»^(٨).

وقال أيضاً: «ليس أحد أحب إلي من شعبة ولا يعد له أحد عندي، وإذا خالفه سفيان أخذت بقول سفيان»^(٩).

وقال عبد الرحمن بن مهدي: «ما رأيت صاحب حديث أحفظ من سفيان الثوري، حدث يوماً عن حماد بن أبي سليمان عن عمرو بن عطية، عن سلمان

(١) ت بغداد ١٥٧/٩.

(٢) ت بغداد ١٦٤/٩، وانظر التهذيب ٥٨/٢.

(٣) ت بغداد ١٦٤/٩.

(٤) ت بغداد ١٦٦/٩.

(٥) ت بغداد ١٦٦/٩.

(٦) ت بغداد ١٦٦/٩.

(٧) ت بغداد ١٦٦/٩.

(٨) الجرح ٢٢٣/٤، رقم ٩٧٢.

(٩) الجرح ٢٢٤/٤، رقم ٩٧٢.

الفارسي قال: "البصاق ليس بطاهر" ، فقلت: يا أبا عبد الله هذا خطأ، فقال لي: كيف؟ عن هذا؟ قلت: حماد عن رُبَيعي عن سلمان. قال: من يحدث به عن حماد؟ قلت: حدثنيه شعبة عن حماد عن رُبَيعي. قال: أخطأ شعبة فيه، ثم سكت ساعة، ثم قال: وافق شعبة على هذا أحد؟ قلت: نعم! قال: من، قلت: سعيد بن أبي عروبة، وهشام الدستوائي، وحماد بن سلمة، فقال: أخطأ حماد، هو حدثني عن عمرو بن عطية، عن سلمان، قال عبد الرحمن: فوقع في نفسي، قلت: أربعة يجتمعون على شيء واحد، يقولون عن حماد عن رُبَيعي! فلما كان بعد سنةٍ أخرى؛ سنة إحدى وثمانين ومائة، أخرج إلي عُندَر. كتاب شعبة فإذا فيه، عن حماد عن رُبَيعي، وقد قال حماد مرة: عن عمرو بن عطية، قال عبد الرحمن: فقلت: رحمك الله يا أبا عبد الله، كنت إذا حفظت الشيء لا تبالي من خالفك^(١).

وقال أبو زرعة^(٢): «سمعت أبا نُعيم يُسأل عن سفيان وشعبة أيهما أثبت؟ فقال: قال بعض أصحابنا في ذلك قولاً، فرأيت أبا نعيم يذهب إلى أن قوله فيه، وقول وكيع: أن سفيان أقل خطأ في الحديث»^(٣).

وقال ابن سعد: «كان ثقة مأمونا ثبتا كثير الحديث حجة»^(٤).

وقال العباس الدُّوري: «رأيت يحيى بن معين لا يقدّم على سفيان الثوري في زمانه أحدا في الفقه، والحديث والزهد وكل شيء»^(٥).

وقال ابن معين: «ليس أحدٌ يخالف سفيان الثوري إلا كان القول قول سفيان. قلت^(٦): وشعبة أيضا إن خالفه؟ قال: نعم. قلت: لأبي زكريا: فإن خالفه شعبة في حديث

(١) ت بغداد ١٦٨/٩.

(٢) عبد الرحمن بن عمرو الدمشقي الحافظ صاحب التاريخ المعروف انظر التقريب رقم ٣٩٦٥.

(٣) ت بغداد ١٦٦/٩.

(٤) ط ابن سعد ٣٧١/٦، وانظر التهذيب ٥٧/٢.

(٥) ت ابن معين رقم ٣٩٠، و ت بغداد ١٦٩/٩.

(٦) القائل العباس الدوري الراوي عنه.

حديث البصريين ، القول قول من يكون؟ قال: ليس يكاد يخالف شعبةُ سفيانَ في حديث البصريين)) (١).

وسئل أحمد: ((قيل له: سفيان الثوري كان أحفظ أو ابن عيينة؟ فقال: كان الثوري أحفظ وأقل الناس غلطاً، وأما ابن عيينة فكان حافظاً، إلا أنه كان إذا صار في حديث الكوفيين كان له غلطٌ كثير، وقد غلط في حديث الحجازيين في أشياء، قيل له: فإن فلاناً يزعم أن سفيان بن عيينة كان أحفظهما؟ فضحك! ثم قال: فلانٌ حسن الرأي في ابن عيينة، فمن ثم)) (٢).

وقال أحمد أيضاً: ((ما يتقدمه في قلبي أحد)) (٣)، ثم قال أتدري من الإمام؟ الإمام سفيان الثوري)) (٤).

وقال كذلك: ((حجة)) (٥).

وقال مرة: ((سفيان أحفظ للإسناد وأسماء الرجال من شعبة)) (٦).

وقال العجلي: ((ثقة رجل صالح زاهد عابد ثبت في الحديث فقيه صاحب سنة واتباع...)) (٧).

وقال أيضاً: ((أحسن إسناد الكوفة: سفيان عن منصور عن إبراهيم عن علقمة، عن عبد الله)) (٨).

(١) ت ابن معين رقم ١٧٧١، و ت بغداد ١٦٩/٩.

(٢) ت بغداد ١٧٠/٩، من رواية الفضل بن زياد عنه. وقوله "فمن ثم" ، لعله يقصد بهذه العبارة أنه من هذا الباب وهو إحسان الرأي في ابن عيينة جعل هذا القائل يقدم ابن عيينة على الثوري، وإلا فالحال على خلاف ما ذهب إليه.

(٣) أي سفيان الثوري.

(٤) ت بغداد ١٧٠/٩، من رواية المروزي.

(٥) العلل للمروزي رقم ٤٥، وبجر الدم رقم ٣٧٤.

(٦) الجرح ٢٢٤/٤، رقم ٩٧٢، من رواية أبي طالب.

(٧) ت العجلي رقم ٦٢٥.

(٨) ت العجلي ٤١١/١، رقم ٦٢٥.

وسئل صالح بن محمد^(١): عن سفيان ومالك؟ فقال: «سفيان ليس يتقدمه عندي في الدنيا أحدٌ وهو أحفظ وأكثر حديثاً، ولكن كان مالك ينتقي الرجال، وسفيان يروي عن كل أحد، [وقال]: سفيان أكثر حديثاً من شعبة وأحفظ، يبلغ حديثه ثلاثين ألفاً، وحديث شعبة قريب من عشرة آلاف»^(٢).

وقال أبو زرعة: «... كان الثوري أحفظ من شعبة في إسناد الحديث وفي متنه»^(٣).

وقال أبو حاتم: «سفيان فقيه حافظ زاهد إمام أهل العراق، وأتقن أصحاب أبي

إسحاق، وهو أحفظ من شعبة وإذا اختلف الثوري وشعبة فالثوري»^(٤).

وقال ابن حبان: «وكان سفيان من سادات أهل زمانه فقهاً وورعاً وحفظاً

وإتقاناً»^(٥).

وقال الدارقطني: «أثبت الناس عن هشام بن عروة: الثوري، ومالك، ويحيى القطان،

وعبد الله بن نمير، والليث بن سعد»^(٦).

وقال الخطيب البغدادي: «كان إماماً من أئمة المسلمين وعلماً من أعلام الدين مجمعاً

على إمامته بحيث يُستغنى عن تركيته، مع الإتقان والحفظ والمعرفة والضبط والورع

والزهد»^(٧).

(١) المعروف بجزرة.

(٢) ت بغداد ١٧٠/٩، وانظر التهذيب ٥٨/٢.

(٣) الجرح ٢٢٥/٤، رقم ٩٧٢.

(٤) الجرح ٢٢٥/٤، رقم ٩٧٢.

(٥) الثقات ٤٠٢/٦.

(٦) سؤالات ابن بكير للدارقطني رقم ٤٠، وشرح علل الترمذي ٤٨٨/٢-٤٨٩.

(٧) ت بغداد ١٥٥/٩.

في ولادته أقوال :

الأول: سنة خمس وتسعين^(١).

الثاني: سنة ست وتسعين^(٢).

الثالث: سنة سبع وتسعين، وهو أصحها^(٣).

وفي وفاته قولان:

الأول: سنة إحدى وستين ومائة، على الصحيح^(٤).

الثاني: سنة اثنين وستين ومائة، وهو خطأ^(٥).

النتيجة: أمير المؤمنين في الحديث^(٦) رأس الطبقة الأولى.

(١) ذكره في المشاهير رقم ١٣٤٩، وهو أضعفها.

(٢) ذكره ابن زبر في وفياته ٢٢٩/١ بصيغة التمريض " قيل " .

(٣) قاله الواقدي كما في طبقات ابن سعد ٣٧١/٦ ، وابن معين والمدائني كما في وفيات ابن زبر ٢٣٢/١ ، وقاله العجلي في ثقافته ١/رقم ٦٢٥، ص ٤١٥ .

قلت: والظاهر أن عمدتهم في ذلك: ما رواه موسى بن داود سمعت سفيان يقول سنة ثمان وخمسين [ومائة]: "لي إحدى وستون [سنة]" ت الأوسط ١١٤/٢ ، فإذا نقصنا إحدى وستين من مائة وثمان وخمسين؛ كان الناتج: سبعا وتسعين وهو وقت ولادته.

(٤) نقل الواقدي الإجماع على وفاته في هذه السنة كما في طبقات ابن سعد ٣٧١/٦ ، والحال كما قال. وقد قال بوفاته فيها ابن معين كما في تاريخ الدوري رقم ٢٣٤٥ ، وأبو الوليد الطيالسي كما في وفيات ابن زبر ٣٧٥/١ ، وغيرهم كثير، وانظر رجال البخاري رقم ٤٦٢ .

(٥) قاله خليفة بن خياط في طبقاته ١٦٨ .

(٦) من الرتبة الأولى من مراتب القدر.

٢- عبد الله بن نمير

«عبد الله بن نمير، بنون مصغر الهمداني أبو هشام الكوفي، ثقة صاحب حديث من أهل السنة، من كبار التاسعة، مات سنة تسع وتسعين وله أربع وثمانون/ع»^(١).
أقوال النقاد فيه:

قال أبو نعيم: «سئل سفيان^(٢) عن أبي خالد الأحمر؟^(٣) فقال: نعم الرجل عبد الله بن نمير»^(٤).

وقال ابن سعد: «كان ثقةً كثير الحديث صدوقاً»^(٥).

وسأل الدارمي ابن معين عن أصحاب الأعمش فقال: «جرير أحب إليك أو ابن نمير؟ فقال: كلاهما، قال: وابن إدريس أحب إليك أو ابن نمير؟ فقال: كلاهما ثقتان، إلا أن ابن إدريس أرفع، وهو ثقة في كل شيء»^(٦).

وقال ابن معين: «كان علي بن مسهر^(٧) ثبته، وهو أثبت من ابن نمير»^(٨).

وقال أيضاً: «ليس به بأس»^(٩).

وقال عبد الله بن أحمد: «سمعت أبي ذكره عن معاني^(١٠) أو غيره، أنه كان يختار ابن

(١) التقريب رقم ٣٦٦٨.

(٢) الظاهر أنه ابن عيينه فإنه من أقران ابن نمير أما الثوري فشيخه، ومن طبقة شيوخ أبي خالد الأحمر، وقد مات سنة مائة وإحدى وستين.

(٣) هو "سليمان بن حيان الأزدي، أبو خالد الأحمر الكوفي، صدوق يخطئ، من الثامنة مات سنة تسعين أو قبلها وله بضع وسبعون/ع" التقريب رقم ٢٥٤٧.

(٤) الجرح ٥/رقم ٨٦٩، و ت الكمال ٤/٣٠٧، رقم ٣٦٠٦، وهذه من أساليبهم أحياناً في الجرح؛ وهو أن يُسأل الناقد منهم عن رجل ضعيف، فيُعرض عن ذكر حاله ويجيب بالثناء على رجل آخر ثقة.

(٥) ط ابن سعد ٦/٣٩٤، والتهديب ٢/٤٤٦.

(٦) ت عثمان الدارمي رقم ٥٠، ٥١، وانظر بعضه في الجرح ٥/رقم ٨٦٩، وعنه ت الكمال ٤/٣٠٧ رقم ٣٦٠٦.

(٧) "علي بن مسهر بضم الميم وسكون المهملة وكسر الهاء القرشي الكوفي، قاضي الموصل، ثقة له غرائب بعد أن أضر من الثامنة مات سنة تسع وثمانين/ع" التقريب رقم ٤٨٠٠.

(٨) انظر ت ابن معين رقم ٣٠٥٨.

(٩) س ابن محرز رقم ٣٣٩، نقلاً عن حاشية تهذيب الكمال ٤/٣٠٧.

(١٠) يُحتمل أن يكون "المعاني بن سليمان الجزري أبو محمد الرسعي بفتح الراء والعين بينهما سين ساكنة

نمير على عيسى بن يونس^(١) (٢).

وقال العجلي: «ثقة صالح الحديث، صاحب سنة»^(٣).

وقال أبو حاتم: «هو مستقيم الأمر»^(٤).

وقال ابن حبان: «من المتقنين»^(٥).

وقال الدارقطني: «أثبت الناس عن هشام بن عروة: الثوري، ومالك، ويحيى القطان،

وعبد الله بن نمير، والليث بن سعد»^(٦).

ولادته:

سنة خمس عشرة ومائة^(٧).

وفي وفاته قولان:

الأول: سنة تسع وتسعين ومائة، وهو الصحيح وعليه الجمهور^(٨).

بمهمات ثم نون صدوق من العاشرة مات سنة أربع وثلاثين/س" التقريب رقم ٦٧٤٤؛ لأن عيسى بن يونس من شيوخه، وعبد الله بن نمير من طبقة شيوخه، أما المعافى بن عمران الأزدي، الثقة الفقيه، فهو من طبقة عبد الله بن نمير وعيسى بن يونس فُيستبعد أن يفاضل بينهما.

(١) هو "ابن أبي إسحاق السبيعي الثقة المأمون من الثامنة مات سنة سبع وثمانين وقيل سنة إحدى وتسعين/ع" انظر التقريب رقم ٥٣٤١، وهو من الرواة عن هشام بن عروة، وستأتي ترجمته مفصلة إن شاء الله، وهذه المفاضلة يتبين بما مرّلة ابن نمير حيث اختاره البعض على عيسى بن يونس الثقة والإمام المعروف.

(٢) علل أحمد ١/رقم ١٣٣٥.

(٣) ث العجلي رقم ٩٨٦، والتهذيب ٢/٤٤٦.

(٤) الجرح ٥/رقم ٨٦٩، وهذه العبارة من أبي حاتم قوية تبين إتقان ابن نمير، فإنها عبارة عالية التوثيق وصدرت عن ناقد معروف بالتشدد في التعديل.

(٥) المشاهير رقم ١٣٧٧.

(٦) سؤالات ابن بكير للدارقطني رقم ٤٠، وشرح علل الترمذي ٢/٤٨٨-٤٨٩.

(٧) ذكره المزري ولم يعزه لأحد وبصيغة " قيل " ، في ت الكمال ٤/٣٠٧، رقم ٣٦٠٦، وحزم به الذهبي في السير ٩/٢٤٤ رقم ٧٠، ولم أف على كلام أحد من المتقدمين في تأريخ ولادته.

(٨) قاله أحمد بن أبي رجاء كما في ت الأوسط ٢/٢٠١، وابن سعد في طبقاته ٦/٣٩٤، وابن زبير في وفياته ٢/٤٤٥، وأبو عيسى الترمذي ومحمد بن عبد الله بن نمير -ابنه- كما في رجال البخاري

رقم ٦٣٠.

الثاني: سنة ثمان وتسعين ومائة(١).

النتيجة: من أثبت الناس في هشام(٢)، من الطبقة الأولى(٣).

(١) قاله خليفة بن خياط في طبقاته ١٧٢.

(٢) من الطبقة الأولى.

(٣) قال الذهبي في التذكرة ٣٢٧/١: "كان من كبار أصحاب الحديث"، وقال في الكاشف رقم ٣٠٢٤: "حجة"،

وقال في السير ٢٤٤/٩، رقم ٧٠: "كان من أوعية العلم".

٣- الليث بن سعد

«الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمي، أبو الحارث المصري، ثقة ثبت فقيه إمام مشهور، من السابعة، مات في شعبان سنة خمس وسبعين/ع»^(١).
أقوال النقاد فيه:

قال له يحيى بن سعيد الأنصاري: «إنك إمام منظور إليك»^(٢).
وقال شعيب بن الليث: «قيل لليث: أمتع الله بك إنا نسمع منك الحديث ليس في كُتُبك! فقال: أو كلما في صدري في كُتبي، لو كتبت ما في صدري ما وسعه هذا المركب»^(٣).

وقال ابن وهب: «كل ما كان في كُتُب مالك: "وأخبرني من أرضي من أهل العلم" فهو الليث بن سعد»^(٤).

وكتب مالك بن أنس إلى الليث فقال في رسالته: «وأنت في إمامتك وفضلك ومترلتك من أهل بلدك وحاجة من قبلك إليك واعتمادهم على ما جاء منك...»^(٥).
وقال الشافعي: «ما فاتني أحدٌ أشدُّ عليّ فواته من ابن أبي ذئب والليث بن سعد»^(٦).

وقال أيضاً: «الليث أتبع للأثر من مالك»^(٧).

وقال عبد الله بن صالح كاتبه^(٨): «كان يميز كُتُب العلم لكل من سأله ذلك ولا

(١) التقريب رقم ٥٦٨٤.

(٢) المعرفة ١٨٢/٢، وقال له هذا الكلام بمناسبة قصة.

(٣) ت الكمال ١٨٧/٦، رقم ٥٦٠٥، والتهذيب ٤٨٢/٣.

(٤) ت بغداد ٨/١٣، رقم ٦٩٦٦.

(٥) ت ابن معين رقم ٥٤١٢.

(٦) الإرشاد للخليلي ٢٠٢/١، رقم ٣١.

(٧) ت الكمال ١٨٧/٦، والتهذيب ٤٨٣/٣.

(٨) هو "عبد الله بن صالح بن محمد بن مسلم الجهني، أبو صالح المصري، كاتب الليث، صدوق كثير الغلط ثبت في كتابه وكانت فيه غفلة، من العاشرة، مات سنة اثنتين وعشرين، وله خمس وثمانون سنة/خت د ت ق" التقريب رقم ٣٣٨٨.

يتمتع، ويراها جائزةً واسعة^(١) لمن أخذه وحدث به^(٢).
وقال ابن سعد: «وكان ثقةً كثير الحديث صحيحه، وكان قد استقل بالفتوى في زمانه بمصر، وكان سرّياً من الرجال، نبيلاً سخياً له ضيافة»^(٣).
وقال ابن بَكير^(٤): «ورأيت من رأيت فلم أر مثل الليث»^(٥).
وقال كذلك: «ما رأيت أحداً أكمل من الليث بن سعد، كان فقيه البدن^(٦) عربي اللسان، يحسن القرآن والنحو ويحفظ الشعر والحديث، حسن المذاكرة، وما زال يذكر خصالاً جميلة ويعقد بيده حتى عقد عشرة لم أر مثله»^(٧).
وقال ابن معين: «ثقة»^(٨).
قال أحمد بن سعد بن أبي مريم: «قال يحيى بن معين: الليث عندي أرفع من محمد بن إسحاق، قلت له: فالليث أو مالك؟ قال لي: مالك»^(٩).

- (١) لعلّ الضمير يعود للكتابة، أو الإجازة.
(٢) الكفاية للخطيب ٣٢٢، والتهديب ٤٨٣/٣، وكان هو أيضاً يفعل ذلك أحياناً فإن بعض الرواة لم يأخذ عنهم إلا مناوله، وهذا تابع لقول أحمد كان في أخذه سهولة، فقد كان جمع من علماء عصره كابن شهاب وهشام بن عروة ومالك يرون ذلك جائزاً سائغاً فهذا يحيى بن سعيد الأنصاري كان يكتب إلى الليث بن سعد فيقول [أي الليث]: حدثني يحيى بن سعيد، وكان هشام بن عروة يكتب إليه فيقول: حدثني هشام، انظر المعرفة ٨٢٢/٢-٨٢٣.
(٣) ط ابن سعد ٥١٧/٧.
(٤) هو "يحيى بن عبد الله بن بكير المخزومي مولاهم، المصري، وقد ينسب إلى جده، ثقة في الليث، وتكلموا في سماعه من مالك، من كبار العاشرة، مات سنة إحدى وثلاثين، وله سبع سبعون / خ م ق" التقريب رقم ٧٥٨٠.
(٥) ت بغداد ٦/١٣.
(٦) وعبارة "فقيه البدن"، يراد بها أنه ذو عبادة، وانظر شفاء العليل بالفاظ وقواعد الجرح والتعديل ص ١١٧.
(٧) ت بغداد ٧/١٣.
(٨) الجرح ٧/رقم ١٠١٥، من رواية إسحاق بن منصور عنه، وجاء توثيقه أيضاً عنه من رواية يحيى بن أحمد بن زياد كما في ت بغداد ١٣/١٣.
(٩) ت بغداد ١٣/١٣، ومعلوم أن الليث أرفع من ابن إسحاق لكن لعل مقصد ابن معين أرفع في شيخ بعينه، وإلا لما كان لإيراد التفضيل هنا فائدة، ولعل التفضيل في الزهري لأنه لم يلازمه، وسمع منه وهو في أول شبابه، بل كان يأخذ ما فاتته من الزهري عن طريق من سمع من الزهري ولذا عده ابن رجب وغيره من

وقال يحيى بن معين: «الليث أرفع عندي من محمد بن إسحاق»^(١).
 وسأله عثمان الدارمي قال: «فالليث أحب إليك أو يحيى بن أيوب؟ فقال الليث
 أحب إلي ويحيى ثقة»^(٢).
 وقال ابن معين كذلك: «ثقة صدوق»^(٣).
 وقال أيضاً: «كان يتساهل في السماع والشيوخ»^(٤).
 وقال علي بن المديني: «ثبت»^(٥).
 وقال أحمد: «ما في هؤلاء المصريين أثبت من الليث بن سعد؛ لا عمرو بن الحارث
 ولا أحد»^(٦)، وقد كان عمرو بن الحارث عندي ثم رأيت له أشياء مناكير، ثم قال لي أبو
 عبد الله: ليث بن سعد ما أصح حديثه، وجعل يُثني عليه، فقال إنسانٌ لأبي عبد الله: إن
 إنساناً ضعّفه؟^(٧). فقال: لا يدري»^(٨).

الطبقة الثانية من أصحاب الزهري لا الأولى، وهم من لم تطل صحبتهم للزهري وإنما صحبوه مدة يسيرة،
 ولم يمارسوا حديثه، وهم في إتيانه دون الأولى، وابن إسحاق له ميزة في الزهري وله ملازمة أكثر من
 الليث، لكن عكر عليه، كلام النقاد في حفظه، ولذا فإنه في الطبقة الثالثة من أصحاب الزهري وهم من لهم
 ملازمة، لكن تُكلم في حفظهم. انظر شرح علل الترمذي ٣٩٩/١.

(١) الكامل ١٠٥/٦، رقم ١٦٢٣، من رواية الليث بن عبدة عنه، وهذا الرفع من ابن معين على وجه العموم
 أي في جميع الشيوخ خاصة من لهم ميزة كالزهري فإن ابن إسحاق لازمه وأكثر عنه والليث من المقلين عنه
 ومع ذلك فهو مُقدّم عليه في الزهري لضبطه وإتيانه.

(٢) ت الدارمي رقم ٧١٩.

(٣) رواية الدقاق رقم ٣٦٩، وانظر ت ابن شاهين رقم ١١٨٨.

(٤) التهذيب ٤٨٤/٣.

(٥) الجرح ٧/رقم ١٠١٥.

(٦) إلى هنا من الجرح.

(٧) يُحتمل أن يكون هذا الكلام الموجه للإمام أحمد سؤالا، ويُحتمل أن يكون إخباراً عن تضعيف بعض الناس
 لليث، وأخذ رأي الإمام أحمد في تضعيف وقدح هذا الإنسان في الليث بن سعد، وكذا الجواب يُحتمل أن
 يكون نص كلام أحمد؛ ومعناه: لا يدري ذلك الشخص بحال الليث، فلذا أقدم على تضعيفه، ويُحتمل أنه
 حكاية عن أحمد أنه لا يعلم أحداً ضعّفه.

(٨) بعضه في الجرح ٧/رقم ١٠١٥، والنص بكامله في ت بغداد ١٢/١٣، من طريق الأثرم.

وقال أيضاً: «كثير العلم صحيح الحديث»^(١).

وقال كذلك: «ثقة ثبت»^(٢).

وقال مرةً: «ليس فيهم - يعني أهل مصر - أصح حديثاً من الليث بن سعد،

وعمر بن الحارث يقاربه»^(٣).

وقال في موضع: «ثقة، ولكن في أخذه سهولة»^(٤).

وقال أحمد بن صالح: «إمام قد أوجب الله علينا حقه، فقلت: لأحمد الليث إمام؟

فقال لي: نعم إمام لم يكن بالبلد بعد عمرو بن الحارث مثل الليث»^(٥).

وقال عمرو بن علي الفلاس: «كان الليث بن سعد صدوقاً، قد سمعت عبد الرحمن

بن مهدي يحدث عن ابن المبارك عن ليث وسماعه من الزهري قراءة»^(٦).

وقال العجلي: «ثقة»^(٧).

وقال يعقوب بن شيبه: «ثقة، وهو دونهم في الزهري - يعني دون مالك ومعمرو

(١) الجرح ٧/رقم ١٠١٥، من رواية أبي طالب.

(٢) ت بغداد ١٢/١٣، من رواية أحمد بن سعد الزهري.

(٣) س أبي داود، (ملحق أهل بغداد رقم ٥٩١)، و ت بغداد ١٣/١٣، من رواية أبي داود.

(٤) ت الكمال ٦/ص ١٨٥، والتهديب ٣/٤٨٢، من رواية محمد بن الحسين. ومراده - والله أعلم - بالسهولة ما

عُرف عنه من الأخذ عن بعض الشيوخ بطريق المناولة، وكل ما سيأتي من ذكر السهولة في روايته فالمراد به

تحمّله بطريق المناولة، والمكاتبه، ومر معنا كلام كاتبه أبي صالح: " أنه كان يميز كتب العلم لمن يسأله،

ويراه جائزاً واسعاً ". وقد أخذ عن الزهري كتابه، قال علي بن المديني في كلامه على أصحاب الزهري:

((وليث بن سعد إنما أخذ كتابه)) (المعرفة ٢/١٣٨)، ونقل العلاءي في جامع التحصيل ص ٣٢٠: "وقال

الليث: لم أسمع من عبيد الله بن أبي جعفر إنما كان صحيفة كتب إلي ولم أعرض عليه. وكذلك قال أبو

صالح كاتبه: إن رواية الليث عن عبد الله العمري من كتابه إليه. قلت [أي العلاءي]: تقدم أن المكاتبه

أحد أنواع التحمل فلا إرسال في هذين"، قلت: وعلى كل فإن مثل الليث لا يخشى عليه من وقوع الخطأ

في مثل هذا النوع من التحمل كما يخشى على غيره؛ لسعة حفظة، ومعرفة التامة وشدة ملاحظته، وعلى

اعتبار وقوع شيء من ذلك له فسيكون قليلاً نادراً.

(٥) ت ابن شاهين رقم ١١٨٨، و ت بغداد ١٣/١٣.

(٦) الجرح ٧/رقم ١٠١٥.

(٧) ت العجلي رقم ١٥٦٥.

- وسفيان بن عيينة-...»^(١).
- وقال أبو حاتم: «الليث بن سعد أحب إلي من المفضل بن فضالة المصري»^(٢).
- وقال ابن خراش: «صدوق، صحيح الحديث»^(٣).
- وقال ابن أبي حاتم: «سألت أبا زرعة عن الليث بن سعد فقال: صدوق، قلت: يحتاج بحديثه؟ قال: إي لعمرى»^(٤).
- وقال النسائي: «ثقة»^(٥).
- وقال ابن حبان: «وكان رحمة الله عليه من سادات أهل زمانه فقها وعلماء وورعا وفضلا وسخاء»^(٦).
- وقال الدارقطني: «أثبت الناس عن هشام بن عروة: الثوري، ومالك، ويحيى القطان، وعبد الله بن نمير، والليث بن سعد»^(٧).
- وقال الأزدي: «صدوق إلا أنه كان يتساهل»^(٨).
- وقال أبو يعلى الخليلي^(٩): «إمام وقته بلا مدافعة... ومن حسن ديانته؛ أنه مع إكثاره عن الزهري سمعا، يروي ما فاتته عن يونس بن يزيد، وعقيل وغيرهما عن الزهري»^(١٠).

- (١) ت الكمال ١٨٦/٦، والتهذيب ٤٨٢/٣.
- (٢) الجرح ٧/رقم ١٠١٥.
- (٣) ت بغداد ١٤/١٣.
- (٤) الجرح ٧/رقم ١٠١٥، قلت: وهذا من الأمثلة على أنهم قد يطلقون لفظ الصدوق أحيانا على الثقة تام الضبط، ولذا فإن أبا زرعة عندما قال عن الليث "صدوق"، استفهم منه ابن أبي حاتم، لأن المعتاد أن مجرد وصف الراوي بالصدق لا يكفي في كونه أهلا للاحتجاج.
- (٥) ت بغداد ١٣/ص ١٤.
- (٦) الثقات ٣٦١/٧، وانظر نحوه في المشاهير رقم ١٥٣٦، والتهذيب ٤٨٣/٣.
- (٧) سؤالات ابن بكير للدارقطني رقم ٤٠، وشرح علل الترمذي ٤٨٨/٢-٤٨٩.
- (٨) التهذيب ٤٨٤/٣.
- (٩) الحافظ الإمام أبو يعلى الخليل بن عبد الله بن أحمد القزويني مصنف كتاب الإرشاد في معرفة الحديثين قال الذهبي عنه: "وكان ثقة حافظا عارفا بكثير من علل الحديث ورجاله عالي الإسناد كبير القدر... ومن نظر في كتابه عرف جلالته وله فيه أوامام حجة كأنه كتبه من حفظه، توفي في آخر سنة ست وأربعين وأربعمائة". انظر التذكرة ١١٢٣/٣-١١٢٥.
- (١٠) الإرشاد ١/رقم ٢٠٢، والشطر الأول منه في التهذيب ٤٨٣/٣.

في ولادته أقوال:

الأول : سنة ثلاث وتسعين ومائة^(١).

الثاني: سنة أربع وتسعين ومائة^(٢).

وفي وفاته أقوال:

الأول : سنة أربع وسبعين ومائة^(٣).

الثاني : سنة خمس وسبعين ومائة، وعليه الأكثر^(٤).

النتيجة: من أثبت الناس في هشام^(٥)، من الطبقة الأولى.

(١) قاله ابن أبي مريم، وهو ضعيف، وقال الخطيب عقبه: "قد تقدم ذكر مولده خلاف هذا"، وانظر بغداد

١٣/١٤.

(٢) قاله الليث عن نفسه وزاد: "في شعبان"، كما في وفيات ابن زبر ٢٢٥/١، وأحمد بن حنبل كما في ت

بغداد ١٣/٧.

(٣) قاله ابن بكير وزاد: "يوم الخميس لأربع عشرة من شعبان، واستكمل إحدى وثمانين"، كما في ت الأوسط

١٥٢/٢، وفي رواية عنه: "وهو ابن ثمانين سنة"، كما في وفيات ابن زبر ٤٠٠/١.

(٤) قال به عمر بن خالد كما في ت الأوسط ١٥٢/٢، و دحيم، وابن بكير في الرواية الثانية عنه وزاد: "النصف

من شعبان وهو ابن اثنتين وثمانين سنة"، كما في وفيات ابن زبر ٤٠١/١، وخليفة كما في طبقاته ٢٩٦،

ويحيى بن حماد كما في ت بغداد ١٣/١٤.

(٥) من الطبقة الأولى.

٤- مالك بن أنس

«مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمرو الأصبحي، أبو عبد الله المدني الفقيه إمام دار الهجرة، رأس المتقنين وكبير المثبتين، حتى قال البخاري: أصح الأسانيد كلها مالك عن نافع عن ابن عمر، من السابعة، مات سنة تسع وسبعين، وكان مولده سنة ثلاث وتسعين، وقال الواقدي بلغ تسعين سنة/ع»^(١).

أقوال النقاد فيه:

قال وهيب^(٢): «ما بين شرقها وغربها أحدٌ آمن عندنا على ذلك من مالك، وللَعَرُضُ على مالكٍ أحب إلي من السماع من غيره»^(٣).

وقال عبد الرحمن بن مهدي: «كان وهيبٌ لا يعدل بمالكٍ أحداً»^(٤).

وقال يحيى بن سعيد القطان: «كان مالك إماماً في الحديث»^(٥).

وقال أيضاً: «ما في القوم أصح حديثاً من مالك -يعنى بالقوم الثوري وابن عيينة- ومالك أحب إلي من معمر»^(٦).

وقال ابن عيينة: «كان مالك إماماً في الحديث»^(٧).

وقال كذلك: «ما كان أشد انتقاد مالك للرجال وأعلمه بشأنهم»^(٨).

(١) التقريب رقم ٦٤٢٥.

(٢) هو ابن خالد الباهلي تقدم ذكره، وإن كان أكبر من مالكٍ سنّاً فقد روى عنه، وذكره المزي في الرواة عن مالك، وعدّه من أقرانه، انظر ت الكمال ١١/٧.

(٣) الجرح ٢٠٤/٨-٢٠٥، رقم ٩٠٢. وللكلام وهيبٌ هذا مناسبة، ونصُّ الحكاية عن يحيى بن حسان: "قال كنا عند وهيب فذكر حديثاً عن ابن جريج ومالك عن عبد الرحمن بن القاسم فقلت لصاحب لي: اكتب ابن جريج ودع مالكا، وإنما قلت ذلك لأن مالكا كان يومئذ حياً فسمعها وهيبٌ فقال: تقول دع مالكا... فذكر البقية.

(٤) الجرح ٢٠٤/٨، رقم ٩٠٢.

(٥) ت الكبير ٧/رقم ١٣٢٣.

(٦) الجرح ٢٠٤/٨، رقم ٩٠٢.

(٧) ت الكبير ٧/رقم ١٣٢٣.

(٨) الجرح ٢٠٤/٨، رقم ٩٠٢.

وقال الشافعي: «إذا جاء الأثر فمالك النجم، ومالك وابن عيينة القرينان»^(١).
وقال أيضاً: «كان مالك إذا شك في بعض^(٢) الحديث طرحه كله»^(٣).
وقال ابن سعد: «كان ثقةً مأموناً ثبتاً ورعاً فقيهاً عالماً حجة»^(٤).
وقال يحيى بن معين: «أثبت أصحاب الزهري مالك، ومالك في نافع أثبت عندي
من عبيد الله بن عمر ومن أيوب السخيتاني»^(٥).
وقال مرة: «مالك أمير المؤمنين في الحديث»^(٦).
وقال أحمد: «مالك حجة»^(٧).
وقال كذلك: «مالك بن أنس عندي إمام من أئمة المسلمين»^(٨).
وقال مرة: «كان مالك من أثبت الناس، وكان يخطئ»^(٩).
وقال عبد الله بن أحمد: «قلت لأبي: أيما أثبت أصحاب الزهري قال: مالك أثبت في
كل شيء»^(١٠).

وقال أحمد أيضاً: «كنت أنا وعلي بن المديني فذكرنا أثبت من يروي عن الزهري
فقال علي: سفيان بن عيينة، وقلت أنا: مالك بن أنس، وقلت: مالك أقل خطأً عن
الزهري، وابن عيينة يخطئ في نحو عشرين حديثاً عن الزهري، في حديث كذا وحديث
كذا، فذكرت منها ثمانية عشر حديثاً، وقلت: هات ما أخطأ فيه مالك. فجاء بجديتين أو

-
- (١) الجرح ٢٠٦/٨، رقم ٩٠٢.
(٢) عبارة "بعض" ليست موجودة في شرح علل الترمذي.
(٣) التعديل ٧٠٠/٢، رقم ٦٠٠، وشرح علل الترمذي ١٨٢/١.
(٤) ط ابن سعد/التمتم ص ٤٤٤، رقم ٣٧٢.
(٥) الجرح ٢٠٥/٨، رقم ٩٠٢، من رواية أبي بكر بن أبي خيثمة عنه. والهدف من ذكر بعض ما قيل في رواية
مالك عن كبار الأئمة غير هشام بن عروة؛ ليستدل به على مكانة مالك على وجه العموم.
(٦) التعديل ٧٠١/٢، رقم ٦٠٠.
(٧) العلل للمروزي رقم ٤٥، وبحر الدم رقم ٩٤٩.
(٨) العلل للمروزي رقم ٢٠٥، وبحر الدم رقم ٩٤٩.
(٩) العلل من رواية الميموني، وبحر الدم رقم ٩٤٩، والمراد أن مالكاً وإن كان من أثبت الناس فإنه يخطئ كسائر
البشر، ويقصد بالخطأ الخطأ القليل الذي لا يكاد يسلم منه حافظ من الحفاظ.
(١٠) الجرح ٨/رقم ٩٠٢، ص ٢٠٥.

ثلاثة، فرجعت فنظرت فيما أخطأ فيه ابن عيينة فإذا هي أكثر من عشرين حديثاً^(١).
وقال أبو حاتم: «ثقةٌ إمام أهل الحجاز، وهو أثبت أصحاب الزهري وابن
عيينة^(٢) وإذا خالفوا مالكا من أهل الحجاز حُكِمَ لمالك، ومالك نقي الرجال نقي الحديث
وهو أنقى حديثاً من الثوري^(٣) والأوزاعي، وأقوى في الزهري من ابن عيينة وأقل خطأً
منه وأقوى من معمر وابن أبي ذئب^(٤)».

وقال يعقوب الفسوي: «مالك والثوري وابن عيينة، إليهم تنتهي الأمانة في العلم
والإتقان والحفظ، وابن المنكدر، وهو الغاية في الإتقان والحفظ والزهد، وليس منهم واحدٌ
إلا هو حجة^(٥)».

وقال النسائي: «مالك لا نعلمه روى عن إنسان ضعيف مشهور يُضعف إلا عاصم
بن عبيد الله فإنه روى عنه حديثاً، وعن عمرو بن أبي عمرو وهو أصلح من عاصم، وعن
شريك بن أبي نمر، وهو أصلح من عمرو بن أبي عمرو في الحديث، ولا نعلم مالكا روى
عن أحد يُترك حديثه غير عبد الكريم بن أبي المخارق أبي أمية البصري والله أعلم، ولا نعلم
في هذا الباب مثل من مالك بن أنس رحمه الله^(٦)».

وقال أيضاً: «ما عندي أحد بعد التابعين أنبل من مالك بن أنس ولا أجل منه ولا
آمن على الحديث منه، ... وليس أحد أقل رواية عن الضعفاء من مالك، ما علمناه
حدث عن متروك إلا عن عبد الكريم أبي أمية ...^(٧)».

(١) علل أحمد ٢/رقم ٢٥٤٣، وشرح علل الترمذي ١/١٨٣.

(٢) أي هو وابن عيينة أثبت أصحاب الزهري.

(٣) لا شك أن الثوري أحفظ من مالك وأتقن منه وأروى، لكن يتميز مالك بما قاله أبو حاتم بأنه نقي الحديث
والرجال، لشدة تحريه في الرواية فلا يروي عن كل أحدٍ بل ينتقي، أيضاً إذا شك في بعض حديثٍ طرحه
كله، ومع ذلك فهو قليل الرواية كما مر معنا فيما قاله أحمد بن حنبل، وبذلك نعلم أن هناك فرقاً بين عبارة
"أعلم وأحفظ"، وعبارة "أنقى".

(٤) الجرح ٨/٢٠٦، رقم ٩٠٢.

(٥) المعرفة ١/٣٤٧.

(٦) سؤالات الحاكم للدارقطني رقم ٥٢٣.

(٧) التعديل ٢/٦٩٩-٧٠٠، رقم ٦٠٠، والتهذيب ٤/٨.

وقال ابن حبان: «من سادات أتباع التابعين وجملة الفقهاء والصالحين، ممن كثرت عنايته بالسنن وجمعه لها وذبه عن حريمها وقمعه من خالفها أو رام مباينتها، مؤثراً لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على غيرها من المخترعات الداحضة، قائلاً بما دون الاعتماد على المقاييس الفاسدة»^(١).

وقال أيضاً: «كان مالكٌ رحمه الله أول من انتقى الرجال من الفقهاء بالمدينة، وأعرض عمن ليس بثقة في الحديث، ولم يكن يروي إلا ما صح، ولا يحدث إلا عن ثقة، مع الفقه والدين والفضل والنسك»^(٢).

وقال الدارقطني: «أثبت الناس عن هشام بن عروة: الثوري، ومالك، ويحيى القطان، وعبد الله بن نمير، والليث بن سعد»^(٣).

في ولادته أقوال:

الأول: سنة ستٍ وتسعين، وهو قولٌ قوي^(٤).

الثاني: سنة اثنتين وتسعين^(٥).

الثالث: سنة ثلاث وتسعين^(٦).

وفي وفاته قولان:

الأول: سنة ثمان وسبعين ومائة^(٧).

(١) المشاهير رقم ١١١٠.

(٢) الثقات ٤٥٩/٧، والتهذيب ٨/٤.

(٣) سؤالات ابن بكير للدارقطني رقم ٤٠، وشرح علل الترمذي ٤٨٨/٢-٤٨٩.

(٤) ذكره في التذكرة ١/رقم ١٩٩، ولم يعزه، وفي ت الأوسط ١١٣/٢، قال ابن أبي الأسود: " سألت مالكا وسفيان؟ فاتفقا أنهما ولدا في خلافة سليمان بن عبد الملك"، وقال الكلاباذي عقبه: "وكانت خلافة سليمان من لدن النصف من جمادى الآخرة سنة ست وتسعين إلى أن مات يوم الجمعة لعشر بقين من صفر سنة تسع وتسعين"، انظر رجال البخاري رقم ١١٣٨.

(٥) قاله أبو داود كما في التذكرة ٢١٢/١.

(٦) سمعه يحيى بن بكير عن مالك، وقال الذهبي: "فهذا أصح الأقوال"، انظر التذكرة ٢١٢/١، وصححه الذهبي في هذه السنة وزاد "عام موت أنس خادم رسول الله صلى الله عليه وسلم، انظر السير ٤٩/٨.

(٧) قاله يونس بن عبد الأعلى كما في وفيات ابن زبير ٤٠٤/١.

الثاني: سنة تسع وسبعين، وهو الصحيح، وعليه الجماهير^(١).
النتيجة: إمام غاية في الإتقان من الطبقة الأولى.

(١) قاله إسماعيل بن عبد الله بن أبي أويس، ومصعب بن عبد الله الزبيري وزاد: " في صفر " ، كما في ط ابن سعد/المتمم رقم ٣٧٢، ص ٤٤٤، وعبد الله بن أبي الأسود كما في ت الأوسط ١٥٦/٢، والواقدي ومحمد بن المثنى وأبو نعيم وعلي بن المديني ودحيم كما في وفيات ابن زبر ٤٠٥/١-٤٠٧، وخليفة خياط كما في طبقاته ٢٧٥.

٥- يحيى بن سعيد القطان

«يحيى بن سعيد بن فروخ بفتح الفاء وتشديد الراء المضمومة وسكون الواو ثم معجمة، التميمي أبو سعيد القطان البصري، ثقة متقن حافظ إمام قدوة، من كبار التاسعة، مات سنة ثمان وتسعين وله ثمان وسبعون/ع»^(١).

أقوال النقاد فيه:

قال عبد الرحمن بن مهدي: «اختلفوا يوماً عند شعبة فقالوا: اجعلوا بيننا وبينك حكماً فقال: قد رضيت بالأحول -يعني يحيى بن سعيد القطان- فما برحنا حتى جاء يحيى فتحاكموا إليه ففضى على شعبة، فقال شعبة: ومن يطيق نقدك، أو من له مثل نقدك يا أحول»^(٢).

وقال يحيى القطان: «كنت أنا وخالد يعني بن الحارث ومعاذ بن معاذ وما تقدماني في شيء قط -يعني من العلم-، وكنت أذهب أنا ومعاذ وخالد بن الحارث إلى ابن عون فيخرج فيقعدان ويكتبان وأجئ فاكتبها في البيت»^(٣).

وقال يحيى بن معين: «قال لي عبد الرحمن بن مهدي: لا ترى بعينيك مثل يحيى بن سعيد القطان أبداً»^(٤).

وقال ابن سعد: «كان ثقة مأموناً ربيعاً حجة»^(٥).

وقال معاوية بن صالح^(٦): «قلت ليحيى بن معين: من أثبت شيوخ البصريين؟ قال: يحيى بن سعيد مع جماعة سماهم»^(٧).

(١) التقريب رقم ٧٥٥٧.

(٢) الجرح ١٥٠/٩، رقم ٦٢٤.

(٣) الجرح ١٥٠/٩، رقم ٦٢٤.

(٤) ت ابن معين رقم ٤٤١٣.

(٥) ط ابن سعد ٢٩٣/٧.

(٦) هو "معاوية بن صالح بن أبي عبيد الله الأشعري أبو عبيد الله الدمشقي، صدوق من الحادية عشرة مات سنة ثلاث وستين/س" التقريب رقم ٦٧٦٣. من أصحاب ابن معين ومن رواة المسائل عنه.

(٧) الجرح ١٥١/٩، رقم ٦٢٤.

وقال عثمان بن سعيد: «سألت يحيى بن معين: عن أصحاب سفیان الثوري قلت: يحيى أحب إليك في سفیان أو عبد الرحمن بن مهدي؟ فقال: يحيى»^(١).

وقال كذلك: «سألت يحيى بن معين: عن أصحاب شعبة قلت: يحيى أحب إليك في شعبة»^(٢)، أو يزيد بن زريع؟ فقال: ثقتان»^(٣).

وقال أبو زرعة الدمشقي: «قلت ليحيى بن معين: يحيى بن سعيد فوق ابن مهدي؟ قال: نعم»^(٤).

وقال علي بن المديني: «لم أر أحداً أثبت من يحيى بن سعيد القطان»^(٥).

وقال أيضاً: «ما رأيت أعلم بالرجال من يحيى بن سعيد القطان؛ ولا رأيت أعلم بصواب الحديث والخطأ من عبد الرحمن بن مهدي، فإذا اجتمع يحيى وعبد الرحمن علي ترك حديث رجلٍ تركت حديثه؛ وإذا حدث عنه أحدهما حدثت عنه»^(٦).

وقال كذلك: «لم يكن من أصحابنا ممن طلب^(٧) وعني به وحفظه وأقام عليه حتى حدث، ولم يزل فيه إلا ثلاثة: يحيى بن سعيد وسفيان بن حبيب ويزيد بن زريع، هؤلاء لم يدعوه منذ طلبوه لم يشتغلوا عنه، لم يزالوا فيه إلى أن حدثوا»^(٨).

وقال مرة: «ما رأيت أحداً أعلم بالرجال من يحيى بن سعيد»^(٩).

وقال أحمد بن حنبل: «إليه المنتهى في الثبوت بالبصرة»^(١٠).

(١) ت عثمان الدارمي رقم ٩٠، والجرح ١٥١/٩، رقم ٦٢٤.

(٢) في الجرح قال " في سفیان " وهو خطأ، وقد لفق بين نصين ، وجعل المفاضلة بين يحيى ويزيد بن زريع في سفیان والصواب أنهما في شعبة كما هو بين في ت عثمان الدارمي.

(٣) ت عثمان الدارمي رقم ١٠٥، وانظر الجرح ١٥١/٩، رقم ٦٢٤.

(٤) ت بغداد ١٤/١٤٥.

(٥) ت بغداد ١٤/١٤٣.

(٦) ت بغداد ١٤/١٤٣.

(٧) أي الحديث.

(٨) ت بغداد ١٤/٤٢١ رقم ٧٤٦١، و ت الكمال ٤٠/٨، رقم ٧٤٢٩، والتصحيح للنص من ت الكمال.

(٩) ت بغداد ١٤/١٤٣.

(١٠) الجرح ١٥٠/٩، رقم ٦٢٤.

وقال أيضاً: «يحيى بن سعيد أثبت من هؤلاء -يعنى من وكيع وعبد الرحمن بن مهدي ويزيد بن هارون وأبي نعيم- وقد روى يحيى عن خمسين شيخاً ممن روى عنهم سفيان، قلت (١): كان يُكثر عن سفيان؟ قال: إنما كان يتتبع ما لم يكن سمعه فيكتبه» (٢).

وقال كذلك: «ما رأينا مثل يحيى بن سعيد في هذا الشأن -يعنى في الحديث- هو صاحب هذا الشأن. فقلت له: ولا هشيم؟ فقال: هشيم شيخ، ما رأينا مثل يحيى، وجعل يرفع أمره جداً» (٣).

وقال مرة: «ما رأيت أثبت في الحديث من يحيى بن سعيد، ولم يكن في زمان يحيى القطان مثله، كان تعلم من شعبة» (٤).

وقال في موضع: «أندري من الثقة؟ الثقة يحيى القطان،... يحيى وعبد الرحمن وأبو نعيم الحجة الثبت...» (٥).

وقال أحمد موضع آخر: «حدثني يحيى القطان وما رأت عينا مثله» (٦).

وقال كذلك: «ما رأيت في هذا الشأن مثل يحيى بن سعيد» (٧).

وقال مرة: «يحيى بن سعيد أثبت الناس... وما كتبت عن مثل يحيى بن سعيد» (٨).

وقال مرة أخرى: «ما رأيت أحداً أثبت من يحيى يعنى القطان» (٩).

وقال أيضاً: «ما رأيت أحداً أقل خطأً من يحيى بن سعيد ولقد أخطأ في أحاديث. ثم قال أحمد: ومن يعرى من الخطأ والتصحيف» (١٠).

-
- (١) القائل هو ابنه صالح بن أحمد الراوي عنه.
- (٢) الجرح ١٥٠/٩، رقم ٦٢٤، ولم أقف على هذا النقل في مسائل أحمد برواية ابنه صالح والمطبوعة مُجدداً.
- (٣) علل أحمد ١/رقم ٧٤٦، ورقم ١١٨١، والجرح ١٥٠/٩، رقم ٦٢٤.
- (٤) الجرح ١٥٠/٩، رقم ٦٢٤، من رواية أبي طالب.
- (٥) العلل للمروزي رقم ٤٥، و٤٨.
- (٦) ت بغداد ١٤/١٤٤.
- (٧) ت بغداد ١٤/١٤٤.
- (٨) ت بغداد ١٤/١٤٤، والإمام أحمد هنا جعله أثبت الناس على وجه العموم، ولم يخصه بهذا الوصف في شيخ بعينه؛ فعليه يكون القطان من أثبت الناس في سائر المشايخ.
- (٩) ت بغداد ١٤/١٤٥.
- (١٠) ت بغداد ١٤/١٤٥.

وقال أبو بكر الأثرم: «قال لي أبو عبد الله: رحم الله يحيى القطان ما كان أضبَطَه وأشدَّ تفقده، كان محدثاً وأثنى عليه فأحسن الثناء عليه»^(١).

وقال أبو داود: «قلت لأحمد: كان يحيى يحدثكم من حفظه؟ قال: ما رأينا له كتاباً كان يحدثنا من حفظه ويقرأ علينا الطوال من كتابنا»^(٢).

وقال ابن عمار^(٣): «أدخل عبد الرحمن بن مهدي في تصنيفه ألفي حديث ليحيى بن سعيد القطان وهو حي، فكان يحدث بما عنه وهو حي»^(٤).

وقال محمد بن بشار -بُندار-^(٥): «حدثنا يحيى بن سعيد القطان إمام أهل زمانه»^(٦).

وقال العجلي: «ثقة نقي الحديث، وكان لا يحدث إلا عن ثقة، وهو أثبت في سفیان من جماعة ذكرهم»^(٧).

وقال أبو زرعة: «من الثقات الحفاظ»^(٨).

وقال أبو حاتم: «حافظ ثقة»^(٩).

وقال ابن حبان: «وكان من سادات أهل زمانه حفظاً وورعاً وعقلاً وفهماً وفضلاً وديناً وعلماً، وهو الذي مهّد لأهل العراق رسم الحديث وأمعن في البحث عن النقل وترك

(١) ت بغداد ١٤/١٤٥.

(٢) س أبي داود رقم ٥٢٦.

(٣) هو "محمد بن عبد الله بن عمار المخرمي بالمعجمة والتشديد الأزدي أبو جعفر البغدادي، نزيل الموصل، ثقة حافظ، من العاشرة، مات سنة اثنتين وأربعين وله ثمانون سنة /س" التقريب رقم ٦٠٣٦، وهو من نقاد الحديث المشهورين.

(٤) ت بغداد ١٤/١٤٣.

(٥) هو "محمد بن بشار بن عثمان العبدي البصري أبو بكر، بُندار، ثقة من العاشرة مات سنة اثنتين وخمسين وله بضع وثمانون سنة/ع" التقريب رقم ٥٧٥٤.

(٦) ت بغداد ١٤/١٤٤.

(٧) ث العجلي رقم ١٩٧٨.

(٨) الجرح ١٥١/٩، رقم ٦٢٤.

(٩) الجرح ١٥١/٩، رقم ٦٢٤.

الضعفاء، ومنه تعلم علم الحديث أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وعلي بن المديني وسائر شيوخنا»^(١).

وقال أيضاً: «وكان من سادات أهل البصرة وقرائهم ممن مهّد لأهل الحديث طُرُقَ الأخبار وحثهم على تتبع العلل للآثار، وعنه تعلم رسم الحديث أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وعلي بن المديني وإسحاق بن إبراهيم وأبو خيثمة وسائر أئمتنا»^(٢).

وقال الدارقطني: «أثبت الناس عن هشام بن عروة: الثوري، ومالك، ويحيى القطان، وعبد الله بن نمير، والليث بن سعد»^(٣).

في ولادته قولان:

الأول: أول سنة عشرين ومائة^(٤).

الثاني: سنة أربع وثلاثين ومائة، وهو ضعيف^(٥).

وفاته:

كانت سنة ثمان وتسعين بالاتفاق^(٦).

النتيجة: حجة إليه المنتهى في الثبوت^(٧)، من الطبقة الأولى.

(١) الثقات ٦١١/٧، وانظر التهذيب ٣٥٩/٤.

(٢) المشاهير رقم ١٢٧٨.

(٣) سؤالات ابن بكير للدارقطني رقم ٤٠، وشرح علل الترمذي ٤٨٨/٢-٤٨٩.

(٤) قاله يحيى القطان عن نفسه فيما رواه عنه ابن المديني كما في ت بغداد ١٤٨/١٤.

(٥) حكاه ابن زبير في وفياته ٣١٨/١، عن [بياض في الأصل] إسحاق بن عبد الله الأنصاري.

(٦) ممن قاله عبد الله بن أبي الأسود كما في ت الأوسط ١٩٩/٢، وأحمد بن حنبل كما في مسائل ابن هانئ

٢٠٦/٢ رقم ٢١١٩، وابن المديني كما في كتابه العلل ص ٤٢ [وقد تصحّف في المطبوع إلى ثمان وسبعين

والتصويب من ت بغداد وغيره] وابن المثني وغيرهم كما في ت بغداد ١٤٨/١٤.

(٧) من المرتبة الأولى.

الفصل الثاني

الطبقة الثانية

وهم الرواة الثقات من الأئمة الذين

رووا عن هشام بن عروة

١- إبراهيم بن سعد

«إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهري، أبو إسحاق المدني، نزيل بغداد، ثقةٌ حجةٌ تكلم فيه بلا قادح، من الثامنة مات سنة خمس وثمانين/ع»^(١).
أقوال النقاد فيه:

قال ابن عيينة: «كنت عند ابن شهاب فجاء إبراهيم بن سعد فرفعه وأكرمه ثم أقبل على القوم فقال: إن سعداً وصاني بابنه وسعدٌ سعد»^(٢).

وقال علي بن الجعد: «سمعت شعبة وذكر إبراهيم بن سعد فقال: اكتبوا عنه، أنا أحدثكم عنه: حدثني إبراهيم بن سعد عن الزهري عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم ... فذكر الحديث»^(٣).

وقال أبو داود: «كان وكيع لا يحدث عن هشيم؛ لأنه كان يخالط السلطان، ولا يحدث عن إبراهيم بن سعد، ولا عن ابن غلبة، وضرب علي حديث ابن عيينة»^(٤).

وقال ابن سعد: «وكان ثقةً كثير الحديث، وربما أخطأ في الحديث»^(٥).

وقال البخاري: «قال لي إبراهيم بن حمزة^(٦) كان عند إبراهيم بن سعد عن محمد بن إسحاق نحو من سبعة عشر ألف حديث في الأحكام سوى المغازي وإبراهيم بن سعد من أكثر أهل المدينة حديثاً في زمانه»^(٧).

وقال ابن معين: «ليس به بأس»^(٨).

(١) التقريب رقم ١٧٧.

(٢) الكامل ١/٢٤٧، رقم ٧٧.

(٣) الكامل ١/٢٤٩، رقم ٧٧.

(٤) س الآجري رقم ٤٣٤.

(٥) ط ابن سعد ٧/٣٢٢.

(٦) هو "إبراهيم بن حمزة بن محمد بن حمزة بن مصعب بن عبد الله بن الزبير الزبيري المدني أبو إسحاق، صدوق، من العاشرة، مات سنة ثلاثين/خ د س" التقريب رقم ١٦٨.

(٧) ت بغداد ٦/٨١، رقم ٣١١٩.

(٨) ت ابن معين رقم ٩٤٧، وانظر الجرح ٢/٢٨٣.

وقال أيضاً: «ثقة حجة»^(١).

وقال مرةً: «ثقة»^(٢).

وقال كذلك: «إبراهيم بن سعد أثبت من الوليد بن كثير ومن ابن إسحاق جميعاً»^(٣).

وقال أحمد: «ثقة»^(٤).

وقال أيضاً: «أحاديثه مستقيمة»^(٥).

وقال كذلك: «عقيل وإبراهيم بن سعد الزهري أقل خطأً من يونس»^(٦).

وقال مرةً: «كان يحدث من حفظه فيخطئ، وفي كتابه الصواب»^(٧).

وقال مرةً أخرى: «كان يحيى^(٨) لا يرضى إبراهيم بن سعد، قلت^(٩): وإيش كان حاله عنده؟ قال: كان على بيت المال»^(١٠).

وقال عبد الله بن أحمد: «سمعت أبي يذكره قال: ذكرُ عند يحيى بن سعيد عُقيل

(١) الكامل ٢٤٦/١، وت بغداد ٨١/٦، من رواية أحمد بن سعد بن أبي مريم.

(٢) ت بغداد ٨١/٦، من رواية المفضل بن غسان الغلابي.

(٣) ت بغداد ٨١/٦، من رواية الحسين بن جبان، وجده ابنه علي بن الحسين في كتاب والده بخط يده عن ابن معين.

(٤) الجرح ٢/رقم ٢٨٣.

(٥) الجرح ٢/رقم ٢٨٣.

(٦) شرح العلل ٢/٤٨٣.

(٧) شرح العلل ٢/٥٩٥، ذكره ابن رجب ولم يذكر من رواه عن أحمد، ولم أقف عليه لا في مصدر متقدم ولا متأخر، وقد أورد كلام أحمد في إبراهيم في نوع "الثقات الذين لهم كتاب صحيح، وفي حفظهم بعض الشيء..."، والظاهر أن أكثر تحديته من كتابه، وما قاله أحمد لم أر من نبه عليه فإن إبراهيم من الثقات المتفق على إخراج حديثه، وإن كان من غلط فالمراد بعض ما أنكر عليه، وقد قال ابن رجب عقب نقل كلام أحمد فيه: "روى من حفظه أحاديث أنكرت عليه..."، وعلى كل حال فهو من المكثرين للرواية وهذا الغلط الذي أحصي عليه قليل نادر، وقد تكرر معنا ثناء أحمد على كبار الأئمة كوكيع والقطان ومالك وذكر أنهم يخطئون أي الخطأ الذي لا يسلم منه أحد.

(٨) أي القطان.

(٩) القائل المروذي.

(١٠) العلل المروذي رقم ٢١٥.

وإبراهيم بن سعد فجعل كأنه يضعفهما يقول: عقيل وإبراهيم بن سعد! عقيل وإبراهيم بن سعد! قال أبي: وأيش ينفع هذا، هؤلاء ثقات لم يخبرهما يحيى^(١).

وقال أبو داود: «وسمعت رجلاً قال لأحمد: لأيش ترك وكيع إبراهيم بن سعد؟ قال: ما أدري، كان إبراهيم ثقة»^(٢).

وقال كذلك: «سمعت أحمد بن حنبل قال: كان وكيع كف عن حديث إبراهيم بن سعد ثم حدث عنه بعد. قلت: لم؟ قال: لا أدري إبراهيم ثقة»^(٣).

وقال العجلي: «ثقة»^(٤).

وقال أبو حاتم: «ثقة»^(٥).

وقال عبد الرحمن بن خراش: «صدوق من أهل المدينة، وأبوه كان من جلة المسلمين وكان علي قضاء المدينة»^(٦).

وقال ابن عدي: «وقول من تكلم في إبراهيم بن سعد مما ذكرناه بمقدار ما تكلم فيه تحاملاً^(٧) عليه فيما قاله فيه^(٨)، وإبراهيم بن سعد من ثقات المسلمين حدث عنه جماعة من الأئمة ممن هم أكبر سنًا منه وأقدم موتاً منه... وإبراهيم بن سعد أحاديث صالحة مستقيمة عن الزهري وعن غيره ولم يتخلف أحدٌ عن الكتابة عنه بالكوفة والبصرة وبغداد وهو من ثقات المسلمين»^(٩).

(١) الكامل ٢٤٦/١.

(٢) س الأجرى رقم ٤٣٦.

(٣) س أبي داود رقم ٢٠٢.

(٤) ث العجلي رقم ٢٤، وت بغداد ٨١/٦.

(٥) الجرح ٢/رقم ٢٨٣.

(٦) ت بغداد ٨١/٦.

(٧) ويقصد بمن تكلم فيه تحاملاً يحيى القطان، فقد ذكر في أول الترجمة تضعيف القطان له، وإنكار أحمد لذلك.

(٨) وفي أسلوب صياغة العبارة في المطبوع ركافة من قوله "بمقدار" إلى قوله "قاله فيه"، وقد غير ابن حجر في صياغة العبارة مع الاختصار. انظر التهذيب ٦٧/١.

(٩) الكامل ٢٥٠، ٢٤٩/١.

كانت ولادته:

سنة ثمان ومائة^(١).

وفي وفاته أقوال:

الأول: سنة ثلاث وثمانين ومائة، وعليه الجمهور^(٢).

الثاني: سنة أربع وثمانين ومائة^(٣).

الثالث: سنة خمس وثمانين ومائة أو بعدها^(٤).

الخلاصة:

يتلخص لدينا أن إبراهيم بن سعد من الأئمة الثقات مطلقاً، وأن كلام القطان فيه لا يضره؛ وذلك لأن القطان متشددٌ عادةً، وقد رد أحمدُ تضعيفه، وعلل ذلك بأن القطان لم يخبر إبراهيم بن سعد أما أحمد فقد خبره وروى عنه، وهو أعرف به من القطان.

وأما وكيع فقد ترك الرواية عن إبراهيم لولايته لبيت المال، ثم رجع وكيع وروى عنه كما ذكر ذلك أحمد.

النتيجة: ثقة^(٥)، من الطبقة الثانية^(٦).

(١) قاله يونس بن محمد بن مسلم المؤدب كما في وفيات ابن زبير ٢٦٠/١، وعبد الله بن أحمد نقله عن بعض ولد إبراهيم بن سعد كما في ت بغداد ٨٠/٦.

(٢) قاله يحيى بن معين كما في وفيات ابن زبير ٤١٤/١، وخليفة بن خياط ٢٧٥، وابن سعد في طبقاته ٣٢٢/٧، وأحمد بن زهير وغيره كما في ت بغداد ٨٣/٦.

(٣) قاله يونس المؤدب كما في وفيات ابن زبير ٤١٦/١، وأبو حسان الزياتي كما في ت بغداد ٨٣/٦.

(٤) قال أبو مروان العثماني: "سمعت من إبراهيم بن سعد سنة خمس وثمانين، ومات بعد ذلك" ت بغداد ٨٣/٦.
(٥) من الرابعة من مراتب التعديل على تقسيم السخاوي، وتجاذبه الثالثة.

(٦) كنت جمعت نقولاً كثيرة في كلام النقاد في إبراهيم بن سعد وهي تشمل ما قيل فيه على وجه العموم وما قيل فيه في شيوخ معينين، وفوائد علمية تتعلق بروايته وحديثه، ثم عدلت عن ذكر أكثرها وذكرت ما له علاقة بهشام، واختصرت كثيراً، وذلك لأن إبراهيم بن سعد صرح أنه لم يرو عن هشام بن عروة مباشرة إلا حديثاً واحداً، أما باقي حديثه عن هشام بن عروة فرواه بواسطة محمد بن إسحاق، خاصة ما كان في الكتب التسعة، فقد قال أحمد في «مسنده ٩٠/٦»: "حدثنا سليمان بن داود الهاشمي حدثنا إبراهيم بن سعد عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إن الحمى من فيح جهنم فأبردوها بالماء»، قال إبراهيم بن سعد: لم أسمع من هشام شيئاً، إلا هذا الحديث الواحد"، وبهذا يتبين =

٢- إبراهيم بن محمد الفزاري

«إبراهيم بن محمد بن الحارث بن أسماء بن خارجة بن حصن بن حذيفة الفزاري، الإمام أبو إسحاق، ثقة حافظ له تصانيف، من الثامنة، مات سنة خمس وثمانين وقيل بعدها/ع» (١).

أقوال النقاد فيه:

قال الأوزاعي: «الصادق المصدوق» (٢).

وقال سفيان بن عيينة: «كان أبو إسحاق الفزاري إماماً» (٣).

وقال عبد الرحمن بن مهدي: «وددت أن كل شيء سمعت من حديث مغيرة كان من حديث أبي إسحاق الفزاري - يعني عن مغيرة -» (٤).

وقال ابن سعد: «وكان ثقةً فاضلاً صاحب سنة وغزوة كثير الخطأ في حديثه» (٥).

وقال يحيى بن معين: «ثقة، ثقة» (٦).

وسئل أحمد بن حنبل «عن عيسى بن يونس، وأبي إسحاق الفزاري، ومروان بن معاوية أيهم أثبت؟ قال: ما فيهم إلا ثبت. قيل له: فمن تقدم؟ قال: ما فيهم إلا ثقة ثبت إلا أن أبا إسحاق ومكانه من الإسلام» (٧).

وقال العجلي: «كان ثقةً رجلاً صالحاً صاحب سنة، وكان كثير الحديث، وكان له

أنه لا كبير فائدة من التفصيل في ترجمته، وقد أوردت ترجمته لأنه داخل في شرط البحث.

- (١) التقريب رقم ٢٣٠.
- (٢) ت الكمال ١/١٢٩، رقم ٢٢١.
- (٣) الجرح ٢/ رقم ٤٠٢.
- (٤) الجرح ٢/ رقم ٤٠٢، والتعديل ١/٣٤٨، رقم ٤٣.
- (٥) ط ابن سعد ٧/٤٨٨، والتهذيب ١/٨٠. ولم أر لابن سعد سلفاً في قوله: " كثير الخطأ في حديثه "، وكلام الأئمة لا يتفق مع ما قال بل واضحٌ اشتغاره بالضبط.
- (٦) ت الدارمي رقم ٩٦، والجرح ٢/ رقم ٤٠٢.
- (٧) العلل للمروذي رقم ٣٩.

فقّه» (١).

وقال أبو حاتم: «ثقة مأمون إمام» (٢).

وقال النسائي: «ثقة مأمون أحد الأئمة» (٣).

وقال ابن حبان: «كان من الفقهاء والعباد والحفاظ والزهاد» (٤).

في وفاته أقوال (٥):

الأول: سنة خمس وثمانين ومائة (٦).

الثاني: سنة ست وثمانين ومائة (٧).

الثالث: سنة ثمان وثمانين ومائة (٨).

النتيجة: ثقة ثبت إمام (٩)، من الطبقة الثانية.

(١) ث العجلي رقم ٣٨.

(٢) الجرح ٢/ رقم ٤٠٢، وفي نسخة: "الثقة الأمام المأمون"، وأشار لذلك في الحاشية، وعليه أكثر المصادر المتقدمة والمتأخرة التي نقلت عن الجرح.

(٣) ت الكمال ١/١٢٩، والتهذيب ١/٨٠.

(٤) المشاهير رقم ١٤٤٦، وانظر الثقات ٦/٢٣، وانظر التهذيب ١/٨١.

(٥) لم أجد من ذكر تاريخ ولادته.

(٦) قاله أبو داود كما في رجال البخاري رقم ٤٦، ويعقوب الفسوي كما في المعرفة ١/١٧٧، [ويُحتمل أن يكون القائل ابن بكير]، وابن زبر في وفياته ١/٤١٧.

(٧) قاله أبو الربيع كما في ت الأوسط ٢/١٧٠، ومحمد بن أبي السري كما في وفيات ابن زبر ١/٤٢١، والبخاري كما في ت الكبير ١/رقم ١٠٠٥.

(٨) قاله محمد بن فضيل كما في المعرفة ١/١٧٧، وابن سعد في طبقاته ٧/٤٨٨، وخليفة بن خياط في طبقاته ٣١٧.

(٩) من الثالثة من مراتب التعديل على تقسيم السخاوي.

٣- إسرائيل بن يونس السبيعي

«إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي الهمداني أبو يوسف الكوفي، ثقة تكلم فيه بلا حجة، من السابعة مات سنة ستين وقيل بعدها/ع»^(١).

أقوال النقاد فيه:

وقال عبد الرحمن بن مهدي: «قلت لسفيان الثوري: أكتب عن إسرائيل؟ قال: نعم، اكتب عنه فإنه صدوق أحق»^(٢).

وقال محمد بن عبد الله بن أبي داود السجستاني: «سمعت أبي أو غيره يقول: لما حدث إسرائيل، وكان مترله في السبيع، فبلغ سفيان الثوري أنه قد حدث، فقال سفيان: قد نبتت عين في السبيع ألا إنها مالحة، فبلغ ذلك عيسى بن يونس فأتى سفيان فسأله أن يكف عنه، وكان لا يحفظ من القرآن كثير شيء، وعيسى أخو إسرائيل»^(٣).

(١) التقريب رقم ٤٠١.

(٢) ابن شاهين رقم ٧٨، وقد رواه بسنده المتصل إلى ابن مهدي.

(٣) ت بغداد ٢٣/٧-٢٤، رقم ٣٤٨٨، وهذه الحكاية رواها الخطيب عن محمد بن عبد الواحد بن علي البزاز

عن عمر بن محمد بن سيف عن محمد بن عبد الله بن أبي داود سمع من أبيه أو غيره... الخ.

وبالنظر إلى الإسناد، فإن محمد بن عبد الواحد، قال عنه الخطيب: "كثير السماع"، ولم يذكره بجرح أو

تعديل، [وتصحف اسمه في المطبوع وفيه: "الحسين" بدل "محمد"] وانظر ترجمته في ت بغداد ٣/ ١٦٤.

وأما عمر بن محمد بن سيف فقال عنه الخطيب: "ثقة"، كما في ت بغداد ١١/ ٢٥٨.

وعلى هذه الحكاية ملاحظات وهي كالتالي:

الأولى: لا يُعرف حال شيخ الخطيب: محمد بن عبد الواحد.

الثانية: لم تذكرها الكتب المتقدمة المشهورة التي فصلت في حال إسرائيل.

الثالثة: لم أقف على ترجمة محمد بن عبد الله بن أبي داود، ولا على حاله؛ حسب البحث.

الرابعة: ألما رويت على الشك، فلا يُعلم هل القائل عبد الله بن أبي داود أو غيره؟ فإن كان القائل عبد الله

فهو منقطعة، وهو يقوي عدم صحتها عن سفيان، وإن كان القائل آخر، فهو مجهول لا يُعرف، وحتى لو

كان معروفاً وثقة؛ وكان من طبقة عبد الله بن أبي داود فهي منقطعة أيضاً.

الخامسة: روي عن سفيان ما يخالف ذلك وهي الرواية التي قبل هذه حيث قال: "أكتب عنه فإنه

صدوق أحق"، فوصفه بالصدق، ورخص في الكتابة عنه، والخلاصة: عدم ثبوت هذه الحكاية

عن الثوري.

- وقال يحيى بن سعيد: «إسرائيل فوق أبي بكر بن عياش»^(١).
- وقال ابن معين: «كان القطان لا يحدث عن إسرائيل و شريك»^(٢).
- وقال أيضاً: «كان يحيى بن سعيد لا يروى عن إسرائيل ولا عن شريك ... وكان يروى عن من دونهم: مجالد بن سعيد»^(٣).
- وقال ابن عمار الموصلي: «كان يحيى بن سعيد لا يعبأ بإسرائيل»^(٤).
- وقال عمرو بن علي: «كان يحيى^(٥) لا يحدث عن إسرائيل، ولا عن شريك، وكان عبد الرحمن^(٦) يحدث عنهما»^(٧).
- وقال محمد بن المثني: «ما سمعت يحيى بن سعيد يحدث عن إسرائيل، وكان عبد الرحمن يحدث عنه»^(٨).
- وسئل أبو نعيم: «أيهما أثبت إسرائيل أو أبو عوانة؟ قال: إسرائيل»^(٩).
- وقال عبد الرحمن بن مهدي: «ما فاتني الذي فاتني من حديث سفيان الثوري عن أبي إسحاق؛ إلا لما اتكلت به على إسرائيل؛ لأنه كان يأتي به أتم»^(١٠).
- وقال كذلك: «إسرائيل في أبي إسحاق أثبت من شعبة والثوري»^(١١).

(١) ض العقيلي ١/رقم ١٦٣.

(٢) ت ابن معين رقم ٣١٧٠.

(٣) ض العقيلي ١/رقم ١٦٣.

(٤) الكامل ١/٤٢١، رقم ٢٣٧.

(٥) أي القطان.

(٦) أي ابن مهدي.

(٧) ض العقيلي ١/رقم ١٦٣.

(٨) ض العقيلي ١/رقم ١٦٣، وهو في الكامل ١/٤٢١، لكن لفظها مثل رواية عمرو بن علي.

(٩) ت بغداد ٧/٢٥.

(١٠) سنن الترمذي ١/٢٧، وعلل الترمذي الكبير ١/١٠١.

(١١) الكامل ١/٤٢٣، وكثيراً من المفاضلات التي ستأتي، بينه وبين شريك خاصة، أو بينه وبين بعض أقرانه، يراد بها غالباً ما كان في شيخيهما، وهو أبو إسحاق السبيعي، ولو لم يُصرح في بعضها بذلك، لأنه من الأئبست فيه، ومن المكثرين عنه، وقد حذفت كل ما كان له علاقة بتفضيله في أبي إسحاق، وأبقيت على بعضه، مما له فائدة تعود روايته في هشام.

وقال أيضا: «كان إسرائيل في الحديث لصا!»^(١).

وقال ابن سعد: «كان ثقة حدث عنه الناس حديثا كثيرا، ومنهم من يستضعفه»^(٢).

وقال يحيى بن معين: «ثقة»^(٣).

وقال أيضا: «إسرائيل قريب من جرير»^(٤)^(٥).

وقال كذلك: «إسرائيل أثبت حديثا من شريك»^(٦).

وسئل ابن معين عن إسرائيل فقال: «قال: يحيى بن آدم كنا نكتب عنده من حفظه، قال يحيى: كان إسرائيل لا يحفظ ثم حفظ بعد»^(٧).

(١) علل أحمد ٣/رقم ٥٦٠٩، رواها عبد الله بن أحمد عن أبي بكر بن أبي شيبة، وزاد عن ابن أبي شيبة أنه قال: "لم يُرد أن يذمه"، وانظر الجرح ٢/رقم ١٢٥٨، وهو فيه من رواية عبد الله بن أحمد عن أبي بكر بن أبي شيبة به، وفسر ابن أبي حاتم مراد ابن مهدي فقال عقب كلامه: "يعني أنه يتلقف العلم تلقفاً"، وتفسير هذين الإمامين يبين أن مراد ابن مهدي الثناء على إسرائيل لا ذمه، كما قد يتبادر للذهن، وهو يتوافق مع نصوص ابن مهدي الأخرى التي فيها ثناؤه على إسرائيل وتوثيقه، وقد ذكر الحافظ ابن حجر رحمه الله كلام ابن مهدي هذا في التهذيب ١/١٣٤، نقلاً عن عثمان بن أبي شيبة! عن ابن مهدي أنه قال في إسرائيل: "لص يسرق الحديث"، وهذا التفسير إما أن يكون من كلام عثمان بن أبي شيبة [إن لم يكن هناك وهم في نسبه لعثمان لأنه في علل أحمد والجرح من رواية أبي بكر بن أبي شيبة] وإما أن يكون من كلام ابن حجر، وعلى كل حال فإن هذا التفسير يُفسد مراد ابن مهدي، وليس بصواب، وانظر حاشية الجرح ٢/٣٣٠-٣٣١.

(٢) ط ابن سعد ٦/٣٧٤، كأنه يشير إلى تضعيف القطان.

(٣) الجرح ٢/رقم ١٢٥٨، من رواية ابن أبي خيثمة.

(٤) الظاهر أنه "جرير بن حازم بن زيد بن عبد الله الأزدي أبو النضر البصري والد وهب ثقة لكن في حديثه عن قتادة ضعف وله أوهام إذا حدث من حفظه، وهو من السادسة، مات سنة سبعين بعد ما اختلط لكن لم يحدث في حال اختلاطه" ع" التقريب رقم ٩١١، فإنهما من الرواة عن هشام بن عروة، وعن غيره.

(٥) الكامل ١/٤٢٢، من رواية الليث بن عبيدة. ويُحتمل أن تكون هذه المفاضلة في أبي إسحاق السبيعي.

(٦) ت ابن معين رقم ٣١٦٩.

(٧) ت ابن معين رقم ٣١٧١.

وقيل ليحيى بن معين: «إن إسرائيل روى عن إبراهيم بن مهاجر^(١) ثلاثمائة وعن
 [أبي يحيى^(٢)] القتات^(٣) ثلاثمائة، قال: لم يؤت منه، أتي منهما جميعاً^(٤)». (٤).
 وقال علي بن المديني: «ضعيف»^(٥).
 وقال ابن نمير: «ثقة»^(٦).
 وقال أبو داود: «سمعت أحمد قال: زهير، وزكريا، وإسرائيل ما أقر بهم في
 أبي إسحاق؛ في حديثهم عنه لين، ولا أرواه إلا من أبي إسحاق؛ هو السبيعي. قال: قلت
 لأحمد: شريك منهم؟ قال: شريك سمع قديماً^(٧)». (٧).
 وقال كذلك: «قلت لأحمد: إسرائيل أحب إليك أو زهير في أبي إسحاق؟ قال: ما
 فيهما بحمد الله إلا يخطئ، وما أراه إلا من أبي إسحاق»^(٨). (٨).
 وقال أيضاً: «قلت لأحمد: إسرائيل أحب إليك أو شريك قال: إسرائيل إذا حدث
 من كتابه لا يغادر، ويحفظ من كتابه»^(٩). (٩).
 وقال مرة: «قلت لأحمد بن حنبل: إسرائيل إذا تفرد بحديث يحتج به؟ قال: إسرائيل
 ثبت الحديث، كان يحيى^(١٠) يحمل عليه في حال أبي يحيى القتات، قال: روى عنه منا كبير،
 قال أحمد: ما حدث عنه يحيى بشيء»^(١١). (١١).

-
- (١) هو "إبراهيم بن مهاجر بن جابر البجلي الكوفي، صدوق لين الحفظ، من الخامسة/م ٤" التقريب رقم ٢٥٤.
 (٢) زيادة من التهذيب وهدي الساري.
 (٣) هو "أبو يحيى القتات بقاف ومثناة مثقلة وآخره مثناة أيضاً الكوفي اسمه زاذان، وقيل: دينار، وقيل: مسلم
 وقيل: يزيد وقيل: زبآن وقيل: عبد الرحمن، لين الحديث، من السادسة/بخ د ت ق" التقريب رقم ٨٤٤٤.
 (٤) الكامل ٤٢٨/١، رقم ٢٣٧، عزاه ليحيى بدون إسناد بعد كلام ليحيى القطان، ولم يبين من هو يحيى؟،
 وأورده ابن حجر في التهذيب ١٣٤/١، وهدي الساري ص ٤٠٩، وعزاه لابن أبي خيثمة في تاريخه.
 (٥) ت بغداد ٢٦/٧، وإسناده إليه صحيح.
 (٦) التهذيب ١٣٤/١.
 (٧) س أبي داود رقم [أ/٤٠٥].
 (٨) س أبي داود رقم [ب/٤٠٥].
 (٩) س أبي داود رقم [هـ/٤٠٥].
 (١٠) أي القطان.
 (١١) س أبي داود رقم [و/٤٠٥].

وقال أحمد بن حنبل: «إسرائيل عن أبي إسحاق فيه لين^(١)، سمع منه بأخرة»^(٢).

وقال أبو طالب: «سئل أحمد بن حنبل عن شريك وإسرائيل، قال: إسرائيل كان يؤدي ما سمع، كان أثبت من شريك، قلت: من أحب إليك يونس أو إسرائيل في أبي إسحاق؟ قال: إسرائيل لأنه صاحب كتاب»^(٣).

وقال أحمد: «كان شيخاً ثقة، وجعل يعجب من حفظه»^(٤).

وقال أيضاً: «صالح الحديث»^(٥).

وسئل أحمد بن حنبل فقيلاً له: «أما أحب إليك شريك أو إسرائيل فقال: إسرائيل هو أصح حديثاً من شريك، إلا في أبي إسحاق فإن شريكاً أضبط عن أبي إسحاق، وما روى يحيى عن إسرائيل شيئاً، فقيلاً: لم؟ فقال: لا أدري أخبرك؛ إلا إنهم يقولون: من قیل أبي إسحاق لأنه خلط»^(٦).

وقال العجلي: «ثقة»^(٧).

وقال مرة: «جائز الحديث»^(٨).

وقال يعقوب بن شيبة: «صالح الحديث، وفي حديثه لين»^(٩).

وقال كذلك في موضع آخر: «ثقة صدوق، وليس بالقوي في الحديث ولا

(١) ويظهر لي أن مراد أحمد أن ما رواه عن أبي إسحاق فيه لين، وليس المراد أن إسرائيل نفسه فيه لين، بدليل قوله "سمع منه بأخرة"، وقوله في الروايات الأخرى "ما أراه إلا من أبي إسحاق" أي الخطأ في الحديث، لأنه تغير قليلاً مع الكبر في آخر عمره.

(٢) الجرح ٢/رقم ١٢٥٨.

(٣) الجرح ٢/رقم ١٢٥٨.

(٤) الجرح ٢/رقم ١٢٥٨.

(٥) ض العقيلي ١/رقم ١٦٣.

(٦) ت بغداد ٧/٢٦، من رواية محمد بن موسى بن ميثيب.

(٧) ت العجلي رقم ٨٠، و ت بغداد ٧/٢٦.

(٨) ت العجلي رقم ٨٠، و ت بغداد ٧/٢٦.

(٩) ت بغداد ٧/٢٦.

بالساقط»^(١).

وقال أبو داود: «ثقة»^(٢).

وقال أبو حاتم: «ثقة متقن»^(٣)، من أتقن أصحاب أبي إسحاق»^(٤).

وقال الترمذي: «ثقة ثبت، في أبي إسحاق»^(٥).

وقال النسائي: «ليس به بأس»^(٦).

وقال ابن حبان: «من الثقات المتقنين»^(٧).

وقال ابن عدي: «كثير الحديث، مستقيم الحديث في حديث أبي إسحاق وغيره»^(٨)،

وقد حدث عنه الأئمة، ولم يتخلف أحدٌ في الرواية عنه، وهذه الأحاديث التي ذكرتها من

أنكر أحاديثه [التي] رواها وكل ذلك يُحتمل»^(٩).

وقال ابن عدي أيضاً: «وسائر ما ذكرت من حديثه، وما لم أذكره كلها محتملة،

وأحاديثه عامتها مستقيمة، وهو من أهل الصدق والحفظ»^(١٠).

وقال ابن عدي كذلك: «ولإسرائيل أخبارٌ كثيرةٌ غير ما ذكرته، وأضعافها

(١) ت بغداد ٢٦/٧، والظاهر أن يعقوب تأثر بكلام القطان، وبين ذلك أيضاً على بعض العبارات الواردة عن أحمد بن حنبل.

(٢) س الآجري رقم ٩١.

(٣) في ت الكمال ٢٠٩/١ "ثقة صدوق".

(٤) الجرح ٢/رقم ١٢٥٨.

(٥) السنن ٣/٤٠٩.

(٦) ت الكمال ١/٢٠٩.

(٧) المشاهير رقم ١٣٤٣، وذكره ابن حبان أيضاً في الثقات، ٦/٧٩.

(٨) في المطبوع: "وغيرهم"، وما أثبتته هو الذي تستقيم به العبارة.

(٩) الكامل ١/٤٢٥، أورد منها حديثه الذي رواه عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً، وفيه "إن

الأنصار يعجبهم اللهو"، وقد أخرجه البخاري احتجاجاً ((البخاري مع الفتح ٩/١٣٣، رقم ٥١٦٢)) في

النكاح باب النسوة التي يهدين المرأة إلى زوجها، ودعائهن بالركة، ويريد ابن عدي بالنكارة هنا: تفرد

الثقة، وهذا يتكرر منه، وقد يريد بها في مواضع أخرى غير ذلك، [انظر ابن عدي ومنهجه في

الكامل ٢/١٢٨-١٢٩]، لكن ذكر الحافظ ابن حجر للحديث متابعة تامّة عند الطبراني، يرويها شريك عن

هشام به، كذلك للحديث شواهد، انظر البخاري مع الفتح ٩/١٣٣.

(١٠) الكامل ١/٤٢٦.

عن الشيوخ الذين يروي عنهم، وحديثه الغالب عليه الاستقامة، وهو ممن يُكتب حديثه ويحتج به»^(١).

ولادته:

ولد سنة مائة، باتفاق العلماء^(٢).

وفي وفاته أقوال:

الأول: مات سنة ستين ومائة^(٣).

الثاني: مات سنة إحدى وستين ومائة^(٤).

الثالث: مات سنة اثنتين ومائة^(٥).

الخلاصة:

عند النظر في كلام الأئمة نجد أن جمهور النقاد قد وثقوا إسرائيل، وإليك عباراتهم: من ذلك قول الثوري «اكتب عنه، فإنه صدوق»، وقد روى عنه ابن مهدي وهو لا يروي إلا عن ثقةٍ عنده، وجاء عنه عدة عباراتٍ توثيقٍ وثناء، منها قوله: «إسرائيل في أبي إسحاق أثبت من شعبة والثوري»، وهذا توثيقٌ قويٌّ، خاصةً في حديثه عن أبي إسحاق.

ومن ذلك قول ابن سعد وابن معين، وابن نمير، وأحمد والعجلي وغيرهم «ثقة». بل جاءت عباراتٌ قويةٌ تدل على الاحتجاج بحديثه، فعندما سُئل أحمد عن الاحتجاج به إذا تفرد بحديث، قال: «ثبت الحديث»، ومن ذلك قول أبي حاتم مع

(١) الكامل ٤٢٦/١.

(٢) ومن قال بذلك وكيع بن الجراح كما في ت الكبير ٢/ رقم ١٦٦٩، ودُيِّس بن حُميد كما في ت بغداد ٢٧/٧، وابن حبان في الثقات ٧٩/٦، وأبو نصر الكلاباذي في رجال البخاري رقم ١٠٧، وأحمد بن منجوية الأصبهاني في رجال مسلم رقم ١٠٩.

(٣) ممن قال به أبو نعيم كما في ت الأوسط ٢/١٠٤، ووفيات ابن زبير ٣٧٤/١، وقعب بن الحرر كمل في ت بغداد ٢٦/٧.

(٤) ممن قال به: دُيِّس بن حميد، ومحمد بن عبد الله الحضرمي كما في ت بغداد ٢٧/٧.

(٥) قال به ابن سعد في طبقاته ٣٧٤/٦، وخليفة في طبقاته ص ١٦٨.

تشده: «ثقة متقن»، وقول ابن حبان «من الثقات المتقنين»، وقول ابن عدي - وحسبك به - «كثير الحديث، مستقيم الحديث في أبي إسحاق وغيره»، وهذا يشمل ما رواه عن هشام بن عروة، وقوله أيضاً «وهو ممن يكتب حديثه ويحتج به». وخالف في ذلك يحيى القطان وهو من المتشددين فتكلم فيه وضعفه هو وابن المديني^(١)، وليس لهما مستند، وكذا يعقوب بن شيبة وهو من المتشددين في الجرح أحياناً، ذكر أن في حديثه لين، وهذا جرح غير مفسر، يخالفه فيه كبار النقاد، والصواب هو التفصيل في حال إسرائيل وما رواه، وهو كالتالي:

١- إسرائيل ثقة ثبت عند الاطلاق.

٢- هو من أثبت الناس لما رواه عن جده أبي إسحاق، وكان ذا حفظ وضبط لكتابه، كما هو مستفاد من كلام أحمد وغيره، بل صرح شيبة بأنه أثبت منه في أحاديث أبي إسحاق^(٢)، وكذا والده يونس^(٣)، وقال ابن مهدي «هو أثبت في أبي إسحاق من شعبة والثوري»، وكما يلاحظ هنا فإن هذا يخالف رأي ابن معين، فإنه يقدم شيبة وسفيان عليه في أبي إسحاق^(٤)، ولا ابن معين في ذلك وجهة صحيحة كما سيأتي.

٣- أما المفاضلة بينه وبين شريك في أبي إسحاق^(٥) فقد قال أحمد: «(إسرائيل أصح حديثاً من شريك إلا في أبي إسحاق)»، وهذا هو الرأي المتأخر لأحمد؛ لأن في رواية الفضل

(١) وابن المديني من المعتدلين والغالب عليه موافقة الجمهور، لكن لاحظت تشده في أحيان متكررة، يخالف في ذلك الجمهور، منها هذا الموضوع، وقد وصفه أبو زرعة بالتشدد كما في الجرح ٧٣/٧، ويظهر لي أن مراده الاحتياط ومزيد التحري لا التعتت.

(٢) الكامل ٤٢٢/١.

(٣) كان إذا سُئل عن حديث والده أبي إسحاق قال: "اذهبوا إلى إسرائيل فإنه أروى عنه مني، وأتقن لها مني، وهو كان قائد جده"، ت بغداد ٢٤/٧.

(٤) رواية الدقاق رقم ١١٠.

(٥) والذي دعاني إلى ذكر هذه الفقرة والتي تليها هو ما قد يفهم خطأ من بعض العبارات الواردة عن ابن معين من إطلاق تفضيل شريك على إسرائيل، والتي قد لا يفهم مراده منها، من كونها خاصة بما رواه عن أبي إسحاق، مع تعليل هذا التفضيل، وكذا ما ورد عن أحمد بن حنبل من عبارات متعارضة وفي بعضها تليين لحديث إسرائيل، إذ قد تُأخذ مُفردةً ويُبنى عليها تضييفُ بعض حديث إسرائيل كما وقع ليعقوب بن شيبة.

وهو من أصحاب أحمد المتقدمين - كان يقدم إسرائيل على شريك مطلقاً، وفي رواية أبي داود وهي متأخرة، يستثنى، فيقدم شريكاً عليه في أبي إسحاق فقط، وكذا ابن معين؛ لأن سماع شريك من أبي إسحاق قديم، أي قبل تغير أبي إسحاق^(١)، ولعله أيضاً قبل تغير شريك، فتكون رواية شريك لها تميّز، وكذا تقدم ابن معين لسفيان وشعبة؛ هو لأجل أن سماعهم قبل تغير أبي إسحاق.

٤ - ما انتقد على إسرائيل - وهذا الذي يهمننا هنا - ليس من قبله، إنما هو من قبيل الذين روى عنهم، فهو ضابطٌ فيما رواه عن أبي إسحاق وغيره، وما حصل من خطأ ونحوه ليس منه، إنما هو من أبي إسحاق ومن غيره، وقد صرح بذلك أحمد في أكثر من رواية، كما تقدم فيما نقله أبو داود وغيره، بل جميع من روى عن أبي إسحاق من المتأخرين في روايتهم لين كما قال أحمد، وتقدم معنا قول أحمد: «زهير، وزكريا، وإسرائيل ما أقربهم في أبي إسحاق؛ في حديثهم عنه لين، ولا أراه إلا من أبي إسحاق؛ هو السبيعي. قال: قلت لأحمد: شريك منهم؟ قال: شريك سمع قديماً»^(٢).

كذلك حمل يحيى القطان عليه في رواية أبي يحيى القتات لروايته المناكير^(٣)؛ ليس منه، إنما هي من القتات كما بينه ابن معين وفهم من صنيع أحمد بن حنبل^(٤).

وأختم في هذا المقام بقول الذهبي: «إسرائيل اعتمده البخاري ومسلم، وهو في الثبوت

(١) قال الذهبي: "شاخ ونسي، ولم يختلط، وقد سمع منه سفيان بن عيينه، وقد تغير قليلاً" الميزان ٣/رقم ٦٣٩٣. وكان الذهبي يرد بذلك على من زعم أنه اختلط، وما قاله هو الصواب، النابغ من الفهم الدقيق لعبارات النقاد، وهو الذي قال به أحمد من كونه تغير بأخرة، وفي رواية المتأخرين عنه لين، أي لأجل كبره، ولم يذكر أحد من المتقدمين كأحمد وابن معين أنه تغير تغيراً شديداً. وانظر كتاب المختلطيين رقم ٣٥.

(٢) ولا تعارض بين تميّز رواية شريك على رواية إسرائيل عن أبي إسحاق، وبين وصف إسرائيل بأنه أثبت من شريك، وذلك لأن إسرائيل يؤدي عن أبي إسحاق كما سمع؛ لحفظه ولضبطه من كتابه، لكن ما نقله عن أبي إسحاق نقله كما هو بغلظه والعهدية فيه على أبي إسحاق، وشريك يتميز سماعه بأنه قديم أي قبل تغير أبي إسحاق، فما سمعه منه سمعه تماماً لا غلط فيه من قبل أبي إسحاق، مع أن شريك دون إسرائيل في الحفظ والضبط.

(٣) لأن إسرائيل من الرواة عن القتات.

(٤) حيث حكى ذلك عن القطان ولم يعتره، بل وثق إسرائيل.

كالأسطوانة، فلا يُلتفت إلى تضعيف من ضعفه»^(١).

وقال ابن حجر بعد ذكر من وثقه: «فهذا ما قيل فيه من الثناء، وبعد ثبوت ذلك واحتجاج الشيخين به لا يحتمل من متأخري لا خيرة له بحقيقة حال من تقدمه أن يطلق على إسرائيل الضعف، ويرد الأحاديث الصحيحة التي يرويها دائماً؛ لاستناده إلى كون القطان كان يحمل عليه، من غير أن يعرف وجه ذلك الحمل، وقد بحثت عن ذلك فوجدت الإمام أبا بكر بن أبي خيثمة قد كشف علة ذلك وأبانها بما فيه الشفاء لمن أنصف قال ابن أبي خيثمة في تاريخه «قيل ليحيى بن معين إن إسرائيل روى عن أبي يحيى القتات ثلاثمائة، وعن إبراهيم بن مهاجر ثلاثمائة - يعني منا كبير - (٢) فقال: لم يؤت منه، أتى منهما»، قلت: وهو كما قال بن معين، فتوجه أن كلام يحيى القطان محمول على أنه أنكر الأحاديث التي حدثه بها إسرائيل عن أبي يحيى، فظن أن النكارة من قبله، وإنما هي من قبل أبي يحيى كما قال بن معين وأبو يحيى ضعفه الأئمة النقاد فالحمل عليه أولى من الحمل على من وثقوه والله أعلم أهـ»^(٣).

٥- إسرائيل روايته عن هشام بن عروة صحيحة مستقيمة، لم يتكلم عليها أحدٌ بقدرح، بل قال ابن عدي: «هو مستقيم الحديث في حديث أبي إسحاق، وغيره»، وأخرج له البخاري في صحيحه عن هشام بن عروة في الأصول احتجاجاً.

النتيجة: ثقة حافظ^(٤)، في الطبقة الثانية.

(١) الميزان ١/رقم ٨١٧، وانظر "الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم" رقم ١٨، و "من تكلم فيه وهو موثق" رقم ٣٢.

(٢) وهذا تفسير من الحافظ.

(٣) هدي الساري ص ٤٠٩.

(٤) وهذه من عبارات المرتبة الثالثة من مراتب التعديل.

٤-أيوب بن أبي تيممة

«أيوب بن أبي تيممة: كيسان السَّخْتِيَانِي بفتح المهملة بعدها معجمة ثم مثناة ثم تحتانية وبعد الألف نون، أبو بكر البصري، ثقة ثبت حجة من كبار الفقهاء العباد، من الخامسة، مات سنة إحدى وثلاثين ومائة وله خمس وستون/ع»^(١).

أقوال النقاد فيه:

قال محمد بن سيرين: «حدثني الثبت، الثبت، أيوب»^(٢).

وقال هشام بن عروة: «ما رأيت بالبصرة مثل أيوب»^(٣).

وقال مالك: «كان أشد الناس تثباً»^(٤).

وقال لرجل أيضاً: «ما حدثك عن أحدٍ إلا وأيوب أفضل منه»^(٥).

وقال ابن عيينة: «كان أوثق من رأيت في زمانه»^(٦).

وقال عبد الرحمن بن مهدي: «أيوب حجة أهل البصرة»^(٧).

وقال ابن سعد: «كان أيوب ثقةً ثبتاً في الحديث، جامعاً عدلاً ورعاً كثير العلم

حجة»^(٨).

وقال ابن معين: «ثقة، وهو أثبت من ابن عون، وإذا اختلف أيوب وابن عون فأيوب

أثبت منه»^(٩).

(١) التقريب رقم ٦٠٥.

(٢) الجرح ٢٥٥/٢ رقم ٩١٥.

(٣) المعرفة ٢٣٣/٢.

(٤) المعرفة ٢٣٣/٢.

(٥) التعديل ٣٨٦/١، رقم ٩٤.

(٦) المعرفة ٢٤٠/٢، وت أبي زرعة الدمشقي ٦٨٠/٢.

(٧) التعديل ٣٨٥/١، رقم ٩٤.

(٨) ط ابن سعد ٢٤٦/٧.

(٩) الجرح ٢٥٦/٢ رقم ٩١٥، من رواية ابن أبي خيثمة.

- وقال ابن المديني: «ثبت»^(١).
- وقال أبو حاتم: «هو أحب إلي في كل شيء من خالد الحذاء»^(٢)، وهو ثقة لا يُسأل عن مثله...»^(٣).
- وقال النسائي: «ثقة ثبت»^(٤).
- وقال ابن حبان: «كان من سادات أهل البصرة، وعباد أتباع التابعين وفقهائهم، ممن اشتهر بالفضل والعلم والنسك والصلابة في السنة والقمع لأهل البدع»^(٥).
- وقال الدارقطني: «أيوب من الحفاظ الأثبات»^(٦).
- في ولادته قولان:
- الأول: سنة سبع وستين^(٧).
- الثاني: سنة ثمان وستين^(٨).
- وفي وفاته قولان:
- الأول: سنة إحدى وثلاثين ومائة، وعليه الجمهور^(٩).

(١) الجرح ٢/٢٥٦، رقم ٩١٥.

(٢) هو "خالد بن مهزيان أبو المنازل، بفتح الميم وقيل بضمها وكسر الزاي البصري الحذاء بفتح المهملة وتشديد الذال المعجمة، قيل له ذلك لأنه كان يجلس عندهم، وقيل: لأنه كان يقول أخذُ على هذا النحو، وهو ثقة يرسل، من الخامسة، أشار حماد بن زيد إلى أن حفظه تغير لما قدم من الشام، وعاب عليه بعضهم دخوله في عمل السلطان/ع" التقريب رقم ١٦٨٠.

(٣) الجرح ٢/٢٥٦ رقم ٩١٥.

(٤) التعديل ١/٣٨٦، رقم ٩٤.

(٥) المشاهير رقم ١١٨٣.

(٦) التعديل ١/٣٨٥، رقم ٩٤.

(٧) قال ابن سعد في طبقاته ٧/٢٤٦: "أخبرنا عارم بن الفضل قال حدثنا حماد بن زيد قال: ولد أيوب قبل الجارف بسنة وقال غير عارم: وكان الجارف سنة سبع وستين [تحرفت في المطبوع إلى ثمانين]".

(٨) قاله عمرو بن علي كما في وفيات ابن زبر ١/١٨٥.

(٩) قاله إسماعيل بن عُلَبة كما في وفيات ابن زبر ١/٣١٠، وعلي بن المديني كما في ت الكبير ١/رقم ١٣٠٧، ونقل ابن سعد في طبقاته ٧/٢٥١ عن بعضهم الإجماع على موت أيوب بالبصرة في الطاعون =

الثاني: سنة اثنتين وثلاثين ومائة^(١).

النتيجة: من الثقات الذين لا يُسأل عنهم^(٢) من الطبقة الثانية^(٣).

في هذه السنة.

- (١) قاله خليفة في طبقاته ٢١٨، ويتفق مع الجمهور أن وفاته في الطاعون؛ لكن جعل ذلك سنة اثنتين وثلاثين.
- (٢) من المرتبة الثانية من مراتب التعديل على تقسيم السخاوي.
- (٣) لا شك أن أيوب أعلى من هشام بن عروة، وأقدم موتاً منه، وسبب وضعه في الطبقة الثانية لكونه لم يُوصف بأنه من أوثق الناس في هشام، والسبب لأنه ليس من المكثرين عن هشام، لأنه من أقرانه ويروي عن مشائخه، فلذا كان في الطبقة الثانية وهم الأئمة الثقات الذين رويوا عن هشام.

٥- حفص بن غياث

«حفص بن غياث بمعجزة مكسورة وياء ومثلثة بن طلق بن معاوية النخعي أبو عمر الكوفي القاضي، ثقة فقيه تغير حفظه قليلاً في الآخر، من الثامنة مات سنة أربع أو خمس وتسعين وقد قارب الثمانين/ع»^(١).

أقوال النقاد فيه:

وقال أحمد بن أبي الحواري: «حدثت وكيعاً بجديث فتعجب! فقال: من جاء به؟ قلت: حفص بن غياث، قال: إذا جاء به أبو عمر فأبى شيءٍ نقول نحن!»^(٢).
وقال علي بن المديني: «كان يجي (٣) يقول: حفصٌ ثبتٌ، فقلت: [له] (٤) إنه يههم، فقال: كتابه صحيح، قال يجي: لم أر بالكوفة مثل هؤلاء الثلاثة: حزام، وحفص وابن أبي زائدة، كان هؤلاء أصحاب حديث (٥)، قال علي (٦): فلما أخرج حفصٌ كُتبه كان كما قال يجي، وإذا فيها أخبارٌ وألفاظٌ كما قال يجي»^(٧).

وقال علي بن المديني: «سمعت يجي بن سعيد القطان يقول: أوثق أصحاب الأعمش حفص بن غياث، فأنكرت ذلك ثم قدمت الكوفة بأخرة فأخرج إلي عمر بن حفص كتاب أبيه عن الأعمش، فجعلت أترحم على يجي، فقال لي عمر: تنظر في كتاب أبي وترحم على يجي! فقلت: سمعته يقول: حفص بن غياث أوثق أصحاب الأعمش، ولم أعلم حتى رأيت كتابه»^(٨).

(١) التقريب رقم ١٤٣٠.

(٢) الجرح ٣/رقم ٨٠٣.

(٣) أي القطان.

(٤) زيادة من المعرفة.

(٥) في المعرفة: "أصحاب الحديث".

(٦) في المطبوع من ت بغداد قال: "يجي"، والتصويب من ت الكمال.

(٧) انظر المعرفة ٢/٦٤٦-٦٤٧، و ت بغداد ٨/١٩٣، رقم ٤٣١٣، والسياق له، و ت الكمال ٢/٢٣٣، رقم

١٣٩٩.

(٨) ت بغداد ٨/١٩٣، وقد رواه عن ابن المديني ابن خراش بلاغاً.

وقال ابن سعد: «كان ثقةً مأموناً ثبتاً، إلا أنه كان يدلس»^(١).

وقال ابن معين: «ثقة»^(٢).

وقال أيضاً: «جميع ما حدث به حفصُ بن غياث ببغداد والكوفة إنما هو من حفظه،

لم يكن يُخرج كتاباً، كتبوا عنه ثلاثة آلاف أو أربعة آلاف حديث من حفظه»^(٣).

وقال عبد الخالق بن منصور: «وسئل يحيى بن معين: أيهما أحفظ بن إدريس^(٤) أو

حفص بن غياث؟ فقال: كان ابن إدريس حافظاً، وكان حفصُ بن غياث صاحبَ

حديثٍ، له معرفة، فقيل له: فابن فضيل؟ فقال: كان ابن إدريس أحفظ»^(٥).

وقال ابن معين: «حفصُ أثبت من عبد الواحد بن زياد^(٦)، وهو أثبت من عبد الله

بن إدريس»^(٧).

وقال ابن نمير: «كان أعلم بالحديث من ابن إدريس»^(٨).

قال الحافظ عقب كلام ابن المديني هذا: "اعتمد البخاري على حفص هذا في حديث الأعمش؛ لأنه كان يميز بين ما صرح به الأعمش بالسماع وبين ما دلّسه، نبه على ذلك أبو الفضل بن طاهر وهو كما قال " هدي الساري ص ٤١٨.

(١) ط ابن سعد ٣٩٠/٦، وقد وصفه أحمدُ بالتدليس كما سيأتي، وكذا نقله ابن حجر عن الدارقطني، وجعله

في المرتبة الأولى من مراتب المدلسين. انظر ط المدلسين رقم ٩، والتدليس في الحديث ص ١٩٤-١٩٥.

(٢) الجرح ٣/رقم ٨٠٣، من رواية إسحاق بن منصور عنه، وجاء توثيقه أيضاً في ت بغداد ٨/١٩٤، من رواية أحمد بن سعد بن أبي مريم.

(٣) ت بغداد ٨/١٩١، من رواية الحسين بن حبان.

(٤) هو "عبد الله بن إدريس بن يزيد بن عبد الرحمن الأودي بسكون الواو أبو محمد الكوفي، ثقة فقيه عابد، من

الثامنة مات سنة اثنتين وتسعين وله بضع وسبعون سنة ع" التقريب رقم ٣٢٠٧. وهو من الرواة عن هشام بن عروة أيضاً.

(٥) ت بغداد ٨/١٩٤.

(٦) هو "عبد الواحد بن زياد العبدي مولاهم البصري، ثقة في حديثه عن الأعمش وحده مقال، من الثامنة مات

سنة ست وسبعين وقيل بعدها ع" التقريب رقم ٤٢٤٠.

(٧) ت بغداد ٨/١٩٤، من رواية عباس بن محمد، ويلاحظ أن ابن معين عدّ ابن إدريس أحفظ وعدّ حفص

أعلم بالحديث وأتقن، وهذا المعنى نص عليه غير واحدٍ من الأئمة.

(٨) الجرح ٣/رقم ٨٠٣.

وقال حفص بن غياث^(١): «كنت عند محمد بن عبد الله بن نمير فجاء رجل فسأله
أبما أثبت حفص بن غياث أو ابن إدريس؟ فجعل ينظر إلي ثم أقبل على الرجل فقال: إذا
حدثك حفص بن غياث من كتابه فحسبك به، فعلمت أنه يقدم بن إدريس - يعني
عبد الله بن إدريس -»^(٢).

وذكر الأثرم عن أحمد بن حنبل: «أن حفصاً كان يدلس»^(٣).

وسئل أحمد بن حنبل عن عبدة وحفص فقال: «عبدة»^(٤) أثبت، وأما حفص فكان
يخلط^(٥) في حديثه»^(٦).

وقال أبو جعفر محمد بن الحسين البغدادي: «قلت لأبي عبد الله^(٧) من أثبت عندك
شعبة أو حفص بن غياث؟ - يعني في جعفر بن محمد - فقال: ما منهما إلا ثبت وحفص
أكثر رواية، والقليل من شعبة كثير»^(٨).

وذكر لأحمد بن حنبل التدليس فقال^(٩): «كان ابن أبي زائدة إذا قال: "قال
ابن جريج عن فلان" فلم يسمعه، وكان يحدث عن ابن جريج فلا يجيء بالألفاظ
والأخبار، وكذا كان حفص^(١٠) بميزان يجيء، كان يجيء يقول: "ابن جريج سمعت

(١) هكذا في المطبوع، ولا شك أنه خطأ، فإن محمد بن نمير من طلاب حفص بن غياث، ولم يتضح لي من هو
القائل على الصواب، والتصحيقات كثيرة في المطبوع، لكن يُحتمل احتمالاً ضعيفاً أن يكون ابن عم حفص
طلق بن غنام، وإن كان أكبر من ابن نمير بثلاث وعشرين سنة.

(٢) ابن شاهين رقم ٦٤٣.

(٣) التهذيب ٤٥٩/١.

(٤) هو "عبدة بن سليمان الكلبي أبو محمد الكوفي يقال: اسمه عبد الرحمن، ثقة ثبت، من صغار الثامنة مات
سنة سبع وثمانين وقيل: بعدها ع" التقريب رقم ٤٢٦٩.

(٥) وقع في بحر الدم من رواية ابن هانئ تصحيف وفيه: "ما كان مخلطاً".

(٦) المعرفة ١٦٧/٢، وانظر السير ٣١/٩، وبحر الدم رقم ٢١٤.

(٧) أي أحمد بن حنبل.

(٨) التهذيب ٤٥٩/١.

(٩) في كلام طويل هذا جزء منه.

(١٠) ابن غياث.

أبا الزبير" (١).

وقال عبد الله بن أحمد: ((قلت له (٢): كيف سماعك من حفص بن غياث؟ قال: كان السماع من حفصٍ شديداً، قلت: كان يملئ عليكم؟ قال: لا. قلت: تعليق؟ قال: ما كنا نكتب إلا تعليقاً، ثم قال: سمعت عمرو الناقد يستفهم حفصاً، فقال له حفص: أسكت وإلا حدث فيك أمرٌ، وكان لحفص هيئةٌ حسنة)) (٣).
وقال داود بن رشيد (٤): ((كثير الغلط)) (٥).

وقال الحسين بن إدريس: ((قال ابن عمار (٦): كان حفص بن غياث من المحدثين، فذكرت له أنه ذكر لي أن حفص بن غياث كان كثير الغلط (٧)، فقال: لا، ولكن كلن لا يحفظ حسناً، ولكن كان إذا حفظ الحديث فكان -أي يقوم به حسناً- قال: وكان لا يرد على أحد حرفاً، يقول: لو كان قلبك فيه لفهمته. قال ابن عمار: وكان عسراً في الحديث جداً، ولقد استفهمه إنسانٌ حرفاً من الحديث، فقال: لا والله لا سمعتها مني وأنا أعرفك. قال: وقلت له: ما لكم حديثكم عن الأعمش إنما هو عن فلان عن فلان ليس فيه "حدثنا" ولا "سمعت" قال: فقال: حدثنا الأعمش قال: سمعت أبا عمار عن حذيفة يقول لنا: "يكون أقوام يقرؤون القرآن يقيمونه إقامة القدح لا يدعون منه ألفاً ولا واواً، لا يجاوز إيمانهم حناجرهم"، قال وذكر حديثاً آخر مثله، قال: وكان عامة حديث الأعمش

(١) العلل للمروزي رقم ٤ وحاشيته. ويريد أحمد في هذا النص بيان تدليس ابن أبي زائدة وابن جريج وحفص بن غياث.

(٢) لأحمد بن حنبل.

(٣) علل أحمد ٢/رقم ٣٣٢.

(٤) هو "داود بن رشيد بالتصغير الهاشمي مولا هم الخوارزمي، نزيل بغداد، ثقة، من العاشرة مات سنة تسع وثلاثين/خ م د س ق" التقريب رقم ١٧٨٤.

(٥) ت بغداد ١٩٤/٨، وهذه الحكم من داود شاذٌ خالف فيه جمهور النقاد، وهو مخالفٌ لواقع حال حفص، وقد استنكره ابن عمار كما سيأتي.

(٦) أي محمد بن عمار الموصلي.

(٧) الذي قال له ذلك داود بن رشيد في القول المتقدم.

عند حفص بن غياث على الخبر والسماع»^(١).
 وقال أبو زرعة: «ساء حفظه بعدما استقضي، فمن كتب عنه من كتابه فهو صلحٌ،
 وإلا فهو كذا!»^(٢)^(٣).
 وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم: «سئل أبي عن حفص بن غياث وأبي خالد
 الأحمر^(٤)؟ فقال: حفصٌ أتقن وأحفظ من أبي خالد»^(٥).
 وقال العجلي: «ثقة مأمون فقيه»^(٦).
 وقال يعقوب بن شيبة: «ثقةٌ ثبتٌ، إذا حدث من كتابه، ويُتقى بعضُ حفظه»^(٧).
 وقال ابن خراش: «ثقة»^(٨).
 وقال النسائي: «ثقة»^(٩).
 وقال ابن حبان: «كان يهيم في الأحاين»^(١٠).
 وقال الخطيب: «وكان حفصٌ كثيرُ الحديث، حافظاً له ثبتاً فيه، وكان أيضاً مقدماً
 عند المشايخ الذين سمع منهم الحديث»^(١١).
 ولادته:

سنة سبع عشرة ومائة^(١٢).

(١) ت بغداد ٨/١٩٤-١٩٥، و ت الكمال ٢/٢٣٣-٢٣٤.

(٢) قوله "كذا" إشارة إلى لين ما حدث به من حفظه.

(٣) الجرح ٣/رقم ٨٠٣.

(٤) وقد مرّ معنا قول الحافظ فيه "صدوقٌ يخطئ".

(٥) الجرح ٣/رقم ٨٠٣.

(٦) ت العجلي رقم ٣٣١.

(٧) ت بغداد ٨/١٩٤.

(٨) ت بغداد ٨/١٩٤.

(٩) ت الكمال ٢/٢٣٣، والتهذيب ١/٤٥٨.

(١٠) المشاهير رقم ١٣٧٠.

(١١) ت بغداد ٨/١٩٠.

(١٢) قاله حفص بن غياث عن نفسه كما في ت الأوسط ٢/١٩٥، رواه عنه محمد بن محبوب، ورواه عنه أيضاً

في وفاته أقوال:

الأول: سنة أربع وتسعين ومائة (١)، وهو أصبح (٢).

الثاني: خمس وتسعين ومائة (٣).

الثالث: سنة ست وتسعين ومائة (٤).

الخلاصة:

نلاحظ من كلام النقاد أنه ثقة متقنٌ لكتابه، قبل القضاء وبعده، ويكفيه وصفُ القطان له بأنه ثبتٌ، وتصحيحه لكتابه.

وقد أخذ عليه التغير في حفظه، وذلك بعد توليه القضاء، وعباراتهم تفيد أن هذا التغير ليس بالكثير، بل قليل، من ذلك قول ابن المديني للقطان «إنه يهمل»، وقول أبي زرعة «سَاءَ حفظه بعدما استقضى، فمن كتب عنه من كتابه فهو صالح، وإلا فهو كذا!» وعبارة «كذا» تفيد التليين والضعف الخفيف، وكذا قول ابن حبان «يهمل في الأحليين»، ولقلة الوهم عنده نجد ابن معين وأحمد وأبا حاتم وغيرهم لم يصفوه بالوهم أو الضعف في حفظه، رغم تنبيههم على بعض أحاديثه التي وقع له الوهم فيها، ومن هنا نعلم غلط قول داود بن رشيد «كثير الغلط»، إذاً هو موثقٌ إذا حدث من حفظه، مع حصول بعض الأوهام له.

وجميع ما حدث به في بغداد والكوفة من حفظه، وهي ثلاثة آلاف أو أربعة آلاف، كما قال ابن معين، وعليه فهي من القسم الذي يدخله اللين.

هارون بن حاتم، وقال به كذلك عبيد بن الصباح كما في ت بغداد ١٩٦/٨، وطلق بن غمام كما في ط ابن سعد ٣٩٠/٦.

(١) قاله ابن سعد في طبقاته ٣٩٠/٦، وابن نمير كما في وفيات ابن زبر ٤٣٦/١، وأبو سعيد الأشج وهارون بن

حاتم، وعبيد بن الصباح كما في ت بغداد ١٩٥/٨-١٩٦، وخليفة بن خياط في طبقاته ص ١٧٠.

(٢) قال ذلك المزري في ت الكمال ٢/٢٣٥، وهو كما قال، فإن عليه الأكثرين، خاصة ممن روى عنه مباشرة وعاصره.

(٣) قاله سلم بن جنادة أبو السائب كما في ت بغداد ١٩٦/٨، وجزم به ابن حبان في المشاهير رقم ١٣٧٠.

(٤) قاله محمد بن المثني كما في ت الكبير ٢/رقم ٢٨٠٤، وذكر وفاته في هذه السنة ابن زبر في وفياته

٤٤٠/١، بصيغة: "قالوا" ولم يعز هذا القول لأحد.

النتيجة: ثقة متقن^(١)، إذا حدث من كتابه دون حفظه^(٢)، وهو من الطبقة الثانية.

(١) من المرتبة الثالثة من مراتب التعديل.
(٢) قال الحافظ: "من الأئمة الأثبات أجمعوا على توثيقه والاحتجاج به، إلا أنه في الآخر ساء حفظه، فمن سمع من كتابه أصح ممن سمع من حفظه"، هدي الساري ص ٤١٨.

٦- حماد بن أسامة القرشي

«حماد بن أسامة القرشي مولاهم الكوفي أبو أسامة مشهور بكنيته، ثقة ثبت ربما دلس^(١)، وكان بأخرة يحدث من كتب غيره، من كبار التاسعة مات سنة إحدى ومائتين وهو ابن ثمانين/ع»^(٢).

أقوال النقاد فيه:

قال أبو أسامة: «كتبت بأصبعي هاتين مائة ألف حديث»^(٣).

وقال وكيع بن الجراح: «نميت أبا أسامة أن يستعير الكتب، وكان دفن كتبه»^(٤).
وقال ابن سعد: «وكان ثقة مأموناً، كثير الحديث، يدلس ويبين تدليس، وكان صاحب سنة وجماعة»^(٥).

وقال الدارمي لابن معين: «أبو أسامة أحب إليك أو عبدة بن سليمان^(٦)؟ قال: ما منهما إلا ثقة»^(٧).

وقال ابن الجنيد: «سئل يحيى بن معين وأنا أسمع: حماد بن سلمة أروى عن هشام بن عروة أو أبو أسامة؟ فقال: أبو أسامة، وقيل: أبو أسامة أحب إليك أو محمد بن بشر^(٨)؟ فقال: أبو أسامة»^(٩).

وقال يعقوب الفسوي: «سمعت محمد بن عبد الله بن نمير يوهن أبا أسامة، ثم قال:

(١) جعله ابن حجر في المرتبة الثانية من مراتب المدلسين، انظر ط المدلسين رقم ٤٤.

(٢) التقريب رقم ١٤٨٧.

(٣) ت الكمال ٢/٢٧٠، رقم ١٤٥٥، والتهديب ١/٤٧٧.

(٤) س الآجري رقم ٥٨٥.

(٥) ط ابن سعد ٦/٣٩٥.

(٦) وقد مر معنا أنه ثقة ثبت.

(٧) ت الدارمي رقم ٢٤٢، والجرح ٣/رقم ٦٠٠.

(٨) هو "محمد بن بشر العبدي أبو عبد الله الكوفي، ثقة حافظ، من التاسعة مات سنة ثلاث ومائتين/ع" التقريب رقم ٥٧٥٦.

(٩) س ابن الجنيد رقم ٧٧،٧٤، وانظر التعديل ٢/رقم ٢٧٩.

يعجب لأبي بكر بن أبي شيبه ومعرفته بأبي أسامة ثم هو يحدث عنه»^(١).

وقال أحمد بن حنبل: «كان ثبناً، ما كان أثبتة لا يكاد يخطئ»^(٢).

وقال عبد الله بن أحمد: «وسئل أبي عن أبي أسامة وأبي عاصم^(٣) من أثبتهما في الحديث؟ فقال: أبو أسامة أثبت من مائة مثل أبي عاصم^(٤)؛ كان أبو أسامة ثبناً صحيح الكتاب»^(٥).

وفي زيادة: «صحيح الكتاب ضابطاً للحديث كيساً صدوقاً»^(٦).

وقال أحمد أيضاً: «ثقة كان أعلم الناس بأمر الناس وأخبار أهل الكوفة، وما كان أرواه عن هشام بن عروة»^(٧).

وقال سفيان بن وكيع: «كان أبو أسامة يتتبع كتب الرواة فيأخذها وينسخها، قلل لي بن نمير: إن المحسن لأبي أسامة يقول: إنه دفن كتبه ثم تتبع الأحاديث بعد من الناس. قال سفيان بن وكيع: أني لأعجب كيف جاز حديث أبي أسامة، كان أمره بيناً، وكان من أسرق الناس لحديث جيد»^(٨).

(١) المعرفة ٨٠١/٢، وسبب توهينه له - والله أعلم - لأمرين الأول: لاستعارته الكتب، وتحديثه منها بعد دفنه لكتبه، وقد جاء ذلك صريحاً في رواية سفيان بن وكيع.

الثاني: - وهو محتمل - لتدليسه بما يُعرف عند المحدثين بـ "تدليس الشيوخ"، وقد أشار إلى ذلك الحافظ ابن رجب، لكن أبا داود اعتبر ذلك غلطاً منه في اسم الراوي حيث اشتبه عليه بغيره لا تعمداً منه، وانظر تفصيل ذلك في المعرفة ٨٠١/٢-٨٠٢، و شرح علل الترمذي ٦٧٩/٢-٦٨١.

(٢) علل أحمد ١/رقم ٧٤٥، والجرح ٣/ رقم ٦٠٠.

(٣) هو "الضحاك بن مخلد بن الضحاك بن مسلم الشيباني أبو عاصم النبيل البصري، ثقة ثبت، من التاسعة مات سنة اثنتي عشرة أو بعدها/ع" التقريب رقم ٢٩٧٧.

(٤) وهذا التوثيق من أحمد توثيقاً عالي.

(٥) علل أحمد ١/رقم ٧٧٢، والجرح ٣/ رقم ٦٠٠.

(٦) الجرح ٣/ رقم ٦٠٠، من رواية عبد الله بن أحمد.

(٧) ت الكمال ٢/٢٧٠، من رواية حنبل بن إسحاق، والتهذيب ١/٤٧٧، ويوضح كلام أحمد ما قاله أبو مسعود الرازي: "كان عنده ست مائة حديث عن هشام بن عروة"، ت الكمال ٢/ ٢٧٠، والتذكرة ١/ رقم ٣٠١.

(٨) حكاية الأزدي في الضعفاء عن سفيان بن وكيع كما في التهذيب ١/٤٧٧، قال الحافظ في هدي الساري ٤١٨ص: "أبو أسامة الكوفي أحد الأئمة الأثبات اتفقوا على توثيقه وشذ الأزدي فذكره في الضعفاء ..."

وقال العجلي: «ثقة، وكان يعدُّ من حكماء أصحاب الحديث»^(١).
وقال أبو داود: «ودفن أبو أسامة كتبه فما أخرجها، وكان بعد ذلك يستعير الكتب»^(٢).

وقال ابن قانع: «صالح الحديث»^(٣).
وقال ابن حبان: «من الأثبات في الروايات»^(٤).

وفاته:

اتفقوا على أن وفاته سنة إحدى ومائتين^(٥).

الخلاصة:

أبو أسامة من الثقات الأثبات، وعيب عليه دفنه لكتبه، ثم استعارته لكتب الناس ليحدث منها^(٦)، وعلى كل حال فإنه من الحفاظ المتقنين، وإن تتبع النسخ فمن في مثل حفظه وإتقانه لا يكاد يدخل عليه غلطٌ أو خلل وهو على قدرةٍ من تميز مثل ذلك، ولذا نجد ابن معين وأحمد بن حنبل ونحوهم من النقاد، لم يعدوا ذلك من القوادح في حديثه، وسبب ذلك -والله أعلم- أنه لم يؤثر على حديثه، ولم يدخل عليه بسببه الغلط، ولو حصل له شيءٌ من ذلك لبينه النقاد، ويكفي أن البخاري قد احتج به وأكثر عنه خاصةً

ثم قال بعد نقل كلام الأزدي عن ابن وكيع: " وسفيان بن وكيع هذا ضعيفٌ لا يُعتد به، كما لا يُعتد بالناقل عنه، وهو أبو الفتح الأزدي مع أنه ذكر هذا عن ابن وكيع بالإسناد، وسقط من النسخة التي وقف عليها الذهبي من كتاب الأزدي " ابن وكيع " فظن [الذهبي] أنه حكاه عن سفيان الثوري فصار يتعجب من ذلك ثم قال [أي الذهبي] إنه قولٌ باطل "، وانظر مقالة الذهبي في الميزان ١/رقم ٢٢٣٥.

- (١) ث العجلي رقم ٣٥٢.
- (٢) س الأجري رقم ٢٨٤.
- (٣) التهذيب ١/٤٧٦، وما قاله ابن قانع فيه قصورٌ وخطٌّ لأبي أسامة عن مرتبه التي يستحقها، وهكذا أكثر عبارات ابن قانع غير محررة.
- (٤) المشاهير رقم ١٣٧٩.
- (٥) قاله إسحاق بن منصور كما في ت الأوسط ٢/٢٠٧، وابن سعد في طبقاته ٦/٣٩٥، وخليفة في طبقاته ص ١٧١، والبخاري في ت الكبير ٣/رقم ١١٣، وغيرهم انظر وفيات ابن قانع ٢/٤٤٨.
- (٦) وقد ذكر الحفاظ في التقريب أن استعارته للكتب والتحديث منها كان في آخر عمره، ولم أر من نص على ذلك، وإن كان مُتَاحِلاً.

فيما رواه عن هشام بن عروة، وكذا مسلم في صحيحه، وحديثه كله متابعٌ عليه، ومتابعة الثقات له دليلٌ على إتقانه وصحة حديثه.

النتيجة: ثقة ضابط^(١)، من الطبقة الثانية.

(١) وهو في المرتبة الأولى أو الثانية من مراتب التعديل.

٧- حماد بن زيد

«حماد بن زيد بن درهم الأزدي الجهضمي أبو إسماعيل البصري، ثقة ثبت فقيه، قيل: إنه كان ضريرا، ولعله طرأ عليه؛ لأنه صح أنه كان يكتب، من كبار الثامنة، مات سنة تسع وسبعين وله إحدى وثمانون سنة/ع»^(١).

أقوال النقاد فيه:

سئل يزيد بن زريع: «ما تقول في حماد بن زيد وحماد بن سلمة أيهما أثبت في الحديث؟ قال: حماد بن زيد، وكان الآخر رجلا صالحا»^(٢).

وقيل لو كيع: «حماد بن زيد كان أحفظ أو حماد بن سلمة؟ فقال: حماد بن زيد، مل كنا نشبه حماد بن زيد إلا بمسعر»^(٣).

وقال عبد الرحمن بن مهدي: «أئمة الناس في زمانهم أربعة: حماد بن زيد بالبصرة...»^(٤).

وقال عبد الرحمن بن مهدي: «لم أر أحدا قط أعلم بالسنة ولا بالحديث الذي يدخل في السنة من حماد بن زيد»^(٥).

وقال عبد الرحمن بن مهدي: «ما رأيت أحدا لم يكتب الحديث أحفظ من حماد بن زيد، ولم يكن عنده كتاب إلا جزء ليحيى بن سعيد^(٦)، وكان يخلط فيه»^(٧).

وقال يحيى بن يحيى النيسابوري^(٨): «ما رأيت أحدا من الشيوخ أحفظ من

(١) التقريب رقم ١٤٩٨.

(٢) الجرح ٣/رقم ٦١٧.

(٣) الجرح ٣/رقم ٦١٧.

(٤) الجرح ٣/رقم ٦١٧.

(٥) الجرح ٣/رقم ٦١٧.

(٦) أي الأنصاري فإنه من شيوخه.

(٧) الجرح ٣/رقم ٦١٧.

(٨) هو "يحيى بن يحيى بن بكر بن عبد الرحمن التميمي أبو زكريا النيسابوري، ثقة ثبت إمام، من العاشرة مات سنة ست وعشرين على الصحيح/خ م ت س" التقريب رقم ٧٦٦٨.

حماد بن زيد»^(١).

وقال أبو الوليد^(٢): «تروون^(٣) حماد بن زيد دون شعبة في الحديث؟»^(٤).

وقال ابن سعد: «كان عثمانيا، وكان ثقة ثبتا حجة، كثير الحديث»^(٥).

وقال ابن معين: «حماد بن زيد أثبت من عبد الوارث وابن عليّة وعبد الوهاب

الثقفي وابن عيينة»^(٦).

وسئل ابن معين أيهما أحب إليك حماد بن سلمة أو حماد بن زيد؟ فقال: «حماد بن

زيد أحفظ، وحماد بن سلمة ثقة»^(٧).

وقال ابن معين: «حماد بن زيد أثبت من حماد بن سلمة»^(٨).

وقال أيضا: «ليس أحد في أيوب أثبت من حماد بن زيد»^(٩).

وقال كذلك: «لم يكن لحماد بن زيد كتاب إلا كتاب يحيى بن سعيد»^(١٠).

وقال أحمد بن حنبل: «حماد بن زيد أحب إلينا من عبد الوارث، حماد بن زيد من

أئمة المسلمين، من أهل الدين والإسلام»^(١١).

وفي زيادة: «وهو أحب إلينا من حماد بن سلمة»^(١٢).

وقال أحمد كذلك: «قال رجل يوما: العلم عند شعبة وسفيان وحماد، فأنكرت عليه

(١) الجرح ٣/رقم ٦١٧.

(٢) هو هشام بن عبد الملك الطيالسي.

(٣) في ت الكمال ٢/٢٧٦، وشرح علل الترمذي ١/١٩٠ "يروون أن حماد بن زيد...".

(٤) الجرح ٣/رقم ٦١٧، والتهذيب ١/٤٨٠.

(٥) ط ابن سعد ٧/٢٨٦.

(٦) الجرح ٣/رقم ٦١٧، من رواية إسحاق بن منصور عنه، وهذا من ابن معين من التوثيق العالي جدا.

(٧) س ابن الجنيد رقم ١٧١، والتعديل ٢/رقم ٢٨١.

(٨) ت ابن معين رقم ٤١٥٥.

(٩) الجرح ٣/رقم ٦١٧، من رواية ابن أبي خيثمة.

(١٠) س ابن الجنيد رقم ٣٧.

(١١) علل أحمد ١/رقم ٩٧٧، والجرح ٣/رقم ٦١٧.

(١٢) الجرح ٣/رقم ٦١٧، ومراد أحمد أحب إلينا أي في الحديث والضبط والإتقان، وإلا فقد جاء تفضيله لحماد

بن سلمة على حماد بن زيد في العبادة والدين والفضل، كما سيأتي في ترجمة حماد بن سلمة.

حمادا أن يكون مثل شعبة وسفيان، ولم أكن بحديثه عالما، فلما كتبت حديثه علمت أنه صدق، فإن حمادا عالم»^(١).

وقال العجلي: «ثقة ثبت في الحديث»^(٢).

وقال يعقوب بن شيبة: «حماد بن زيد أثبت من ابن سلمة وكل ثقة، غير أن ابن زيد معروف بأنه يقصر في الأسانيد ويوقف المرفوع، كثير الشك بتوقيه، وكان جليلا، لم يكن له كتاب يرجع إليه، فكان أحيانا يذكر فيرفع الحديث، وأحيانا يهاب الحديث ولا يرفعه، وكان يعد من المتثبتين في أيوب خاصة»^(٣).

وسئل أبو زرعة عن حماد بن زيد وحماد بن سلمة؟ فقال: «حماد بن زيد أثبت من حماد بن سلمة بكثير، وأصح حديثا وأتقن»^(٤).

وقال النسائي: «ثبت ثقة»^(٥).

وقال ابن حبان: «وكان ضريرا، يحفظ حديثه كله... وما كان حماد بن زيد يحدث إلا من حفظه، وقد وهم من زعم أن بينهما كما بين الدينار والدرهم؛ لأن حماد بن زيد كان أحفظ وأتقن وأضبط من حماد بن سلمة، اللهم إلا أن يكون القائل بهذا أراد فضل ما بينهما في الفضل والدين، لأن حماد بن سلمة كان أدين وأفضل وأورع من حماد بن زيد»^(٦).

وقال الخليلي: «ثقة متفق عليه، مخرج في الصحيحين رضيه الأئمة... والمعتمد في

(١) المعرفة ١٩٥/٢، من رواية أبي طالب، وهذا النص يدل أن أحمد كان له تصور قاصر عن حال حماد بن سلمة ثم عرف بعد كتابة حديثه مرتبة حماد من العلم، وأحيانا على هذا يحمل تعدد أقوال الناقد الواحد في الرواي.

(٢) ث العجلي رقم ٣٥٣.

(٣) التهذيب ٤٨١/١.

(٤) الجرح ٣/رقم ٦١٧، وانظر التعديل ٢/رقم ٢٨١.

(٥) التعديل ٢/رقم ٢٨١.

(٦) الثقات ٢١٨/٦، وت الكمال ٢/٢٧٦-٢٧٧، وسيأتي الجواب على كلام ابن حبان هذا في ترجمة حماد بن سلمة.

حديث يرويه حماد ويخالفه غيره عليه؛ والمرجوع إليه»^(١).

في ولادته قولان:

الأول: سنة ثمان وتسعين، وهو الأرجح^(٢).

الثاني: قيل: في خلافة عمر بن عبد العزيز^(٣).

وفاته:

سنة تسع وسبعين ومائة^(٤).

النتيجة: ثقة إمام حجة^(٥)، من الطبقة الثانية.

(١) الإرشاد ٢/٤٩٨-٤٩٩، رقم ٢١٣، وانظر التهذيب ١/٤٨١، وقد وقع في الكتابين تصحيف والصواب ما أثبتته إن شاء الله.

(٢) قاله خالد بن خدّاش كما في طبقات ابن سعد ٧/٢٨٦، وهو الموافق لما قالته عمه حماد في ولادته، وأنما كانت في آخر خلافة سليمان بن عبد الملك، كما في طبقات ابن سعد ٧/٢٨٦، وقد قال الكلاباذي في رجال البخاري رقم: ٢٥٨ " كانت ولاية سليمان بن عبد الملك سنتين وثمانية أشهر وخمسة أيام، أولها يوم السبت النصف من جمادى الآخرة سنة ست وتسعين، وآخرها يوم الجمعة لعشر بقين من صفر سنة تسع وتسعين"، وأيضاً ما قاله خالد بن خدّاش هو الموافق لما قاله عارم بن الفضل حيث قال " توفي حماد بن زيد ... سنة تسع وسبعين ومائة، وهو ابن إحدى وثمانين سنة".

(٣) قالته أم حماد بن زيد كما في طبقات ابن سعد ٧/٢٨٦، قال الكلاباذي في رجال البخاري رقم ٢٥٨: " كانت خلافة عمر بن عبد العزيز سنتين وخمسة أشهر وأربعة أيام أولها يوم السبت الثامن من موت سليمان وآخرها لخمس بقين من رجب سنة إحدى ومائة".

(٤) قاله سليمان بن حرب، وعبد الله بن أبي الأسود، كما في ت الأوسط ٢/١٥٦، وقاله أبو نعيم، وعلي بن المديني كما في وفيات ابن زبر ١/٤٠٦، وخليفة خياط في طبقاته ٢٢٤، وغيرهم.

(٥) من المرتبة الثالثة.

٨-حماد بن سلمة

«حماد بن سلمة بن دينار البصري أبو سلمة، ثقة عابد، أثبت الناس في ثابت، وتغير حفظه بأخرة، من كبار الثامنة مات سنة سبع وستين/خت م ٤»^(١).

أقوال النقاد فيه:

قال عفان بن مسلم: «اختلف أصحابنا في سعيد بن أبي عروبة وحماد بن سلمة، فصرنا إلى خالد بن الحارث فسألناه، فقال: حماد أحسنهما حديثا، وأثبتهما لزوما للسنة، قال: فرجعنا إلى يحيى بن سعيد فأخبرناه، فقال: قال لكم وحفظهما، قال: فقلنا: ما قال إلا ما أخبرناك»^(٢).

وقال يحيى بن سعيد: «حماد بن سلمة عن زياد الأعلم^(٣)، وقيس بن سعد^(٤) ليس بذلك، ولكن حديث حماد عن الشيوخ عن ثابت^(٥) وأبي حمزة وهذا الضرب»^(٦).
وقال في رواية: «إن كان ما حدث به حماد بن سلمة عن قيس بن سعد فليس قيس بن سعد بشيء»^(٧)، ولكن حديث حماد بن سلمة عن الشيوخ عن ثابت وهذا الضرب - يعني أنه ثبت فيها-^(٨)»^(٩).

(١) التقريب رقم ١٤٩٩.

(٢) الكامل ٢/٢٥٣، رقم ٤٣١، والتهذيب ١/٤٨٢.

(٣) هو "زياد بن حسان بن قرة الباهلي، المعروف بالأعلم ثقة، ثقة، قاله أحمد، من الخامسة/خ د س" التقريب رقم ٢٠٦٦.

(٤) هو "قيس بن سعد المكي، ثقة، من السادسة مات سنة بضع عشرة/خت م د س ق" التقريب رقم ٥٥٧٧.

(٥) هو "ثابت بن أسلم البناي بضم الموحد ونونين أبو محمد البصري، ثقة عابد، من الرابعة مات سنة بضع وعشرين وله ست وثمانون/ع" التقريب رقم ٨١٠.

(٦) الجرح ٣/رقم ٦٢٣، وانظر إلى قوله "ليس بذاك" في الكامل ٢/٢٥٦، رقم ٤٣١، والتهذيب ١/٤٨٢.

(٧) هكذا العبارة في المطبوع، ويحتمل أن في الكلام سقطا، لأن قيس بن سعد ثقة، لكن المراد أن حديثه عن قيس بن سعد ليس بشيء، وقد أبان أحمد عن علة ذلك فقال: "ضاع كتاب حماد بن سلمة عن قيس بن سعد، فكان يحدثهم من حفظه، فهذه قضيته" علل أحمد ٣/رقم ٤٥٤٤.

(٨) وهذا والله أعلم تفسيرا من ابن عدي.

(٩) الكامل ٢/٢٥٦، رقم ٤٣١، وتبين لي بالنظر إلى وفيات أشهر الشيوخ الذين روى عنهم حماد بن سلمة

وقال يحيى بن سعيد: «كنت أجيء إلى حماد بن سلمة وما عنده كتاب. قلت^(١): ليحيى: سنة كم؟ قال: بعد الهزيمة بقليل، قال يحيى: وكنت [أحد أطراف]^(٢) من عمرو صاحب الهروي، قال: وكان يأتيه يزيد بن زريع تلك الأيام وأبو عوانة والسامي يكتب لهم^(٣)».

وقال عبد الرحمن بن مهدي: «صحيح السماع، حسن اللقي، أدرك الناس، لم يتهم بلون من الألوان، ولم يلتبس بشيء...»^(٤).

وقال أيضا: «حماد بن سلمة أروى الناس عن ثلاثة: ثابت وحميد وهشام بن عروة الرأي^(٥)».

وقال ابن أبي صفوان: «كان عبد الرحمن بن مهدي حسن الرأي في حماد بن سلمة^(٦)».

وقال إسحاق الحربي: «كنا عند عفان، فقال له رجل: حدثك حماد؟ فقال: من حماد ويملك؟ قال: ابن سلمة. قال: ألا تقول أمير المؤمنين^(٧)».

خاصة الذين أكثر عنهم أو وصف بأنه ثبت في الرواية عنهم - أن وفيانهم كانت بعد سنة ثلاثين ومائة، ما عدل ثابت البناني فقد جزم غير واحد بأن وفاته سنة سبع وعشرين ومائة، أما بقية من ضعف في الرواية عنهم فهم من سمع منهم في أول طلبه، فقيس بن سعد مثلا روايته عنه ضعيفه، وقد مات قيس سنة بضع عشرة ومائة، وعلل أحمد سبب الضعف بضياع كتابه فيما رواه عن قيس، فيحتمل أن ضياع كتابه يشمل جميع من روى عنهم في أول أمره من كبار الشيوخ، ويحتمل أن ذلك يخص بعضهم، وعلى كل حال **فصنام** ابن عروة من الرواة الذين أكثر عنهم، وهو من الرواة الذين ماتوا بعد الأربعين والمائة، ومما تقدم يتبين لنا شيئا من مراد يحيى القطان.

(١) القائل علي بن المديني.

(٢) هكذا في المطبوع ولا أدري لعل الصواب: آخذ أطرافه.

(٣) الكامل ٢/٢٥٦، رقم ٤٣١.

(٤) الكامل ٢/٢٥٧، رقم ٤٣١، وت الكمال ٢/٢٨٠، رقم ١٤٦٦.

(٥) علل أحمد ٣/رقم ٤٩٩٨.

(٦) الكامل ٢/رقم ٤٣١، ص ٢٥٥.

(٧) الكامل ٢/رقم ٤٣١، ص ٢٥٥.

وقال محمد بن يحيى النيسابوري: قلت لأبي عبد الله (١) في بعض حديث حماد: صحيح؟ وذكرت له خطأه، فقال: إن حماد بن سلمة يخطئ، وأوماً بيده خطأً كثيراً، ولم ير بالرواية عنه بأساً (٢).

وقال ابن سعد: «ثقة كثير الحديث، وربما حدث بالحديث المنكر» (٣).

وقال ابن معين: «ثقة» (٤).

وقال علي بن المديني: «من تكلم في حماد بن سلمة فاقموا» (٥).

وقال أحمد بن حنبل: «حماد بن سلمة عندنا ثقة» (٦).

وسئل أحمد عنه فقال: «صالح» (٧).

وقال أحمد أيضاً: «حماد بن سلمة أثبت الناس في حميد الطويل (٨)؛ سمع منه قديماً

وأثبت في حديث ثابت من غيره» (٩).

وقال كذلك: «حماد بن سلمة أثبت الناس في حميد الطويل سمع منه قديماً، يخالف

الناس في حديثه» (١٠).

وسئل أحمد مرة عن حماد بن سلمة وحماد بن زيد أيهما أفضل؟ فقال: «حماد بن

(١) أحمد بن حنبل.

(٢) طبقات الخنابلة ١/٣٢٨، وبحر الدم رقم ٢٢٧، والسياق له.

(٣) ط ابن سعد ٧/٢٨٢.

(٤) الجرح ٣/رقم ٦٢٣، من رواية إسحاق بن منصور، وجاء توثيقه أيضاً من رواية حامد بن محمد بن شعيب

كما في الكامل ٢/٢٥٤، رقم ٤٣١، و من رواية الدارمي في تأريخه رقم ٣٧.

(٥) الكامل ٢/٢٥٤، رقم ٤٣١، والتهذيب ١/٤٨٣.

(٦) الكامل ٢/٢٥٥، رقم ٤٣١، من رواية محمد بن مطهر المصيصي عنه.

(٧) الجرح ٣/رقم ٦٢٣، من رواية سعيد بن أبي سعيد الأراطي الرازي عنه.

(٨) هو "حميد بن أبي حميد الطويل أبو عبيدة البصري، اختلف في اسم أبيه على نحو عشرة أقوال، ثقة مدلس،

وعابه زائدة لدخوله في شيء من أمر الأمراء، من الخامسة مات سنة اثنتين ويقال: ثلاث وأربعين وهو قائم

يصلي وله خمس وسبعون/ع" التقريب رقم ١٥٤٤.

(٩) الجرح ٣/رقم ٦٢٣، من رواية أبي طالب، والكامل ٢/٢٥٨، رقم ٤٣١، وانظر ت الكامل ٢/٢٧٨، رقم

١٤٦٦، بدون زيادة " وأثبت في حديث ثابت من غيره ".

(١٠) الكامل ٢/٢٥٨، رقم ٤٣١، من رواية أبي طالب.

سلمة بن دينار وحماد بن زيد بن درهم الفضل فيما بينهما كفضل الدينار على الدرهم^(١).

وسئل كذلك عن حديث لأبي سعيد الخدري؟ فقال: قد رواه حماد بن سلمة وجعل يثبته، ويقنع به^(٢).

وقال أبو عبد الله محمد بن شجاع بن الثلجي: «أخبرني إبراهيم بن عبد الرحمن بن مهدي قال: كان حماد بن سلمة لا يعرف بهذه الأحاديث، حتى خرج خرجة الى عبادان^(٣) فجاء وهو يرويها، فلا أحسب إلا شيطاناً خرج إليه في البحر فألقاها إليه^(٤)».

وقال الثلجي كذلك: «سمعت عباد بن صهيب^(٥) يقول: إن حماد بن سلمة كلن لا يحفظ، فكانوا يقولون: إنما دست في كتبه، وقد قيل^(٦): إن ابن أبي العوجاء كان ربيبه،

(١) الكامل ٢٥٨/٢، رقم ٤٣١، وهنا ظاهر تفضيل أحمد لحماذ بن سلمة على حماد بن زيد، لكن هذه من العبارات المطلقة التي تحمل العبادة، وتحتمل الحديث، وتحمل هنا على التفضيل في الحديث للقرينة الدالة على ذلك، ولذا قال ابن حبان في الثقات ٢١٨/٦: "وقد وهم من زعم أن بينهما كما بين الدينار والدرهم! لأن حماد بن زيد كان أحفظ وأتقن وأضبط من حماد بن سلمة، اللهم إلا أن يكون القائل بهذا أراد فضل ما بينهما في الفضل والدين؛ لأن حماد بن سلمة كان أدين وأفضل وأورع من حماد بن زيد". قلت: إنما أراد أحمد ابن حنبل الثاني وهو الأفضلية في الدين والورع، ومثل هذا لا يكاد يخفى على مثل الإمام أحمد، وقد قال أحمد كما في الجرح ٣/رقم ٦١٧: "حماد بن زيد أحب إلينا من عبد الوارث حماد بن زيد من أئمة المسلمين من أهل الدين والإسلام وهو أحب إلينا من حماد بن سلمة"، فإذا قرنا هذا النص بسابقه، اتضح لنا مقصود أحمد، وهو التفضيل لحماذ بن زيد على حماد بن سلمة في جانب الحديث، وكذا شيوخ أحمد وغيرهم متفقون على تفضيل حماد بن زيد على حماد بن سلمة في جانب الحديث، وانظر الموضوع السابق من الجرح، وليت ابن حبان رحمه الله لم يعرض بالإمام أحمد بهذا الأسلوب!، إذ الأمر واضح لا مجال فيه للتنبيه.

(٢) الكامل ٢٥٤/٢، رقم ٤٣١، من رواية أحمد بن حفص عنه.

(٣) هو موضع تحت البصرة قرب البحر، انظر معجم البلدان ٧٤/٤.

(٤) الكامل ٢٦٠/٢، رقم ٤٣١، وسيأتي تكذيب ابن عدي لأبي عبد الله الثلجي.

(٥) قال ابن حجر "وعباد أيضا ليس بشيء"، التهذيب ٤٨٢/١.

(٦) يحتمل أن يكون الناقل لهذا القول أبو عبد الله الثلجي لا عباد بن صهيب.

فكان يدس في كتبه هذه الأحاديث»^(١).

وقال العجلي: «ثقةٌ رجلٌ صالحٌ، حسن الحديث، يقال: إن عنده ألف حديث حسن ليس عند غيره»^(٢).

وقال أبو حاتم: «حماد بن سلمة في ثابت وعلي بن زيد^(٣) أحب إلي من همام، وهو أضبط الناس وأعلمه بحديثهما، بين خطأ الناس، وهو أعلم بحديث علي بن زيد من عبد الوارث، وكان عند يحيى بن زريس عن حماد بن سلمة عشرة آلاف حديث وعن الثوري عشرة آلاف أو نحوه، وتذاكر قومٌ عند يحيى بن زريس؛ حماد بن سلمة أحسن حديثاً أو الثوري؟ فقال يحيى: حماد أحسن حديثاً»^(٤).

وسئل النسائي عن حماد بن سلمة، فقال: «لا بأس به -وقد كان قبل ذلك قال: فيه ثقة- قال القاسم بن مسعدة: فكلمته فيه، فقال: ومن يجترئ يتكلم فيه، لم يكن عند

(١) الكامل ٢/٢٦٠، رقم ٤٣١، والتهذيب ١/٤٨٢، والميزان ١/٥٩٣، رقم ٢٢٥١، قال ابن عدي عقب نقله لهذه الأقوال التي رواها الثلجي: "وأبو عبد الله بن الثلجي كذابٌ، وكان يضع الحديث ويدسه في كتب أصحاب الحديث بأحاديث كفريات، فهذه الأحاديث من تدسيه"، وقال الذهبي في الميزان ١/٥٩٣، رقم ٢٢٥١، عقب ذكره لما نقله ابن الثلجي في حماد بن سلمة: "ابن الثلجي ليس بمصدق على حماد وأمثاله، وقد أتم نسأل الله السلامة".

قلت: ومن نظر في ترجمة ابن الثلجي تأكد له ما قاله فيه ابن عدي، من وضعه للحديث، فقد بدّعه أحمد وغيره، وكفره القواريري، وقال الساجي: كان كذاباً خبيثاً، احتال في إبطال حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وورده؛ نصرةً لمذهبه. وقال ابن عدي: كان يضع أحاديث في التشبيه، وينسبها إلى أصحاب الحديث يثلبهم بذلك. انظر التهذيب ٣/٥٨٨، وبهذا يعلم أن تحامل ابن الثلجي إنما هو نصرة لمذهبه الخبيث؛ إنكار الصفات، وقد كان ممن يقول بخلق القرآن.

(٢) ث العجلي رقم ٣٥٤.

(٣) هو "علي بن زيد بن عبد الله بن زهير بن عبد الله بن جُدعان التيمي البصري، أصله حجازي/ وهو المعروف بعلي بن زيد بن جدعان ينسب أبوه إلى جد جده، ضعيفٌ، من الرابعة مات سنة إحدى وثلاثين وقيل: قبلها/بخ م ٤" التقريب رقم ٤٧٣٤.

(٤) الجرح ٣/٦٢٣، وهذا القول ليس في التهذيبيين، لكن المزني جعل بعض كلام أبي حاتم هذا من كلام ابن المديني، وليس كذلك، ولعله اشتبه عليه؛ لأن كلام أبي حاتم في الجرح والتعديل يليه كلام ابن المديني، فلذا أدخل بعض القولين في بعض، أما الحافظ ابن حجر فقد ذكر كلام ابن المديني وحده، دون كلام أبي حاتم.

القطان هناك، ولكنه روى عنه أحاديث دارى بما أهل البصرة، ثم جعل يذكر النسائي الأحاديث التي انفرد بها في التشبيه، كأنه خاف أن يقول الناس: إنه تُكَلِّم في حماد من طريقها»^(١).

وقال الساجي: «كان حافظاً ثقة مأموناً»^(٢).

وقال ابن حبان: «و لم ينصف من جانب حديثه، واحتج بأبي بكر بن عياش في كتابه وبابن أخي الزهري وبعبد الرحمن بن عبد الله بن دينار، فان كان تركه إياه لما كان يخطئ، فغيره من أقرانه مثل الثوري وشعبة ودونهما كانوا يخطئون، فإن زعم أن خطأه قد كثر من تغير حفظه، فقد كان ذلك في أبي بكر بن عياش موجوداً، وأتى يبلغ أبو بكر حماد بن سلمة، ولم يكن من أقران حماد مثله بالبصرة في الفضل والدين والعلم والنسك والجمع والكتابة والصلابة في السنة والقمع لأهل البدعة، ولم يكن يثلبه في أيامه إلا قديراً أو مبتدعاً جهمي، لما كان يُظهر من السنن الصحيحة التي ينكرها المعتزلة، وأتى يبلغ أبو بكر بن عياش حماد بن سلمة في إتقانه أو في جمعه أم في علمه أم في ضبطه»^(٣).

وقال ابن عدي: «وهذه الأحاديث التي رويت عن حماد بن سلمة في الرؤية، وفي رؤية أهل الجنة خالفهم قد رواها غير حماد بن سلمة وليس حماد بمخصوص بما فينكر عليه»^(٤).

وقال أيضاً: «وهذه الأحاديث التي ذكرتها لحماد بن سلمة منه ما انفرد حماد به إما متناً وإما إسناداً، ومنه ما يشاركه فيه الناس، وحماد بن سلمة من أجلة المسلمين، وهو مفتي البصرة ومحدثها ومقرئها وعابدها، وقد حدث عنه من الأئمة من هو أكبر سناً منه: شعبة والثوري، وابن جريج، ومحمد بن إسحاق، أو ممن في طبقتة: حماد بن زيد، وممن هو أصغر منه سناً منهم: عبد الله بن المبارك، ويحيى بن سعيد القطان، وبعبد الرحمن بن

(١) التعديل ٢/رقم ٢٨٣، وانظر التهذيب ٤٨٣/١.

(٢) التهذيب ٤٨٣/١.

(٣) الثقات ٦/٢١٦-٢١٧.

(٤) الكامل ٢/٢٦١، رقم ٤٣١، وقال هذا الكلام بعد أن ذكر بعض ما رواه في رؤية رب العالمين، وبعض ما أنكر عليه من ذلك.

مهدي»^(١).

وقال كذلك: «ولحماد بن سلمة هذه الأحاديث الحسان والأحاديث الصحاح التي يرويها عن مشايخه، وله أصنافٌ كثيرة، وهو من أئمة المسلمين، وهو كما قال علي بن المديني: من تكلم في حماد بن سلمة فاتمموه في الدين، وهكذا قول أحمد بن حنبل فيه»^(٢). وقال الحاكم: «لم يخرج مسلم لحماد بن سلمة في الأصول إلا من حديثه عن ثابت، وقد خرج له في الشواهد عن طائفة»^(٣).

وقال البيهقي: «هو أحد أئمة المسلمين، إلا أنه لما طعن في السن ساء حفظه؛ فلذلك لم يحتج به البخاري، وأما مسلم فاجتهد فيه وأخرج من حديثه عن ثابت ما سمع منه قبل تغيره، وما عن غير ثابت فأخرج نحو اثني عشر حديثاً في الشواهد، دون الاحتجاج، فالاحتياط أن لا يحتج به فيما يخالف الثقات»^(٤).

وفاته:

سنة سبع وستين^(٥).

الخلاصة:

حماد بن سلمة ثقة فيما رواه عن هشام بن عروة وعده ابن مهدي من أروى الناس عن هشام بن عروة، وبالتأمل إلى رواية حماد بن سلمة خاصة في الكتب التسعة نجده قد أكثر عنه من رواية الحديث.

النتيجة: ثقة^(٦) من الطبقة الثانية^(٧).

(١) الكامل ٢/٢٦٤، رقم ٤٣١.

(٢) الكامل ٢/٢٦٦، رقم ٤٣١.

(٣) التهذيب ١/٤٨٢.

(٤) السير ٧/٤٥٢، نقلاً عن كتاب الخلافيات للبيهقي، وانظر التهذيب ١/٤٨٢.

(٥) قاله سليمان بن حرب، وموسى بن إسماعيل كما في ت الأوسط ٢/١٢٦-١٢٧، والمدائني وعبيد الله بن

محمد التميمي ابن عائشة كما في وفيات ابن زبر ١/٣٨٤، ٣٨٦، وغيرهم.

(٦) وهو من الرابعة من مراتب التعديل، وبالنسبة للتغير ونحوه يُنظر في الرواة عنه المتقدم منهم والمتأخر.

(٧) قال ابن حجر في هدي الساري ص ٤١٩: "أحد الأئمة الأئبات إلا أنه ساء حفظه في الآخر،

استشهد به البخاري تعليقاً، ولم يخرج له احتجاجاً ولا مقروناً ولا متابعةً، إلا في موضع واحد،

٩- حميد الرؤاسي

«حميد بن عبد الرحمن بن حميد بن عبد الرحمن الرؤاسي، بضم الراء بعدها همزة خفيفة أبو عوف الكوفي، ثقة، من الثامنة مات سنة تسع وثمانين وقيل: تسعين وقيل: بعدها/ع»^(١).

أقوال النقاد فيه:

قال ابن سعد: «كان ثقة، كثير الحديث، ولم يكتب الناس كل ما عنده»^(٢).

وقال يحيى بن معين: «ثقة»^(٣).

وقال أبو بكر الأثرم: «أثنى أبو عبد الله أحمد بن حنبل على حميد الرؤاسي، ووصفه

بخير»^(٤).

وقال أبو بكر بن أبي شيبة: «قل من رأيت مثل حميد بن عبد الرحمن»^(٥).

وقال العجلي: «ثقة ثبت عاقل ناسك»^(٦).

قال فيه: قال لنا أبو الوليد حدثنا حماد بن سلمة فذكره... وهو في كتاب الرقاق، وهذه الصيغة يستعملها البخاري في الأحاديث الموقوفة وفي المرفوعة أيضاً إذا كان في إسنادها من لا يُحتج به عنده، واحتج به مسلم والأربعة لكن قال الحاكم لم يحتج به مسلم إلا في حديث ثابت عن أنس وأما باقي ما أخرج له فمتابعة زاد البيهقي أن ما عدا حديث ثابت لا يبلغ عند مسلم اثني عشر حديثاً والله أعلم".

وقال الذهبي في من نكلم فيه وهو موثق رقم ٩٣: "إمام صدوق، له أوهام وحماد بن زيد أثبت منه"، وفي الميزان ٥٩٠/١، رقم ٢٢٥١: "ثقة له أوهام".

(١) التقريب رقم ١٥٥١.

(٢) ط ابن سعد ٣٩٩/٦.

(٣) ت الدارمي رقم ٢٤٣، وجاء توثيقه في الجرح ٣/رقم ٩٩١، من رواية إسحاق بن منصور أيضاً.

(٤) الجرح ٣/رقم ٩٩١.

(٥) الجرح ٣/رقم ٩٩١، من رواية ابن أبي خيثمة، وهذه العبارة من العبارات التي تستخدم في الثناء على الراوي في جانب الحديث وفي جانب العبادة.

(٦) ت العجلي رقم ٣٦٤.

وقال ابن حبان: «من المتقين»^(١).

في وفاته أقوال:

الأول: سنة تسع وثمانين^(٢).

الثاني: سنة تسعين ومائة^(٣).

الثالث: اثنتين وتسعين^(٤).

النتيجة: ثقة متقن^(٥)، من الطبقة الثانية.

(١) المشاهير رقم ١٣٦٢.

(٢) قاله يحيى بن موسى كما في الكبير ٢/رقم ٢٦٩٨، وت أوسط: ١٧٦/٢.

(٣) قاله ابن نمير كما في وفيات ابن زبر ١/٤٢٨، وابن سعد في طبقاته ٦/٣٩٩، ووقع في المطبوع تصحيفاً من "سعين" إلى "سبعين".

(٤) قاله ابن حبان في الثقات ٦/١٩٤، ونقله بصيغة: "قيل" ولم ينسبه لأحد.

(٥) من المرتبة الثالثة من مراتب التعديل.

١٠ - خالد بن الحارث

«خالد بن الحارث بن عبيد بن سليم المُجيمي أبو عثمان البصري، ثقةٌ ثبتٌ، من الثامنة مات سنة ست وثمانين ومولده سنة عشرين/ع»^(١).
أقوال النقاد فيه:

قال حماد بن زيد: «ذاك الصدوق»^(٢).
وقال يحيى بن سعيد القطان: «ما رأيت أحداً خيراً من سفيان وخالد بن الحارث»^(٣).

وقال ابن سعد: «كان ثقة»^(٤).
وقال معاوية بن صالح: «قلت ليحيى بن معين: من أثبت شيوخ البصريين؟ قال: خالد بن الحارث مع جماعة سماهم»^(٥).

وقال علي بن المديني: «ذكرت ليحيى بن سعيد أصحاب شعبة فقال: كان عامتهم يملئها عليهم رجلٌ، إلا خالد ومعاذ، فإننا كنا إذا قمنا من عند شعبة جلس خالدٌ ناحيةً ومعاذ ناحية، فكتب كل واحدٍ بحفظه»^(٦).

وقال أحمد بن حنبل: «إليه المنتهى في التثبيت»^(٧) بالبصرة»^(٨).
وقال أيضاً: «كان يحيى القطان وخالد بن الحارث ومعاذ بن معاذ لا يكتبون عند شعبة، كان يحيى يحفظ ويذهب إلى بيته فيكتبها، وكان في حديثه بعض ترك الأخبار والألفاظ، وكان معاذ يقعد ناحيةً في جانب، فيكتب ما حفظ، وكان في حديثه شيء،

(١) التقريب رقم ١٦١٩.

(٢) ث ابن شاهين رقم ٣١٤.

(٣) ت الكمال ٣٣٧/٢، رقم ١٥٨٢، والتهذيب ١/٥١٥.

(٤) الطبقات ٧/٢٩١.

(٥) الجرح ٣/رقم ١٤٦٠.

(٦) الجرح ٣/رقم ١٤٦٠.

(٧) كذا في المطبوع، وأشار في حاشية الجرح أنه كذا في الأصلين المخطوطين، أقول: و الموجود في المطبوع من ت الكمال والتهذيب وغيرهما من المصادر " التثبت ".

(٨) الجرح ٣/رقم ١٤٦٠.

وكان خالدٌ أيضاً يقعد في ناحية، فيكتب ما حفظ، لا يجتمعون»^(١).
وقيل لأبي عبد الله^(٢): بشر بن المفضل؟ فقال: ثقة، ثقة. فقيل له: فخالد بن
الحارث؟ فقال: هو أرفع من هذا نشرأ»^(٣).
وقال أحمد أيضاً: «كان خالد بن الحارث يجيء بالحديث كما سمع، ويقول يجيء^(٤):
هذا أو شبه هذا، وكان ابن مهدي يجيء بالحديث كما سمع، وكان وكيع يجتهد أن يجيء
بالحديث كما سمع، فكان ربما قال في الحرف أو الشيء: يعني كذا»^(٥).
وقال محمد بن المثني: «ما رأيت بالبصرة مثل خالد بن الحارث»^(٦).
وقال أبو زرعة: «كان يقال له: خالد الصدق»^(٧).
وقال الآجري: «سألت أبا داود عن خالد ومعاذ؟ فقال: معاذ
صاحب حديث - معاذ بن معاذ - ثم قال: خالد كثير الشكوك^(٨)، ذكر من

(١) العلل للمروزي رقم ١٠.

(٢) أي أحمد بن حنبل.

(٣) مسائل ابن هانئ رقم ٢١٢٤، ٢١٢٥، وانظر بحر الدم رقم ٢٤٨. والنشر: الرائحة الطيبة، ونشر الخير:
أذاعه، ومراد أحمد أنه أرفع منه ذكراً ومكانة. انظر مختار الصحاح ص ٦٥٩-٦٦٠.

(٤) أي القطان.

(٥) العلل للمروزي ٢٩.

(٦) سنن الترمذي ٤/٢٧٤، وعلل الترمذي الكبير ٢/٨٢٠.

(٧) الجرح ٣/رقم ١٤٦٠.

(٨) والظاهر أن هذه العبارة المراد منها المدح، لا الجرح، كما هو المتبادر من ظاهرها، أي أنه كثير الحيلة
والشك، فإذا شك في حديثٍ طرحه، -وقد وُصف مالكٌ بذلك فيما مر معنا- وإذا شك في وصل حديثٍ
أو إرساله أرسله احتياطاً كما هو فعل الثقات المحتاطين، ويقوي ما ذكرت أنه قال بعد عبارة "كثير
الشكوك": "وذكر من فضله"، فدل هذا أن الكلام السابق كان من ضمن الثناء عليه، ويؤيد ما ذكرت
أيضاً توثيق الجمهور البالغ له، ووصف أحمد له "بأن له المنتهى في الثبوت بالبصرة"، وكذا قوله "يأتي
بالحديث كما سمع"، فإنه لم يبلغ هذه المترلة إلا وهو حذر فيما يروي بحيث لا يروي كل شيء بل يروي ما
هو متأكد من ثبوته، ثم وقفت على نصٍ يوضح ما ذكرت فقد قال يعقوب بن شيبه: "حماد بن زيد أثبت
من ابن سلمة وكل ثقة، غير أن ابن زيد معروف بأنه يُقصر في الأسانيد ويُوقف المرفوع، كثير الشك
بتوقيه، وكان جليلاً، لم يكن له كتاب يرجع إليه، فكان أحياناً يذكر فيرفع الحديث، وأحياناً يهاب
الحديث ولا يرفعه، وكان يُعد من المثبتين في أيوب خاصة"، التهذيب ١/٤٨١.

فضله»^(١).

وقال أبو حاتم: «إمام ثقة»^(٢).

وقال الترمذي: «ثقة مأمون»^(٣).

وقال النسائي: «ثقة ثبت»^(٤).

وقال ابن حبان: «كان من عقلاء الناس ودهاقم»^(٥).

وقال ابن حبان أيضاً: «كان من عقلاء البصرة، وساداتكم غير مدافع»^(٦).

وقال الدارقطني: «أحد الأثبات»^(٧).

في ولادته قولان:

الأول: سنة تسع عشرة ومائة^(٨).

الثاني: سنة عشرين ومائة^(٩).

وفي وفاته قولان:

الأول: سنة ست وثمانين ومائة^(١٠)، وعليه الجمهور وهو الصحيح المشهور.

الثاني: سنة سبع وثمانين ومائة^(١١).

النتيجة: ثقة ثبت إمام^(١٢) من الطبقة الثانية.

(١) س الأجري رقم ١٤٣٨.

(٢) الجرح ٣/رقم ١٤٦٠.

(٣) سنن الترمذي ٤/٢٧٤، والتهذيب ١/٥١٥.

(٤) ت الكمال ٢/٣٣٨، والتهذيب ١/٥١٥.

(٥) الثقات ٦/٢٦٧.

(٦) المشاهير رقم ١٢٧٢.

(٧) التهذيب ١/٥١٥.

(٨) قاله ابن حبان كما في الثقات ٦/٢٦٧، والمشاهير رقم ١٢٧٢.

(٩) قاله الفلاس كما في رجال البخاري رقم ٢٩٤. ت الكمال ٢/٣٣٨.

(١٠) قاله عبد الله بن أبي الأسود كما في ت الكبير ٣/رقم ٤٩٠، وت الأوسط ٢/١٧٠، ومحمد بن المثنى كما في

المعرفة ١/١٧٨، ومحمد بن سعد كما في طبقاته ٧/٢٩١ وغيرهم.

(١١) وفيات بن زبر ١/٤٢٢، ولم يعزه لأحد، وذكره في رجال البخاري رقم ٢٩٤، وقال: "قال أبو داود نسا

المقدم"، ولم يبين لي من هو المقدم، وأخشى أن يكون في المطبوع تصحيفاً!

(١٢) من المرسية الثالثة من مراتب التعديل.

١١- داود العطار

«داود بن عبد الرحمن العطار أبو سليمان المكي، ثقة، لم يثبت أن ابن معين تكلم فيه، من الثامنة مات سنة أربع أو خمس وسبعين وكان مولده سنة مائة/ع»^(١).
أقوال النقاد فيه:

قال ابن سعد: «كان كثير الحديث»^(٢).

وقال ابن معين: «ثقة»^(٣).

وقال أيضاً: «ابن عيينة أثبت في عمرو^(٤) من محمد بن مسلم ومن داود العطار ومن

حماد بن زيد...»^(٥).

وقال كذلك: «وهو أحب^(٦) إلي في عمرو بن دينار من داود العطار»^(٧).

ونقل الحاكم عن ابن معين أنه قال: «ضعيف الحديث»^(٨).

وقال العجلي: «ثقة»^(٩).

(١) التقريب رقم ١٧٩٨.

(٢) ط ابن سعد ٤٩٨/٥.

(٣) ت الدارمي رقم ٣١٣، وجاء توثيقه أيضاً عن ابن معين من رواية إسحاق بن منصور كما في الجرح

٣/رقم ١٩٠٧.

(٤) هو ابن دينار.

(٥) س ابن الجنيد رقم ١٧٠، وهذا النص وإن كان في ترجمة سفيان بن عيينة، إلا أنه يدل على مكانة داود

العطار عند ابن معين وكيف قرنه بالأئمة كسفيان وحماد بن زيد ومحمد بن مسلم، مع تفضيل سفيان عليهم

في هذا الشيخ.

(٦) أي سفيان بن عيينة.

(٧) ت ابن معين رقم ٤٣٨، وهذا النص يفيد ما أفاده سابقه.

(٨) الميزان ٢/رقم ٢٦٢٥، والتهذيب ١/٥٦٧، قال الحافظ في ترجمة داود: "لم يصح عن ابن معين تضعيفه"

هدي الساري ص ٤٢١. وقد تقدم ذكر روايتين عن ابن معين في توثيقه، وقد وهم الحاكم عليه رحمة الله في

نقل تضعيفه عن ابن معين، لكن الذهبي كرر هذه الرواية التي نقلها الحاكم عن ابن معين في أكثر من

كتاب، وفاته ذكر الروايات الصحيحة، والتي فيها توثيق ابن معين له.

(٩) ث العجلي رقم ٤٣٢.

وقال أبو داود: «ثقة»^(١).
 وقال أبو حاتم: «لا بأس به صالح»^(٢).
 ووثقه البزار^(٣).
 وقال ابن حبان: «من متقني أهل مكة ... وكان ثبتاً متيقظاً في الروايات»^(٤).
 وقال أيضاً: «كان متقناً ... من فقهاء مكة ومحدثيهم»^(٥).
 وقال الأزدي: «يتكلمون فيه»^(٦).
 وقال الحاكم: «والشيخان لم يخرجوا عنه إلا بعد أن تيقنا أنه حجة، احتجنا به في موضعين»^(٧).
 ولادته:
 سنة مائة^(٨).
 وفي وفاته قولان:
 الأول: سنة أربع وسبعين ومائة^(٩).

- (١) التهذيب ٥٦٧/١، وهدي الساري ٤٢١، وهو من رواية الآجري، ولم أحده في المطبوع من س الآجري، لأن داود مكّي، وأهل مكة في القسم الساقط من المخطوط.
- (٢) الجرح ٣/رقم ١٩٠٧.
- (٣) انظر التهذيب ٥٦٧/١.
- (٤) المشاهير رقم ١١٧٨.
- (٥) الثقات ٦/٢٨٦.
- (٦) الميزان ٢/رقم ٢٦٢٥، والتهذيب ٥٦٧/١، وقد انفرد الأزدي بهذا الرأي الشاذ، وقد تكرر معنا أنه ممن لا يُعتمد على قوله إذا انفرد فكيف إذا خالف، ولذا قال الحافظ في هدي الساري ص ٤٢١، بعد نقله لتوثيق الأئمة لداود، ونقل كلام الأزدي فيه: "والأزدي قد قررنا أنه لا يُعتمد به".
- (٧) من تكلم فيه وهو موثق رقم ١٠٨، وعبرة: "احتجنا به في موضعين" الظاهر أنها من كلام الحاكم، لذلك ذكرتها في الأصل، وهناك احتمال ضعيف أن تكون من كلام الذهبي، لكن عادة الذهبي إذا ذكر نقلاً عن أحد وأراد تعقبه صدر كلامه بعبارة "قلت"، وهنا الكلام متصلٌ ببعضه بالآخر، فالظاهر أنه ممن كلام الحاكم.
- (٨) قاله ابن لداود بن عبد الرحمن كما في رجال البخاري رقم ٣٢١، وابن سعد في طبقاته ٤٩٨/٥، وابن حبان في الثقات ٦/٢٨٦.
- (٩) قاله محمد بن المثنى كما في وفيات ابن زبير ٣٩٩/١، وابن سعد في طبقاته ٤٩٨/٥، وابن حبان

الثاني: سنة خمس وسبعين ومائة^(١).

النتيجة: ثقة^(٢) من الطبقة الثانية.

في ثقاته ٢٦٢/٦.

(١) قاله ولد لداود بن عبد الرحمن كما في رجال البخاري رقم ٣٢١.

(٢) من المرتبة الرابعة من مراتب التعديل.

١٢-روح بن القاسم

«روح بن القاسم التميمي العنبري أبو غياث بالمعجمة والمثلثة البصري، ثقة حافظ، من السادسة مات سنة إحدى وأربعين أرحه بن حبان/خ م د س ق»^(١).
أقوال النقاد فيه:

قال ابن المبارك : «كان ثقة»^(٢).

وقال سفيان بن عيينة: «لم أر أحدا طلب الحديث وهو مسن أحفظ من روح بن القاسم»^(٣).

وفي رواية عن ابن عيينة: «لم أر رجلا في شيء أحسن حفظا من روح بن القاسم»^(٤).

وقال ابن معين: «ثقة»^(٥).

وقال أحمد بن حنبل: «ثقة، لكن روى عنه الضعفاء»^(٦).

وقال في موضع: «روح بن القاسم وأخوه هشام بن القاسم من ثقات البصريين»^(٧).

(١) التقريب رقم ١٩٧٠.

(٢) ابن شاهين رقم ٣٦٢.

(٣) الجرح ٣/رقم ٢٢٤٤، من رواية أبي الفتح، وت الكمال ٢/٤٩٧، رقم ١٩٢٣، والتذكرة ١/رقم ١٨٢، ووقع فيه غلط، حيث نسب الذهبي هذا القول للثوري، والصواب أنه من كلام ابن عيينة كما دلت عليه بقية المصادر.

(٤) ابن شاهين رقم ٣٦٢، من رواية علي بن المديني.

(٥) ابن معين رقم ٤١٣٦، وجاء توثيق ابن معين له أيضا في الجرح ٣/رقم ٢٢٤٤، من رواية إسحاق بن منصور.

(٦) علل أحمد ٢/رقم ٣٥٦٠، وانظر الجرح ٣/رقم ٢٢٤٤، وفيه: "ثقة" فقط، أيضا من رواية عبد الله بن أحمد.

(٧) ت الكمال ٢/٤٩٧، والتهذيب ١/٦١٦.

وقال أبو زرعة: «ثقة»^(١).

وقال أبو حاتم: «ثقة»^(٢).

وقال النسائي: «لا بأس به»^(٣).

وقال ابن حبان: «كان حافظاً متقناً»^(٤).

وقال أيضاً: «من متقني البصريين»^(٥).

وقال الدارقطني: «من الثقات»^(٦).

وقال أيضاً: «حافظ ثقة»^(٧).

في وفاته قولان :

الأول : سنة إحدى وأربعين ومائة^(٨).

الثاني : نحواً من سنة خمسين ومائة، استنبطه الذهبي^(٩).

النتيجة: ثقة حافظ^(١٠)، من الطبقة الثانية.

(١) الجرح ٣/رقم ٢٢٤٤.

(٢) الجرح ٣/رقم ٢٢٤٤.

(٣) ت الكمال ٢/٤٩٧، والتهذيب ١/٦١٦.

(٤) الثقات ٦/٣٠٥.

(٥) المشاهير رقم ١٢٢٩.

(٦) سن الدارقطني ٢/١٦٣.

(٧) العلل ٢/٨١، قال ذلك في معرض ترجيحه لرواية روح وابن عيينة على رواية غيرهما، وهذا نص كلامه: "...وقول روح بن القاسم وابن عيينة هو الصواب؛ لأنهما حافظان ثقتان".

(٨) قاله ابن حبان في الثقات ٦/٣٠٥، وفيه: " مات قبل الحجاج بن أرطاة " وانظر المشاهير رقم ١٢٢٩.

(٩) في السير ٦/٤٠٤، وهذا نصه: " مات فيما يُخال إلي قبل محمد بن إسحاق في خلافة أبي جعفر المنصور نحواً من سنة خمسين ومائة "، ولم ينقل الذهبي ما قاله ابن حبان في وفاة روح في ما لدي من كتبه، وكأنه تابع المزري في ت الكمال على ذلك، لأنه من مصادر الذهبي الأصلي التي ينقل عنها، ويعتمد عليه فيما ينقل دون الرجوع للمصدر الأصلي غالباً، وانظر أيضاً التهذيب ١/٦١٧.

(١٠) من الثالثة من مراتب التعديل، وقد قال الذهبي فيه أيضاً: " ثقة ثبت " كما في الكاشف رقم ١٥٩٧.

١٣- زائدة بن قدامة

«زائدة بن قدامة الثقفي أبو الصلت الكوفي، ثقة ثبتٌ صاحب سنة، من السابعة مات سنة ستين وقيل: بعدها/ع»^(١).

وقال عثمان بن زائدة الرازي: «قلت لسفيان^(٢): أريد أن آتي الكوفة ممن أسمع؟ قال: عليك بزائدة وابن عيينة»^(٣).

وقال أبو أسامة: «حدثنا زائدة، وكان من أصدق الناس وأبره»^(٤).

وقال ابن سعد: «كان زائدة ثقةً مأموناً، صاحب سنة وجماعة»^(٥).

وقال عباس الدوري لابن معين: «فزائدة بن قدامة؟ قال: هو أثبت من زهير. فقلت له: إنهم يقولون: إن زائدة عرض كتبه على سفيان؟ فقال يحيى: وما بأس بذلك، كان يُلقى السقط، ولا يقبل منه شيئاً يزيد في كتبه، أو نحو هذا من الكلام -قاله يحيى-»^(٦).

وسأله عثمان بن سعيد عن أصحاب الأعمش فقال: «زهير أحب إليك أم زائدة؟ فقال: كلاهما -يعني ثبت-»^(٧).

وقال أحمد بن حنبل: «حفاظ الحديث، والمتثبتون في الحديث أربعة: سفيان الثوري وشعبة وزهير وزائدة»^(٨).

وقال أيضاً: «إذا سمعت الحديث عن زائدة وزهير فلا تبالي أن لا تسمعه عن غيرهما إلا حديث أبي إسحاق»^(٩).

(١) التقريب رقم ١٩٨٢.

(٢) أي الثوري.

(٣) ت الكبير ٣/رقم ١٤٤١، وانظر الجرح ٣/رقم ٢٧٧٧.

(٤) ت الكمال ٧/٣، رقم ١٩٣٥، والتهذيب ١/٦٢١.

(٥) ط ابن سعد ٦/٣٧٨.

(٦) ت ابن معين رقم ٢١٦٤.

(٧) ت الدارمي رقم ٤٨، وانظر التهذيب المطبوع ١/٦٢١، وفيه تصحيفٌ بلغ عما في ت الدارمي.

(٨) علل أحمد ٢/رقم ٣٨٥٥.

(٩) سنن الترمذي ١/٢٨، وعلل الترمذي الكبير ١/١٠٢.

وقال كذلك: «زائدة وزهير وسفيان لا تكاد تجد مثلهم»^(١).
 وقال مرة: «زائدة وزهير وسفيان وشعبه هؤلاء ثقات»^(٢).
 وقال في موضع: «علم الناس إنما هو عن شعبة وسفيان، وزائدة وزهير، هؤلاء أثبت الناس، وأعلم بالحديث من غيرهم»^(٣).
 وقال الميموني: «وذكر^(٤) زائدة فقدمه، وفضله في الثبت والضبط»^(٥).
 وقال الذهلي: «ثقة حافظ»^(٦).
 وقال العجلي: «ثقة، لا يحدث أحداً حتى يسأل عنه، فإن كان صاحب سنة حدثه وإلا لم يحدثه، وكان قد عرض حديثه على سفيان الثوري وروى عنه الثوري...»^(٧).
 وقال أبو حاتم: «ثقة صاحب سنة، وهو أحب الى من أبي عوانة، وأحفظ من شريك ومن أبي بكر بن عياش، وكان عَرَضَ حديثه على سفيان الثوري»^(٨).
 وقال أبو زرعة: «صدوق من أهل العلم»^(٩).
 وقال النسائي: «ثقة»^(١٠).
 وقال ابن حبان: «كان من الحفاظ المتقين»^(١١).
 وقال أيضاً: «كان لا يعد السماع حتى يسمعه ثلاث مرات، وكان لا يحدث أحداً

(١) مسائل ابن هانئ رقم ٢١٣٦، وبحر الدم رقم ٣٠٧.

(٢) مسائل ابن هانئ رقم ٢١٣٧، ونحوه في رواية المروزي رقم ٣٠٤، وانظر بحر الدم رقم ٣٠٧.

(٣) مسائل ابن هانئ رقم ٢١٦٣، وبحر الدم رقم ٣٠٧.

(٤) أي أحمد بن حنبل.

(٥) رواية الميموني رقم ٤١٤، وبحر الدم رقم ٣٠٧.

(٦) التهذيب ١/٦٢١.

(٧) ث العجلي رقم ٤٩٠.

(٨) الجرح ٣/رقم ٢٧٧٧.

(٩) الجرح ٣/رقم ٢٧٧٧.

(١٠) ت الكمال ٨/٣، والتهذيب ١/٦٢١.

(١١) الثقات ٦/٣٤٠.

حتى يشهد له عدلان أنه من أهل السنة»^(١).

وقال الدارقطني: «من الأثبات»^(٢).

في وفاته أقوال:

الأول: سنة إحدى وستين ومائة^(٣).

الثاني: بالتخيير بين سنة ستين أو إحدى وستين ومائة^(٤).

الثالث: ثلاث وستين ومائة^(٥).

النتيجة: ثقة ثبت ضابط^(٦)، من الطبقة الثانية.

-
- (١) المشاهير رقم ١٣٥٥، ونحوه في الثقات ٣٤٠/٦، لكن قال: " حتى يشهد عنده عدل أنه من أهل السنة "، وعبارة " السنة " ساقطة من المخطوط، لكن تبين معناها من كتابه الآخر المشاهير.
- (٢) علل الدارقطني ٢١٩/٥، وفي التهذيب ٦٢١/١: " من الأثبات الأئمة ".
- (٣) قاله خليفة في طبقاته ص ١٦٩، والحسن بن علي بن داود كما في وفيات ابن زبر ٣٧٦/١، وابن حبان في ثقاته ٣٤٠/٦، وغيرهم.
- (٤) قاله ابن سعد في طبقاته ٣٧٨/٦، ومحمد بن عبد الله الحضرمي كما في ت الكمال ٨/٣.
- (٥) قاله علي بن الجعد، وتبعه القراب كما في التهذيب ٦٢١/١.
- (٦) من الثانية من مراتب التعديل وتجاذبه الأولى؛ لأن أحمد عده من أثبت الناس، وهذه العبارة تقال في أصحاب المرتبة الأولى من مراتب التوثيق، وأحمد من أعرف الناس بالرجال وأكثرهم تفصيلاً في أحوالهم، وقد قال الذهبي في زائدة: " ثقة حجة صاحب سنة "، الكاشف رقم ١٦٠٨. وقال في التذكرة ١/رقم ٢٠٢: " كان من نظراء شعبة في الإتيان ".

١٤ - زهير بن محمد التميمي

«زهير بن محمد التميمي أبو المنذر الخراساني سكن الشام ثم الحجاز، رواية أهل الشام عنه غير مستقيمة فضعف بسببها، قال البخاري عن أحمد: كأن زهيراً الذي يروي عنه الشاميون آخر، وقال أبو حاتم: حدث بالشام من حفظه فكثير غلظه، من السابعة مات سنة اثنتين وستين/ع»^(١).

أقوال النقاد فيه:

- قال عيسى بن يونس: «كان ثقة»^(٢).
 وقال ابن معين: «ثقة»^(٣).
 وقال أيضاً: «ليس به بأس»^(٤).
 وقال كذلك: «صالح»^(٥).
 وقال مرة: «ضعيف»^(٦).
 وقال أحمد بن حنبل: «مستقيم الحديث»^(٧).
 وقال أيضاً: «لم يكن به بأس»^(٨).
 وقال كذلك: «مقارب الحديث»^(٩).

- (١) التقريب رقم ٢٠٤٩.
 (٢) التهذيب ١/٦٤٠.
 (٣) عثمان الدارمي رقم ٣٤٥، وجاء وصفه بالثقة أيضاً من رواية العباس الدوري كما في ت ابن معين رقم ٤٧٥٢.
 (٤) عثمان الدارمي رقم ٣٤٣.
 (٥) الجرح ٣/٢٦٧٥، من رواية ابن أبي خيثمة.
 (٦) الضعيف ٢/٥٤٩، من رواية معاوية بن صالح.
 (٧) الجرح ٣/٢٦٧٥، من رواية إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني.
 (٨) س أبي داود رقم ٢٨٩، وجاء مثله في ت الكمال ٣/٣٧، رقم ٢٠٠٢، والتهذيب ١/٦٣٩، من رواية المروزي، ولم أجد في كتابه العلل المطبوع.
 (٩) الضعيف ٢/٥٤٩، من رواية الميموني.

وقال أبو بكر الأثرم: «سمعت أبا عبد الله^(١) وذكر رواية الشاميين عن زهير بن محمد قال: يروون عنه أحاديث مناكير هؤلاء. ثم قال لي: ترى هذا زهير بن محمد الذي يروون عنه أصحابنا؟! ثم قال: أما رواية أصحابنا عنه فمستقيمة: عبد الرحمن بن مهدي وأبو عامر أحاديث مستقيمة صحاح، وأما أحاديث أبي حفص ذاك التنيسي^(٢) عنه، فتلك بواطيل موضوعة، أو نحو هذا، فأما بواطيل فقد قاله^(٣).

وقال أحمد كذلك: «كأن زهير بن محمد الذي كان وقع عندهم ليس هو الذي يروون عنه بالعراق، كأنه رجل آخر قلبوا اسمه^(٤)». وقال أحمد بن صالح: «لا بأس به، وهذه الأحاديث التي يرويها أهل الشام عنه ليست تعجيبني^(٥)».

وقال البخاري: «روى عنه أهل الشام أحاديث مناكير^(٦)». وقال كذلك: «ما روى عنه أهل الشام فإنه مناكير، [ليس له أصل]^(٧)، وما روى عنه أهل البصرة فإنه صحيح [الحديث]^(٨)»^(٩).

(١) أحمد بن حنبل.
(٢) هو "عمرو بن أبي سلمة التنيسي بمثناة ونون ثقيلة بعدها تحتانية ثم مهملة أبو حفص الدمشقي مولى بني هاشم، صدوق له أوهام، من كبار العاشرة مات سنة ثلاث عشرة أو بعدها ع" التقريب رقم ٥٠٤٣.
(٣) ت الكمال ٣٧/٣، وشرح علل الترمذي ٦١٥/٢، والتهذيب ٦٣٩/١.
(٤) سنن الترمذي ٩١/٢، ٣٧٣/٥، ونحوه في علل الترمذي الكبير ٩٨٢/٢، وهذه مبالغة من أحمد لما جاء به عنه أهل الشام من مناكير، وقد فسر ذلك الترمذي عقب ذكره لقول أحمد هذا فقال: "يعني لما يروون عنه من المناكير"، السنن ٣٧٣/٥.
(٥) ت ابن شاهين رقم ٣٧٩، والتهذيب ٦٤٠/١، ووقع خطأ حيث عزا ابن حجر هذا القول لأحمد بن عبد الله بن صالح العجلي وهو خطأ، ومورده في ذلك ت ابن شاهين وكأنه التبس عليه، لأن ابن شاهين إذا قال أحمد بن صالح فيعني به المصري، وانظر مقدمة ابن شاهين ص ٢٥، ومقدمة المحقق ٧-١٠.
(٦) ت الكبير ٣/رقم ١٤٢٠، ثم قال البخاري: "قال أحمد: كأن الذي روى عنه أهل الشام زهير آخر فقلب اسمه".

(٧) ليست في ت الكمال.

(٨) ليست في ت الكمال.

(٩) ت الأوسط ١١٢/٢، وانظر ت الكمال ٣٧/٣.

وقال أيضاً: «أهل الشام يروون عنه مناكير، ورواية أهل العراق عنه أشبه وأصح»^(١).

وقال في رواية: «وأهل العراق يروون عنه أحاديث مقاربة»^(٢).

وقال مرة: «أنا أتقي هذا الشيخ، كأن حديثه موضوع، وليس هذا عندي زهير بن محمد، وكان أحمد بن حنبل يضعف هذا الشيخ، ينبغي أن يكون قلب اسمه، أهل الشام يروون عن زهير بن محمد هذا مناكير»^(٣).

وقال كذلك: «أحاديث أهل العراق عن زهير بن محمد مقاربة مستقيمة، ولكن الوليد بن مسلم وأبو حفص عمرو بن أبي سلمة، وأهل الشام يروون عنه مناكير»^(٤).

وقال العجلي: «جائز الحديث»^(٥).

وقال يعقوب بن شيبه: «صدوق صالح الحديث»^(٦).

وذكره أبو زرعة في كتاب أسامي الضعفاء^(٧).

وقال أبو حاتم: محله الصدق، وفي حفظه سوء، وكان حديثه بالشام أنكر من حديثه بالعراق؛ لسوء حفظه، وكان من أهل خراسان سكن المدينة وقدم الشام، فما حدث من كتبه فهو صالح، وما حدث من حفظه ففيه أغاليط»^(٨).

وقال الترمذي: «منكر الحديث»^(٩).

(١) سنن الترمذي ٩١/٢، والسلسيل رقم ١٣٩.

(٢) سنن الترمذي ٩١/٢، ٣٧٣/٥، والسلسيل رقم ١٣٩.

(٣) علل الترمذي الكبير ٩٥٢/٢، ٩٥٣، والسلسيل رقم ١٣٩، وكلام البخاري هذا له مناسبة حيث سأله الترمذي عن حديث رواه زهير بن محمد عن زيد بن أسلم عن ابن عمر، فأجابه البخاري بما ذكرناه في الأصل.

(٤) علل الترمذي الكبير ٩٨٢/٢.

(٥) ث العجلي رقم ٥٠٣.

(٦) ت الكمال ٣٧/٣، والتهذيب ١/٦٤٠.

(٧) س أبي زرعة ٦١٨/٢، رقم ١١٢.

(٨) الجرح ٣/رقم ٢٦٧٥.

(٩) علل الترمذي الكبير ٩٨٢/٢، والسلسيل رقم ١٣٩، ولا شك أن الترمذي يريد بذلك ما رواه عنه أهل الشام، بخلاف رواية أهل العراق فإنها مستقيمة، كما قال شيخه البخاري، وغيره، وهذه الطريقة تتكرر،

وقال عثمان الدارمي وصالح بن محمد البغدادي: «ثقةٌ صدوق. زاد عثمان: وله أغاليط كثيرة»^(١).

وقال موسى بن هارون^(٢): «أرجو أنه صدوق»^(٣).

وقال النسائي: «ليس به بأس، وعند عمرو بن أبي سلمة -يعني التتسي- عنه مناكير»^(٤).

وقال في موضعٍ: «ليس بالقوي»^(٥).

وقال النسائي في موضعٍ آخر: «ضعيف»^(٦).

وقال الساجي: «صدوقٌ، منكر الحديث»^(٧).

وقال الحسين بن أبي معشر^(٨): «وكان^(٩) حديثه فوائده»^(١٠).

وهو إطلاقهم النكارة على حديث راوٍ موثقٍ ويريدون بذلك بعض حديثه لا كله.

(١) ت الكمال ٣/٣٧، والتهذيب ١/٦٣٩، وانظر تعليق المحقق على ت عثمان الدارمي ص ١١٤.

(٢) هو "موسى بن هارون بن عبد الله الحمال بالمهملة، ثقةٌ حافظٌ كبيرٌ بغدادي، من صغار الحادية عشرة ملكت سنة أربع وتسعين ومائتين" التقريب رقم ٧٠٢٢.

(٣) التهذيب ١/٦٤٠.

(٤) ت الكمال ٣/٣٧، والتهذيب ١/٦٤٠.

(٥) ض النسائي رقم ٢١٨.

(٦) ت الكمال ٣/٣٧، والتهذيب ١/٦٤٠.

(٧) التهذيب ١/٦٤٠.

(٨) هو "الحسين بن محمد بن أبي معشر مودود السلمى الحراني صاحب التاريخ كان عارفاً بالرجال وبالحديث ومفتي أهل حران، أرخ القراب موته في سنة ثمانى عشرة وثلاث مائة، وقال الذهبي: مات في عشر المائة" انظر التذكرة ٢/رقم ٧٧٠.

(٩) في ت الكمال "كأن أحاديثه فوائده".

(١٠) الكامل ٣/٢١٧، رقم ٧١٤، و ت الكمال ٣/٣٧، رقم ٢٠٠٢، وقوله "فوائد"، أي غرائب، وقد فسر ابن عدي ذلك في موضعٍ آخر في ترجمة حسان الكرمانى ٢/٣٧٤، حيث تعرض لحديث رواه حسان عن زهير بن محمد وهو من منا كبير زهير بن محمد، ثم نقل ابن عدي كلام أبي عروبة فيه فقال: "سمعت أبا عروبة يقول: كان حديثه كله فوائده - أي غرائب -"، وتفسيرها بغرائب هو من ابن عدي، وقد أثر عن أحمد رحمه الله أنه إذا قال: "هذا الحديث فائدة"، فيقصد أنه غريب، انظر الأجزاء الحديثية للشيخ بكر أبو زيد ص ١٤٦، وانظر كذلك للفائدة معجم مصطلحات الحديث ولطائف الإسناد ص ٢٩٤-٢٩٥.

وقال ابن حبان: «بهم في الأحابن»^(١).

وقال كذلك: «يخطئ ويخالف»^(٢).

وقال ابن عدي: «وهذه الأحاديث^(٣) لزهير بن محمد فيها بعض التُّكْرَة، ورواية الشاميين عنه أصح من رواية غيرهم، وله غير هذه الأحاديث، ولعل الشاميين حيث رووا عنه اخطأوا عليه، فإنه إذا حدث عنه أهل العراق فرواياتهم عنه شبه المستقيم، وأرجو أنه لا بأس به»^(٤).

وقال الحاكم أبو أحمد: «في حديثه بعض المناكير»^(٥).

وفاته:

سنة اثنتين وستين ومائة^(٦).

الخلاصة:

أخذنا من مجموع كلام النقاد أن زهير بن محمد من أهل الصدق، وقد صدرت بعض عبارات النقاد مطلقة في توثيقه، وبعضها مطلقة في تضعيفه، وبعضها فيها تفصيل بين الضعيف من روايته، والصحيح المستقيم منها، وقد صدرت عبارات توثيق وتضعيف مطلقة في آن واحد من أكثر من ناقد من غير تفصيل، وأمر زهير بن محمد بين لا لبس فيه إن شاء الله، ومُلخَص حاله أن يقال:

- ١- ما رواه أهل العراق عنه فهو صحيحٌ مستقيم كما قال أحمد والبخاري وابن عدي.
- ٢- ما رواه أهل الشام عنه فهو ضعيفٌ منكر، كما قال أحمد والبخاري وغيرهما، وذلك لأن حفظه ساء في الشام.

٣- عبارات التوثيق المطلقة التي صدرت فيه تُحمل على ما رواه عنه أهل العراق.

(١) المشاهير رقم ١٤٧٣.

(٢) الثقات ٣٣٧/٦.

(٣) قال هذا بعد ذكره لبعض أحاديثه التي أنكرت عليه.

(٤) الكامل ٢٢٣/٣، رقم ٧١٤.

(٥) التهذيب ٦٤٠/١.

(٦) قاله ابن قانع كما في ت الكمال ٣٨/٣.

٤- عبارات الجرح المطلقة والتي صدرت من بعض النقاد تُحمل على رواية أهل الشام عنه.

٥- ما حدث به من كتابه في الشام فقال أبو حاتم: صالح^(١).

النتيجة: ثقة^(٢)، فيما رواه عنه أهل العراق، دون رواية أهل الشام^(٣)، إلا ما رواه من كتابه في الشام فهو صحيح، وهو من الطبقة الثانية^(٤).

(١) الظاهر أن روايته من كتابه في الشام ليست صالحة فحسب، بل صحيحه؛ لأن أبا حاتم متشدد، ولم يصحح حتى روايته عن أهل العراق، خلافاً للجمهور.

(٢) في المرتبة الرابعة من مراتب التعديل.

(٣) ورواية أهل الشام عنه في المرتبة الخامسة من مراتب الجرح هذا على وجه العموم، وقد وقفت على كلام ابن رجب عليه بعد كتابتي للخلاصة المتقدمة، وفيه: "ثقة متفقٌ على تخريج حديثه، مع أن بعضهم ضعفه، وفصل الخطاب في حال رواياته أن أهل العراق يروون عنه أحاديث مستقيمة، وما خرَّج عنه في الصحيح فمن روايتهم عنه، وأهل الشام يروون عنه روايات منكراً" شرح العليل ٦١٤/٢-٦١٥، وقد ذكره في نوع "من حدث عنه أهل بلدٍ فحفظوا حديثه، وحدث عنه غيرهم فلم يقيموا حديثه"، وانظر كلام الذهبي عليه في من تكلم فيه وهو موثق رقم ١١٧، وابن حجر في هدي الساري ص ٤٢٣.

(٤) هذا بالنسبة لحديثه من كتابه أو من رواية أهل العراق عنه.

١٥- زهير بن معاوية

«زهير بن معاوية بن حُديج أبو خيشمة الجُعفي الكوفي، نزيل الجزيرة، ثقةٌ ثبتٌ، إلا أن سماعه عن أبي إسحاق بأخرّة، من السابعة مات سنة اثنتين أو ثلاث أو أربع وسبعين وكان مولده سنة مائة/ع»^(١).

أقوال النقاد فيه:

قال صدقة بن الفضل: «كان يحيى بن سعيد يسيء الرأي في زهير، وكان يقول: ذاك المرائي»^(٢).

وقال بشر بن عمر: «سمعت بن عيينة يقول: عليك بزهير بن معاوية فما بالكوفة مثله»^(٣).

وقال معاذ بن معاذ: «لا والله ما كان سفیان الثوري بأثبت عندي من زهير، وإذا سمعت الحديث من زهير ما أبالي أن لا أسمع من سفیان»^(٤).

وقال يحيى بن أيوب عن شعيب بن حرب: «أنه حدثهم يوماً بحديث عن زهير وشعبة، فقيل له: تُقدم زهيراً على شعبة؟! فقال: كان زهير أحفظ من عشرين مثل شعبة»^(٥).

وقال ابن سعد: «كان ثقةً ثبتاً مأموناً كثير الحديث»^(٦).

وقال عثمان الدارمي ليحيى بن معين: «زهير أحب إليك^(٧) أم زائدة قال: كلاهما -

(١) التقريب رقم ٢٠٥١ .

(٢) المعرفة ١٦٨/٢، ذكره عقب توثيق أحمد بن حنبل لزهير ورفع من شأنه، حيث قرنه بشعبة وسفيان، وما قاله يحيى لا يُعبأ به لما عُرف به من التشدد.

(٣) انظر رواية الميموني رقم ٤٢٧، ٤٢٨، والجرح ٣/رقم ٢٦٧٤، والسياق له.

(٤) الجرح ٣/رقم ٢٦٧٤.

(٥) رواية الميموني رقم ٤٢٦، وهو في الجرح ٣/رقم ٢٦٧٤، وت الكمال ٣/٣٩، رقم ٢٠٠٤، والسياق له لأنه أتم.

(٦) ط ابن سعد ٦/٣٧٧.

(٧) أي في الأعمش.

يعني ثبت-»(١).

وقال يحيى بن معين: «زهير بن معاوية ثقة، وزهير وشيبان أحفظ من إسرائيل وأوثقهم»(٢).

وقال أيضاً: «ثقة مأمون»(٣).

وقال الدوري: «قيل ليحيى: أيهما أثبت زهير بن معاوية الجعفي أو وهيب بن خالد؟ قال: ما فيهما إلا ثبت»(٤).

وقال الدوري: «سمعت يحيى يقول: زهير وزائدة وذكرهما، قلت له: زهير أثبت من زائدة بن خالد؟ قال: ما فيهما إلا ثبت»(٥).

وقال أحمد بن حنبل: «زهير فيما روى عن المشايخ ثبت بَخِ بَخِ، وفي حديثه عن أبي إسحاق لين؛ سمع منه بأخرة»(٦).

وقال أيضاً: «زهير من معادن العلم»(٧).

وقيل لأحمد بن حنبل: «فزائدة(٨) وزهير؟ قال: هؤلاء وسفيان وشعبة وزائدة وزهير هؤلاء الثقات»(٩).

وقال العجلي: «ثقة ثبت مأمون، صاحب سنة واتباع، وكان يحدث من كتابه، وكان راويةً عن أبي إسحاق السبيعي، ويقال: إنه إنما سمع منه بأخرة هو وزكريا بن أبي

(١) ت الدارمي رقم ٤٨، وانظر الجرح ٣/رقم ٢٦٧٤ .

(٢) الجرح ٣/رقم ٢٦٧٤، من رواية ابن أبي خيثمة .

(٣) رواية الدقاق رقم ٢٢٨، و ت ابن شاهين رقم ٣٧٧ .

(٤) ت ابن معين رقم ٢٧٦٩ .

(٥) ت ابن معين رقم ٣١٦٨ .

(٦) الجرح ٣/رقم ٢٦٧٤، و ت الكمال ٣/٣٩، وقال الذهبي قي الميزان ٢/رقم ٢٩٢١ : " لين روايته عن أبي إسحاق من قبل أبي إسحاق لا من قبله "، قلت: لأن أبا إسحاق تغير بأخرة، فالذين سمعوا منه بأخرة في سماعهم منه لين.

(٧) رواية الميموني رقم ٤٨٤، والجرح ٣/رقم ٢٦٧٤ .

(٨) أي ابن قدامة.

(٩) العلل للمروذي رقم ٣٠٤، وانظر المعرفة ٢/١٦٧-١٦٨ .

زائدة وإسرائيل»^(١).

وقال أبو زرعة: «ثقة، إلا أنه سمع من أبي إسحاق بعد الاختلاط»^(٢).

وقال ابن أبي حاتم: «سمعت أبي يقول: زهير أحب إلينا من إسرائيل في كل شيء، إلا في حديث أبي إسحاق، قيل لأبي: فزائدة وزهير؟ قال: زهير أتقن من زائدة، وما أشبه حديث زهير بحديث زيد بن أبي أنيسة، وهو أحفظ من أبي عوانة، وهما يوازيان إذا حدثا من كتابهما، لم أبال بأيهما بطشت، وإذا حدثا من حفظهما فزهير أحب إلي، وزهير متقنٌ صاحب سنة غير أنه تأخر سماعه من أبي إسحاق...»^(٣).

وقيل لأبي داود: «كان زهير بن معاوية يتشيع؟ قال: ما خالف أحدٌ زهيراً إلا أتمته

نفسه، قال أبو داود: قيل ليحيى: من أفضل من رأيت؟ قال: زهير بن معاوية»^(٤).

وقال أبو داود: «زهير بن معاوية تغير. قال حسن بن موسى^(٥): أنا فهمت تغيره،

إني سخنت له ماءً فقال: ما أطيب البول في الماء المسخن. قال أبو داود: كان يكون

بُجْرَاسان»^(٦).

وقال البزار: «ثقة»^(٧).

(١) ث العجلي رقم ٥٠٤.

(٢) الجرح ٣/رقم ٢٦٧٤، وقال الذهبي عقب نقله لكلام أبي زرعة هذا: " ما اختلط أبو إسحاق أبداً وإنما يعني بذلك التغير ونقص الحفظ"، انظر التذكرة ١/رقم ٢١٩.

(٣) الجرح ٣/رقم ٢٦٧٤.

(٤) س الآجري رقم ٢٥٢.

(٥) هو "الحسن بن موسى الأشيب بمعجمة ثم تحتانية أبو علي البغدادي، قاضي الموصل وغيرها، ثقة، من التاسعة مات سنة تسع أو عشر ومائتين/ع" التقريب رقم ١٢٨٨.

(٦) س الآجري رقم ٥٩٥، قلت: نسبه للتغير فيها نظر! ولم أر من نسبه لذلك، ومعلوم أن زهيراً من الثقات الضابطين جداً، ولم يُعهد له تغيرٌ في حديثه، وواضح أن أبا داود قد تابع في هذا القول الحسن بن موسى، والحمد لله أن الحسن فسّر معرفته لهذا التغير بالقصة التي حكاهما، وليست بمستند؛ لأن الاحتمال يدخلها، فقد يكون مازحاً فيما قاله، وقد يكون أخطأ في التعبير عن كلام كان يريد قوله، وعلى احتمال وجود تغير في بعض حديثه أو اختلافٍ عن حديث الثقات فقد يكون فيما رواه عن أبي إسحاق السبيعي فقط، لأنه سمع منه بأخرة، ومع ذلك فالحمل فيه على أبي إسحاق لا عليه، كما قاله أحمد وغيره.

(٧) التهذيب ١/٦٤١.

وقال النسائي: «ثقةٌ ثبت»^(١).

وقال ابن حبان: «كان حافظاً متقناً، وكان أهل العراق يقولون في أيام الثوري: إذا

مات الثوري ففي زهيرٍ خلفٌ، وكانوا يقدمونه في الإتيان على غيره من أقرانه»^(٢).

ولادته:

سنة مائة^(٣).

وفي وفاته أقوال:

الأول: سنة إحدى وسبعين ومائة^(٤).

الثاني: آخر سنة اثنين وسبعين ومائة^(٥).

الثالث: سنة ثلاث وسبعين ومائة^(٦).

الرابع: سنة أربع وسبعين ومائة^(٧).

(١) ت الكمال ٣/٣٩، والتهذيب ١/٦٤١.

(٢) الثقات ٦/٣٣٧.

(٣) قاله جعفر بن نفيل كما في التهذيب ١/٦٤١.

(٤) قاله خليفة في طبقاته ص ١٦٨.

(٥) قاله ابن سعد كما في التهذيب ١/٦٤١، نقله الحافظ عنه، ولم أجده في ترجمته في الطبقات ٦/٣٧٧، فلعله

عثر عليه في نسخة، أو نقله عن من نقل عن ابن سعد.

(٦) قاله أبو جعفر بن نفيل القضاعي كما في وفيات ابن زبير ١/٣٩٦، والتعديل ٢/رقم ٤١٣، حيث نقله عن

النفيلي وهو من طلابه، ولذا فإن هذا القول من أقواها، ولذلك اعتمده الذهبي في سائر كتبه، انظر على

سبيل المثال التذكرة ١/رقم ٢١٩، وانظر التهذيب ١/٦٤١.

(٧) قاله أحمد كما في وفيات ابن زبير ١/٣٩٨، وجزم به ابن حبان كما في المشاهير رقم ١٤٢٨، وتابعه ابن

منجوية في رجال مسلم رقم ٤٨٤، وقد نقل المزي في تهذيبه ٣/٣٩، عن ابن منجوية أنه توفي سنة سبع

وسبعين، وهذا خطأ في النقل وتابعه على هذا الخطأ الحافظ في تهذيب التهذيب ١/٦٤١، والجواب عن

كونه خطأ من أربعة أوجه:

الأول: أن المذكور في النسخة المطبوعة المحققة من رجال مسلم أن وفاته سنة أربع وسبعين وهو الصواب

عن ابن منجوية.

الثاني: القول بأن وفاته سنة أربع وسبعين هو الموافق لما قاله أحمد وهو متقدم، وما جزم به ابن حبان في

المشاهير، -- وسأبين أنه قد تابعه في ذلك ولم يأت به من عنده -- أما ما نقله المزي عن ابن منجوية أن وفاة

زهير سنة سبع وسبعين، فهو مخالف لقول المتقدمين، والعمدة على كلامهم لأن ابن منجوية متأخرٌ وناقلٌ،

النتيجة: ثقة ثبت مأمون^(١)، من الطبقة الثانية.

خاصة في الوفيات، والتي يندر الاجتهاد والاستنباط في تحديدها .
 الثالث : مما يؤكد وهن هذا النقل؛ بُعده ، إذ ليس من المعقول أن يتفق المتقدمون على وفاة راوٍ ما بين سنة إحدى وسبعين إلى سنة أربع وسبعين ومائة، ثم يأتي راوٍ متأخر ومن غير حجة تُذكر ، فيدعي أن وفاته في سنة سبع وسبعين ومائة .
 الرابع : مما يؤكد أن الصواب في أن المنقول عن ابن منجوية هو وفاته سنة أربع وسبعين، أن ابن منجوية قد تابع ابن حبان في ما جزم به في المشاهير في تاريخ وفاته، ثم نقل بعد ذكر وفاته كلام ابن حبان في ثقاته مع تصرفٍ يسيرٍ من غير عزو له، وهو يؤكد ما قدمت ، ومن قارن بين ما نقله ابن منجوية وبين ما في المشاهير والثقات تبين له ذلك.

(١) من الثالثة من مراتب التعديل، وقال الذهبي في الكاشف رقم ١٦٦٨: " ثقة حجة " .

١٦ - سفيان بن عيينة

«سفيان بن عيينة بن أبي عمران ميمون الهلالي أبو محمد الكوفي ثم المكي، ثقةٌ حافظٌ فقيه إمام حجة، إلا أنه تغير حفظه بأخرة، وكان ربما دلس لكن عن الثقات، من رؤوس الطبقة الثامنة، وكان أثبت الناس في عمرو بن دينار، مات في رجب سنة ثمان وتسعين وله إحدى وتسعون سنة/ع»^(١).

أقوال النقاد فيه:

قال الزهري: «ما رأيت أحداً يطلب هذا الشأن أصغر منه»^(٢)،^(٣).

وسئل سفيان الثوري عن سفيان بن عيينة؟ فقال: «ذاك أحد الأحمدين، وفي زيلادة: ما كان أغربه!»^(٤).

وقال ابن عيينة: «ما كتبت شيئاً قط إلا شيئاً حفظته قبل أن أكتبه»^(٥).

وقال علي بن المديني: «قال لي يحيى^(٦): ما بقى من معلمي الذين تعلمت منهم غير سفيان بن عيينة، فقلت: يا أبا سعيد سفيان إمامٌ في الحديث؟ قال: سفيان إمام القوم منذ أربعين سنة»^(٧).

وقال يحيى القطان: «ما رأيت أحداً أحسن حديثاً من سفيان بن عيينة»^(٨).

وقال أيضاً: «اشهدوا أن سفيان بن عيينة اختلط سنة سبع وتسعين، فمن سمع منه في هذه السنة وبعد هذا فسماعه لا شيء»^(٩).

(١) التقريب رقم ٢٤٥١.

(٢) أي من سفيان بن عيينة.

(٣) ت الكبير ٤/رقم ٢٠٨٢، ونحوه في ت بغداد ٩/١٧٦، رقم ٤٧٦٤.

(٤) الجرح ٤/رقم ٩٧٣، وت بغداد ٩/١٧٩، وفيه الزيادة.

(٥) ت بغداد ٩/١٧٨.

(٦) أي القطان.

(٧) ت بغداد ٩/١٧٩.

(٨) ت بغداد ٩/١٨١.

(٩) ت بغداد ٩/١٨٢، قال ابن حجر في التهذيب ٦٠/٢: "قرأت بخط الذهبي: أنا استبعد هذا القول وأجده

وقال عبد الرحمن بن مهدي: «كان ابن عيينة من أعلم الناس بحديث الحجاز»^(١).
 وقال نعيم بن حماد: «قلت لعبد الرحمن بن مهدي: أين ابن عيينة من الثوري؟ فقال:
 عند ابن عيينة من معرفته بالقرآن وتفسير الحديث وغوصه على حروف متفرقة يجمعها ما
 لم يكن عند الثوري»^(٢).

وقال عبد الرحمن بن بشر بن الحكم: «سمعت بجزاً^(٣) يقول: ما رأيت مثل سفيان بن
 عيينة ولا أجمع منه، قلت له: ولا شعبة؟ قال: ولا شعبة»^(٤).

وقال الشافعي: «مالك وسفيان بن عيينة القرينان - يعني في الأثر-»^(٥).

وقال كذلك: «لولا مالك وسفيان لذهب علم الحجاز»^(٦).

وقال ابن سعد: «كان ثقةً ثباً كثير الحديث حجة»^(٧).

غلطاً من ابن عمار فإن القطان مات أول سنة ثمان وتسعين عند رجوع الحجاج وتحديثهم بأخبار الحجاز،
 فمتى يمكن من سماع هذا حتى يتهيأ له أن يشهد به. ثم قال: فلعله بلغه ذلك في وسط السنة. انتهى. [قال
 ابن حجر] وهذا الذي لا يتجه غيره لأن ابن عمار من الأثبات المتقين وما المانع أن يكون يحيى بن سعيد
 سمعه من جماعة ممن حج في تلك السنة واعتمد قولهم وكانوا كثيراً فشهد على استفاضتهم. وقد وجدت عن
 يحيى بن سعيد شيئاً يصلح أن يكون سبباً لما نقله عنه ابن عمار في حق ابن عيينة، وذلك ما أورده أبو سعد
 بن السمعاني في ترجمة إسماعيل بن أبي صالح المؤذن من "ذيل تاريخ بغداد" بسند له قوي إلى عبد الرحمن
 بن بشر بن الحكم قال: سمعت يحيى بن سعيد يقول: قلت لابن عيينة: كنت تكتب الحديث وتحدث اليوم
 وتريد في إسناده أو تنقص منه، فقال: عليك بالسماع الأول فإني قد سئمت. وقد ذكر أبو معين الرازي في
 زيادة كتاب "الإيمان" لأحمد أن هارون بن معروف قال له: إن ابن عيينة تغير أمره بآخره، وأن سليمان
 بن حرب قال له: إن ابن عيينة أخطأ في عامة حديثه عن أيوب وكذا ذكر...، وانظر كلام الذهبي المتقدم
 بنصه في الميزان ٢/رقم ٣٣٢٧، ونحوه في السير ٨/٤٦٥-٤٦٦.

(١) الجرح ٤/رقم ٩٧٣.

(٢) ت بغداد ٩/١٨١-١٨٢.

(٣) هو "بجز بن أسد العمي أبو الأسود البصري، ثقة ثبت، من التاسعة مات بعد المائتين وقيل قبلها" ع" التقريب
 رقم ٧٧١.

(٤) ت بغداد ٩/١٧٩.

(٥) ت بغداد ٩/١٧٨.

(٦) ت بغداد ٩/١٧٨.

(٧) ط ابن سعد ٥/٤٩٨.

وقال ابن معين: «ثقة»^(١).
وقال علي بن المديني: «سفيان بن عيينة أحسن حديثاً من سفيان وشعبة»^(٢).
وقال كذلك: «ما في أصحاب الزهري أتقن من ابن عيينة»^(٣).
وقال أحمد: «ما رأيت أحداً كان أعلم بالسنن من سفيان بن عيينة»^(٤).
وقال أيضاً: «ما رأينا نحن مثله»^(٥).
وقال العجلي: «ثقة ثبت في الحديث، وكان بعض أهل الحديث يقول: هو أثبت الناس في حديث الزهري، وكان حسن الحديث، وكان يعد من حكماء أصحاب... وكان حديثه نحواً من سبعة آلاف، ولم يكن له كتب»^(٦).
وقال البخاري: «سفيان بن عيينة أحفظ من حماد بن زيد»^(٧).
وقال أبو داود: «... وضرب^(٨) على حديث ابن عيينة»^(٩).
وقال ابن خراش: «ثقة، مأمون، ثبت»^(١٠).
وقال أيضاً: «كان صدوقاً»^(١١).
وقال أبو حاتم: «إمام ثقة وأثبت أصحاب الزهري مالك وابن عيينة، وكان أعلم

-
- (١) الجرح ٤/رقم ٩٧٣.
(٢) ت بغداد ٩/١٧٩.
(٣) ت بغداد ٩/١٧٧، رقم ٤٧٦٤، وهذا الرأي خاص بابن المديني ويخالفه فيه غيره، كابن معين وأحمد وغيرهما، والصواب معهم، وإنما ذكرته لأبين مدى إتقان ابن عيينة عند علي بن المديني لأنه سمع منه وعرف إتقانه وحفظه.
(٤) ت بغداد ٩/١٨٢، من رواية صالح ابنه.
(٥) ت بغداد ٩/١٨٢، من رواية أبي بكر الأثرم.
(٦) ت العجلي رقم ٦٣١.
(٧) علل الترمذي الكبير ١/٥٢٢.
(٨) أي وكيع.
(٩) س الآجري ٢/رقم ٤٣٤، وضربه على حديث ابن عيينة والسبب لدخوله على السلطان وقبوله لهدياهم، وقد تقدم الإشارة لذلك، وتقدم عدم اعتبار أحمد هذا الفعل قادحاً في العدالة.
(١٠) التهذيب ٢/٦١.
(١١) ت بغداد ٩/١٨٢، وأخشى أن يكون هناك سقطاً، لأن في بعض الطبقات لتاريخ بغداد " كان ثقة صدوقاً".

بحديث عمرو بن دينار من شعبة^(١).

وقال الترمذي: «سفيان بن عيينة أحفظ وأصح حديثاً من أبي بكر بن عياش»^(٢).

وقال ابن حبان: «من الحفاظ المتقنين وأهل الورع والدين»^(٣).

وقال اللالكائي: «هو مستغن عن التزكية لتثبته وإتقانه، وأجمع الحفاظ أنه أثبت

الناس في عمرو بن دينار»^(٤).

ولادته:

سنة سبع ومائة^(٥).

وفاته:

سنة ثمان وتسعين ومائة^(٦).

النتيجة: ثقة حجة إمام^(٧)، من الطبقة الثانية.

(١) الجرح ٤/رقم ٩٧٣.

(٢) سنن الترمذي ٥/٤١٨.

(٣) الثقات ٦/٤٠٤، والمشاهير رقم ١١٨١.

(٤) التهذيب ٢/٦١.

(٥) قاله سفيان عن نفسه، وقد رواه عنه غير واحد منهم علي بن المديني كما في ت الأوسط ٢/٢٠٠، في نسخة "ط"، انظر الحاشية، وهو موافق لما في ت الكبير ٤/رقم ٢٠٨٢، وقاله دحيم كما في وفيات ابن زبر ٢٥٨/١.

(٦) قاله عبد الله بن أبي الأسود كما في ت الأوسط ٢/١٩٩، وابن سعد كما في طبقاته ٥/٤٩٨، وقاله خليفة بن خياط في طبقاته ص ٢٨٤، وغيرهم وهو محل اتفاق.

(٧) من المرتبة الثالثة من مراتب التعديل، ومعلوم أن سفيان من أعلم الناس بحديث الحجاز كما قاله ابن المديني وكما فهم من كلام الشافعي.

١٧- سلام بن أبي مطيع

«سلام بن أبي مطيع أبو سعيد الخزاعي مولا هم البصري، ثقةٌ صاحب سنة، في روايته عن قتادة ضعفٌ، من السابعة مات سنة أربع وستين وقيل بعدها/خ م ل ت س ق»^(١).

أقوال النقاد فيه:

قال يزيد بن زريع : «كان هشام بن حسان لا يملي على أحد، فكلمناه أن يملي علينا قال: جيئوا بأطراف، فأتيت أنا وإسماعيل بن عليّة وهارون الشامي بن أبي عيسى، وكان كاتباً، وأبو عوانة معنا ، وسلام بن أبي مطيع وأبو جزيّ القصاب^(٢)، فقلنا لهشلم: حدثنا ما كان عن ابن سيرين وحفصة ومشيتك، وما كان عن الحسن فاتركها ، فجعل هشام يملي على هارون وأنا على يمين هارون قاعدٌ وإسماعيل عن يساره، يُغيّر الحرف ، ويُسقط الشيء ، وأبو عوانة ناحية، وسلام بن أبي مطيع وأبو جزي ينامان نوماً جيداً! ثم يقومان فينسخان من كتابنا»^(٣).

(١) التقريب رقم ٢٧١١.

(٢) في المطبوع " أبو جري " بالراء، وأبو جزي القصاب هو نصر بن طريف اتفقوا على تركه، قال البخاري : " سكنوا عنه "، انظر ترجمته وضبطه في المتروكين لابن حبان ٣/٥٢-٥٣، وأورده الذهبي في الميزان ٤/رقم ٩٠٣٤، لكن فيه : " أبو جزي "، وقد اختلفوا في ضبط كنيته، انظر الكنى لأبي أحمد الحاكم ٣/رقم ١١٧٧، و س الآجري وحاشيته رقم ٨٠٦ .

(٣) المجروحين ١/٢٤١، قال ابن حبان : " ثنا أبو يعلى الموصلي ثنا محمد بن المنهال الضرير ثنا قال : يزيد بن زريع فذكر الحكاية ... "، قلت : إسنادها صحيح، وممتنها غريب ، أما الجواب عن هذه الحكاية، فمن عدة أوجه :

الأول : معلوم توثيق الجمهور لسلام بن أبي مطيع، خاصة المتقدمين من المتشددين والمعتدلين، وهم أعرف بالراوي من كل متأخر .

الثاني : هذه حادثة عين يرد عليها الاحتمال، فلا يُعتمد عليها بمجرد ما اشتهر من توثيقه .

الثالث : وهو تابع لما قبله، يُحتمل أنه لم ينم إلا في ذلك المجلس، ويحتمل أنه نيام اتكالا على من معه، خاصة في ذلك المجلس، لأن معه كبار الحفاظ والثقات كإسماعيل بن عليّة وي زيد بن زريع وأبي عوانة.

وقال موسى بن إسماعيل : «حدثنا سفيان بن عيينة عن سلام بن أبي مطيع فقال :
هاتِ هاتِ ، كان ذاك رجلاً عاقلًا» (١).

وقال موسى بن إسماعيل كذلك : «كان يقال هو أعقل أهل البصرة ، وكان في
السنة» (٢).

وقال ابن معين : «ثقة» (٣).

وقال عبد الله بن أحمد : «سألت يحيى (٤) عن سلام بن أبي مطيع؟ فقال: ليس به
بأس ، قال أبي (٥) : ثقة» (٦).

وهارون الشامي كاتب هشام بن حسان؛ معروف بالخطأ في غير حديث ابن إسحاق وواضح أنه
كان يُعَيَّر ويُصَحَّف أثناء الكتابة كما في هذه الحكاية وقد عَلِمَ بذلك يزيد بن زريع ، وقال [أي يزيد بن
زريع] في آخر كلامه : ثم يقومان أي سلام وأبو جزى فينسخان من كتبنا ، وعلى هذا فلا إشكال إن كان
قد نسخ سلام من كتب هؤلاء الحفاظ الثقات ، لأنهم - والله أعلم - بعد انتهاء هارون الشامي من الكتابة
يقومون بنسخ ما كتبه من نسخته وتصليح التصحيف الذي وقع فيه من تغيير للحرف أو إسقاط لشيء ،
من خلال سماعهم لإملاء هشام بن حسان ، ثم يأتي سلام فيكتب من كتبهم المصححة ، فلا يحصل عنده غلط
فيما كتب .

ويبقى إشكال وهو نومه في المجلس حيث لم يسمع في ذلك المجلس ، فيحتمل أن يكون ذلك على
الأقل من باب الإجازة ، وإن تشددنا في هذه الحادثة وتابعنا ابن حبان فإنما نحكم بالتوقف في حديث سلام
عن هشام بن حسان عن ابن سيرين وحفصة ومشيخته فقط ، مع ذلك لم يقل به أحد ممن تقدم ، والذي
يظهر صحة حديثه مطلقاً ، فلا ينبغي أن تكون هذه الحادثة سبباً في ضعف حديثه .

وهناك وجه رابع ذكره بعض الباحثين : وهو أن " مثل هذا يحتمل له - بعدما ثبتت عدالته - ولا
يوجب الطعن فيه ... " ، انظر " الثقات الذين ضُعموا في بعض شيوخهم " ص ١٦٣ ، والله تعالى أعلم
بالصواب .

(١) الكامل ٣/٣٠٦ ، رقم ٧٦٩ .

(٢) س الأجرى رقم ٨١٢ .

(٣) ث ابن شاهين رقم ٤٧٠ .

(٤) أي ابن معين .

(٥) أي أحمد بن حنبل ، وكان مراد عبد الله بن أحمد أن يبين أن أباه زاد في توثيقه على ابن معين حيث قال
"ثقة" ، بينما قال ابن معين "لا بأس به" ، وهي عبارة أدنى ولا شك .

(٦) علل أحمد ٣/رقم ٤٠٠٦ .

وقال أحمد: «من الثقات حدثنا عنه ابن مهدي... وكان رجلاً صالحاً»^(١).
 وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: «سُئل أبي وأنا أسمع عن سلام بن مسكين وسلام بن أبي مطيع فقال: جميعاً ثقة؛ إلا أن سلام بن مسكين أكثر حديثاً وكان سلام بن أبي مطيع صاحب سنة، وكان عبد الرحمن بن مهدي يحدث عنه»^(٢)^(٣).
 وقال أبو داود: «ثقة»^(٤).
 وقال أبو حاتم: «صالح الحديث»^(٥).
 وقال البزار في مسنده: «كان من خيار الناس وعقلائهم»^(٦).
 وقال النسائي: «ليس به بأس»^(٧).
 وقال في موضع آخر: «ثقة»^(٨).
 وقال ابن حبان: «كان سيئ الأخذ، كثير الوهم، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد»^(٩).

وقال ابن عدي: «ليس بمستقيم الحديث عن قتادة خاصة»^(١٠)... ولسلام عن قتادة

-
- (١) علل أحمد ١/رقم ٣٥٧.
 (٢) وتكرر معنا ابن مهدي لا يحدث إلا عن من يعتقد ثقته وعدلته.
 (٣) علل أحمد ٢/رقم ١٤٩٤، وانظر الجرح ٤/رقم ١١١٨.
 (٤) س الأجرى رقم ١٣٣١.
 (٥) الجرح ٤/رقم ١١١٨، لا يُستغرب هذا من أبي حاتم لتشده كما مر معنا.
 (٦) التهذيب ٢/١٤١.
 (٧) ت الكمال ٣/٣٤٨، والتهذيب ٢/١٤١.
 (٨) ت الكمال ٣/٣٤٨.
 (٩) الجرح ١/٢٤١، وانظر التهذيب ٢/١٤١، قلت: وكلام ابن حبان رحمه الله في سلام، ضعيف مردود لا مستند له من الصحة، وهاهو لم يأت بحديث واحد من أحاديثه الضعيفة، كما هي عادته في ذكر بعض فناكير الراوي، وقد خالف بجرحه هذا جمهور النقاد من المتشددين والمعتدلين. ولعله تأثر في كلامه هذا بالحكاية التي رواها في إملاء حسان وقد تقدم الجواب عليها، وقد قال الذهبي في السير ٧/٤٢٩ بعد إيراده لكلام ابن حبان هذا: "قد احتج به الشيخان، ولا ينحط حديثه عن درجة الحسن".
 (١٠) وحجته في ذلك: أن روايته عن قتادة فيها أحاديث ليست بمحفوظة، لا يروها عن قتادة غيره، لكن الأحاديث التي أوردها ابن عدي رواها هو وغيره من طريق عبد الرحمن بن عمرو بن جبلة الباهلي، عن

عن الحسن عن سمرة أحاديث لا يتابع عليها ... وكذلك عن قتادة عن أنس أحاديث لا يتابع عليها غير ما ذكرت ... ولسلام أحاديث حسان غرائب وإفرادات، وهو يعد من خطباء أهل البصرة ومن عقلائهم، ... ولم أر أحداً من المتقدمين نسبته إلى الضعف، وأكثر ما في حديثه أن روايته عن قتادة فيها أحاديث ليست بمحفوظة لا يرويها عن قتادة غيره ومع هذا كله فهو عندي لا بأس به وبرواياته»^(١).

وقال الحاكم: «منسوبة إلى الغفلة وسوء الحفظ»^(٢).

في وفاته أقوال:

الأول: سنة أربع وستين ومائة^(٣).

الثاني: سنة سبع وستين ومائة^(٤).

الثالث: سنة ثلاث وسبعين ومائة^(٥).

الرابع: سنة أربع وسبعين ومائة^(٦).

سلام بن أبي مطيع عن قتادة . وعبد الرحمن هذا قال فيه أبو زرعة : " يحدث بأحاديث أباطيل عن سلام بن أبي مطيع "، انظر س أبي زرعة ٢/٢٩٩، إذا فالحمل في هذه الأحاديث على عبد الرحمن، لا على سلام، وقد انتقد العلماء ابن عدي في مثل صنيعه هذا فقال الذهبي في بعض المواضع من الميزان ٢/رقم ٥١٠١ : " هذا من عيوب كامل ابن عدي ، يأتي في ترجمة الرجل بخر باطل لا يكون حدث به قط، وإنما وُضِعَ من بعده " . وانظر الثقات الذين ضعّفوا في بعض شيوخهم ص ١٦٠-١٦٢ .

(١) الكامل ٣/٣٠٦-٣٠٨، وقوله : " فهو عندي لا بأس به وبرواياته "، هذه العبارة عند ابن عدي تعادل المرتبة الرابعة من مراتب التعديل عند السخاوي . انظر ابن عدي ومنهجه في الكامل ٢/١٤٨ .

(٢) الميزان ٢/رقم ٣٣٥٦، والتهذيب ٢/١٤١، واضح أن كلام الحاكم هنا غير محرر وهو مخالف لما ذهب له جمهور المتقدمين من النقاد، فقد قال ابن عدي: " لم أر أحداً من المتقدمين نسبته للضعف"، والظاهر أن الحاكم قد تابع في ذلك شيخه ابن حبان، وقد تقدم أن سلام من أعقل أهل البصرة، ولذا فقد علق العلامة المعلمي على قول الحاكم هذا فقال : " منسوب إلى العقل لا إلى الغفلة، فكأن الحاكم صحّف "، التنكيل ١/٢٦٥، وانظر الثقات الذين ضعّفوا في بعض شيوخهم ١٦٣ .

(٣) قاله محمد بن محبوب كما في ت الكبير ٤/رقم ٢٢٢٩، وابن معين كما في التاريخ للدوري رقم ٤١٢٢ .

(٤) قاله الترمذي كما في رجال البخاري رقم ٤٦٥ .

(٥) قاله خليفة في طبقاته ص ٢٢٣، وابن قانع كما في ت الكمال ٣/٣٤٨ .

(٦) قاله محمد بن المثني كما في وفيات ابن زبر ١/٣٩٨ .

الخلاصة: سلام ثقة مطلقاً في قتادة وغيره، ولم ينسبه أحد من المتقدمين للضعف^(١)، بل اتفق الجمهور على توثيقه ولا عبرة بما قاله ابن حبان، ولا من تابعه كالحاكم وقد سبق الجواب عن كلامهما.

النتيجة: ثقة^(٢)، من الطبقة الثانية.

(١) إلا أن ابن عدي رأى أنه ليس بمستقيم عن قتادة خاصة، وذلك بالنظر إلى الأحاديث التي رواها عن قتادة، لكن ما أورده من الأحاديث عن سلام عن قتادة الحمل فيها على الراوي عنه، وليس منه، أيضاً بعض هذه الأحاديث توبع عليها، وبعضها كما ذكر ابن عدي لم يتابع عليها، وهناك أفراد لم يوردها ابن عدي، تحتاج لنظر، فالحاصل أنه ثقة مطلقاً، فما كان من أحاديث أفراد عن قتادة فيُنظر في الراوي قبل سلام، فإن كان ضعيفاً فالحمل عليه لا على سلام، وإن كان ثقة، ولم يتابع عليها سلام، فيَقوى أن يكون الحمل فيها على سلام، فهذه مما يُتوقّف فيه ويُنظر فيه من حيث الاحتجاج، وانظر للفائدة الثقات الذين ضعّفوا في بعض شيوخهم ص ١٦٠-١٦٣.

(٢) من المرتبة الرابعة من مراتب التعديل، وقال الذهبي في ديوان الضعفاء رقم ١٦٨٦: "صدوق لا بأس به"، وقال في السير ٤٢٩/٧: "لا ينحط حديثه عن درجة الحسن"، وسكت عنه في الميزان في كتاب من تكلم فيه وهو موثق، وقد أخرج له البخاري عن هشام بن عروة متابعه، انظر هدي الساري ص ٤٢٨-٤٢٩.

١٨ - سليمان بن بلال التيمي

«سليمان بن بلال التيمي مولاهم أبو محمد وأبو أيوب المدني، ثقة من الثامنة مات سنة سبع وسبعين/ع»^(١).

أقوال النقاد فيه:

قال عبد الرحمن بن مهدي: «منعني أن أكثر عنه - يعني سليمان - أني كنت قد كتبت عن عبد الله بن جعفر المخرمي، ولقد ندمت بعد أن لا أكون أكثرت عنه»^(٢).

وقال محمد بن سعد: «كان ثقةً كثير الحديث»^(٣).

وقال ابن معين: «ثقة، وكان على سوق المدينة»^(٤).

وقال كذلك: «ثقة صالح»^(٥).

وقال عثمان الدارمي ليحيى بن معين: «سليمان بن بلال أحب إليك أو

الداروردي؟ فقال: سليمان، وكلاهما ثقة»^(٦).

وقال ابن معين كذلك: «إنما كان يضع سليمان بن بلال عند أهل المدينة أنه كان

على السوق، وكان أروى الناس عن يحيى بن سعيد^(٧)»^(٨).

وقال علي بن المديني: «كان عندنا ثقةً، والياً على السوق»^(٩).

وقال عثمان بن أبي شيبة: «لا بأس به، وليس ممن يُعتمد على حديثه»^(١٠).

(١) التقريب رقم ٢٥٣٩.

(٢) س ابن الجنيد رقم ٣٣٨، والتعديل ٣/رقم ١٣١٢، وهو من رواية ابن معين عن عبد الرحمن.

(٣) ط ابن سعد ٤٢٠/٥.

(٤) ت ابن معين رقم ٧١٩، وجاء توثيقه أيضاً من رواية عبد الله بن شعيب الصابوني كما في ت الكمال ٢٦٦/٣.

(٥) الجرح ٤/رقم ٤٦٠، من رواية الدوري.

(٦) ت الدارمي رقم ٣٨٩.

(٧) أي الأنصاري.

(٨) س ابن الجنيد رقم ٣٣٧.

(٩) س ابن أبي شيبة رقم ١٠٧، ويريد سوق المدينة.

(١٠) ت ابن شاهين رقم ٤٥٩، وانظر التهذيب ٨٧/٢، قال الحافظ عقب كلام عثمان بن أبي شيبة: "وهو

- وقال أحمد: «لا بأس به، ثقة»^(١).
- وقال أيضاً: «صالح الحديث»^(٢).
- وقال الذهلي: «... ما ظننت أن عند سليمان بن بلال من الحديث ما عنده حتى نظرت في كتاب ابن أبي أويس فإذا هو قد تبحر حديث المدنيين...»^(٣).
- وقال يعقوب بن شيبة: «ثقة»^(٤).
- وقال أبو زرعة: «سليمان بن بلال أحب إلي من هشام بن سعد»^(٥)^(٦).
- وقال أبو حاتم: «متقارب»^(٧).
- وقال النسائي: «ثقة»^(٨).
- وقال ابن حبان: «من أهل الورع والإتقان في السر والإعلان»^(٩).
- وقال ابن عدي: «ثقة»^(١٠).

- تليين غير مقبول فقد احتج به الجماعة "، هدي الساري ص ٤٢٧.
- قلت: وهو كما قال ، وعثمان بن أبي شيبة يُصنّف في المتشددين في الجرح، وقد تكرر معنا في البحث أمثلة كثيرة تُثبت ذلك.
- (١) الجرح ٤/رقم ٤٦٠، من رواية أبي بكر الأثرم، وكذا قال في رواية أبي طالب كما في ت الكمال ٣/٢٢٦.
- (٢) رواية الميموني رقم ٣٧٦، وبحر الدم رقم ٣٩١.
- (٣) ت الكمال ٣/٢٦٧، وانظر التهذيب ٢/٨٦، وهو من كلام الذهلي في علل حديث الزهري.
- (٤) ت الكمال ٣/٢٦٧، وهو ساقط من التهذيب ٢/٨٦.
- (٥) هو "هشام بن سعد المدني أبو عباد أو أبو سعيد، صدوق له أوهام ورمي بالثنيح، من كبار السابعة مات سنة ستين أو قبلها/بخت م ٤" التقريب رقم ٧٢٩٤، وقال عنه أبو زرعة: "محل الصدق، وهو أحب إلي من ابن إسحاق"، وانظر تفصيل ما قيل فيه في التهذيب ٤/٢٧٠-٢٧١.
- (٦) الجرح ٤/رقم ٤٦٠.
- (٧) الجرح ٤/رقم ٤٦٠.
- (٨) التعديل ٣/رقم ١٣١٢، و ت الكمال ٣/٢٦٧.
- (٩) المشاهير رقم ١١١١.
- (١٠) التهذيب ٢/٨٧، لم أجد في الكامل لابن عدي، ولا في مختصره للمقريزي، فعل الحافظ وجد كلامه عليه عَرَضاً في أثناء بعض التراجم، أو في بعض كتبه الأخرى، وهذا يحصل من ابن عدي، انظر نماذج من ذلك في مقدمة مختصر المقريزي لكامل ابن عدي ص ١٩-٢٣.

ووثقه الدارقطني^(١).

وقال الخليلي: «ثقة»، وليس بمكثر، لقي الزهري، لكنه يروي أكثر حديثه عن قدماء أصحاب الزهري... أثني عليه مالك... فإذا روى عنه الثقات فكل حديثه محتج به^(٢).

في وفاته أقوال:

الأول: سنة اثنتين وسبعين ومائة^(٣)، وهو أصحها.

الثاني: سنة ثلاث وسبعين ومائة^(٤).

الثالث: سنة سبع وسبعين ومائة^(٥).

النتيجة: ثقة، من الطبقة الثانية^(٦).

(١) سنن الدارقطني ٢/٢٤-٢٥، حيث ذكره في إسناد، ثم قال عقب الإسناد: "رجاله ثقات".

(٢) الإرشاد للخليلي ١/٢٩٦، رقم ١٤١، وهو في التهذيب ٢/٨٦، بدون قوله: "فإذا روى عنه الثقات...".

(٣) قاله ابن سعد في طبقاته ٥/٤٢٠، وخليفة في طبقاته ص ٢٧٥.

(٤) قاله علي بن محمد المدائني كما في وفيات ابن زبر ١/٣٩٦.

(٥) قاله هارون بن محمد المدني كما في ت الأوسط ٢/١٥٤، وقال الذهبي بعد ذكره لقول ابن سعد، ثم تعقيبه بقول هارون المدني: "والأول أصح [أي قول ابن سعد]، ولو تأخر للقيه قتيبة وطائفة". السر ٧/٤٢٧.

(٦) قال الذهبي في الكاشف رقم ٢٠٧٣: "ثقة إمام".

١٩ - سليمان بن حيان

«سليمان بن حيان الأزدي أبو خالد الأحمر الكوفي، صدوق يخطئ^(١)، من الثامنة مات سنة تسعين أو قبلها وله بضع وسبعون/ع»^(٢).
أقوال النقاد فيه:

قال وكيع: «ثقة»^(٣).

وسئل وكيع بن الجراح عنه فقال: «وأبو خالد ممن يسأل عنه!!»^(٤).

وقال حفص بن غياث: «سمعت سفيان^(٥) إذا سئل عن أبي خالد الأحمر قال: نعم

الرجل أبو هشام عبد الله بن نمير، وفي رواية: «... ابن نمير رجل صالح»^(٦).

وقال ابن سعد: «كان ثقة كثير الحديث»^(٧).

وقال ابن معين: «ثقة»^(٨).

وقال أيضاً: «ليس به بأس»^(٩).

(١) وهذا الحكم من الحفاظ تأثر فيه من ابن معين وابن عدي، وهو أرفع من ذلك، وسيأتي الجواب عن كلام من تكلم فيه.

(٢) التقريب رقم ٢٥٤٧.

(٣) ت بغداد ٢٤/٩.

(٤) ت بغداد ٢٤/٩.

(٥) هو ابن عيينة وهو من أقرانه ومات قبل ابن عيينة بتسع سنين.

(٦) ض العقيلي ٢/رقم ٦٠٤، و ت بغداد ٢٣/٩، رقم ٤٦١٥، وهذه من أساليبهم أحياناً في الجرح وهو أن يُسأل الناقد منهم عن رجل ضعيف، فيعرض عن ذكر حاله ويحجب بالثناء على رجل آخر ثقة.

وقال الخطيب عقب هذه الرواية: " كان سفيان يعيب على أبي خالد خروجه مع إبراهيم بن عبد الله بن

حسن وأما أمر الحديث فلم يكن يظعن عليه فيه " ، وقال أبو داود كماً في س الأجرى رقم ٣٥٣:

" وأبو خالد الأحمر خرج مع إبراهيم بن عبد الله بن الحسن فلم يكلمه سفيان حتى مات " .

قلت: فعلى هذا يكون الجرح هنا غير قادح.

(٧) ط ابن سعد ٣٩١/٦.

(٨) ت عثمان الدارمي رقم ٤١٠، وجاء إطلاق توثيقه أيضاً من رواية ابن أبي مريم كما في ت بغداد ٢٤/٩.

(٩) ت عثمان الدارمي رقم ٩٤١، ٥٤٥.

وقال مرة: «ثقة، وليس بثبت»^(١)،^(٢).

وقال في موضع: «صدوق، وليس بحجة»^(٣).

وقال كذلك: «ليس به بأس، لم يكن بذاك المتقن»^(٤).

وقال ابن معين أيضاً: «قال لي حجاج الأعمور وكان حجاج قد انتقل إلى الكوفة فترل في بني جعفر عند أبي خالد الأحمر، قال حجاج: فكان أبو خالد يأخذ كتابي عن ليث بن سعد عن ابن عجلان يقرأها على سفيان بن عيينة، قال أبو خالد: قال [لي]»^(٥) سفيان بن عيينة: كم من حديث قد أحيطه^(٦) في صدري. قال يحيى: أراني حجاج الأعمور علامات فقال: هذه علامات أبي خالد الأحمر كتبها عني»^(٧).

وقال في رواية: «أخبرني حجاج الأعمور قال: كان أبو خالد الأحمر يأخذ كتابي عن الليث بن سعد عن ابن عجلان، وأراني حجاج علامته فيسأل عنها ابن عيينة لم يسمع منها شيئاً فعرضها عليه»^(٨).

وقال علي بن المديني: «ثقة»^(٩).

وقال محمد بن يزيد الرفاعي^(١٠): «حدثنا أبو خالد الأحمر الثقة الأمين»^(١١).

(١) في المطبوع "يثبت"، والصواب ما أثبتته، وهو الموافق لما في السير.

(٢) ض العقيلي ٢/رقم ٦٠٤، والسير ٩/٢٠، من رواية معاوية بن صالح.

(٣) الكامل ٣/٢٨١، رقم ٧٥٠، من رواية العباس الدوري، ولم أجد في تاريخه.

(٤) رواية الدقاق رقم ٣٥٧.

(٥) زيادة من ض العقيلي.

(٦) في ض العقيلي "أصبتة".

(٧) ت ابن معين رقم ٢٠٣١، و ض العقيلي ٢/رقم ٦٠٤.

(٨) ض العقيلي ٢/رقم ٦٠٤، من رواية معاوية بن صالح عنه.

(٩) الجرح ٤/رقم ٤٧٧.

(١٠) هو "محمد بن يزيد بن محمد بن كثير العجلي أبو هشام الرفاعي الكوفي قاضي المدائن، ليس بالقوي، من صغار العاشرة، وذكره بن عدي في شيوخ البخاري وجزم الخطيب بأن البخاري روى عنه لكن قد قال

البخاري: رأيتهم مجتمعين على ضعفه مات سنة ثمان وأربعين/م د ق" التقريب رقم ٦٤٠٢.

(١١) الجرح ٤/رقم ٤٧٧، و ت بغداد ٩/٢٣.

وقال العجلي: «ثقة^(١)، ثبت، صاحب سنة^(٢)».

وقال أبو حاتم: «صدوق^(٣)».

وقال ابن خراش: «صدوق^(٤)».

وقال أبو بكر البزار: «ليس ممن تُلزمُ زيادته حجة؛ لاتفاق أهل العلم بالنقل أنه لم يكن حافظاً، وأنه قد روى أحاديث عن الأعمش وغيره لم يتابع عليها^(٥)».

وقال النسائي: «ليس به بأس^(٦)».

وقال ابن حبان: «من متقني أهل الكوفة، وكان ثباً^(٧)».

وقال ابن عدي: «وأبو خالد الأحمر له أحاديث صالحة، ما أعلم له غير ما ذكرت مما فيه كلام، ويحتاج فيه إلى بيان، وإنما أتى هذا من سوء حفظه فيغلط ويخطئ، وهو في الأصل كما قال ابن معين: صدوق وليس بحجة^(٨)».

ولادته:

سنة أربع عشرة ومائة^(٩).

في وفاته قولان:

الأول: سنة تسع وثمانين ومائة^(١٠).

-
- (١) في ترتيب ث العجلي و ت بغداد عبارة " ثقة " فقط.
- (٢) انظر ث العجلي رقم ٦٦٣، و ت بغداد ٢٤/٩، والتهذيب ٨٩/٢، والسياق له.
- (٣) الجرح ٤/رقم ٤٧٧.
- (٤) ت بغداد ٢٤/٩.
- (٥) التهذيب ٨٩/٢-٩٠، نقلاً عن كتابه السنن، وهذا الكلام غير محرز، ولم نقف على هذا الاتفاق الذي أورده بل اتفق أهل العلم على توثيقه، ووصفه غير واحدٍ بالاتقان، ويدخل في ذلك الحفظ والضبط، وقد مر معنا مراراً أن بعض الأحكام التي ترد في غير كتب الرجال المتخصصة تميز بعدم التحرير والتحقيق.
- (٦) ت الكمال ٢٧١/٣، والتهذيب ٨٩/٢.
- (٧) المشاهير رقم ١٣٦١.
- (٨) الكامل ٢٨٣/٣، رقم ٧٥٠.
- (٩) قاله سليمان بن حيان عن نفسه كما في ت بغداد ٢٤/٩.
- (١٠) قاله ابن سعد في طبقاته ٣٩١/٦، وخليفة في طبقاته ص ١٧٢، وابن نمير وأبو داود وأبو عيسى السترمذي كما في رجال البخاري رقم ٤٣٦، وابن زبر في وفاته ٤٢٧/١.

الثاني: سنة تسعين ومائة^(١).

الخلاصة:

هو من الأئمة الحفاظ المتقنين، واتفق الجمهور على توثيقه من المتشددين والمعتدلين، ووصفه غير واحد بالإتقان، وكذا وصّف بكثرة الحديث، وأما ابن معين فمع توثيقه له، إلا أنه لم يعده من المتقنين، وليس عنده ممن يُحتج بحديثه على الانفراد، وسبب ذلك -والله أعلم- تأثره بالحادثة التي ذكرها له الحارث الأعور من أخذ سليمان لكتاب الحارث فيما رواه عن الليث عن ابن عجلان، وعرضه على سفيان بن عيينة^(٢)، وقد تأثر ابن عدي^(٣) بابن معين في حكمه على سليمان بن حيان، وهذا على خلاف عادته؛ لأنه لا يحكم على الرجل إلا من خلال النظر في حديثه، وقد صرح ابن عدي نفسه بقوله: «ما أعلم له غير ما ذكرت مما فيه كلام، ويُحتاج فيه إلى بيان، وإنما أتى هذا من سوء حفظه، فيغلط ويخطئ، وهو في الأصل كما قال ابن معين: صدوق وليس بحجة».

وقد ذكر ابن عدي أحاديث قليلة مما يرى أنه من مناكيره، من مجموع ماله من الحديث الكثير، بل صرح أنه لا يعلم له غير هذه الأحاديث -التي ذكرها- مما فيه كلام، وكلامه هذا حجة عليه، لأنه لا يُستغرب من الإمام المكثّر أن يحصل له بعض الأوهام التي تُحصى، ولذلك قال الذهبي عقب كلام ابن عدي هذا، «قلت: الرجل من رجال الكتب الستة، وهو مكثّر يهمل كغيره»^(٤).

وعلى كل حال فروايته عن هشام بن عروة لم يُتكلم عليها بشيء، ولم يورد ابن عدي له عن هشام بن عروة شيئاً مما أنكر عليه، بل روى له البخاري عن هشام بن عروة

(١) قاله هارون بن حاتم كما في ت بغداد ٢٥/٩.

(٢) وقد مر معنا أن طريقة العرض من طرق التحمل الصحيحه، ومع هذا الموقف الذي أخذه ابن معين من هذا التصرف نجد أن ابن عدي جمع كل ما وقف عليه من مناكير سليمان بن حيان، ولم يذكر منها ولا حديثاً واحداً مما عرضه سليمان على سفيان عن ليث عن ابن عجلان.

(٣) قال الذهبي في السير ٢٠/٩، بعد ذكره لقول ابن معين: صدوق وليس بحجة: "وتابعه على هذا ابن عدي".

(٤) الميزان ٢/٢٠٠، رقم ٣٤٤٣، ورمز له الذهبي بـ"صح"، وهذا الرمز معناه أن العمل على توثيق ذلك الرجل كما جاء في بعض نسخ الميزان، وفي مقدمة لسان الميزان، وانظر شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل ص ٣٢٣-٣٢٤.

ما تابعه عليه الثقات، وهو في هشام بن عروة، وفي غيره^(١) من الثقات المتقين.
النتيجة: ثقة كثير الحديث^(٢)، من الطبقة الثانية.

- (١) يُستثنى الأحاديث التي أنكرت عليه أو خالف فيها الثقات مما نص عليه ابن عدي أو غيره.
(٢) من الرابعة، وتجاذبه الثالثة من مراتب التعديل، وقال الذهبي في الكاشف رقم ٢٠٨٠: "صدوق إمام"، وقال في من تكلم فيه وهو موثق رقم ١٤٣: "ثقة مشهور، قال فيه ابن معين وحده: ليس بحجة"، وقال في الميزان ٢/رقم ٣٤٤٣، عقب كلام ابن عدي فيه: "وهو مكثر يهتم كغيره"، ورمز له بـ "صح".
وقال ابن حجر في هدي الساري ٤٢٧: "له عند البخاري نحو ثلاثة أحاديث من روايته عن حميد وهشام بن عروة وعبيد الله بن عبد الله بن عمر كلها مما تُربيع عليه، وعلق له عن الأعمش حديثاً واحداً في الصيام".

٢٠- شعبة بن الحجاج

« شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي مولاهم أبو بسطام الواسطي ثم البصري، ثقة حافظ متسن، كان الثوري يقول: هو أمير المؤمنين في الحديث، وهو أول من فتش بللعراق عن الرجال وذبح عن السنة وكان عابداً، من السابعة مات سنة ستين/ع»^(١).

أقوال النقاد فيه:

قال معمر: «كان قتادة يسأل شعبة عن حديثه»^(٢).

وقال سفيان الثوري: «ذاك أمير المؤمنين الصغير»^(٣).

وقال أيضاً: «أمير المؤمنين في الحديث»^(٤).

وقال كذلك: «ما رأيت أحداً أروع في الحديث من شعبة، يشك في الحديث الجيد

فيتركه»^(٥).

وقال حماد بن زيد: «إذا خالفني شعبة في شيء تركته؛ لأنه يكرر، ما أبالي من

خالفني إذا وافقني شعبة؛ لأن شعبة كان لا يرضى أن يسمع الحديث مرة»^(٦).

وفي رواية: قال هشام بن عبد الملك: «قال حماد بن زيد: إذا خالفنا شعبة - كأنه

قال: الصواب ما قال - فإننا كنا نسمع ونذهب، وكان شعبة يرجع ويراجع، ويسمع،

ويسمع!، قال أبو الوليد^(٧): ذكرت له شيئاً خالفه فيه شعبة في حياة شعبة. قال: وقلت له

في شيء بعد موت شعبة فلم يلتفت إليه»^(٨).

(١) التقريب رقم ٢٧٩٠.

(٢) الجرح ٤/٣٦٩، رقم ١٦٠٩، وت بغداد ٩/٢٥٩، رقم ٤٨٣٠.

(٣) ت بغداد ٩/٢٥٩.

(٤) ت الكبير ٤/٢٦٧٨، وت بغداد ٩/٢٥٩.

(٥) ت بغداد ٩/٢٦٦.

(٦) الجرح ٤/٣٧٠، رقم ١٦٠٩، من رواية هشام بن عبد الملك.

(٧) هو هشام بن عبد الملك.

(٨) ت بغداد ٩/٢٦٥.

وقال يزيد بن زريع: «لم أر في الحديث أصدق من شعبة»^(١).

وقال عبد الله بن إدريس: «ما جعلت بينك وبين الرجال مثل سفيان وشعبة»^(٢).

وقال سفيان بن عيينة: «كان أمير المؤمنين في الحديث»^(٣).

وقال يحيى بن سعيد: «ما رأيت أحداً قط أحسن حديثاً من شعبة»^(٤).

وقال أيضاً: «ليس أحد أحب إلي من شعبة، ولا يعدله أحد عندي، وكان أعلم بالرجال، وكان سفيان صاحب أبواب»^(٥).

وقال علي بن المديني: «سألت يحيى^(٦): أيما كان أحفظ للأحاديث الطوال^(٧) سفيان أو شعبة؟ فقال: كان شعبة أَمَرَّ فيها، وقال: سمعت يحيى يقول: كان شعبة أعلم بالرجال، فلان عن فلان!، كذا وكذا!، وكان سفيان صاحب أبواب»^(٨).

وقال ابن سعد: «كان ثقة مأموناً ثبتاً صاحب حديث حجة»^(٩).

وقال يحيى بن معين مراراً^(١٠): «شعبة إمام المتقين»^(١١).

وقال أحمد: «كان شعبة يحفظ، لم يكتب إلا شيئاً قليلاً، وربما وهم في الشيء، وقال: سبق شعبة الثوري في نحو ثلاثين شيخاً - أراه يعني من الكوفيين -»^(١٢).

وقال أيضاً: «كان شعبة أمة وحده في هذا الشأن - يعني في الرجال وبصره بالحديث

(١) الجرح ٤/٣٧٠، رقم ١٦٠٩، وانظر نحوه في ت بغداد ٩/٢٦٣.

(٢) ت بغداد ٩/٢٥٩.

(٣) ت بغداد ٩/٢٥٩.

(٤) ت بغداد ٩/٢٦٤.

(٥) الجرح ٤/رقم ١٦٠٩.

(٦) أي القطان.

(٧) في ت الكمال " الطوالات " .

(٨) انظر الشطر الأول في الجرح ٤/٣٦٩، رقم ١٦٠٩، و ت بغداد ٩/٢٦٤، والسياق له، و ت الكمال ٣/٣٩١.

(٩) ط ابن سعد ٧/٢٨٠.

(١٠) صرح بذلك الراوي عنه وهو أبو سعيد السكري.

(١١) ت بغداد ٩/٢٦٣.

(١٢) ت بغداد ٩/٢٥٩، من رواية أبي بكر الأثرم عنه.

وتثبته وتنقيته للرجال^(١)»^(٢).

وقال محمد بن العباس النسائي: «سألت أبا عبد الله يعني أحمد بن حنبل: من أثبتت شعبة أو سفيان؟ فقال: كان سفيان رجلاً حافظاً وكان رجلاً صالحاً، وكان شعبة أثبتت منه وأنقى رجلاً، وسمع من الحكم بن عتيبة قبل سفيان بعشر سنين»^(٣).

وقال كذلك: «كان غلط شعبة في أسماء الرجال»^(٤).

وقال أيضاً: «أكثر ما يخطئ شعبة في أسماء الرجال»^(٥).

وقال في موضع: «كان شعبة يقلب أسامي الرجال»^(٦).

وقال مرة: «شعبة أثبت في الحكم من الأعمش، وأعلم بحديث الحكم، ولولا شعبة ذهب حديث الحكم، وشعبة أحسن حديثاً من الثوري، لم يكن في زمن شعبة مثله في الحديث ولا أحسن حديثاً منه، كان قسم له من هذا حظ، وروى عن ثلاثين رجلاً من أهل الكوفة، لم يرو عنهم سفيان»^(٧).

وقال ابن هانئ: «سمعت أبا عبد الله يقول: علم الناس إنما هو عن شعبة وسفيان، وزائدة، وزهير، هؤلاء أثبت الناس، وأعلم بالحديث من غيرهم. قلت: إن اختلف سفيان وشعبة فالقول قول من؟، قال: سفيان أقل خطأً وبقول سفيان آخذ»^(٨).

وقال أحمد مرة: «كان شعبة من أوثق الناس»^(٩).

وقال كذلك: «تدري من الحجّة؟ شعبة»^(١٠).

(١) هذا التفسير من عبد الله بن أحمد.

(٢) علل أحمد ٢/رقم ٣٥٥٧، و ت بغداد ٩/٢٦٣-٢٦٤.

(٣) ت بغداد ٩/٢٦٤، ونحوه في نفس الموضع من رواية الفضل بن زياد.

(٤) الجرح ٤/٣٧٠، رقم ١٦٠٩، من رواية الحسن بن محمد بن الصباح.

(٥) مسائل ابن هانئ ٢/رقم ٢٣٧٤، وبحر الدم رقم ٤٣٧.

(٦) العلل للمروزي رقم ٤٠، وبحر الدم رقم ٤٣٧.

(٧) الجرح ٤/٣٧٠، رقم ١٦٠٩، من رواية أبي طالب عنه.

(٨) مسائل ابن هانئ ٢/رقم ٢١٦٣.

(٩) مسائل ابن هانئ ٢/رقم ٢١٨٧، وبحر الدم رقم ٤٣٧.

(١٠) العلل للمروزي رقم ٤٥، وبحر الدم رقم ٤٣٧.

وقال العجلي: «ثقة في الحديث [تقي]»^(١)، وكان يخطئ في بعض الأسماء»^(٢).
 وقال العجلي أيضاً: «ثبت نقي الحديث»^(٣)، كان يخطئ في أسماء الرجال قليلاً»^(٤).
 وقال يعقوب بن شيبة: «يقال: إن شعبة كان إذا لم يسمع الحديث مرتين لم يعتد به
 ضبطاً منه له، وإتقاناً، وضحة أخذ»^(٥).

وقال أبو داود: «لما مات شعبة قال سفيان»^(٦): مات الحديث. قلت له»^(٧): هو
 أحسن حديثاً من سفيان؟ فقال»^(٨): ليس في الدنيا أحدٌ أحسن حديثاً من شعبة، ومالك
 على القلة، والزهري أحسن الناس حديثاً، وشعبة يخطأ فيما لا يضره ولا يعاب عليه - يعنى
 في الأسماء-»^(٩).

وقال أبو حاتم: «ثقة»^(١٠).

وقال ابن حبان: «وكان من سادات أهل زمانه حفظاً وإتقاناً وورعاً وفضلاً، وهو
 أول من فتش بالعراق عن أمر المحدثين، وجانب الضعفاء والمتروكين، حتى صار علماً
 يُقتدى به، ثم تبعه عليه بعده أهل العراق»^(١١).

وقال أيضاً: «وكان ممن عُني بعلم السنن، وسعى في طلبها وواظب على درسها

(١) قال في حاشية ترتيب ثقات العجلي: "تفرد به في الأصل، قلت: وفي النفس منها شيء لأن النص في ت
 بغداد بدونها.

(٢) ث العجلي رقم ٧٢٨، وانظر ت بغداد ٩/٢٦٥.

(٣) في ت الكمال "ثقة ثبت في الحديث..."، وكأنه الأصوب.

(٤) ث العجلي رقم ٧٢٨، وانظر ت الكمال ٣/٣٩١.

(٥) ت بغداد ٩/٢٦٥.

(٦) أي الثوري.

(٧) القائل هو الآجري.

(٨) أي أبو داود.

(٩) س الآجري رقم ١١٩٠، و ت بغداد ٩/٢٦٤-٢٦٥.

(١٠) الجرح ٤/٣٧٠، رقم ١٦٠٩.

(١١) الثقات ٦/٤٤٦.

وداوم على الرحلة فيها، وعرج على الأقوياء من الثقات، وجرح الضعفاء في الروايات»^(١).

في ولادته قولان:

الأول: سنة ثلاث وثمانين^(٢).

الثاني: سنة ست وثمانين^(٣).

وفاته:

سنة ستين ومائة^(٤).

النتيجة: أمير المؤمنين في الحديث^(٥)، من الطبقة الثانية.

-
- (١) المشاهير رقم ١٣٩٩.
- (٢) قاله ابن زبر كما في وفياته ٢٠٥/١، وعمرو بن علي كما في ت بغداد ٢٦٦/٩، وابن حبان كما في المشاهير رقم ١٣٩٩.
- (٣) قاله ابن زبر ويحتمل أن يكون من قوله ويحتمل أن يكون من قول عمرو بن علي كما في وفيات ابن زبر ٢١٣/١.
- (٤) قاله سليمان بن حرب، وعلي بن المديني كما في ت الأوسط ١٠٣/٢، وحفص بن عمر كما في ت الكبير ٤/رقم ٢٦٧٨، ويحيى القطان كما في وفيات ابن زبر ٣٧٣/١ وزاد " وهو ابن خمس وسبعين.
- (٥) من رؤوس المرتبة الأولى.

٢١- شعيب بن أبي حمزة

«شعيب بن أبي حمزة الأموي مولاهم واسم أبيه دينار أبو بشر الحمصي، ثقةٌ علبد، قال ابن معين: من أثبت الناس في الزهري، من السابعة مات سنة اثنتين وستين أو بعدها/ع»^(١).

أقوال النقاد فيه:

وقال علي بن عياش^(٢): «كان شعيب بن أبي حمزة عندنا من كبار^(٣) الناس، وكنت أنا وعثمان بن سعيد بن كثير بن دينار من ألزم الناس له، وكان ضئيلاً بالحديث، كان يعدنا المجلس فنقيم نقتضيه إياه فإذا فعل فإنما كتابه بيده ما يأخذه أحد^(٤)،...»^(٥).
وقال أبو اليمان^(٦): «كان عسراً في الحديث، فدخلنا عليه حين حضرته الوفاة فقال: هذه كتيبي قد صححتها، فمن أراد أن يأخذها فليأخذها، ومن أراد أن يعرض فليعرض، ومن أراد أن يسمعها من ابني فليسمعها، فإنه قد سمعها مني»^(٧).

وقال ابن معين: «ثقة، وكان عسراً في حديثه...»^(٨).

وقال كذلك: «أثبت الناس في الزهري مالك بن أنس ومعمرو ويونس وعقيل وشعيب بن أبي حمزة وابن عيينة»^(٩).

(١) التقريب رقم ٢٧٩٨.

(٢) هو "علي بن عياش بتحتانية ومعجمة الألهاني بفتح الهمة وسكون اللام الحمصي، ثقةٌ ثبتٌ، من التاسعة مات سنة تسع عشرة/خ ٤" التقريب رقم ٤٧٧٩.

(٣) في ت أبي زرعة "خيار".

(٤) في تاريخ أبي زرعة "ما تأخذه".

(٥) ت أبي زرعة الدمشقي ٤٣٣/١، رقم ١٠٥١، و ت الكمال ٣/٣٩٦-٣٩٧، والسياق له لأنه أم، نقلاً عن تاريخ دمشق.

(٦) هو "الحكم بن نافع البهراني بفتح الموحدة أبو اليمان الحمصي مشهور بكنيته، ثقة ثبت، يقال: إن أكثر حديثه عن شعيب مناولة، من العاشرة مات سنة اثنتين وعشرين/ع" التقريب رقم ١٤٦٤.

(٧) ت أبي زرعة الدمشقي ٤٣٤/١، رقم ١٠٥٥، و ت الكمال ٣/٣٩٧.

(٨) ت الكمال ٣/٣٩٦، رقم ٢٧٣٣، من رواية عبد الله بن شعيب الصابوني.

(٩) الجرح ٤/رقم ١٥٠٨، وانظر في هذا المعنى ت الدارمي رقم ٥،

وشعيب بن أبي حمزة وابن عيينة^(١).
وقال أيضاً: «من أثبت الناس في الزهري كان كاتباً له»^(٢).
وقال مرة: «ليس به بأس هو أعلم بالزهري من يونس، ومعمرو...»^(٣).
وقال أحمد بن حنبل: «ثبت صالح الحديث»^(٤).
وقال أيضاً: «نظرت في كتب شعيب أخرجها إلي ابنه، فإذا بما من الحسن والصحة والشكل ونحو هذا»^(٥).
وفي سياق: «... فإذا بما من الحسن والصحة ما يقدر فيما أرى بعض الشباب أن يكتب مثل تلك، صحةً وشكلاً، ونحو هذا»^(٦).
وقال كذلك: «رأيت كتب شعيب بن أبي حمزة فرأيت كتباً مضبوطةً مقيدةً - ورفع من ذكره - ...»^(٧).

وقال عبد الرحمن بن إبراهيم الدمشقي^(٨): «ثقة، ثبت...»^(٩).

وقال يعقوب بن شيبة: «ثقة»^(١٠).

وقال العجلي: «ثقة»^(١١).

وقال أيضاً: «ثقة ثبت»^(١٢).

-
- (١) الجرح ٤/رقم ١٥٠٨، وانظر في هذا المعنى ت الدارمي رقم ٥،
(٢) س ابن الجنيد رقم ٥٠٧، وانظر فيه رقم ١٤٧، والتعديل ٣/رقم ١٣٨٣.
(٣) رواية الدقاق رقم ١٣٨.
(٤) ت الكمال ٣/٣٩٦، والتهذيب ٢/١٧٣، من رواية محمد بن علي الجوزجاني.
(٥) الجرح ٤/رقم ١٥٠٨، من رواية أبي بكر الأثرم.
(٦) ت الكمال ٣/٣٩٦، من رواية الأثرم لكن هذا السياق نقلاً عن تاريخ دمشق لابن عساكر.
(٧) ت أبي زرعة الدمشقي ١/٤٣٣، رقم ١٠٥٢، و ت الكمال ٣/٣٩٦.
(٨) المعروف بدحيم.
(٩) ت أبي زرعة الدمشقي ١/٤٣٦، والسير ٧/١٨٩.
(١٠) ت الكمال ٣/٣٩٦، والتهذيب ٢/١٧٣.
(١١) ت العجلي رقم ٧٣٢، و ت الكمال ٣/٣٩٦.
(١٢) التهذيب ٢/١٧٢-١٧٣، وذكره ابن حجر بعد أن نقل قول العجلي السابق "ثقة"، وذكر محقق ت الكمال =

وقال ابن أبي حاتم: سألت أبا زرعة عن شعيب بن أبي حمزة وابن أبي الزناد^(١)؟
 فقال: شعيب أشبه حديثاً وأصح من ابن أبي الزناد^(٢).
 وقال أبو حاتم: «ثقة»^(٣).
 وقال النسائي: «ثقة»^(٤).
 وقال ابن حبان: «من متقني الحمصيين والفقهاء»^(٥).
 وقال الخليلي: «يقال: إنه كان كاتبُ الزهري، وهو ثقةٌ، متفق عليه، حافظ،
 أخرج البخاري نسخته كلها عن الزهري، رواها عن أبي اليمان عن شعيب، أثني الأئمة
 عليه أحمد وغيره»^(٦).
 وقال في موضعٍ آخر: «ثقةٌ، متفق عليه، مخرجٌ حديثه في الصحيحين، مكثر عن
 الزهري، ونافع مولى ابن عمر، ومحمد بن المنكدر، وغيرهم من الكبار القدماء...»^(٧).
 في وفاته قولان:

الأول: سنة اثنتين وستين ومائة^(٨).

الثاني: سنة ثلاث وستين ومائة^(٩).

في الحاشية أن هذا القول موجود في ثقات العجلي حيث رجع للمخطوط.

- (١) هو "عبد الرحمن بن أبي الزناد عبد الله بن ذكوان المدني مولى قریش، صدوق تغير حفظه لما قدم بغداد، وكان فقيهاً، من السابعة ولي خراج المدينة فحمد مات سنة أربع وسبعين وله أربع وسبعون سنة/تحت م ٤" التقريب رقم ٣٨٦١.
- (٢) الجرح ٤/رقم ١٥٠٨.
- (٣) الجرح ٤/رقم ١٥٠٨.
- (٤) ت الكمال ٣/٣٩٦، والتهذيب ٢/١٧٣.
- (٥) المشاهير رقم ١٤٤٣.
- (٦) الإرشاد ١/١٩٨-١٩٩، رقم ٢٥.
- (٧) الإرشاد ١/٤٥٢-٤٥٤، وفيه بقية الحديث عن نسخة شعيب عن الزهري.
- (٨) قاله يزيد بن عبد ربه كما في ت الأوسط ٢/١١٦، وابن حبان في الثقات ٦/٤٣٨.
- (٩) قاله يحيى بن صالح الوحاظي كما في وفيات ابن زبر ١/٣٧٩-٣٨٠، وأحمد بن محمد بن عيسى كما في ت الكمال ٣/٣٩٧.

النتيجة: ثقة ضابط^(١)، من الطبقة الثانية^(٢).

(١) من **المرتبة الثالثة** من مراتب التعديل.

(٢) واشتهر بكونه من أثبت الناس عن الزهري لأكتناره لحديثه، وضبطه له، ولذلك كانت أكثر عبارات النقاد منصبة على تقديمه في الزهري، وقد حذفت أكثر ذلك ولم أورد إلا القليل منه، وروايته عن هشام بن عروة قليلة جداً خاصة في الكتب التسعة.

٢٢- شعيب بن إسحاق

«شعيب بن إسحاق بن عبد الرحمن الأموي مولا هم البصري ثم الدمشقي، ثقة رمي بالإرجاء، وسماعه من بن أبي عروبة بأخره، من كبار التاسعة مات سنة تسع وثمانين/خ م د س ق»^(١).

أقوال النقاد فيه:

وقال الوليد بن مسلم: «رأيت الأوزاعي يقرب شعيب بن إسحاق ويدنيه»^(٢).

وقال ابن سعد: «ثقة»^(٣).

وقال ابن معين: «ثقة»^(٤).

وقال أحمد بن حنبل: «ثقة ما أصح حديثه، وأوثقه»^(٥).

وقال كذلك: «ما أرى به بأس، ولكنه جالس أصحاب الرأي! كان جالس أبا

حنيفة»^(٦).

وقال أبو بكر الأثرم عن أحمد بن حنبل: «ثقة، وأثنى عليه»^(٧).

وقال دحيم: «ثقة»^(٨).

وقال أبو داود: «ثقة ... وهو مرجئ، وأبو مسهر لم يصل عليه»^(٩).

(١) التقريب رقم ٢٧٩٣.

(٢) الجرح ٤/رقم ١٤٩٨.

(٣) ط ابن سعد ٧/٤٧٢.

(٤) ت ابن معين رقم ٥٠٣١، وجاء توثيقه له أيضا من رواية الدارمي في تاريخه رقم ٤٢٣، وفي الجرح

٤/رقم ١٤٩٨، من رواية ابن أبي خيثمة.

(٥) الجرح ٤/رقم ١٤٩٨، من رواية أبي طالب.

(٦) علل احمد ٢/رقم ٣١٢٧.

(٧) ت الكمال ٣/٣٩٣، رقم ٢٧٢٨.

(٨) ت الكمال ٣/٣٩٣، والتهذيب ٢/١٧١، من رواية عثمان بن سعيد الدارمي.

(٩) س الآجري رقم ١٥٦١.

وقال أبو حاتم: «صدق»^(١).

وقال النسائي: «ثقة»^(٢).

وقال ابن حبان: «من المتقين، ممن صحب هشام بن عروة ... وكان متقنا»^(٣).

ولادته:

سنة ثمان عشرة ومائة^(٤).

وفاته :

سنة تسع وثمانين ومائة^(٥).

النتيجة: ثقة متقن^(٦)، من الثانية.

-
- (١) الجرح ٤/رقم ١٤٩٨، وت الكمال ٣/٣٩٣، ونقل أبو الوليد الباجي في التعديل ٣/رقم ١٣٨٠، عن أبي حاتم قوله عن شعيب: "ثقة"، ونقل ابن حجر عن أبي الوليد عن أبي حاتم قوله: "ثقة مأمون"، ولم أجده في المطبوع من التعديل، انظر التهذيب ١٧١/٢.
- (٢) ت الكمال ٣/٣٩٣، والتهذيب ١٧١/٢.
- (٣) المشاهير رقم ١٤٨٦.
- (٤) قاله دحيم كما في وفيات ابن زبر ١/٢٧٩.
- (٥) قاله ابن سعد في طبقاته ٧/٤٧٢، وأبو زرعة كما في وفيات ابن زبر ١/٤٢٧، وابن زبر في وفياته ١/٤٢٦، وغيرهم.
- (٦) من الثالثة من مراتب التعديل لكلام أحمد فيه وابن حبان، خاصة في هشام بن عروة، لأنه لازمه وصحبه.

٢٣- صخر بن جويرية

«صخر بن جويرية، أبو نافع مولى بني تميم أو بني هلال قال: أحمد ثقة، ثقة، وقال القطان: ذهب كتابه ثم وجدته فتكلم فيه لذلك، من السابعة/خ م د ت س»^(١).

أقوال النقاد فيه:

وقال ابن أبي خيثمة: «ورأيت في كتاب علي - يعني ابن المديني - عن يحيى بن سعيد: ذهب كتاب صخر فبعث إليه من المدينة»^(٢).

وقال عبد الرحمن بن مهدي: «كنا إذا أعطينا صخر بن جويرية يقرأ علينا ما كان يحيىء على ما يقرأ علينا، حتى أخذنا كتاب غندر فكان يقرأ علينا على ما هي في كتاب غندر - يعني أنه كان كتاباً صحيحاً»^(٣).

وقال عفان بن مسلم: «كان صخر أثبت في الحديث وأعرف به من جويرية»^(٤).

وقال ابن سعد: «كان ثبتاً ثقة»^(٥).

وقال يحيى: «ثقة ليس به بأس»^(٦).

وقال أيضاً: «صالح»^(٧).

وقال كذلك: «ليس حديثه بالمتروك، إنما يُتكلم فيه لأنه يقال: إن كتابه

(١) التقريب رقم ٢٩٠٤.

(٢) التهذيب ٢/٢٠٤، وهدي الساري ٤٣١.

(٣) علل أحمد ٢/رقم ٣٦٠٨.

(٤) ط ابن سعد ٧/٢٧٦.

(٥) ط ابن سعد ٧/٢٧٥، والنص في الطبقات هكذا، قال ابن سعد: "سمعت عمرو بن عاصم قال: كان صخر يكنى أبونافع مولى لبني تميم، وكان ثبتاً ثقة"، فظاهر العبارة في طبقات ابن سعد يفهم منها أن هذا القول من كلام عمرو كله، نقله ابن سعد عنه، ولذا احتاط المزي في ت الكمال ٣/٤٤٢، ونقل النص بكامله، ولم يجرم أنه من قول ابن سعد، ويحتمل أن يكون ذكر الكنية لعنوه والتوثيق لابن سعد، وهو الغالب ولذلك أثبته، فإنه يتكرر من ابن سعد نقل بعض النقول أو العبارات عن بعض العلماء، ثم يتبعها من غير فصلٍ بحكمه على الرجل بالجرح أو بالتعديل، وبعبارة المعروفة.

(٦) س ابن الجنيد رقم ٨٣٨.

(٧) الجرح ٤/رقم ١٨٨٠، من رواية ابن أبي خيثمة، و ث ابن شاهين رقم ٥٨٦.

سقط (١) (٢).

- وقال أحمد بن حنبل: «شيخ ثقة، حدثنا عنه ابن مهدي ويزيد بن هارون» (٣).
 وفي رواية: «ثقة، ثقة...» (٤).
 وفي رواية: «شيخ، ثقة، ثقة...» (٥).
 وقال كذلك: «صالح الحديث» (٦).
 وقال الذهلي: «ثقة» (٧).
 وقال أبو زرعة: «لا بأس به» (٨).
 وقال أبو داود: «قد تكلم فيه» (٩).
 وقال أبو حاتم: «لا بأس به» (١٠).
 وقال النسائي: «ليس به بأس» (١١).
 النتيجة: ثقة (١٢)، من الطبقة الثانية.

- (١) قال الذهبي في السير ٤١٠/٧، عقب كلام ابن معين: "قلت: احتج به أرباب الصحاح"، وهو يشير أن هذه الحال لم تؤثر على حديثه.
- (٢) ابن شاهين رقم ٥٨٦، والتهذيب ٢٠٤/٢، من رواية ابن أبي خيثمة.
- (٣) علل أحمد ٣٦٠٨/٢، ومثله في حاشية الجرح ٤/رقم ١٨٨٠، حيث ذكر المحقق أن في نسخة "م" من الجرح عبارة: "شيخ ثقة".
- (٤) الجرح ٤/رقم ١٨٨٠، من رواية عبد الله بن أحمد.
- (٥) ت الكمال ٤٤٢/٣، والظاهر أنه نقلاً عن تاريخ دمشق.
- (٦) بحر الدم رقم ٤٥٧، عزاه لابن هانئ، ولم أجده في مسائله.
- (٧) التهذيب ٢٠٤/٢، وهدي الساري ٤٣١، نقلاً عن الحاكم حيث حكاه عن الذهلي.
- (٨) الجرح ٤/رقم ١٨٨٠.
- (٩) س الآجري رقم ١٠٣٨، وقول أبي داود: "تكلم فيه" يشير إلى قول القطان: "ذهب كتساب صخر فبعث إليه من المدينة"، وإنما ذكر ذلك احتياطاً منه رحمه الله كما هو عادة الأئمة يتطاطون في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، لا أن هذا يعني القدح في حديث صخر، ولو كان في حديثه ضعف لمسا اتفقوا على توثيقه، لا سيما كبار النقاد كأحمد وابن معين. وانظر حاشية الكاشف رقم ٢٣٧٥.
- (١٠) الجرح ٤/رقم ١٨٨٠.
- (١١) ت الكمال ٤٤٢/٣، التهذيب ٢٠٤/٢.
- (١٢) من الرابعة من مراتب التوثيق.

٢٤ - عبد العزيز الدراوردي

«عبد العزيز بن محمد بن عبيد الدراوردي أبو محمد الجهني مولا هم المدني، صدوق كان يحدث من كتب غيره فيخطئ، قال النسائي: حديثه عن عبيد الله العمري منكر، من الثامنة مات سنة ست أو سبع وثمانين/ع»^(١).

أقوال النقاد فيه:

وقال عمرو بن علي: «كان عبد الرحمن^(٢) يحدث عن الرجل بالحديث والشيء، لا يحدث بحديثه كله، وإنه حدث عن الدراوردي بحديث»^(٣).

وقال الحميدي: «قدمت المدينة فبدأت بعبد العزيز بن محمد الدراوردي فجاء في جماعة من أهل المدينة يلوموني يقولون: تركت شيخنا أن تبدأ به وتأتيه، قال: تلومني فيما فعلت؛ إنما أتيت الدراوردي لأسلم عليه وأكتب عنه شيئاً، ويكون اعتمادي على ابن أبي حازم إن شاء الله. وبلغ الدراوردي اجتماع من اجتمع إلي فلما رجعت إليه قال: يا قرشي قد بلغني الذي كان، وقد عزم أن أخرج إليك كتيبي وأصولي لتكتبها وأقرأها عليك قال: فأخرج إلي أصوله وإذا هي^(٤) كتب صحاح وأحاديث مستقيمة قال: وقد كان يؤتى بالأحاديث فتقرأ عليه فإن كان في حديثه الذي حملوا عنه خللاً؛ فإنما جاء مما أعلمتكم؛ أنه كان يقرأ من كتب^(٥) الناس، وقد كان يذاكر بالحديث مما ليس عنه فيتهاونون^(٦) به ويقولون: هذا مما لم يكن في كتبه، ويذاكر بالشيء المرفوع فيقولون: هذا في أصل كتابه منقطع»^(٧).

(١) التقريب رقم ٤١١٩.

(٢) أي ابن مهدي.

(٣) ض العقيلي ٣/رقم ٩٧٧، وانظر التهذيب ٥٩٣/٢، مختصراً.

(٤) في المطبوع "هو".

(٥) في المطبوع "من كتبه الناس".

(٦) في المطبوع "فيهاونون".

(٧) المعرفة ٤٢٨/١.

- وقال ابن سعد: «كان كثير الحديث يغلط»^(١).
- وقال مصعب الزبيري: «مالك بن أنس يوثق الدراوردي»^(٢).
- وقال ابن معين: «ثقة حجة»^(٣).
- وقال كذلك: «صالح ليس به بأس»^(٤).
- وقال أيضاً: «ما روى من كتابه فهو أثبت من حفظه»^(٥).
- وقال مرة: «فليح وابن أبي الزناد وأبو أويس، دون الدراوردي، الدراوردي أثبت منهم»^(٦).
- وقيل ليحيى: «ما تقول في الدراوردي وابن أبي حازم؟ قال: الدراوردي ثم ابن أبي حازم»^(٧).
- وسأله عثمان الدارمي فقال: «فسليمان بن بلال أحب إليك أو الدراوردي؟ فقال: سليمان وكلاهما ثقة»^(٨).
- وقال ابن المديني: «هو عندنا ثقة ثبت»^(٩).
- وقال أبو طالب: «سئل أحمد بن حنبل عن عبد العزيز الدراوردي، فقال: كان معروفاً بالطلب، وإذا حدث من كتابه فهو صحيح وإذا حدث من كتب الناس وهم، كان يقرأ من كتبهم فيخطئ، وربما قلب حديث عبد الله العمري^(١٠) يرويه عن
-
- (١) ط ابن سعد ٤/٤٢٤، و ت الكمال ٤/٥٢٩، رقم ٤٠٥٨، وزاد عن ابن سعد عبارة: " ثقة "، وليست في المطبوع من الطبقات .
- (٢) الجرح ٥/رقم ١٨٣٣.
- (٣) ت الكمال ٤/٥٢٩، والتهذيب ٢/٥٩٣، من رواية أحمد بن أبي مریم.
- (٤) الجرح ٥/رقم ١٨٣٣، من رواية أبي بكر بن أبي خيثمة، وروى الدارمي عن ابن معين أيضاً قوله: " لا بأس به " ما في تأريخه رقم ٦٢٩.
- (٥) رواية الدقاق رقم ٢٨٩، وثقات ابن شاهين رقم ٩٣٥.
- (٦) ت ابن معين رقم ١٠٧٩، وانظر الجرح ٥/رقم ١٨٣٣.
- (٧) ت ابن معين رقم ١٠٨٠، وانظر الجرح ٥/رقم ١٨٣٣.
- (٨) ت الدارمي رقم ٣٨٩.
- (٩) س ابن أبي شيبة رقم ١٦٠.
- (١٠) في ت الكمال: " عبد الله بن عمر " .

عبيد الله بن عمر» (١).

وقال الأثرم: «قال أبو عبد الله: الدراوردي إذا حدث من حفظه فليس بشيء، أو نحو هذا، فقيل له: في تصنيفه؟ قال: ليس الشأن في تصنيفه، إن كان في أصل كتابه، وإلا فليس بشيء، كان يحدث بأحاديث ليس لها أصل في كتابه» (٢).

وقال المروزي: «سألته (٣) عن الدراوردي فقال: ما أدري ما أقول لك فيه! أحاديثه كأنه يُنكر بعضهما» (٤).

وقال أحمد كذلك: «كتابُه أصح من حفظه» (٥).

وقال أيضاً: «إذا حدث من حفظه يهمل ليس هو بشيء، وإذا حدث من كتابه فنعم» (٦).

وقال مرة: «حاتم بن إسماعيل أحب إلي منه» (٧).

وقال كذلك: «إذا حدث من حفظه جاء ببواطيل» (٨).

وقال العجلي: «ثقة» (٩).

وقال أبو زرعة: «سبى الحفظ فرما حدث من حفظه الشيء فيخطئ» (١٠).

-
- (١) الجرح ٥/رقم ١٨٣٣، وانظرت الكمال ٤/٥٢٨-٥٢٩.
- (٢) شرح علل الترمذي ٢/٥٨٦-٥٨٧، وقد صنّفه ابن رجب في نوع الثقات الذين لهم كتاب صحيح، وفي حفظهم بعض الشيء.
- (٣) أي أحمد.
- (٤) العلل للمروزي رقم ٢١٠.
- (٥) س أبي داود رقم ١٩٨، ورواه عنه أيضا يعقوب الفسوي في المعرفة ١/٤٣٨.
- (٦) الميزان ٢/رقم ٥١٢٥، ولم أقف على هذا النقل في شيء من المصادر.
- (٧) التهذيب ٢/٥٩٣، نقله عنه الساجي.
- (٨) الميزان ٢/رقم ٥١٢٥، ولم أقف على هذا النقل في شيء من المصادر، وإذا ثبت هذا عن أحمد فإن ما قاله يشمل حديثه عن عبيد الله بن عمر لأن أحمد ذكر أن عنده منا كثير عن عبيد الله، وكذا ما رواه عن غيره من حفظه أو لم يكن في أصل كتابه، وانظر من الأمثلة ما جا في المعرفة للفسوي ١/٤٢٨، وض العقيلي ٣/رقم ٩٧٧.
- (٩) ث العجلي رقم ١١١٤.
- (١٠) الجرح ٥/رقم ١٨٣٣، وانظر تقديمه الدراوردي وابن أبي حازم على فليح بن سليمان وعبد الرحمن بن أبي

وقال ابن أبي حاتم: «سئل أبي عن عبد العزيز بن محمد ويوسف بن الماجشون فقال: عبد العزيز محدث، ويوسف شيخ»^(١).

وقال يعقوب بن سفيان: «عبد العزيز عند أهل المدينة إمام ثقة ... ومن كان من أهل العلم ونصح نفسه علم أن كل من وضعه مالك في موطأه وأظهر اسمه ثقة، تقوم به الحجة»^(٢).

وقال النسائي: «ليس بالقوي»^(٣).

وقال في موضع آخر: «ليس به بأس، وحديثه عن عبيد الله بن عمر منكر»^(٤).

وقال الساجي: «كان من أهل الصدق والأمانة إلا أنه كثير الوهم»^(٥).

وقال ابن حبان: «كان يخطئ»^(٦).

في وفاته أقوال :

الأول : سنة اثنتين وثمانين ومائة^(٧).

الثاني : سنة خمس وثمانين ومائة^(٨).

الثالث : سنة ست وثمانين ومائة^(٩).

الزناد وأبو أويس في س أبي زرعة ٤٢٤/٢-٤٢٥.

(١) الجرح ٥/رقم ١٨٣٣، وانظر ت الكمال ٥٢٩/٤، وفيه : "ويوسف شيخ يخطئ".

(٢) المعرفة والتاريخ ٣٤٩/١.

(٣) ت الكمال ٥٢٩/٤، والتهذيب ٥٩٣/٢.

(٤) ت الكمال ٥٢٩/٤، والتهذيب ٥٩٣/٢.

(٥) التهذيب ٥٩٣/٢، وعبارة "كثير الوهم" لا نجد أحداً من المتقدمين قال بها، وتحمل على الكثرة النسبية، ومراده تكرار الوهم منه بالنسبة لكثرة حديثه.

(٦) الثقات ١١٦/٧.

(٧) الثقات ١١٧/٧، ذكر ابن حبان القول المشهور في وفاته جازماً به ثم أعقبه، بهذا القول بصيغة التمریض "قيل"، ومع ضعف هذا القول كرر ابن حبان ذكره جازماً به في المشاهير رقم ١١٢٠، على خلاف فعله في الثقات، فلا أدري ما وجه ذلك ولعله ذهل منه رحمه الله .

(٨) وحزم به ابن زبر في وفاته ٤١٨/١ .

(٩) قاله أبو الربيع كما في ت الأوسط ١٧٠/٢، ويعقوب بن محمد كما في ت الأوسط ١٦٨/٢، والبخاري

كما في ت الكبير ٦/رقم ١٥٦٩، وحزم به ونقله أيضاً عن غيره، أما قول الحافظ في التهذيب ٥٩٣/٢، "

الرابع: سنة سبع وثمانين ومائة^(١).

الخلاصة:

اتفق الجمهور على توثيق عبد العزيز الدراوردي، منهم مالك، ووصفه ابن معين بأنه ثقة حجة في رواية، وقال ابن المديني ثقة ثبت، وقال يعقوب الفسوي إمام ثقة، وهذه الأوصاف تدل على علو رتبته وهو من المكثرين للرواية.

لكن ما روى من كتابه أصح وأثبت مما رواه من حفظه، كما أفاد ابن معين وأحمد وأبو زرعة، وعلى هذا إذا روى من حفظه أو من كتب الناس تطرق إلى حديثه الخطأ، كما قال أحمد، وقد ذكر الحميدي: أن الدراوردي أخرج إليه أصوله وإذا هي كتب صحاح وأحاديث مستقيمة، وأبان أن الخلل الذي يدخل عليه هو بسبب أنه يؤتى بالأحاديث فتقرأ عليه من كتب غيره.

النتيجة: ثقة^(٢) عن هشام بن عروة إذا حدث من كتابه من الثانية.

وحكى البخاري أنه مات سنة تسع وثمانين"، فلم أقف عليه في المطبوع من التاريخ الأوسط والتاريخ الكبير، بل للموجود فيهما على خلاف ما نقل الحافظ، وقال به ابن السري كما في وفيات بن زبر ٤٢١/١.

(١) قاله ابن سعد في طبقاته ٤٢٤/٥، وخليفة بن خياط في طبقاته ص ٢٧٦.

(٢) من الرابعة من مراتب الجرح وتجاذبه الثالثة، وقال الذهبي في الميزان ٢/رقم ٥١٢٥: "صدوق من أهل المدينة غيره أقوى منه".

٢٥- عبد الله بن إدريس

«عبد الله بن إدريس بن يزيد بن عبد الرحمن الأودي بسكون الواو أبو محمد الكوفي، ثقة فقيه عابد، من الثامنة مات سنة اثنتين وتسعين وله بضع وسبعون سنة/ع»^(١).

أقوال النقاد فيه:

وقال علي بن نصر الجهضمي الكبير: «قال لي شعبة ببغداد: هاهنا رجل من أصحابي من علمه ومن حاله وجعل يثنى عليه أشتهي أني أعرف بينك وبينه فجمع بيني وبين بن إدريس»^(٢).

وقال ابن سعد: «كان ثقة مأموناً، كثير الحديث، حجة صاحب سنة وجماعة»^(٣).
وقال ابن معين: «ثقة»^(٤).

وقال عثمان الدارمي لابن معين: «فابن نمير أحب إليك أو ابن إدريس»^(٥)؟ فقال: ثقة، وثقه، وابن إدريس أرفع»^(٦).

وقال الدارمي له أيضاً: «وابن إدريس أحب إليك أو ابن نمير؟ فقال: كلاهما ثقتان، إلا أن ابن إدريس أرفع، وهو ثقة في كل شيء»^(٧).

وقال أبو يعلى الموصلي: «سمعت يحيى بن معين وقيل له: أيما أحب إليك ابن إدريس أو ابن فضيل؟ قال: ابن إدريس خير من ابن فضيل، وابن فضيل أحسنهما حديثاً»^(٨).

(١) التقريب رقم ٣٢٠٧.

(٢) الجرح ٥/رقم ٤٤.

(٣) ط ابن سعد ٦/٣٨٩.

(٤) الجرح ٥/رقم ٤٤، من رواية إسحاق بن منصور.

(٥) هو "محمد بن فضيل بن غزوان بفتح المعجمة وسكون الزاي الضبي مولاهم أبو عبد الرحمن الكوفي، صدوق عارف رمي بالتشيع من التاسعة، مات سنة خمس وتسعين/ع" التقريب رقم ٦٢٢٧، قال عنه ابن معين: "ثقة"، وقال علي بن المديني: "كان ثقة ثبتاً"، وقال الدارقطني "كان ثبتاً"، انظر التهذيب ٣/٦٧٧.

(٦) ت الدارمي رقم ٦٨٧.

(٧) ت الدارمي رقم ٥١.

(٨) ت بغداد ٩/٤٢٥، رقم ٥٠٢٨.

وقال ابن معين أيضاً: «ابن إدريس خير من ابن فضيل مائة مرة!!، وابن فضيل أحسن حديثاً منه»^(١).

وقال كذلك: «كان ابن المبارك أفضل من ابن إدريس، وكان ابن إدريس مأموناً ثقة لا بأس به»^(٢).

وقال علي بن المديني: «كان ابن إدريس ثباً، ما أعلمنا^(٣) أحد عليه، ولا على بشر بن المفضل كبير شيء، وكان أمرهما قريباً من السواء، قليلي الحديث، كأنهما من مشكاة واحدة»^(٤).

وقال كذلك: «من الثقات»^(٥).

وقال أيضاً: «عبد الله بن إدريس فوق أبيه في الحديث»^(٦).

وقال ابن نمير: «ابن إدريس كان أتقن، وحفص بن غياث كان أعلم بالحديث من ابن إدريس، وابن أبي زائدة كان أكثر في الحديث من ابن إدريس، وفي الإتيان»^(٧).
وسئل ابن نمير: عن عبد الله بن إدريس وحفص -يعني بن غياث-؟ فقال: «كان حفص أكثر حديثاً، ولكن ابن إدريس ما خرج عنه فإنه فيه أثبت وأتقن، فقلت^(٨): فالسنة أليس عبد الله آخذ في السنة؟ فقال: ما أقربهما في السنة»^(٩).
وقال أحمد بن حنبل: «كان نسيجاً وحده»^(١٠).

(١) رواية الدقاق رقم ٢٧.

(٢) س ابن محرز رقم ٥٦٨، نقلاً عن حاشية ت الكمال ٨٦/٤.

(٣) هكذا في المطبوع وفيه تصحيف.

(٤) س ابن محرز ورقة ٣٩، نقلاً عن حاشية ت الكمال ٨٦/٤.

(٥) الجرح ٥/رقم ٤٤.

(٦) ت بغداد ٩/٤٢٥.

(٧) الجرح ٥/رقم ٤٤.

(٨) القائل الفريابي الراوي عنه.

(٩) ت بغداد ٩/٤٢٤، سأله جعفر بن محمد الفريابي.

(١٠) علل أحمد ١/رقم ٩٧٣، والجرح ٥/رقم ٤٤، وت بغداد ٩/٤٢٥، رقم ٥٠٢٨، قال في المصباح المنير: " ويقال في المدح: " هو نسيج وحده " بالإضافة، أي منفرد بخصال محمودة لا يشركه فيها غيره كما أن

وقال أبو جعفر الجمال^(١): «كان بن إدريس حافظاً لما يحفظ»^(٢).

وقال العجلي: «ثقة ثبت صاحب سنة زاهد صالح»^(٣).

وقال أبو حاتم: «حجة يحتج بها، وهو إمام من أئمة المسلمين، ثقة»^(٤).

وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم: «سئل أبي وأبو زرعة: عن يونس بن بكير وعبد بن سليمان وسلمة بن الفضل في ابن إسحاق أيهم أحب إليكما قالوا: ابن إدريس أحبهم إلينا»^(٥).

وقال ابن خراش: «ثقة»^(٦).

وقال إبراهيم الحربي: «كان بن إدريس جار ابني أبي شيبة فلم يكتبوا عنه كثير شيء، وكان ينبغي أن يكتبوا حديثه كله»^(٧).

وقال النسائي: «ثقة ثبت»^(٨).

وقال ابن حبان: «كان ينصر السنة ويذب على ورع شديد وإتقان وضبط»^(٩).

وقال الدارقطني: «من الثقات الحفاظ»^(١٠).

التوب النفيس لا يُنسج على منواله غيره أي لا يُشرك بينه وبين غيره في السدى ... "، ص ٢٣٠ مادة "نسج"، وانظر القاموس ص ٢٦٥، مادة "نسج"، وهو من الأمثال العربية، وانظر معجم الأمثال العربية ٢٥٦/٤، مادة "نسج".

(١) هو "مخلد بن مالك بن جابر الجمال بالجيم أبو جعفر الرازي نزيل نيسابور، ثقة، من العاشرة مات سنة إحدى وأربعين خ" رقم ٦٥٣٨، وهناك أبو جعفر الجمال آخر من طبقتة، وشيوخهما وتلاميذهما واحد إلا في البعض، وعرفنا أن المراد به هنا هو مخلد بن مالك بالنظر لمن راوى عنه توثيقه لابن إدريس في كتاب الجرح، وهو علي بن الحسن المنسجاني، وهو من تلاميذه وليس من تلاميذ الآخر.

(٢) الجرح ٥/رقم ٤٤.

(٣) ث العجلي رقم ٨٥٣، وذكر المحقق أنها زيادة من التهذيب أي الترجمة، والتهذيب ٣٠٢/٢.

(٤) الجرح ٥/رقم ٤٤.

(٥) الجرح ٥/رقم ٤٤.

(٦) ت بغداد ٩/٤٢٦.

(٧) ت بغداد ٩/٤٢٦.

(٨) ت الكمال ٨٧/٤ والتهذيب ٣٠١/٢.

(٩) المشاهير رقم ١٣٧٦.

(١٠) سنن الدارقطني ٤/٢٢٤، جاء حكم الدارقطني هذا بعد ذكره لزيادة انفرد بها ابن إدريس، وكأنه يريد بقوله

في ولادته قولان:

الأول: سنة خمس عشرة ومائة، وهو المحفوظ^(١).

الثاني: سنة عشرين ومائة^(٢).

وفاته:

سنة اثنتين وتسعين ومائة^(٣).

النتيجة: ثقة ثبت فقيه^(٤)، من الطبقة الثانية.

"من الثقات الحفاظ" أما زيادة ثقة ضابط، ومثل هذا تقبل زيادته إذا انفرد عند الدارقطني وأئمة العلل من المتقدمين.

(١) قاله ابن إدريس عن نفسه كما في وفيات ابن زبر ٢٦٩/١، وت بغداد ٤٢٦/٩، وقال به الجمهور منهم

أحمد ويعقوب بن شيبه، وقال الخطيب: "والمحفوظ فيما أرى هذا"، ت بغداد ٤٢٦/٩-٤٢٧.

(٢) روي أن ابن إدريس قاله عن نفسه كما في ت بغداد ٤٢٢/٩، وهو خلاف المحفوظ.

(٣) منهم محمد بن المثنى كما في ت الأوسط ١٩٠/٢، وابن حنبل كما في ت بغداد ٢٤٧/٩، وابن سعد في

طبقاته ٣٨٩/٦، وابن زبر في وفياته ٤٣١/١، وغيرهم.

(٤) من الثالثة من مراتب التعديل.

٢٦- عبد الله بن داود

«عبد الله بن داود بن عامر الهمداني أبو عبد الرحمن الخُرَيْبِيُّ، معجزة وموحدة مصغراً كوفي الأصل، ثقة عابد من التاسعة مات سنة ثلاث عشرة وله سبع وثمانون سنة أمسك عن الرواية قبل موته فلذلك لم يسمع منه البخاري/خ٤»^(١).

أقوال النقاد فيه:

قال ابن عيينة: «ذاك أحد الأحدثين، وقال مرة: ذاك شيخنا القديم»^(٢).

وقال ابن سعد: «كان ثقة ناسكاً»^(٣).

وقال ابن معين: «ثقة صدوق مأمون»^(٤).

وسأله الدارمي فقال: «عبد الله بن داود الخريبي؟ فقال: ثقة مأمون، قلت: وأبو

عاصم - أعني النبيل -؟ فقال: ثقة. قلت أيهما أحب إليك فقال: ثقتان. قال عثمان

الدارمي: الخريبي أعلى»^(٥).

وقال أبو زرعة: «ثقة»^(٦).

وقال أبو حاتم: «كان يميل إلى الرأي، وكان صدوقاً»^(٧).

وقال النسائي: «ثقة»^(٨).

وقال ابن قانع: «ثقة»^(٩).

(١) التقريب رقم ٣٢٩٧.

(٢) ت الكمال ٤/١٢٢، رقم ٣٢٣٦، والتهذيب ٢/٣٢٧.

(٣) ط ابن سعد ٧/٢٩٥.

(٤) ت الكمال ٤/١٢٢، والتهذيب ٢/٣٢٧. من رواية معاوية بن صالح.

(٥) ت الدارمي رقم ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، وانظر الجرح ٥/رقم ٢٢١.

(٦) الجرح ٥/رقم ٢٢١.

(٧) الجرح ٥/رقم ٢٢١.

(٨) ت الكمال ٤/١٢٢، والتهذيب ٢/٣٢٧.

(٩) التهذيب ٢/٣٢٧.

وقال ابن حبان: «كان متقناً»^(١).

وقال الدارقطني: «ثقة زاهد»^(٢).

وقال أيضاً: «من الرفعاء الثقات»^(٣).

وقال الخليلي: «متفق عليه، مخرج في الصحيحين، روى عنه القدماء، مثل مُسَدِّد بن

مُسْرَهْد، أمسك عن الرواية قبل موته بسنتين»^(٤).

ولادته:

سنة ست وعشرين ومائة^(٥).

وفي وفاته أقوال:

الأول: ثلاث عشرة ومائتين، وعليه الجمهور^(٦).

الثاني: سنة اثني عشرة ومائتين^(٧).

الثالث: سنة إحدى عشرة ومائتين^(٨).

النتيجة: ثقة مأمون^(٩)، من الطبقة الثانية.

(١) المشاهير رقم ١٢٨٦.

(٢) ت الكمال ١٢٢/٤، والتهذيب ٣٢٧/٢.

(٣) انظر سنن الدارقطني ١٧٢/١.

(٤) الإرشاد ٢٤١/١، رقم ٧٢.

(٥) قاله عن نفسه كما في ت الكمال ١٢٣/٤.

(٦) قال به ابن سعد في طبقاته ٢٩٥/٧، وخليفة في طبقاته ص ٢٢٦، ومحمد بن يونس الكديمي كما في ت

الكمال ١٢٣/٤، وابن زبر في وفياته ٤٧٤/٢، وغيرهم، وجزم به الذهبي في أكثر من كتاب انظر علسي

سبيل المثال الكاشف رقم ٢٧٠٦.

(٧) قال البخاري: "مات قريباً من أبي عاصم" انظر ت الأوسط ٢٣٠/٢، قال الكلاباذي في رجال البخاري

رقم ٥٧٣، والباجي في التعديل ٨٠١/٢: "مات أبو عاصم آخر سنة اثني عشرة ومائتين"، قلت: وقول

البخاري قريباً من الجمهور.

(٨) قاله ابن حبان في المشاهير رقم ١٢٨٦، والثقات ٦٠/٧، ونحالف بذلك الجمهور.

(٩) من الثالثة من مراتب التعديل.

٢٧- عبد الله بن المبارك

«عبد الله بن المبارك المروزي مولى بني حنظلة، ثقة ثبت فقيه عالم جواد مجاهد، جُمعت فيه خصال الخير، من الثامنة مات سنة إحدى وثمانين وله ثلاث وستون/ع»^(١).
أقوال النقاد فيه:

قال شعبة: «ما قدم علينا من ناحيتكم مثله»^(٢).

وقال أبو إسحاق الفزاري: «ابن المبارك إمام المسلمين أجمعين»^(٣).

وقال عبد الرحمن بن مهدي: «الأئمة أربعة: سفيان الثوري ومالك بن أنس وحماد بن زيد وابن المبارك»^(٤).

وقال أيضاً: «حدثني ابن المبارك وكان نسيح وحده»^(٥).

وقال كذلك: «كان ابن المبارك أعلم من سفيان الثوري»^(٦).

وقال أبو أسامة^(٧): «كان ابن المبارك في أصحاب الحديث مثل أمير المؤمنين في الناس»^(٨).

وقال أسود بن سالم^(٩): «كان ابن المبارك إماماً يُقتدى به، كان من أثبت النسل في السنة، إذا رأيت رجلاً يغمز ابن المبارك بشيء فاقمه على الإسلام»^(١٠).

(١) التقريب رقم ٣٥٧٠.

(٢) الجرح ١٧٩/٥، رقم ٨٣٨، وت بغداد ١٥٦/١٠، رقم ٥٣٠٦، قاله لعبد العزيز بن أبي رزمة.

(٣) ت بغداد ١٠/١٦١.

(٤) الجرح ١٨٠/٥، رقم ٨٣٨، وت بغداد ١٠/١٥٩.

(٥) الجرح ١٨٠/٥، رقم ٨٣٨، وت بغداد ١٠/١٨٠.

(٦) ت بغداد ١٠/١٦٠.

(٧) هو حماد بن أسامة.

(٨) ت بغداد ١٠/١٥٥، رقم ٥٣٠٦.

(٩) هو أسود بن سالم أبو محمد العابد سمع حماد بن زيد وسفيان بن عيينة روى عنه حاتم بن الليث الجوهري

وعبد الوهاب بن عبد الحكم الوراق، وكان معروفاً بالخير، قال محمد بن جرير الطبري: "كان ثقة ورعاً

فاضلاً مات سنة ثلاث عشرة أو أربع عشرة ومائتين". انظر ت بغداد ٧/٣٩-٤٠، رقم ٣٤٩٩.

(١٠) ت بغداد ١٠/١٦٥.

وقال ابن سعد: «وطلب العلم فروى رواية كثيرة، وصنف كتباً كثيرة في أبواب العلم وصنوفه، حملها عنه قوم وكتبها الناس عنهم، وقال الشعر في الزهد والحث على الجهاد وقدم العراق والحجاز والشام ومصر واليمن وسمع علماً كثيراً، وكان ثقة مأموناً إماماً حجة كثير الحديث»^(١).

وقال ابن الجنيد: «سمعت يحيى بن معين: وذكروا عبد الله بن المبارك فقال رجل: إنه لم يكن حافظاً، فقال يحيى بن معين: كان عبد الله بن المبارك رحمه الله كيساً مستثبناً ثقة، وكان عالماً صحيح الحديث، وكانت كتبه التي حدث بها عشرين ألفاً أو واحداً وعشرين ألفاً»^(٢).

وقال أبو بكر بن أبي خيثمة: «سمعت يحيى بن معين يقول: وذكر أصحاب سفيان فذكر بن المبارك فبدأ به وقال: هم خمسة: ابن المبارك ووكيع ويحيى وعبد الرحمن وأبو نعيم»^(٣).

وقال جعفر بن أبي عثمان الطيالسي: «قلت ليحيى بن معين: إذا اختلف يحيى القطان ووكيع؟ قال: القول قول يحيى. قلت: إذا اختلف عبد الرحمن ويحيى؟ قال: يحتاج من يفضل بينهما قلت: أبو نعيم وعبد الرحمن؟ قال: يحتاج من يفضل بينهما قلت: الأشجعي؟ قال: مات الأشجعي ومات حديثه معه! قلت: ابن المبارك؟ قال: ذاك أمير المؤمنين»^(٤).

قال إبراهيم بن موسى: «كنت عند يحيى بن معين فجاءه رجل فقال: يا أبا زكريا من كان أثبت في معمر عبد الرزاق أو عبد الله بن المبارك؟ وكان متكئاً فاستوى جالساً فقال: كان ابن المبارك خيراً من عبد الرزاق ومن أهل قريته! ثم قال: تضم عبد الرزاق إلى عبد الله!! قال: وقال يحيى وذكر عنده بن المبارك فقال: سيد من سادات المسلمين»^(٥).

(١) ط ابن سعد ٣٧٢/٧

(٢) س ابن الجنيد رقم ٣٩٣، و ت بغداد ١٠/١٦٢.

(٣) ت بغداد ١٠/١٦٣.

(٤) ت بغداد ١٠/١٦٣.

(٥) ت بغداد ١٠/١٦٣.

وقال علي بن المديني: «ثقة»^(١).

وقال أيضاً: «انتهى العلم إلى رجلين إلى عبد الله بن المبارك ثم من بعده إلى يحيى بن معين»^(٢).

وقال أحمد بن حنبل: «لم يكن في زمان بن المبارك أحد أطلب للعلم منه رحل إلى اليمن وإلى الشام والبصرة والكوفة، وكان من رواة العلم وكان أهل ذلك كتب عن الكبار والصغار كتب عن عبد الرحمن بن مهدي وأبي إسحاق الفزاري وجمع أمراً عظيماً»^(٣).

وفي زيادة: «وما كان أحد أقل سقطاً منه، كان يحدث من كتاب كان رجلاً صاحب حديث حافظاً»^(٤).

وقال العجلي: «ثقة ثبت في الحديث، رجل صالح وكان يقول الشعر وكان جامعاً للعلم»^(٥).

وقال أبو حاتم: «ثقة إمام»^(٦).

وقال ابن خراش: «ثقة»^(٧).

وسئل إبراهيم الحربي: «إذا اختلف أصحاب معمر فالقول قول من؟ قال: القول قول ابن المبارك»^(٨).

وقال ابن حبان: «وكان فيه خصال مجتمعة، لم يجتمع في أحد من أهل العلم في زمانه في الدنيا كلها، كان فقيهاً ورعاً عالماً بالاختلاف، حافظاً يعرف السنن، رحالاً في

(١) الجرح ٥/١٨٠-١٨١، رقم ٨٣٨.

(٢) ت بغداد ١٠/١٦٢، وانظر العلل لعللي بن المديني ص ٤٣.

(٣) الجرح ٥/١٨٠، رقم ٨٣٨.

(٤) ت الكمال ٤/٢٦٠، وبحر الدم رقم ٥٥٢.

(٥) ت العجلي رقم ٩٥٩.

(٦) الجرح ٥/١٨١، رقم ٨٣٨.

(٧) ت بغداد ١٠/١٦٤.

(٨) ت بغداد ١٠/١٦٣.

٢٨- عبد الملك بن جريج

«عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج الأموي مولا هم المكي، ثقة فقيه فاضل وكان يدلّس ويرسل^(١)، من السادسة مات سنة خمسين أو بعدها وقد جاز السبعين وقيل: جاز المائة ولم يثبت/ع^(٢)».

أقوال النقاد فيه:

قال هشام بن عروة: «جاء ابن جريج بصحيفة مكتوبة فقال لي: يا أبا المنذر هذه أحاديث أرويهما عنك؟ قلت: نعم، فذهب، فما سألتني عن شيء غيرها!»^(٣).

وفي رواية يحيى بن سعيد القطان قال: «قال هشام بن عروة جاء ابن جريج بكتّاب فقال هذا حديثك أرويه عنك؟ قال: قلت: نعم، قال يحيى: فقلت في نفسي ما أدري أيهما أعجب!»^(٤).

(١) جعله ابن حجر في الثالثة من مراتب التدليس انظر طبقات المدلسين رقم ٨٣.

(٢) التقريب رقم ٤١٩٣.

(٣) المعرفة ٨٢٤/٢، والكفاية ٣٢٠، وهو من رواية شعيب بن إسحاق عن هشام بن عروة، ولم يبين في هذه الحكاية هل قرأها وتأملها هشام أم لا وظاهر الحكاية أنه لم ينظر فيها.

(٤) الكفاية ٣٢٠، قلت: لا عجب في ذلك فإن ابن جريج وكثير من معاصريه من العلماء من شيوخه وغيرهم كانوا يذهبون لجواز ذلك، كهشام بن عروة والزهرى، والليث بن سعد، ومالك، وفعله أحمد وغيره من كبار الأئمة، لكن بشرط أن يكون ما أجاز له مقابلاً بأصل الشيخ أو على فرع مقابل بأصل الشيخ، بل كانوا لا يفعلون ذلك لأي أحد بل لمن هو معروف بالطلب، وقد فعل ابن جريج مع الزهرى مثل ما فعل مع هشام بن عروة فأتى بقرطاس وقال: للزهرى أروي هذا عنك؟ قال الزهرى: نعم. قال ابن عيينة الراوي للحكاية متعجباً: "والله ما أدري أيهما أعجب! ابن شهاب أو ابن جريج، يقول هذا: أروي عنك؟ فيقول نعم". وقد أجاب الخطيب البغدادي على هذا التعجب فقال: "عجب سفيان كيف لم ينظر ابن شهاب إلى المكتوب في القرطاس أهو من حديثه أم لا وكيف استجاز ابن جريج أن يسأله إجازة ذلك ولعل ابن شهاب كان قد عرف القرطاس، بل عساه أن يكون هو كتبه، فأغناه ذلك عن النظر فيه أو كان يعتقد أن ابن جريج لا يستجيزه إلا ما كان من حديثه لأمانة ابن جريج عنده والله أعلم" اهـ (الكفاية ٣١٩).

أقول: وما أجاب به الخطيب على تعجب سفيان بن عيينة، يجاب به على تعجب يحيى القطان، فإن الحال واحد. وانظر كلامهم على جواز وصحة الإجازة والمناولة في المعرفة والتأريخ ٨٢٢/٢-٨٢٤، والكفاية ٣١٧-٣٢٥، وعلوم الحديث لابن الصلاح ١٦٥-١٦٦.

جمع العلم...»^(١).

في ولادته قولان:

الأول: سنة ثمان عشرة ومائة، وعليه الجمهور^(٢).

الثاني: سنة تسع عشرة ومائة^(٣).

في وفاته قولان:

الأول: سنة تسع وسبعين ومائة^(٤).

الثاني: سنة إحدى وثمانين ومائة، وهو الصحيح وعليه الجماهير^(٥).

النتيجة: ثقة ثبت إمام^(٦)، من الطبقة الثانية.

-
- (١) الثقات ٧/٧-٨، وانظر المشاهير رقم ١٥٦٤.
- (٢) قاله أحمد بن حنبل كما في ت الكبير ٥/رقم ٦٧٩، وقاله ابن زبر كما في وفياته ١/٢٧٨، ونقله أحمد من قول ابن المبارك عن نفسه، وقاله عمرو بن علي كما في ت بغداد ١٠/١٥٣.
- (٣) روي من قول المبارك عن نفسه كما في ت بغداد ١٠/١٥٣.
- (٤) قاله سعيد بن أسد، ونعيم بن حماد كما في وفيات ابن زبر ١/٤٠٦-٤٠٧.
- (٥) قاله أبو الربيع خادم فضيل كما في ت الأوسط ٢/١٦١، وقاله ابن المنى وعمرو المدائني والمسيب بن واضح كما في وفيات ابن زبر ١/٤١٠-٤١١، وابن سعد كما في طبقاته ٧/٣٧٢، وعلي بن المديني كما في كتابه العلل ٤٣، وخليفة بن خياط ٣٢٣، والبخاري في ت الكبير ٥/رقم ٦٧٩.
- (٦) من المسائل من مراتب التعديل.

وقال سفيان الثوري: «أعياني حديث ابن جريج أن أحفظه فنظرت إلى شيء يجمع فيه المعنى فحفظته وتركت ما سوى ذلك»^(١).

وقال مالك بن أنس: «كان ابن جريج حاطب ليل»^(٢).

وقال يزيد بن زريع: «كان ابن جريج صاحب غشاء»^(٣).

وقال يحيى بن سعيد القطان: «كنا نسمي كتب ابن جريج كتب الأمانة، وإن لم يحدثك ابن جريج من كتابه لم يُنتفع به»^(٤)^(٥).

وقال كذلك: «لم يكن أحد أثبت في نافع من ابن جريج فيما كتب»^(٦).

وقال أيضاً: «وابن جريج أثبت من مالك في نافع»^(٧).

وقال ابن سعد: «كان ثقة كثير الحديث جداً»^(٨).

وقال يحيى بن معين: «أصحاب الحديث خمسة فذكر ابن جريج منهم»^(٩).

وقال أيضاً: «ثقة في كل ما روي عنه من الكتاب»^(١٠).

وقال علي بن المديني: «نظرت فإذا الإسناد يدور على ستة فذكرهم قال: ثم صار علم هؤلاء الستة إلى أصحاب الاصناف ممن صنف (١١) ... ومن أهل مكة عبد الملك بن

(١) ت بغداد ٤٠٢/١٠.

(٢) ت بغداد ٤٠٣/١٠.

(٣) ت بغداد ٤٠٤/١٠، ومراد مالك ويزيد بن زريع أن ابن جريج يروي كل شيء ولا يختار وينتقي، وسيأتي معنا وصف الأئمة لكثرة جمعه من الحديث والعلم، فمن حديثه الصحيح المتصل ومنه المنقطع، ومنه الضعيف الذي يصرح فيه باسم من روى عنه، ومنه الضعيف الذي يرويه عن الضعفاء ويدلسهم حتى لا يعرفون.

(٤) أي لم ينتفع بتحديثه، وفي ت الكمال " لم تنتفع به ".

(٥) ت بغداد ٤٠٤/١٠.

(٦) انظر الجرح ٣٥٧/٥، رقم ١٦٨٧، وت بغداد ٤٠٥/١٠.

(٧) ت بغداد ٤٠٥/١٠.

(٨) ط ابن سعد ٤٩٢/٥.

(٩) ت بغداد ٤٠٢/١٠، من رواية يعقوب بن شيبان.

(١٠) ت بغداد ٤٠٤/١٠، من رواية ابن أبي مرجم.

(١١) في ت بغداد " يصنف العلم ".

عبد العزيز بن جريج مولى القرشيين ...»^(١).
 وقال عثمان بن أبي شيبة: «ثقة حجة»^(٢).
 وقال أحمد بن حنبل: «كان بن جريج من أوعية العلم»^(٣).
 وقال أبو بكر الأثرم: «قال لي أبو عبد الله: إذا قال ابن جريج "قال فلان"، وقال
 فلان"، "وأخبرت"، جاء بمناكير! فإذا قال: "أخبرني"، "وسمعت"، فحسبك به»^(٤).
 وفي رواية: «إذا قال: "أخبرني" و "سمعت" فحسبك به»^(٥).
 وقال أيضاً: «كان ابن جريج الذي يحدث من كتاب أصح، وكان في بعض حفظه
 إذا حدث حفظاً سيئاً»^(٦).
 وقال كذلك: «عمرو بن دينار وابن جريج أثبت الناس في عطاء»^(٧).
 وقال مرة: «ثبت صحيح الحديث، لم يحدث بشيء إلا أتقنه»^(٨).
 وقال أحمد بن صالح المصري: «ابن جريج إذا أخبر الخبر فهو جيد، وإذا لم يخبر فلا
 يُعبأ به»^(٩).
 وقال البخاري: «وابن جريج حافظ»^(١٠).

- (١) العلل لابن المديني ٣٩-٤٠، وانظر ت بغداد ٤٠١/١٠.
 (٢) ت ابن شاهين ٨٩٨.
 (٣) رواية الميموني رقم ٤٧٩، وت بغداد ٤٠١/١٠.
 (٤) ت بغداد ٤٠٤/١٠.
 (٥) ت بغداد ٤٠٤/١٠، من رواية محمد بن الفضل العتايي.
 (٦) ت بغداد ٤٠٤/١٠، من رواية محمد بن موسى بن مشيش، ولم أجد هذا الكلام إلا لأحمد، لأنه كثير التفصيل والتدقيق في حال الرواة الثقات، وما ذكره هو إشارة إلى ما بعض ما حدث به من حفظه، وهو نادر قليل، لأن الغالب عليه التحديث من حفظه بما أتقنه أو من كتابه، وقد سمع منه بعض الرواة بما حدث به من كتب الناس، وانظر تفصيل مراد أحمد بما قاله أحمد بن حنبل فيه، وبما نقله عن يحيى بن سعيد القطان، في شرح علل الترمذي ٤٩٢/٢، وقد أورد ابن رجب ذلك عند ذكره لأصحاب ابن جريج.
 (٧) ت بغداد ٤٠٥/١٠، والسياق له، من رواية صالح بن أحمد، وانظر نحوه في العلل رواية الميموني رقم ٥٠٥.
 (٨) الجرح ٣٥٧/٥، رقم ١٦٨٧، من رواية أبي طالب.
 (٩) ت عثمان الدارمي رقم ١٠، ت بغداد ٤٠٤/١٠.
 (١٠) علل الترمذي الكبير ٥٨٧/٢، والسلسيل رقم ٢٤٥، وعبارة "حافظ"، وحدها لا تدل على الضبط

وقال العجلي: «ثقة»^(١).

وقال أبو حاتم: «صالح الحديث»^(٢).

وسئل أبو زرعة عن ابن جريج فقال: «بخ من الأئمة!»^(٣).

وقال ابن خراش: «كان صدوقاً»^(٤).

وقال ابن حبان: «وكان من فقهاء أهل الحجاز وقرائهم ومتقنيهم، وكان

يدلس»^(٥).

وقال كذلك: «من فقهاء أهل مكة وقرائهم، ممن جمع وصنف وحفظ وذاكر وكان

يدلس»^(٦).

في وفاته أقوال:

الأول: سنة تسع وأربعين ومائة^(٧).

الثاني: سنة خمسين ومائة، وعليه الجمهور^(٨).

والعدالة، لكن عرفنا بالقرينة هنا أنها تشمل ذلك، فإن البخاري قال كلامه هذا بعد ذكره لزيادة زادها ابن جريج، وكأنه يريد بقوله "حافظ"، أنها زيادة من حافظ فتقبل، ومعلوم أن قبول الزيادة لا يكفي فيه مجرد الحفظ، بل لا بد فيه من العدالة والضبط التام وابن جريج ممن تتوفر فيه هذه الصفة بشهادة كبار النقاد.

(١) ث العجلي رقم ١١٣٦.

(٢) الجرح ٣٥٨/٥، رقم ١٦٨٧، وهذا قصور في حق ابن جريج وحط من منزلته، وقد قال أبو زرعة صاحب أبي حاتم عن ابن جريج: "بخ من الأئمة!"، ومعلوم أن أبا حاتم من المتشددين في الجرح والتعديل، فرحم الله من أنصف.

(٣) الجرح ٣٥٨/٥، رقم ١٦٨٧.

(٤) ت بغداد ٤٠٠/١٠.

(٥) النقات ٩٣/٧.

(٦) المشاهير رقم ١١٤٦.

(٧) قاله عمرو بن علي، وأبو عاصم كما في وفيات ابن زبر ٣٥٠/١، ورواه البخاري في ت الأوسط ٧٦/٢، عن علي بن المديني، وهو مخالف لما نص عليه في كتابه العلل، ولما رواه عنه ابن الجاورد من أن وفاة ابن جريج كانت إحدى وخمسين ومائة، كما في ت بغداد ٤٠٧/١٠، وعليه فإن في النفس شيء مما نقله البخاري.

(٨) قاله المقرئ، ويحيى القطان كما في ت الأوسط ٧٦/٢، والواقدي كما في ط ابن سعد ٤٩٢/٥، وأحمد بن

الثالث: سنة إحدى وخمسين ومائة^(١).

الخلاصة:

ابن جريج لا ينحط عن المرتبة الثانية من مراتب التعديل على وجه العموم، إن لم يكن من الأولى، وفي بعض الشيوخ يدخل في المرتبة الأولى، لكن في هشام بن عروة خاصة فيه إشكال؛ لأجل النص الذي تقدم عن هشام في أنه تحمل عنه مناولة، ولم يعرض عليه ما ناوله، ولم يحدثه به، ومعلوم أن ابن جريج ممن يتوسع في ذلك^(٢)، والذي يظهر لي والعلم عند الله، أن رواية ابن جريج عن هشام، إذا صرح بالإخبار تكون صحيحة، من المرتبة الرابعة، من مراتب التعديل على أقل الأحوال، والجواب عن هذا النص الوارد عن هشام بن عروة كما يلي:

أولاً: يحتمل أن ابن جريج أخذ عنه بالمناولة، أولاً ثم عرض عليه بعد ذلك ما أخذ، أو بعض ما أخذ، أو عرض عليه غيره من الحديث^(٣).

الثاني: أن المناولة المقترنة بالإجازة من طرق التحمل، وكانت معتبرةً ومعمولاً بها في

حنبل كما في س أبي داود رقم ٢٣، والهيثم بن عدي كما في وفيات ابن زبير ٣٥١-٣٥٢، وخليفة خياط كما في طبقاته ٢٨٣، ومكي بن إبراهيم كما في ت بغداد ٤٠٦/١٠، وأبو عيسى الترمذي كما في رجال البخاري رقم ٧٣٠.

(١) قاله علي بن المديني كما في كتابه العلل ص ٤٠، وابن بكير كما في ت الأوسط ٧٦/٢.

(٢) وأشار الذهبي لذلك فقال: "كان ابن جريج يروي الرواية بالإجازة، وبالمناولة ويتوسع في ذلك ومن ثم دخل عليه الداخِل في رواياته عن الزهري، لأنه حمل عنه مناولة، وهذه الأشياء يدخلها التصحيف، ولا سيما في ذلك العصر لم يكن حدث في الخط بعدُ شكل ولا نقط" السير ٣٣١/٦.

(٣) وقد تبين لي صحة ما ذكرت، من أن حديثه عن هشام منه ما هو مناولة مقرونة بالإجازة، ومنه ما هو عرض، فقد روى له البخاري ومسلم عن هشام بن عروة في الأصول، بلفظ "أخبرني"، وقد قال ابن جريج عن نفسه في طريقة تلقيه عن نافع قال: ((طرح إلي نافع حقيبة فمنها ما قرأت ومنها ما سألت... قال يحيى القطان: فما قال: "سألت"، و"قلت"، فهو مما سأله، والقراءة "أخبرني نافع"))، انظرت بغداد ٤٠٥/١٠.

أقول: فهذا يدل على أنه إذا قال: "أخبرني"، فيكون قد عرض على الشيخ قراءة، وقد مر معنا كلام أحمد بن صالح المصري بأن ابن جريج إذا أخبر الخبر، فهو جيد، وكذا قول أحمد بن حنبل: "إذا قال (أخبرني)، وسمعت فحسبك به"، وعليه فإطلاق الأخبار منه مقبول، ويكون ما حدث به بتلك الصفة صحيح.

عصر ابن جريج، وإن كانت لا تعدل السماع والعرض.

الثالث: لا يخشى كثيراً على ابن جريج من التصحيف مثل ما قد يخشى على غيره، لأنه من أوعية العلم وحفاظ الحديث المتقنين، فتنبهه لما فيه تصحيف يكون أقوى من لو كان غيره ممن لم يبلغ منزلته من العلم، إضافة إلى أنهم يقابلون ما يجيزهم به الشيخ على أصل الشيخ أو فرعٍ مقابلٍ على أصله.

الرابع: لا شك أن احتمال التصحيف على ما رواه عن هشام وارد لأنه مناولة، لكن مع ذلك لم أر من نص أو أشار إلى أن روايته عن هشام فيها ضعف، ولو حصل له شيء من ذلك فالغالب أنهم ينصون عليه، مثل نصهم على ضعف روايته عن الزهري^(١)، ومثل هذا لا يُعرف إلا بالاختبار، وعدم نصهم دليل على سلامة ما رواه ابن جريج عن هشام.

الخامس: إخراج البخاري ومسلم له عن هشام بن عروة في الأصول^(٢) بلفظ «أخبرني»، فهذا يعزز روايته عن هشام.

فيتلخص لنا أن من حديثه عن هشام ما هو مناولة مقترنة بالإجازة، ومنه ما هو عرض، وما رواه عن هشام بن عروة إذا حدث فيه بلفظ الإخبار، بله السماع، فهو صحيح يحتج به، سواء أكان إجازة أو عرضاً، وهذا هو الذي يدل عليه صنيع الأئمة^(٣).
النتيجة: ثقة^(٤) من الطبقة الثانية.

(١) فقد نص ابن معين على ذلك في رواية الدارمي في تاريخه رقم ١٣، وقد نظرت في مرويات ابن جريج عن الزهري في الصحيحين، فإذا بالبخاري ومسلم قد أخرجاه له عدداً كبيراً من الأحاديث، والعجيب أن بعض هذه الأحاديث فيها عنعنة ابن جريج فكأنهما رويما ما كان كذلك على سبيل الاعتبار.

(٢) وقد ألفت نظرة سريعة فوجدت البخاري أخرج له عن هشام بن عروة ثلاثة أحاديث، ومسلم حديثين، وكلها صرح فيها بلفظ الإخبار.

(٣) بل العجيب أن الشيخين قد رويما له عن غير هشام بن عروة ما رواه بصيغة العنونة، وهذا أشد! لكن لعل ذلك مما علما أنه قد سمعه، أو يكون مما أورده على سبيل الاستشهاد والاعتبار.

(٤) من الرابعة من مراتب التعديل.

٢٩-عَبْدَةُ بن سليمان

«عبدَةُ بن سليمان الكِلَابِيُّ أَبُو مُحَمَّدٍ الكُوفِيُّ يُقَالُ: اسْمُهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ ثِقَةٌ ثَبَتَ، مَنْ صَغَارَ الثَّامِنَةَ مَاتَ سِنَةَ سَبْعٍ وَثَمَانِينَ وَقِيلَ بَعْدَهَا/ع»^(١).
أَقْوَالُ النِّقَادِ فِيهِ:

قال ابن سعد: «كان ثقة»^(٢).

وقال ابن معين: «ثقة»^(٣).

وقال ابن معين: «سمعت كتاب عبدَةَ، كل شيء عنده من حديث هشام بن عروة، وكان يروي عنه ثلاثمائة حديث سمعتها كلها إلا حديثاً يمتنع به»^(٤).
وقال عثمان الدارمي لابن معين: «أبو أسامة أحب إليك أو عبدَةُ بن سليمان، فقال: ما منهما إلا ثقة»^(٥).

وقال عثمان بن أبي شيبة: «ثقة مسلم صدوق»^(٦).

وقال أحمد بن حنبل: «ثقة، ثقة وزيادة، مع صلاح بدنه، وكان شديد الفقر»^(٧).
وقال يعقوب بن سفيان: «وسئل^(٨) عن عبدَةَ وحفص؟ فقال: عبدَةُ أثبت، وأما حفص فكان يخلط في حديثه، وكان عبدَةَ رجلاً صالحاً، ثقة، كان يقرئ القرآن...»^(٩).

(١) التقريب رقم ٤٢٦٩.

(٢) ط ابن سعد ٦/٣٩١.

(٣) رواية الدقاق رقم ٣٥٦.

(٤) ت ابن معين رقم ٣١٢٧، وهذا يدل على أنه من المكثرين عن هشام بن عروة ومن الملازمين له، وحديثه عن هشام بن عروة كثير في الكتب التسعة، وقد أكثر عنه البخاري في روايته عن هشام بل اعتمده في الأصول.

(٥) ت عثمان الدارمي رقم ٢٤٢.

(٦) ت ابن شاهين رقم ١٠٩١.

(٧) الجرح ٦/٤٥٧، من رواية ابنه صالح.

(٨) أي أحمد.

(٩) المعرفة ٢/١٦٧، وقريباً منه ما رواه المروزي في العلل عن أحمد رقم ٤٦.

وقال أحمد : « كان من خيار المسلمين كان راوية عن سعيدٍ ... » (١).
وقيل لأحمد : « حفص وعبد؟ قال : أما عبد فصدوق ثبت، وأما حفص؛ فنفض
يده وقال : خلط (٢) في حديثه » (٣).
وقيل لأحمد : « فعبد (٤) ، و حفص بن غياث؟ قال : عبد أحب إلي من حفص،
حفص كان مخلطاً، وضعف أمره » (٥).
وقال عبد الله بن أحمد : « أثنى عليه أبي خيراً، وذكره بخير » (٦).
وقال العجلي : « ثقة، رجل صالح، صاحب قرآن يقرئ » (٧).
وسئل أبو حاتم وأبو زرعة عن عبد بن سليمان ويونس بن بكير (٨) وسلمة بن
الفضل (٩) أيهم أحب إليكما في ابن إسحاق؟ فقالا : « عبد، ثم سلمة » (١٠).
وقال الدارقطني : « ثقة » (١١).
وقال ابن حبان : « مستقيم الحديث جداً » (١٢).

- (١) العلل للمروزي رقم ٤٦، وبحر الدم رقم ٦٥٥.
(٢) في المطبوع " خله في حديثه " ، وقال أستاذنا الشيخ الدكتور وصي الله عباس في الحاشية : " فيدوا أن
الصواب : " خلط في حديثه " ، وما بدا له هو الصواب؛ بدليل رواية ابن هانئ التي ساقها في الحاشية،
وستأتي وأيضاً رواية يعقوب الفسوي المتقدمة واللذان ذكرنا التخليط.
(٣) العلل للمروزي رقم ٣٠٣.
(٤) المطبوع " غندر " ، والصواب ما أثبتته، وهو الموافق لما في بحر الدم.
(٥) مسائل بن هانئ رقم ٢١٣٥، وبحر الدم رقم ٢١٤.
(٦) علل أحمد ٢/رقم ١٥٩٠.
(٧) ث العجلي رقم ١١٤٨.
(٨) هو " يونس بن بكير بن واصل الشيباني أبو بكر الجمال الكوفي، صدوق يخطيء، من التاسعة مات سنة تسع
وتسعين/خت م د ت ق" التقريب رقم ٧٩٠٠.
(٩) هو " سلمة بن الفضل الأبرش بالمعجمة مولى الأنصار قاضي الري، صدوق كثير الخطأ، من التاسعة مات بعد
التسعين وقد جاز المائة/د ت ق" التقريب رقم ٢٥٠٥.
(١٠) الجرح ٦/رقم ٤٥٧.
(١١) التهذيب ٤/٦٤٣.
(١٢) الثقات ٧/١٦٤.

في وفاته أقوال:

- الأول : سنة ست وثمانين ومائة^(١).
 الثاني : سنة سبع وثمانين ومائة^(٢).
 الثالث : سنة ثمان وثمانين ومائة^(٣).
 النتيجة: ثقة ثبت عابد^(٤) من الطبقة الثانية.

- (١) قاله ابنه محمد بن عبدة وزاد : "وهو ابن ست وستين سنة" كما في وفيات ابن زبر ١/٤٢٠-٤٢١.
 (٢) قال إبراهيم بن خالد كما في ت الأوسط ٢/١٧٤، وأحمد بن حنبل كما في علل أحمد ٢/رقم ٢٨٦٢،
 والبخاري في ت الكبير ٦/رقم ١٨٧٩، وابن حبان في ثقافته ٧/١٦٤، وابن زبر في وفياته ١/٤٢٢.
 (٣) قاله ابن سعد في طبقاته ٦/٣٩٠، وخليفة بن خياط في طبقاته ص ١٧١.
 (٤) من الثالثة من مراتب التعديل وتجاذبه الثانية.

٣٠ - عبيد الله بن موسى

«عبيد الله بن موسى بن باذام العبسي الكوفي أبو محمد، ثقة كان يتشيع، من التاسعة قال أبو حاتم: كان أثبت في إسرائيل من أبي نُعيم واستصغر في سفیان الثوري، مات سنة ثلاث عشرة على الصحيح/ع»^(١).

أقوال النقاد فيه:

قال ابن سعد: «وكان ثقة صدوقاً إن شاء الله، كثير الحديث، حسن الهيئة وكان يتشيع ويروي أحاديث في التشيع منكراً فضعف بذلك عند كثير من الناس، وكان صاحب قرآن»^(٢).

وقال ابن معين: «ثقة»^(٣).

وقال أيضاً: «رجل صدق ليس به بأس، كان له هدي وعقل ووقار»^(٤).

وقال معاوية بن صالح: «سألت يحيى^(٥) عن عبيد الله بن موسى؟ فقال: اكتب عنه فقد كتبنا عنه»^(٦).

وقال عثمان بن أبي شيبة: «صدوق ثقة، وكان يضطرب في حديث سفیان اضطراباً قبيحاً»^(٧).

وقال أحمد: «مَنْ عبيد الله بن موسى؟! كل بلية تأتي عن عبيد الله بن موسى»^(٨).

وقال المروزي لأحمد: «ما ترى في حديث عبيد الله بن موسى؟ فقال: كان يحدث

(١) التقريب رقم ٤٣٤٥.

(٢) ط ابن سعد ٦/٤٠٠.

(٣) الجرح ٥/رقم ١٥٨٢، من رواية ابن أبي خيثمة.

(٤) س ابن الجنيد رقم ٧٠٠.

(٥) أي ابن معين.

(٦) ض العقيلي ٣/رقم ١١١٠.

(٧) ث ابن شاهين رقم ٩٥٨، والتهذيب ٣/٢٩.

(٨) س الأجرى رقم ٤٧٣.

بأحاديث رديئة، وقد كنت لا أخرج عنه شيئاً، ثم إني خرجت»^(١).

وقال المروزي أيضاً: «وسألته عن عبيد الله بن موسى أخرجت عنه شيئاً؟ قال: ربما أخرجت عنه، ربما ضربت عليه، حدث عن قوم غير ثقات، فإن كان من حديث الأعمش فعلى ذلك»^(٢).

وقال أحمد أيضاً: «رأيت عبيد الله بن موسى بمكة فما عرضت له لم يكن لي فيه رأى»^(٣).

وقال أبو الحسن الميموني: وذكر عنده -يعني عند أحمد بن حنبل- عبيد الله بن موسى فرأيته كالمنكر له، قال: كان صاحب تخليط وحدث بأحاديث سوء أخرج تلك البلايا فحدث بما^(٤) قيل له: فابن فضيل؟ قال: لم يكن مثله كان أستر منه، وأما هو فأخرج تلك الأحاديث الرديئة»^(٥).

وقال أحمد كذلك: «حديثه الذي روى عن مشايخهم^(٦) لا يكتب»^(٧).

وقال كذلك: «روى منا كثير»^(٨).

وقال الجوزجاني: «وعبيد الله بن موسى أغلى وأسوأ مذهباً وأروى للأعاجيب التي تضل أحلام من تبحر في العلم»^(٩).

(١) العلل للمروزي رقم ٢٢١، وبحر الدم رقم ٦٦٤، ومن هذا النص ومجموع النصوص عن أحمد نعلم خطأ القول الذي نقله ابن حجر في التهذيب ٢٩/٣، عن أبي مسلم البغدادي أنه قال: "تركه أحمد لتشيعة"، بل لأحمد فيه تفصيل.

(٢) العلل للمروزي رقم ٣٠٩. قال الدكتور وصي الله بن محمد بن عباس في حاشية علل المروزي: "يريد به الإمام -فيما يظهر- تحسين حاله في الأعمش، ونحوه قول يعقوب بن شيبه: عبيد الله بن موسى ومحاضر ومندل... كل هؤلاء ثقة في الأعمش."، وانظر شرح علل الترمذي ٥٣٣/٢.

(٣) علل أحمد ٣/رقم ٤٨٥٣، وض العقيلي ٣/رقم ١١١٠.

(٤) يقصد والله أعلم ما أخرجه في فضائل آل البيت.

(٥) ت الكمال ٦٥/٥، والتهذيب ٢٩/٣.

(٦) لعله يقصد بمشايخهم: مشايخ أهل الرأي لأن كلامه السابق لهذا كان عن أهل الرأي وترك أحمد لحديثهم.

(٧) مسائل ابن هانئ ٢/رقم ٢٣٠٣، وبحر الدم رقم ٦٦٤.

(٨) التهذيب ٢٩/٣.

(٩) أحوال الرجال رقم ١٠٧، والجوزجاني اتصف بمتابعته للسنة وبقوته وشدهته لمن عرف بالبدعة، خاصة تجاهه

وقال العجلي: «ثقة كان عالماً بالقرآن صدوق وكان يتشيع، وكان صاحب قرآن رأساً فيه»^(١).

وقال أبو داود: «كان محترقاً شيعياً جاز حديثه»^(٢).

وقال أبو حاتم: «صدوق كوفي حسن الحديث، وأبو نعيم أتقن منه، وعبىد الله أثبتهم في إسرائيل كان إسرائيل يأتيه فيقرأ عليه القرآن وهو ثقة»^(٣).

وقال يعقوب بن سفيان: «شيعي، وإن قال قائل: رافضي لم أنكر عليه، وهو منكر الحديث»^(٤).

متشعبة الكوفة، وهو واضح هنا في عبارته وفي غيرها من المواضع، فيحتاج النظر في حكمه وقرنه بأقوال بقية النقاد حتى يحكم على المتكلم فيه بعدل.

(١) ث العجلي رقم ١١٧١.

(٢) س الأجرى رقم ١٦.

(٣) الجرح ٥/رقم ١٥٨٢.

(٤) المعرفة ٣/١٤٠، والتهذيب ٣/٢٩، وعد بعض الباحثين نسبة ابن حجر هذا القول ليعقوب الفسوي خطأ، لأن الذي يفهم من قراءة ما في المطبوع من المعرفة يتضح له من السياق أن الضمير يعود على جلد الأودي وأنه المقصود بما قاله الفسوي [انظر الثقات الذين ضعفوا في بعض شيوخهم ١٧٠-١٧١]، أقول: وما قاله هذا الباحث بحسب ما يفهم من سياق ما هو في المطبوع صحيح، لكن عندي أن نسبة هذا القول ليعقوب بن سفيان قوية، وذلك لأمرين:

الأول: أن المطبوع من كتاب المعرفة لا يسلم من التصحيف المطبعي، أو من تصحيف النساخ، بل هناك مواضع عديدة فيها سقط ونقص، وكان المحقق يلفق ذلك النقص من الكتب الأخرى التي وردت فيها الترجمة وقد نبه على ذلك في مقدمة التحقيق، وهو ملاحظ في ثنايا الكتاب.

الثاني: لعل الحافظ ابن حجر واضح لديه في نسخته أن هذا الكلام من الفسوي إنما هو في عبىد الله بن موسى وإلا لما خفي عليه في الغالب أن المراد غيره، وهذا يقوي وقوع الخطأ في ما هو موجود في المطبوع.

الثالث: قد بحث عن جلد الأودي هذا أو الجلد الأودي في ما لدي في من كتب التراجم من بينها كتب الضعفاء، ولم أقف عليه، ونظرت في شيوخ عبىد الله بن موسى فلم أر جلد الأودي هذا ولم أقف على اسم يقاربه، ولم أقف على من يسمى بالجلد، إلا على واحد هو الجلد بن أيوب البصري هكذا اسمه في جميع المصادر، وهو أعرابي لا يعرف الحديث ضعيف متهم من بعضهم ولم أجد في جميع المصادر التي ترجمت له وصفه بالتشيع أو الرفض، [انظر باختصار تعجيل المنفعة رقم ١٤٥]،

وقال الساجي: «صدوق كان يفرض في التشيع»^(١).

وقال ابن قانع: «صالح يتشيع»^(٢).

وقال ابن حبان: «كان يتشيع»^(٣).

وقال ابن عدي: «ثقة»^(٤).

ولادته:

سنة ثمان وعشرين ومائة^(٥).

في وفاته قولان:

الأول: سنة ثلاث عشرة ومائتين، وعليه الجمهور^(٦).

الثاني: سنة أربع عشرة ومائتين^(٧).

الخلاصة: ثقة، الجمهور على توثيقه، لكن أخذ عليه الغلو في التشيع، ورواية

وهذا أيضا يؤكد حصول التصحيف أو السقط في المطبوع.

الرابع: أن الوصف الذي قاله سفيان هو المطابق لحال عبيد الله بن موسى، فإنه وصف بالتشيع، بل وصفه أبو داود: بأنه شيعي محترق، ووصفه أحمد والجوزجاني بالغلو، وسمعه ابن معين يفضل علي علي أبي بكر وعمر كما في رواية ابن محرز [انظر حاشية ت الكمال ٦٥/٥]، أما الوصف بالنكارة، فقد سبق الفسوي شيخه أحمد وغيره بوصف بعض حديث عبيد الله بالنكارة، وقد يطلق النقاد على الراوي أنه منكر الحديث ويقصدون بذلك روايته لبعض المناكير، كما نهينا مرارا، فيتلخص مما تقدم صحة نقل الحافظ ابن حجر حيث جعل هذا القول من الفسوي في عبيد الله بن موسى.

(١) التهذيب ٢٩/٣.

(٢) التهذيب ٢٩/٣.

(٣) الثقات ١٥٢/٧.

(٤) التهذيب ٢٩/٣، لم أقف عليه في كامل ابن عدي ولا في مقدمة محقق مختصر الكامل للمقريزي حيث جعل

مستدرك للرجال الذين تكلم عليهم ابن عدي في معرض كلامه في بعض المواضع ولم يفردهم بترجمة.

(٥) قاله القراب كما في التهذيب ٢٩/٣، وقال الذهبي في السير ٥٥٤/٩: "ولد في حدود عام عشرين ومائة"، وما قاله القراب أولى.

(٦) قاله ابن سعد كما في طبقاته ٤٠٠/٦، وخليفة كما في طبقاته ١٧١، ومطين، وحزم به ابن زبر كما في

وفيات ابن زبر ٤٧٤/٢، ٤٧٥، والبخاري كما في ت الأوسط ٢٣١/٢.

(٧) قاله يعقوب بن سفيان كما في المعرفة ١٩٨/١.

أحاديث ردية، منكورة مما يتعلق بمذهبه، فهم ذلك من كلام أحمد وابن سعد وغيرهما، فهذه تطرح، وأيضا ما رواه عن الضعفاء فلا يحتج به، وقد ضرب أحمد على ما رواه عن الضعفاء، وما روى عن الأعمش لا يكتب منه المناكير فقط كما قال أحمد، وما عدا ذلك مما رواه عن الثقات فيحتج به، والذي يهمنا هو روايته عن هشام بن عروة، فإنما من روايته عن الثقات فتكون صحيحة صالحة للاحتجاج، وقد روى له البخاري عن هشام بن عروة في الأصول، وهذا يكفيه توثيقا^(١).

النتيجة: ثقة^(٢) من الثانية.

(١) وقد وجدت البخاري احتج به عن هشام بن عروة في ثلاثة مواضع، وقال ابن حجر في هدي الساري ص ٤٤٤: "لم يخرج له البخاري من روايته عن الثوري شيئا، واحتج به هو الباقون"، وهذه إشارة من الحافظ إلى احتجاج البخاري به عموما فمن ذلك روايته عن عبيد الله بن موسى، واستثنى البخاري روايته عن الثوري لكلام النقاد في روايته عنه، فقد نقل ابن عدي عن البخاري أنه قال: "عنده جامع سفيان ويستصغر فيه" التهذيب ٢٩/٣.

(٢) من الرابعة من مراتب التعديل. قال الذهبي في الكاشف رقم ٣٥٩٣: "ثقة"، وقال في الميزان ٣/رقم ٥٣٩٩: "ثقة في نفسه، لكنه شيعي متحرق"، وقال نحوه في من تكلم فيه وهو موثق رقم ٢٣٣.

٣١- عقبة بن خالد

«عقبة بن خالد بن عقبة السَّكُونِي أَبُو مسعود الكوفي المُجَدَّر بالجيم، صدوق صاحب حديث، من الثامنة مات سنة ثمان وثمانين/ع»^(١).
أقوال النقاد فيه:

قال عثمان بن أبي شيبة: «هو عندي ثقة»^(٢).
وقال عبد الله بن أحمد: «سألت أبي عن عقبة بن خالد قلت: هو ثقة؟ قال: أرجو إن شاء الله»^(٣).
وقال أبو سعيد الأشج^(٤): «حدثنا عقبة بن خالد، وما تعلمت ألفاظ الحديث إلا منه»^(٥).

وقال أبو حاتم: «من الثقات، صالح الحديث، لا بأس به»^(٦).
وقال أبو بكر الجارودي^(٧): «شيخ صاحب حديث»^(٨).
وقال النسائي: «ليس به بأس»^(٩).

-
- (١) التقريب رقم ٤٦٣٦.
(٢) ث ابن شاهين رقم ١٠٣٨، والتهذيب ١٢٢/٣.
(٣) العلل أحمد ٣/رقم ٤٤١٦، والجرح ٦/رقم ١٧٢٦، والسياق له.
(٤) هو "عبد الله بن سعيد بن حصين الكندي أبو سعيد الأشج الكوفي، ثقة من صغار العاشرة، مات سنة سبع وخمسين/ع" التقريب رقم ٣٣٥٤.
(٥) ت الكمال ١٩٤/٥، رقم ٤٥٦٤، والتهذيب ١٢٢/٣.
(٦) الجرح ٦/رقم ١٧٢٦، وهذا توثيق رفيع من أبي حاتم لمثل هذا الراوي، فإنه رحمه الله لا يُخرج عبارة التوثيق إلا بصعوبة، حتى في الثقات المتفق عليهم.
(٧) هو "محمد بن النضر بن سلمة الجارود بن يزيد الحافظ النيسابوري الفقيه الحنفي، قال بن أبي حاتم: سمعت منه بالري وهو صدوق من الحفاظ. وقال الحاكم: كان شيخ وقته حفظا وكمالا ورياسة. مات في ربيع الأول سنة إحدى وتسعين ومائتين". انظر التذكرة ٢/رقم ٦٩٣.
(٨) ت الكمال ١٩٥/٥، والتهذيب ١٢٢/٣.
(٩) ت الكمال ١٩٥/٥، والتهذيب ١٢٢/٣.

وقال العقيلي: «عن عبيد الله، ولا يتابع على حديثه، ولا يعرف إلا به»^(١).
وقال ابن حبان: «من المتقين وكان فاضلاً»^(٢).

وفاته:

سنة ثمان وثمانين ومائة^(٣).

النتيجة: ثقة^(٤)، من الطبقة الثانية.

- (١) الض العقيلي ٣/رقم ١٣٨٩، وتمتة كلامه قال: "حدثنا عبد الله بن أحمد قال حدثنا عقبه بن خالد السكوني قال حدثنا عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر: (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سابق بين الخيل وفضل القرع في الغاية...)، حدثنا عبد الله قال: سألت أبي عن عقبه بن خالد السكوني فقال: يقال له المجدر فقلت: هو ثقة فقال أرجو إن شاء الله، [قال العقيلي]: والحديث في السبق قد روي بإسناد جيد أن النبي صلى الله عليه وسلم سابق بين الخيل وليس يذكر هذه اللفظة (فضل القرع غير عقبه) "اهـ . قلت: كأن العقيلي لا يقصد في عدم المتابعة إلا حديثنا واحدا عن عبيد الله زاد فيه زيادة منكورة، لا كل حديثه، فإنه قال: "ولا يعرف إلا به"، لأن عقبه متقن في عامة حديثه، لكن هذا الحديث يعد من مناكيره.
- (٢) المشاهير رقم ١٣٦٤.
- (٣) قاله ابن سعد في طبقاته ٦/٣٩٥، وابن عمير كما في وفيات ابن زبر ١/٤٢٥، والترمذي كما في رجال البخاري رقم ٨٩٠.
- (٤) من الرابعة من مراتب التعديل، ولم أقف في الكتب التي نقلت عن ابن معين كلاما فيه، إلا في ت ابن معين للدوري برقم ٢٧١٨، حيث ذكره ابن معين وذكر من روى عنه، وسكت عنه، وذكره الدوري أيضا برقم ٣٢٠٦، وقال: "حدثنا يحيى [ابن معين] قال حدثنا عقبه بن خالد قال أنبأنا عبد الله بن نافع أحسبني أبي أن ابن عمر كان يقول: "الشفق الحمرة فإذا ذهب الحمرة فقد غاب الشفق"، قيل ليحيى: سمع عقبه من عبد الله بن نافع هذا؟ قال: نعم وما تنكر؟!، فكما هو واضح قد روى ابن معين عنه، ولم يجرحه.

٣٢- علي بن مسهر

«علي بن مُسهر، بضم الميم وسكون المهملة وكسر الهاء القرشي الكوفي قاضي الموصل، ثقة له غرائب بعد أن أضر، من الثامنة مات سنة تسع وثمانين/ع»^(١).
أقوال النقاد فيه:

وقال ابن سعد: «وكان ثقة كثير الحديث»^(٢).

وقال ابن معين: «كان علي بن مسهر ثبناً، قال يحيى: قال عبد الله بن نمير: كان يجئني علي بن مسهر فيسألني كيف حديث كذا؟، قال يحيى: قال ابن نمير: كان علي بن مسهر قد دفن كتبه، قال يحيى: وكان علي بن مسهر أثبت من ابن نمير»^(٣).
وقال عثمان الدارمي لابن معين: «وأبو خالد الأحمر أحب إليك أو علي بن مسهر؟ فقال: علي بن مسهر أحب إلي، قلت: فإسحاق الأزرق؟ فقال: ثقة، قلت: إسحاق أحب إليك أو ابن مسهر؟ قال: ابن مسهر أحب إلي، قلت: فابن مسهر أحب إليك أو يحيى بن زكريا؟ فقال: كلاهما ثقتان»^(٤).

وقال أحمد بن حنبل: «صالح الحديث، صدوق»^(٥).

وقال أيضاً: «أثبت من أبي معاوية الضرير في الحديث»^(٦).

وقال كذلك: «يشبه حديثه حديث أصحاب الحديث»^(٧).

وقال مرة: «أحب إلي من أبي معاوية الضرير في الحديث»^(٨).

وقال مرة أخرى: «أما علي بن مسهر فلا أدري كيف أقول! ثم قال: إن علي بن

(١) التقريب رقم ٤٨٠٠.

(٢) ط ابن سعد ٦/٣٨٨.

(٣) ت ابن معين رقم ٣٠٥٨.

(٤) ت الدارمي رقم ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، وانظر الجرح ٦/رقم ١١١٩.

(٥) علل أحمد ٢/رقم ٣١٣٢.

(٦) علل أحمد ١/رقم ٧٤٢، وانظر الجرح ٦/رقم ١١١٩.

(٧) علل أحمد ١/رقم ٨٧٨، وث ابن شاهين رقم ٧٦٣.

(٨) علل أحمد ٢/رقم ٢٦٧٠.

مسهر كان قد ذهب بصره وكان يحدثهم من حفظه»^(١).
 وذكر الأثرم عن أحمد: «أنه أنكر حديثا، فقبل له: رواه علي بن مسهر، فقال: إن
 علي بن مسهر كانت كتبه قد ذهبت، فكتب بعد، فإن كان روى هذا غيره؛ وإلا فليس
 بشيء يعتمد»^(٢).

وقال المروزي لأحمد: «الناس يشتهون حديثه!»^(٣)، قال^(٤): لأن حديثه حديث أهل
 الصدق»^(٥).

وقال العجلي: «وكان ممن جمع الحديث والفقهاء ثقة»^(٦).
 وقال أيضا: «صاحب سنة ثقة في الحديث ثبت فيه صالح الكتاب كثير الرواية عن
 الكوفيين»^(٧).

وقال أبو زرعة: «ثقة صدوق»^(٨).

وقال النسائي: «ثقة»^(٩).

وقال ابن حبان: «من متقني أهل الكوفة»^(١٠).

وقال الدارقطني: «ثقة»^(١١).

(١) ض العقيلي ٣/رقم ١٢٥٠، من رواية أحمد بن محمد الأثرم، وانظر شرح علل الترمذي ٥٨٣/٢،
 والتهذيب ١٩٣/٣.

(٢) شرح العليل ٥٨٤/٢، وذكر ابن رجب أن أحمد أنكر عليه حديثه عن هشام عن أبيه عن عائشة: " كان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا سمع المؤذن قال: وأنا"، وقال: إنما هو عن هشام عن أبيه مرسل".
 وقال ابن رجب أيضا: "علي بن مسهر له مفاريد...". ثم ذكر بعضها، انظر شرح العليل وحاشيته ٥٨٣/٢.

(٣) أي علي بن مسهر.

(٤) أي أحمد.

(٥) العليل للمروزي رقم ٢٣٢، وبحر الدم رقم ٧٢٢.

(٦) ث العجلي رقم ١٣١٢.

(٧) التهذيب ١٩٣/٣.

(٨) الجرح ٦/رقم ١١١٩.

(٩) ت الكمال ٤٧٢٦/٥، والتهذيب ١٩٣/٣.

(١٠) المشاهير رقم ١٣٥٧.

(١١) ض الدارقطني رقم ٣٣٥، ولذلك مناسبة فقد ذكر أخوه عبد الرحمن من المتروكين ثم قال: "وأخوه ثقة".

وفاته:

سنة تسع وثمانين ومائة^(١).

الخلاصة:

ثقة، لكن حصل له غرائب ومفاريد ميزها الأئمة، والظاهر أن غالبها حصل بعد أن أضر، لأنه صار يحدث من حفظه كما أفاد ذلك أحمد بن حنبل، وإلا فقد ذكر ابن نمير أنه كان قد دفن كتبه، فحاله كحال غيره من الثقات يُتجنب ما أخطأ فيه، ولذا نجد أكثر من وثقوه أطلقوا توثيقه ولم يتعرضوا لحاله بعد أن أضر إلا أحمد، مع علمهم غالباً بوقوع أخطاء له، ولعل ذلك لقلتها ولكونه من الثقات المشاهير الذين يغتفر قليل خطئهم، وأيضاً ما حدثه قبل أن يعنى أصح مما حدث به بعد أن عمي، وقد أخرج له البخاري في عشرين موضعاً من صحيحه، نصيب ما أخرج له منها في الأصول خمسة عشر موضعاً.

النتيجة: ثقة ثبت^(٢)، من الطبقة الثانية.

(١) قاله ابن حبان في الثقات ٢١٤/٧، و المشاهير رقم ١٣٥٧، وتابعه ابن منجوية في رجال مسلم رقم ١١٤٦.

(٢) من الثالثة من مراتب التعديل فقد عدّه ابن معين أثبت من ابن نمير مع علو مكانته.

٣٣- عمر بن علي

«عمر بن علي بن عطاء بن مُقَدَّم بقاف وزن محمد بصري أصله واسطي، ثقة وكان يدلّس شديداً^(١) من الثامنة مات سنة تسعين وقيل بعدها/ع^(٢)».

أقوال النقاد فيه:

قال عفان بن مسلم: «كان رجلاً صالحاً، ولم يكونوا ينقمون عليه شيئاً، غير أنه كان مدلساً، وأما غير ذلك فلا، ولم أكن أقبل منه حتى يقول: "حدثنا"^(٣).
وقال ابن سعد: «وكان ثقة، وكان يدلّس تدليساً شديداً، وكان يقول: "سمعت"، و"حدثنا"، ثم يسكت، ثم يقول: "هشام بن عروة، الأعمش"^(٤).
وقال يحيى بن معين: «لم أكتب عنه شيئاً، وكان يدلّس، وما كان به بأس، حسن الهيئة^(٥)».

وقال أحمد بن حنبل: «ثقة^(٦)».

وقال أيضاً: «ما أعياني أحد في التدليس كما أعياني عمر بن علي المقدمي، يقول لي: اكتب: "حدثنا"^(٧)، وكان عاقلاً^(٨)».

وقال عبد الله بن أحمد: «وسمعت أبي، وذكر عمر بن علي: فأثنى عليه خيراً، وقلل:

(١) وقد عدّه ابن حجر في المرتبة الرابعة من مراتب التدليس، وهم "من اتفق على أنه لا يحتج بشيء من حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع لكثرة تدليسهم على الضعفاء والمجاهيل"، وسمى تدليسه قطع، فعلى هذا إذا صرح بالسماع قبل منه. انظر ط المدلسين ترجمة رقم ١٢٣، و ص ١٤، والنكت على ابن الصلاح ٦١٧/٢، والتبيين لأسماء المدلسين، والتدليس في الحديث ص ٣٨٨.

(٢) التقريب رقم ٤٩٥٢.

(٣) ط بن سعد ٢٩١/٧.

(٤) ط بن سعد ٢٩١/٧، قال الذهبي عقب كلام ابن سعد هذا: "قد احتج به الجماعة واحتملوا له تدليسه"، التذكرة ١/رقم ٢٧٢.

(٥) علل أحمد ٣/رقم ٣٩٣٣، والجرح ٦/رقم ٦٧٨، من رواية عبد الله بن أحمد.

(٦) الجرح ٦/رقم ٦٧٨، من رواية أبي طالب.

(٧) ويسمى تدليس القطع، انظر النكت على ابن الصلاح ٦١٧/٢.

(٨) س الأجرى رقم ١٠٢٠، رواه أبو داود بلاغاً.

كان يدلس»^(١).

وقال عمرو بن علي الفلاس: «عمر بن علي ويحيى بن محمد بن قيس ليسا بمستروكي

الحديث»^(٢).

وقال العجلي: «ثقة»^(٣).

وقال أبو حاتم: «محل الصدق، ولولا تدليسه لحكمننا له إذا جاء بزيادة، غير أننا

نخاف بأن يكون أخذه عن غير ثقة»^(٤).

وقال الساجي: «صدوق ثقة، كان يدلس»^(٥).

وقال ابن عدي: «ولعمر بن علي أحاديث حسان، وأرجو أنه لا بأس به»^(٦).

وقال الدارقطني: «من الثقات الرفعاء»^(٧).

في وفاته قولان:

الأول: سنة تسعين ومائة^(٨).

الثاني: سنة اثنتين وتسعين ومائة^(٩).

النتيجة: ثقة^(١٠) من الطبقة الثانية.

(١) علل أحمد ٣/رقم ٣٩٣٣، و ض العقيلي ٣/١١٧٤، والجرح ٦/رقم ٦٧٨.

(٢) الكامل ٤٥/٥، رقم ١٢١٣.

(٣) ث العجلي رقم ١٣٦٠، وانظر التهذيب ٣/٢٤٥.

(٤) الجرح ٦/رقم ٦٧٨، انظر كيف اعتبره أبو حاتم ممن تُقبل زيادته، ومع ذلك قال فيه: "محل الصدق"!!.

(٥) التهذيب ٣/٢٤٥.

(٦) الكامل ٤٦/٥.

(٧) انظر سنن الدارقطني ١/١٧٢.

(٨) قاله ابنه عاصم بن عمر كما في رجال البخاري رقم ٧٩٠، ومحمد بن أبي بكر كما في ت الكبير ٦/رقم

٢٠٨٩، وابن حبان في المشاهير رقم ١٢٧٤، وخليفة في تأريخه ص ٤٥٨، لكنه جعل وفاته في الطبقت ص

٢٢٥، سنة تسع وثمانين ومائة، والأول موافق للقول الأصح في وفاته.

(٩) قاله محمد بن أبي بكر في رواية كما في ت الأوسط ٢/١٧٩، ومحمد بن المثنى كما في ت الكبير

٦/رقم ٢٠٨٩، وابن زبر في وفياته ١/٤٣١.

(١٠) من الرابعة من مراتب التعديل.

٣٤- عمرو بن الحارث

«عمرو بن الحارث بن يعقوب الأنصاري مولا هم المصري أبو أيوب، ثقة فقيه حافظ من السابعة مات قديماً قبل الخمسين ومائة/ع»^(١).

أقوال النقاد فيه:

قال النسائي: «الذي يقول مالك في كتابه: "الثقة عن بكير"، يشبه أن يكون عمرو بن الحارث»^(٢).

وقال ابن وهب: «سمعت من ثلاثمائة وسبعين شيخاً فما رأيت أحداً أحفظ من عمرو بن الحارث»^(٣).

وقال أيضاً: «لو بقي لنا عمرو ما احتجنا إلى مالك بن أنس»^(٤).

وقال ابن سعد: «وكان ثقة إن شاء الله!»^(٥).

وقال ابن معين: «ثقة»^(٦).

وقال يعقوب بن شيبة: «كان ابن معين يوثقه جداً»^(٧).

وقال أحمد بن حنبل: «ليس فيهم - يعني أهل مصر أصح - حديثاً من الليث، وعمرو بن الحارث يقاربه»^(٨).

وقال أيضاً: «ما في هؤلاء المصريين أثبت من الليث بن سعد، لا عمرو بن الحارث ولا أحد، وقد كان عمرو بن الحارث عندي ثم رأيت له أشياء منا كير»^(٩).

(١) التقريب رقم ٥٠٠٤.

(٢) ت الكمال ٤٠٠/٥، والتهذيب ٢٦٢/٣.

(٣) ت الكمال ٤٠٠/٥، والتهذيب ٢٦٢/٣.

(٤) التعديل ٣/رقم ١٠٩٤.

(٥) ط ابن سعد ٥١٥/٧، ومثل عمرو بن الحارث لا يحتاج توثيقه إلى تعليق بالمشيئة!

(٦) الجرح ٦/رقم ١٢٥٢، من رواية إسحاق بن منصور.

(٧) ت الكمال ٤٠٠/٥، والتهذيب ٢٦٢/٣.

(٨) س أبي داود رقم ٥٩١.

(٩) ت بغداد ١٢/١٣ من رواية أبي بكر الأثرم عنه، ويقصد بالناكير بعض ما رواه عن قتادة كما في الرواية

- وقال أبو بكر الأثرم عن أحمد: «عمرو بن الحارث حمل عليه حملاً شديداً، قال: يروي عن قتادة أحاديث يضطرب فيها ويخطئ»^(١).
- وقال أحمد بن صالح: «الليث بن سعد إمام قد أوجب الله علينا حقه. فقيل لأحمد: الليث بن سعد إمام؟ قال: نعم إمام، لم يكن بالبلد بعد عمرو بن الحارث مثل الليث»^(٢).
- وقال العجلي: «ثقة»^(٣).
- وقال أبو زرعة: «ثقة»^(٤).
- وقال أبو حاتم: «كان أحفظ الناس في زمانه، ولم يكن له نظير في الحفظ في زمانه»^(٥).
- وقال أيضاً: «أحفظ وأتقن من ابن لهيعة»^(٦).
- وقال الساجي: «صدوق ثقة»^(٧).

التي الأخرى المفسرة لهذه الرواية والتي يرويها الأثرم عن أحمد حيث قال: "روى عن قتادة منا كبير" (شرح علل الترمذي ٥٠٩/٢)، وقوله: "روى عن قتادة منا كبير"، يعني به مطلق التفرد، بحيث لا يتابع، وقد فسره بذلك ابن رجب وغيره، وانظر (شرح علل الترمذي ٤٥٦/١، وهدي الساري ٤٧٦، في كلامه على يزيد بن عبد الله بن خصيفة).

(١) ت الكمال ٤٠٠/٥، وانظر التهذيب ٢٦٢/٣، ولم أجد حسب البحث كلاماً لغير أحمد في رواية عمرو عن قتادة، وما ذكر "عن الإمام أحمد في رواية عمرو بن الحارث عن قتادة؛ إنما هو من قبيل التضعيف النسبي، وذلك أن الإمام أحمد كان يرى أن عمرو بن الحارث أثبت المصريين كما تقدم، ثم لما رأى له بعض الأخطاء قدم الليث بن سعد عليه، فذكر ما تقدم في مجال تعداد أخطاء عمرو التي جعلته يقدم الليث بن سعد عليه" (الثقات الذين ضعفوا في بعض شيوخهم ص ١٠٩)، ومقصدي من ذكر كلام أحمد في رواية عمرو عن قتادة، لأن هناك رواية فيها إطلاق روايته لبعض المناكير من غير تعيين فقد يظن ظان أن روايته عن هشام يدخل فيها ذلك.

(٢) ث ابن شاهين رقم ١١٨٨، وواضح هنا أنه قدم عمرو بن الحارث على الليث.

(٣) ث العجلي رقم ١٣٧١.

(٤) الجرح ٦/رقم ١٢٥٢.

(٥) الجرح ٦/رقم ١٢٥٢.

(٦) الجرح ٦/رقم ١٢٥٢.

(٧) التهذيب ٢٦٢/٣.

وقال محمد بن يعقوب بن الأخرم^(١): «عزیز الحديث جداً، مع علمه وثبته وقَلَّ ما يخرج حديثه من مصر»^(٢).

وقال ابن حبان: «كان من أهل الضبط والإتقان والورع في السر والإعلان»^(٣).

وقال ابن حبان: «وكان من الحفاظ المتقين وأهل الورع في الدين»^(٤).

وقال أبو يعلى الخليلي: «ثقة متفق عليه مخرج في الصحيحين»^(٥).

وقال أبو بكر الخطيب: «كان قارئاً فقيهاً مفتياً، وكان ثقة»^(٦).

في ولادته أقوال:

الأول: سنة تسعين^(٧).

الثاني: سنة اثنتين أو إحدى وتسعين^(٨).

الثالث: سنة اثنتين وتسعين^(٩).

الرابع: سنة ثلاث وتسعين^(١٠).

الخامس: سنة أربع وتسعين^(١١).

وفي وفاته أقوال:

الأول: سنة سبع وأربعين ومائة^(١٢).

(١) هو "الإمام الحافظ الكبير أبو عبد الله محمد بن يعقوب بن يوسف الشيباني النيسابوري بن الأخرم، ولد سنة خمسين ومائتين، كان من أئمة هذا الشأن، قال الحاكم: كان صدر أهل الحديث ببلدنا بعد بن الشرقى يحفظ ويفهم. توفي سنة أربع وأربعين وثلاث مائة" انظر التذكرة ٣/رقم ٨٣٦.

(٢) ت الكمال ٤٠١/٥، والتهذيب ٢٦٢/٣.

(٣) المشاهير رقم ١٤٩٨.

(٤) الثقات ٢٢٩/٧.

(٥) الإرشاد ٤٠٣/١، رقم ١٧٠.

(٦) ت الكمال ٤٠١/٥، والتهذيب ٢٦٢/٣.

(٧) قال أحمد بن صالح: "ولد عمرو بن الحارث يقولون: سنة تسعين"، ت الكمال ٤٠١/٥.

(٨) قال يحيى بن بكير كما في ت الكمال ٤٠١/٥.

(٩) قاله سعيد بن عفير كما في وفيات ابن زبير ٢٢٢/١.

(١٠) قاله أبو سعيد بن يونس كما في ت الكمال ٤٠١/٥.

(١١) قاله أبو بكر الخطيب وأبو نصر بن ماکولا كما في ت الكمال ٤٠١/٥.

(١٢) قاله أبو حسان الزياتي وأبو عبيد كما في ت الكمال ٤٠١/٥.

- الثاني: سنة سبع أو ثمان وأربعين ومائة^(١).
- الثالث: سنة ثمان وأربعين ومائة^(٢).
- الرابع: سنة تسع وأربعين ومائة^(٣).
- الخامس: سنة تسع أو ثمان وأربعين ومائة^(٤).
- النتيجة: ثقة حافظ^(٥)، من الطبقة الثانية.

- (١) قاله ابن سعد في طبقاته ٥١٥/٧، ويعقوب بن شيبه كما في ت الكمال ٤٠١/٥.
- (٢) قاله يحيى بن بكير كما في ت الكمال ٤٠١/٥، وسعيد بن عفير كما في وفيات ابن زبر ٣٤٧/١، وأحمد بن صالح وأبو سعيد بن يونس وغير واحد كما في ت الكمال ٤٠١/٥.
- (٣) قاله الغلابي عن ابن معين كما في ت الكمال ٤٠١/٥.
- (٤) قاله خليفة في طبقاته ص ٢٩٦.
- (٥) من الثالثة من مراتب التعديل وتجاذبه الثانية.

٣٥ - عيسى بن يونس

«عيسى بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي بفتح المهملة وكسر الموحدة أخو إسرائيل، كوفي نزل الشام مرابطاً، ثقة مأمون، من الثامنة مات سنة سبع وثمانين وقيل سنة إحدى وتسعين/ع»^(١).

أقوال النقاد فيه:

قال ابن سعد: «كان ثقة ثبتاً»^(٢).

وقال ابن معين: «ثقة»^(٣).

وقال علي بن المديني: «بخ بخ، ثقة مأمون»^(٤).

وقال أيضاً: «جماعة من الأولاد أثبت عندنا من آبائهم، منهم عيسى بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي»^(٥).

وقال عبد الله بن أحمد: «سألت أبي: أيما أصح حديثاً عيسى أو أبوه يونس؟ قال: لا عيسى أصح حديثاً، قيل له: عيسى أو أخوه إسرائيل؟ فقال: ما أقربهما...»^(٦).

وقال عبد الله أيضاً: «سألته عن عيسى بن يونس، قال: عيسى يسأل عنه؟!»^(٧).

وقال المروزي: «سئل أحمد بن حنبل عن عيسى بن يونس، وأبي إسحاق الفزاري، ومروان بن معاوية أيهم أثبت؟ قال: ما فيهم إلا ثبت. قيل له: فمت تقدم قال: ما فيهم إلا ثقة ثبت إلا أن أبا إسحاق ومكانه من الإسلام»^(٨).

(١) التقريب رقم ٥٣٤١.

(٢) ط ابن سعد ٤٨٨/٧.

(٣) ت الدارمي رقم ٥٩، والجرح ٦/رقم ١٦١٨، وأكثر ما جاء فيه عن ابن معين المفاضلة بينه وبين غيره ممن الثقات في الشيوخ، وذلك لشهرته بالحفظ والإتقان.

(٤) الجرح ٦/رقم ١٦١٨.

(٥) ت بغداد ١١/١٥٥، رقم ٥٨٤٧.

(٦) علل أحمد ١/رقم ١٣٣٥، وانظر الجرح ٦/رقم ١٦١٨.

(٧) علل أحمد ٢/رقم ١٤٨١.

(٨) العلل للمروزي رقم ٣٩، و ت بغداد ١١/١٥٦.

وقال ابن عمار: «إسرائيل وعيسى ابني يونس؛ عيسى هو حجة، وهو أثبت من إسرائيل»^(١).

وقال العجلي: «ثقة، وكان ثبناً»^(٢).

وقال يعقوب بن شيبه: «ثقة»^(٣).

وقال أبو زرعة: «حافظ»^(٤).

وقال أبو حاتم: «ثقة»^(٥).

وقال ابن خراش: «ثقة»^(٦).

وقال ابن حبان: «كان متقناً»^(٧).

وقال أيضاً: «كان متيقظاً ثبناً»^(٨).

في وفاته أقوال:

الأول: سنة إحدى وثمانين ومائة^(٩).

الثاني: سنة سبع وثمانين ومائة^(١٠).

الثالث: سنة ثمان وثمانين ومائة^(١١).

(١) ت بغداد ١١/١٥٦.

(٢) ت العجلي رقم ١٤٦٧.

(٣) ت الكمال ٥/٥٦٧، والتهذيب ٣/٣٧١.

(٤) الجرح ٦/رقم ١٦١٨.

(٥) الجرح ٦/رقم ١٦١٨.

(٦) ت بغداد ١١/١٥٦.

(٧) الثقات ٧/٢٣٨.

(٨) المشاهير رقم ١٤٨٧.

(٩) قاله سعيد بن كثير بن عفير كما في ت بغداد ١١/١٥٦.

(١٠) قاله أحمد بن حنبل كما في ت بغداد ١١/١٥٦، وعبد الله بن جعفر الرقي كما في ت الأوسط ٢/١٧٤، وأبو عيسى الترمذي كما في رجال البخاري رقم ٩١٨، وغيرهم.

(١١) قاله محمد بن المثنى كما في وفيات ابن زبر ١/٤٢٤، وأبو الحسن المدائني كما في وفيات ابن زبر ١/٤٢٥، وأبو داود كما في رجال البخاري رقم ٩١٨، ومحمد بن مصفى كما في ت بغداد ١١/١٥٧، ورجحه الذهبي في العبر ١/٢٣٢.

الرابع: سنة إحدى وتسعين ومائة^(١).
النتيجة: ثقة حافظ^(٢)، من الطبقة الثانية.

(١) قاله أبو عبيدة كما في ت بغداد ١١/١٥٧، وخليفة في طبقاته ص ٣١٧-٣١٨، وابن سعد في طبقاته ٤٨٨/٧.

(٢) من الثالثة من مراتب التعديل وتجاذبه الثانية فقد قال فيه أحمد: "وعيسى يسأل عنه!"، وهذه قريبة من قولهم: "فلان لا يسأل عنه"، وهي من ألفاظ الثانية.

٣٦- الفضل بن موسى

«الفضل بن موسى السيناني بمهملة مكسورة ونونين أبو عبد الله المروزي، ثقة ثبت وربما أغرب، من كبار التاسعة مات سنة اثنتين وتسعين في ربيع الأول/ع»^(١).
أقوال النقاد فيه:

وقال عبد الله بن المبارك: «حدثني الثقة -يعني السيناني-»^(٢).

وقال علي بن خشرم: «سألت وكيعاً عنه، فقال: أعرفه ثقة صاحب سنة»^(٣).

وقال إبراهيم بن شماس: «سألت وكيعاً عن السيناني؟ فقال: ثبت، سمع الحديث

معنا، لا تبالي سمعت الحديث منه أو من عبد الله بن المبارك»^(٤).

وقال أبو نعيم: «الفضل بن موسى أثبت من ابن المبارك»^(٥).

وقال ابن سعد: «كان ثقة»^(٦).

وقال يحيى بن معين: «ثقة»^(٧).

وقال عبد الله بن علي بن المديني: «سألت أبي عن الفضل وأبي تميلة؟ فقدم أبا تميلة

وقال: روى الفضل أحاديث منا كثير»^(٨).

(١) التقريب رقم ٥٤١٩.

(٢) ث ابن شاهين رقم ١١٢٦، والتهذيب ٣/٣٩٦.

(٣) ت الكمال ٦/٤٤، والتهذيب ٣/٣٩٦.

(٤) التعديل ٣/رقم ١٢٢٣.

(٥) الجرح ٧/رقم ٣٩٠.

(٦) ط ابن سعد ٧/٣٧٢.

(٧) الجرح ٧/رقم ٣٩٠، من رواية أبي بكر بن أبي خيثمة، وجاء توثيقه أيضاً من رواية العباس الدوري في ت ابن معين رقم ٤٧٤٤.

(٨) الميزان ٣/رقم ٦٧٥٤، وانظر التهذيب ٣/٣٩٦، قال الذهبي عنه نقله لكلام ابن المديني هذا: "ما علمت فيه لي، إلا ما روى عبد الله بن علي بن المديني سمعت أبي..."، ثم ذكر له حديث "من شهر سيفه...". عن معمر وقد عدّه علي بن المديني من مناكيره التي تفرد بها، كما في التعديل ٣/رقم ١٢٢٣، والتهذيب ٣/٣٩٦، ومع ذلك فإنه لم ينفرد به فقد تابعه عليه وهيب بن خالد الباهلي -وهو ثقة- عن معمر عند (الحاكم ٢/١٧١، رقم ٢٦٧٠) وصححه على شرط الشيخين ووافقه الذهبي، وانظر السلسلة الصحيحة =

وقال إسحاق بن راهوية: «كثبت العلم فلم أكتب عن أحد أوثق في نفسي من هذين الرجلين: الفضل بن موسى، ويحيى بن يحيى التميمي»^(١).
 وقال أبو حاتم: «صدوق صالح»^(٢).
 وقال ابن حبان: «من جلة أهل مرو ومتقني الحديثين بها»^(٣).
 وقال الحاكم: «هو كبير السن عالي الإسناد إمام من أئمة عصره في الحديث»^(٤).

ولادته:

سنة خمس عشرة ومائة^(٥).

في وفاته قولان:

الأول: إحدى وتسعين ومائة^(٦).

الثاني: اثنتين وتسعين ومائة^(٧).

النتيجة: ثقة ثبت^(٨) من الطبقة الثانية.

رقم ٢٣٤٥، وانظر ما قاله الحافظ في هدي الساري ص ٤٥٦.

(١) السير ١٠٥/٩، رقم ٣٥، والتذكرة ١/رقم ٢٧٨.

(٢) الجرح ٧/رقم ٣٩٠.

(٣) المشاهير رقم ١٥٨٦.

(٤) التهذيب ٣/٣٩٦.

(٥) قاله ابن حبان في الثقات ٣١٩/٧، وفي رجال البخاري رقم ٩٦٠، عزاه هذا القول للبخاري في ت الكبير ٧/رقم ٥٢٣، وليس لولادته ذكر فيه، ولا في الصغير وأخشى أن يكون وهما أو تصحيفاً.

(٦) قاله حسين بن حريث كما في ت الأوسط ١٨٩/٢، وأبو عيسى الترمذي كما في رجال البخاري رقم ٩٦٠.

(٧) قاله محمد بن حمدوية السننحي كما في التهذيب ٣/٣٩٦، وذكر هذا القول للبخاري في ت الأوسط ١٨٩/٢، ولم يعزه لأحد، وكذا ابن حبان في الثقات ٣١٩/٧، ذكره مع القول الآخر ولم يعزهما لأحد.

(٨) من الثالثة من مراتب التعديل، ولم أجد أحداً ذكر حديثاً منكراً له عن هشام بن عروة.

٣٧ - محمد بن بشر

«محمد بن بشر العبدي أبو عبد الله الكوفي، ثقة حافظ، من التاسعة مات سنة ثلاث ومائتين/ع»^(١).

أقوال النقاد فيه:

وقال محمد بن يونس الكديمي^(٢) عن أبي نعيم: «لما خرجنا في جنازة مسعر جعلت أتطاول في المشي، فقلت: يجيئني فيسألوني^(٣) عن حديث مسعر، فذاكرني محمد بن بشر العبدي بحديث مسعر فأغرب علي سبعين^(٤) حديثاً لم يكن عندي منها إلا حديث واحد»^(٥).

وقال ابن سعد: «كان ثقة كثير الحديث»^(٦).

وقال ابن الجنيد: «سمعت ابن معين سئل عنه فقال: لم يكن به بأس، قيل: فهو أحب إليك أو أبو أسامة؟ فقال: أبو أسامة»^(٧).

وقال ابن معين: «ثقة»^(٨).

وقال عثمان بن أبي شيبة «ثقة ثبت إذا كان يحدث من كتابه»^(٩).

وقال العجلي: «ثقة»^(١٠).

وقال أبو داود: «هو أحفظ من كان بالكوفة»^(١١).

(١) التقريب رقم ٥٧٥٦.

(٢) تقدم أنه ضعيف جداً، ومتهم بالكذب.

(٣) في ت الكمال " يجيئوني فتسألوني ".

(٤) في الإرشاد " بسبعين"، وما بعدها منصوب، والتصويب من ت الكمال.

(٥) الإرشاد ٥٦٥/٢، ت الكمال ٢٥٠/٦، رقم ٥٦٧٧.

(٦) ط ابن سعد ٣٩٤/٦.

(٧) انظر س ابن الجنيد رقم ٧٦، ٧٧.

(٨) ت عثمان الدارمي رقم ٢٦٧، والجرح ٧/رقم ١١٦٧.

(٩) ت ابن شاهين رقم ١٢٦٩، والتهذيب ٥٢١/٣.

(١٠) ت العجلي رقم ١٥٧٤.

(١١) ت الكمال ٢٥٠/٦، والتهذيب ٥٢١/٣، ولم أف عليه في س الآجري، والظاهر أنه في القسم الساقط من

وقال يعقوب بن سفيان: «ثقة»^(١).

وقال النسائي: «ثقة»^(٢).

وقال ابن حبان: «من المتقين»^(٣).

وقال ابن قانع: «ثقة»^(٤).

وفاته:

سنة ثلاث ومائتين^(٥).

النتيجة: ثقة حافظ^(٦)، من الطبقة الثانية.

المخطوط، وهو يشمل جزءاً من أهل الكوفة.

(١) المعرفة ١٣٢/٣.

(٢) التعديل ٢/رقم ٤٥٩، والتهذيب ٥٢١/٣.

(٣) المشاهير رقم ١٣٧٥.

(٤) التهذيب ٥٢١/٣.

(٥) قاله ابن سعد في طبقاته ٦/٣٩٤، وخليفة في طبقاته ص ١٧١، وموسى بن عبد الرحمن الكندي كما في ت

الأوسط ٢/٢١٠، وأحمد بن حنبل كما في وفيات ابن زبير ٢/٤٥١.

(٦) من الثالثة من مراتب التعديل، وقد أخرج له البخاري عن هشام بن عروة في موضع متابعة، وأخرج له

مسلم أيضاً عن هشام في مواضع عديدة مقروناً بغيره.

٣٨- محمد بن عجلان

«محمد بن عجلان المدني صدوق إلا أنه اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة، من الخامسة مات سنة ثمان وأربعين/خت م ٤»^(١).

أقوال النقاد فيه:

وعن ابن أبي الوزير عن مالك : «أنه ذكر ابن عجلان فذكر خيراً»^(٢).

وقال عبد الرحمن بن القاسم: «قيل لمالك بن أنس : إن ناساً من أهل العلم يحدثون...^(٣) فقال: من هم؟ فقيل له: محمد بن عجلان، فقال: لم يكن يعرف ابن عجلان هذه الأشياء، ولم يكن عالماً»^(٤).

- (١) التقريب رقم ٦١٣٦ ، وانظر ط المدليس رقم ٩٨، فقد عده ابن حجر من أهل المرتبة الثالثة، وانظر التدليس في الحديث ص ٣٣٥-٣٣٦ ، فقد استوفى الكلام عليه.
- (٢) ت الكبير ١/رقم ٦٠٣، وت الأوسط ٢/٦٣.
- (٣) يوجد كلام لم يذكره العقيلي له أثر في إيضاح المعنى، لكن ذكره في موضع آخر ، لذا جرى التنبيه عليه في الحاشية.
- (٤) ض العقيلي ٤/رقم ١٦٧٧، وقد أورد العقيلي هذا الكلام مختصراً هكذا في ترجمة ابن عجلان، لكنه بهذه الصورة لا يجلي ما نقل عن مالك، وقد ذكر الحكاية نفسها في موضع آخر وافية، وفيها يتبين سبب كلامه هذا في ابن عجلان ، فقد روى العقيلي في ضعفائه ٢/رقم ٨٠٦، في ترجمة أبي الزناد، عن عبد الرحمن بن القاسم قال: "سألت مالكا عما يحدث بالحديث الذي قالوا : ((إن الله خلق آدم على صورته))، وأنكر ذلك مالك إنكاراً شديداً، ونهى أن يتحدث به أحد، فقيل له: أن ناساً من أهل العلم يتحدثون به فقال: من هم فقيل: محمد بن عجلان عن أبي الزناد، فقال : لم يكن يعرف ابن عجلان هذه الأشياء، ولم يكن عالماً، وذكر أبو الزناد فقال إنه لم يزل عاملاً لهؤلاء حتى مات وكان صاحب عمال يتبعهم" انتهى.
- وسبب إنكار مالك عليه لا لضعفه؛ بل لروايته لحديث الصورة، وإلا فالصواب مع ابن عجلان وقد تابعه في روايته لهذا الحديث جمع من الأئمة والرواة، ولذا قال الذهبي في ترجمة ابن عجلان في الميزان ٣/رقم ٧٩٣٨ : " قال مالك هذا لما بلغه أن ابن عجلان حدث بحديث : ((خلق الله آدم على صورته)) ولا بن عجلان فيه متابعون، وخرّج في الصحيح " انتهى، وقد استقصى الذهبي طرقه ومتابعاته في ترجمة أبي الزناد أيضاً في الميزان ٣/رقم ٤٣٠١، عند ذكره لإنكار مالك عليه وعلى ابن عجلان، ودافع عن أبي الزناد ومحمد بن عجلان فقال : "وأبو الزناد فعمدة في الدين، وابن عجلان صدوق من علماء المدينة وأجلائهم ومفتيهم ، وغيره أحفظ منه، أما معنى حديث الصورة فنرد علمه إلى الله ورسوله، ونسكت كما سكت السلف مع الجزم بأن الله ليس كمثل شيء".

وقال ابن المبارك: «لم يكن بالمدينة أحد أشبه بأهل العلم من ابن عجلان، كنت أشبهه بالياقوتة بين العلماء»^(١).

وقال يحيى القطان: «لقيت ابن عجلان سنة أربع وأربعين وكتبت عنه»^(٢).

وقال ابن معين: «كان يحيى بن سعيد لا يرضى محمد بن عجلان، قال^(٣): وسمعت يحيى بن سعيد يقول: لو جربت من أروي عنه لم أرو إلا عن قليل»^(٤).

وقال سفيان بن عيينة: «كان ثقة»^(٥).

وقال أيضاً: «كان ثقة مأموناً في الحديث»^(٦).

وقال كذلك: «كان ثقة مأموناً عالماً بالحديث»^(٧).

وقال يحيى بن المغيرة: «زعم جرير^(٨) قال: ما رأيت من المدنيين من يشبهه

قلت: وأيضاً فإن مالك أثنى على ابن عجلان كما مر معنا وروى عنه.

- (١) الجرح ٨/رقم ٢٢٨.
- (٢) ت الكبير ١/رقم ٦٠٣، و ت الأوسط ٢/٦٣، ومعلوم أن القطان لا يكتب عن أي أحد، بل يكتب عن من علم أنه حافظ لا خلل في حفظه.
- (٣) أي ابن معين.
- (٤) شرح علل الترمذي ١/١٢٣، من رواية ابن أبي خيثمة عن ابن معين، ومر معنا أنه روى عنه، وأغلب الظن أنه كان لا يرضى بعض روايته مما أخطأ فيه لا كلها، عرفنا ذلك بروايته عنه، فقد روى عنه ولم يذم حفظه في جميع ما روى، لكن نص على خطأه في روايته عن نافع، فقد قال أبو بكر بن خلاد كما في ض العقيلي ٤/رقم ١٦٧٧، وشرح علل الترمذي ١/١٤٢: "سمعت يحيى يقول: كان ابن عجلان مضطرب الحديث في حديث نافع، - ولم يكن له تلك القيمة عنده -"، وأيضاً نص على خطأه في روايته عن سعيد المقبري فيما رواه عن أبي هريرة - حيث حصل له اختلاطٌ فيها -، وانظر ت الكبير ١/رقم ٦٠٣، و سنن الترمذي ٥/٨١، وشرح علل الترمذي ١/١٢٠-١٢١، وعليه فهو مرضيٌ عند القطان في غير روايته عن نافع وعن المقبري فيما رواه عن أبي هريرة.
- (٥) علل أحمد ١/رقم ١٩٤، والجرح ٨/رقم ٢٢٨.
- (٦) سنن الترمذي ٥/٢٤، وفيه قال الترمذي: سمعت ابن أبي عمر يقول: سمعت سفيان بن عيينة يقول فذكره، وانظر شرح علل الترمذي ٢/١٢٠، والسلسيل رقم ٣٥٩.
- (٧) المعرفة ١/٦٩٨.
- (٨) هو ابن حازم والله أعلم.

ابن عجلان وكان مثل الياقوت الأحمر»^(١).

وقال ابن سعد: «كان عابداً ناسكاً فقيهاً... وكان ثقة كثير الحديث»^(٢).

وقال ابن معين: «ثقة»^(٣).

وقال العباس الدوري: «سئل يحيى بن معين عن محمد بن عجلان: أهو أحب إليك

أم محمد بن عمرو؟»^(٤) فقال: سبحان الله! ما يشك في هذا أحد — أو كما قال يحيى —

محمد بن عجلان أوثق من محمد بن عمرو...»^(٥).

وفي سياق آخر قال ابن معين: «ثقة»^(٦) أوثق من محمد بن عمرو بن علقمة ما يشك

في هذا أحد...»^(٧).

وقال أيضاً: «وعبيد الله بن عمر^(٨) أحب إلي من محمد بن عجلان»^(٩).

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: «قيل ليحيى بن معين: من تقدم داود بن قيس^(١٠)

(١) الجرح ٨/رقم ٢٢٨.

(٢) ط ابن سعد [القسم المتم لتابعي أهل المدينة] ص ٣٥٤، ٣٥٦، رقم ٢٦٩، وانظرت الكمال ٦/٤٣٤، والتهذيب ٣/٦٤٧، والذي ظهر لي أن عبارة " ثقة كثير الحديث " هي من قول ابن سعد لا من كلام الواقدي، قالها بعد نقله لكلام الواقدي.

(٣) ت ابن معين رقم ٨٩٤، وجاء توحيه أيضاً من رواية إسحاق بن منصور كما في الجرح ٨/رقم ٢٢٨.

(٤) هو "محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص الليثي المدني، صدوق له أوهام، من السادسة مات سنة خمس وأربعين على الصحيح/ع" التقريب رقم ٦١٨٨.

(٥) ت ابن معين رقم ١٠٥٣، وانظر نحوه في ت ابن معين أيضاً رقم ١٠٥٦.

(٦) في رواية الدوري السابقة لم يذكر عبارة " ثقة "، وهذه من زيادة الجرح والتعديل.

(٧) الجرح ٨/رقم ٢٢٨، من رواية العباس الدوري.

(٨) هو "عبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب العمري المدني أبو عثمان، ثقة ثبت قدمه أحمد بن صالح على مالك في نافع وقدمه بن معين في القاسم عن عائشة على الزهري عن عروة عنها، من الخامسة مات سنة بضع وأربعين/ع" التقريب رقم ٤٣٢٤.

(٩) ت ابن معين رقم ١٠٥٧.

(١٠) هو "داود بن قيس الفراء الدباغ أبو سليمان القرشي مولاهم المدني ثقة فاضل من الخامسة مات في خلافة أبي جعفر/خت م ٤" التقريب رقم ١٨٠٨، ومن هذا النص يتبين أن مكانة محمد بن عجلان عالية عند ابن معين، وهو ثقة رفيع المكانة، لكنه لم يصل لمرتبة عبيد الله بن عمر فإن مرتبته في أعلى درجات التوثيق.

أو محمد بن عجلان؟ قال: محمد»^(١).

وقال أحمد بن حنبل: «ثقة»^(٢).

وقال كذلك: «ليس به بأس»^(٣).

وقال عبد الله بن أحمد: «سألت أبي عن محمد بن عجلان وموسى بن عقبة أيهما أعجب إليك؟ فقال: جميعاً ثقة، وما أقرهما، كان ابن عيينة يثني على محمد بن عجلان»^(٤).

وقال الفضل: «قيل له^(٥): ابن عجلان أحب إليك أو ابن أبي ذئب؟ فقال: كلا

الرجلين ثقة، ما فيهما إلا ثقة»^(٦).

وقال العجلي: «ثقة»^(٧).

وقال أبو زرعة: «من الثقات»^(٨).

وقال أبو حاتم: «ثقة»^(٩).

وقال أبو عيسى الترمذي: «وقد تكلم بعض أهل الحديث في سهيل بن أبي صالح ومحمد بن إسحاق وحماد بن سلمة ومحمد بن عجلان وأشباه هؤلاء من الأئمة إنما تكلموا فيهم من قبل حفظهم في بعض ما رووا وقد حدث عنهم الأئمة»^(١٠).

وقال أبو عيسى أيضاً: «وإنما تكلم يحيى بن سعيد القطان عندنا في رواية محمد بن

(١) الجرح ٨/رقم ٢٢٨.

(٢) الجرح ٨/رقم ٢٢٨، من روايته ابنه صالح.

(٣) س أبي داود رقم ١٥٠.

(٤) علل أحمد ٢/رقم ١٤٠٧، والجرح ٨/رقم ٢٢٨.

(٥) أي لأحمد.

(٦) المعرفة ٢/١٦٣.

(٧) ث العجلي رقم ١٦٢٧.

(٨) الجرح ٨/رقم ٢٢٨.

(٩) الجرح ٨/رقم ٢٢٨، وكفى بتوثيق أبي حاتم فإنه لا يصدر التوثيق إلا بشق الأنفس.

(١٠) شرح علل الترمذي ٢/١٢٠، وانظر السلسبيل رقم ٣٥٩، وعبارة الترمذي رحمه الله دقيقة حيث قلل: "في

بعض ما رووا"، وسيأتي أن الكلام في بعض ما حدث به إنما هو عن غير هشام بن عروة.

عجلان عن سعيد المقبري ... فإنما تكلم يحيى بن سعيد عندنا في ابن عجلان لهذا، وقد روى يحيى عن ابن عجلان الكثير^(١).

وقال النسائي: «ثقة»^(٢).

وقال الساجي: «هو من أهل الصدق، لم يحدث عنه مالك إلا يسيراً»^(٣).

وقال ابن حبان: «من خيار أهل المدينة»^(٤).

وقال الحاكم: «أخرج له مسلم في كتابة ثلاثة عشر حديثاً كلها شواهد، وقد تكلم

المتأخرون من أئمتنا في سوء حفظه»^(٥).

وفاته:

سنة ثمان وأربعين ومائة^(٦).

الخلاصة:

ثقة مأمون، وعبارات التوثيق فيه عالية من عموم النقاد المعاصرين له، ومن بعدهم بما فيهم المتشددين، كابن معين وكأبي حاتم، لا سيما وأن القطان كتب عنه وأكثر عنه، لكن تكلم في روايته عن سعيد المقبري فيما رواه عن أبي هريرة، حيث صرح هو بنفسه أنها قد اختلطت عليه^(٧)، وكذا روايته عن نافع تكلم فيها يحيى القطان ووصفها بالاضطراب، وما عدى ذلك فليس فيه كلام، ومن هذا يعلم خطأ من جعل حديث ابن عجلان في مرتبة

(١) شرح علل الترمذي ١٢٠/٢-١٢١، وانظر سنن الترمذي ٨١/٥، والسلسيل رقم ٣٥٩، وانظر مقولة ابن

عجلان التي نقلها يحيى القطان في ت الكبير ١/رقم ٦٠٣ أيضاً.

(٢) ت الكمال ٤٣٤/٦، رقم ٦٠٥٣، والتهذيب ٦٤٦/٣.

(٣) التهذيب ٦٤٧/٣.

(٤) المشاهير رقم ١١٠٦.

(٥) الميزان ٣/رقم ٧٩٣٨، وهذا كلامٌ مجمل يحتاج لتفصيل تقدم بعضه وسيأتي مختصراً في الخلاصة.

(٦) قاله الواقدي كما في ط ابن سعد [القسم المتم لتابعي أهل المدينة] رقم ٢٦٩، وعبارة الواقدي هكذا قلل:

"مات سنة ثمان أو تسع وأربعين ومائة"، وخليفة في طبقاته ص ٢٧٠، وأبو سعيد بن يونس كما في ت

الكمال ٤٣٤/٦، وابن حبان في الثقات ٣٨٧/٧.

(٧) وهي صحيفة كانت عنده عن سعيد المقبري بعضها عن أبيه عن أبي هريرة، وبعضها عن أبي هريرة،

فاختلطت عليه، فجعلها كلها عن أبي هريرة، وقد دافع ابن حبان عنه، وأبان أن مثل هذا لا يضره لأن

الصحيفة نفسها صحيحة، ثم فصل في شأن هذه الصحيفة، انظر الثقات ٣٨٦/٧-٣٨٨.

الحسن (١) أو في أدنى درجات الصحيح على وجه العموم (٢)؛ لأجل الكلام في بعض روايته، بل الصواب أن حديثه في الدرجات العليا من الصحة يستثنى ما تكلم فيه، ففيه تفصيل، وعليه فهو في هشام بن عروة صحيح الحديث.
النتيجة: ثقة مأمون (٣)، من الطبقة الثانية.

(١) ر (٨)

المراد

بكونه

- (١) وقد ذهب الذهبي إلى أنه حسن الحديث تأثراً بما ورد فيه من كلام كما في السير ٣٢٠/٦، وقال أيضاً في نفس الموضوع ٣٢٢/٦: "فحديثه إن لم يبلغ رتبة الصحيح فلا ينحط عن رتبة الحسن"، وقال في الميزان ٣/رقم ٧٩٣٨: "إمام صدوق مشهور"، وذكره في من تكلم فيه وهو موثق رقم ٣٠٦، وقال "صدوق".
- (٢) كما فعل الحافظ حيث قال عنه في التقريب "صدوق"، وهي في أدنى درجات الصحة على منهجه في التقريب، والصواب إن شاء الله هو ما ذكر في الخلاصة من خلال دراسة أقوال النقاد.
- (٣) من الثالثة من مراتب التعديل.

٣٩- محمد بن فضيل

«محمد بن فضيل بن غزوان بفتح المعجمة وسكون الزاي الضبي مولا هم أبو عبد الرحمن الكوفي، صدوق عارف رمي بالتشيع، من التاسعة مات سنة خمس وتسعين/ع»^(١).

أقوال النقاد فيه:

وقال أبو الأحوص: «أنشد الله رجلاً يجالس محمد بن فضيل وعمرو بن ثابت أن يجالسنا»^(٢).

وقال يحيى بن عبد الحميد الحماني^(٣): «سمعت فضيلاً أو حدثت عنه قال: ضربت ابني^(٤) البارحة إلى الصباح أن يترحم على عثمان رضي الله تعالى عنه فأبى علي»^(٥).
وقال أبو هاشم الرفاعي: «سمعت بن فضيل يقول: رحم الله عثمان ولا رحم من لا يترحم عليه، قال: وسمعت: يحلف بالله أنه صاحب سنة، رأيت على خفه أثر المسح واصلت خلفه ما لا يحصى فلم أسمع به يجهر - يعني بالبسملة -»^(٦).

وقال حسن بن عيسى بن سرجس: «سألت بن المبارك عن أسباط ومحمد بن فضيل فسكت، فلما كان بعد ثلاثة أيام رأني فقال: يا حسن صاحبك لا أرى أصحابنا يرضونهما»^(٧).

(١) التقريب رقم ٦٢٢٧.

(٢) ض العقيلي ٤/رقم ١٦٧٨، وهذا الكلام لأجل تشيعه لا لأجل الحديث.

(٣) قال ابن حجر "حافظ، إلا أنهم اتهموه بسرقة الحديث... انظر التقريب رقم ٧٥٩١، والحماني كان أحمد سبى الرأي فيه، لحصول عدة مواقف تدل على سرقة للحديث وادعائه ما لم يسمع، وأحسن ما أجيب به عن حاله ما قاله الذهبي في السير ١٠/٥٣٦-٥٣٧، حيث قال: "ربما كان يتلقت أحاديث، ويدعي روايتها، فيرويها على وجه التدليس، ويوهم أنه سمعها، وهذا قد دخل فيه طائفة، وهو أخف من افتراء المتون".

(٤) في المطبوع من العقيلي "أبي" والتصويب من السير.

(٥) ض العقيلي ٤/رقم ١٦٧٨، والسير ٩/١٧٤، وهذه المقالة ضعيفة السند، وسيأتي ما يدل على خلافها مما صح نقله من ترجمه وثناؤه على عثمان رضي الله عنه.

(٦) التهذيب ٣/٦٧٧.

(٧) علل أحمد ٣/رقم ٦٠٧٨، من رواية عبد الله عن حسن بن سرجس، و ض العقيلي ٤/رقم ١٦٧٨، وهذا

وقال ابن سعد: «كان ثقة صدوقاً كثيراً كثير الحديث متشيعاً، وبعضهم لا يحتج به»^(١).
وسأل عثمان الدارمي ابن معين عن عبد السلام بن حرب؟^(٢) فقال: هو صدوق،
قال: وسألته عن محمد بن فضيل؟ فقال: ثقة، قلت: عبد السلام أحب إليك أو محمد بن
فضيل؟ فقال: محمد أحب إلي^(٣).

وقال ابن معين: «سمعت محمد بن فضيل وأنا عنده، قال له رجل: إن مروان الفزاري
يزعم أن أباك أرادك ليلية أن تستغفر لعثمان فلم تفعل، فسمعته يقول: لا والله، ما علم الله
هذا مني قط إلا بخير»^(٤).

وقال ابن معين: «ابن إدريس خير من ابن فضيل مائة مرة، وابن فضيل أحسن حديثاً
منه»^(٥).

وقال ابن الجنيد: «سأل رجل يحيى بن معين وأنا أسمع عن مندل، فقال: ليس بذلك
القوي الشديد، فقال: ابن فضيل مثل مندل؟ فقال يحيى: لو كان ابن فضيل مثل مندل كان
قد نملك، قال: مندل دونه؟ قال: نعم دونه، ودون جيرته أولئك النقالين»^(٦).
وقال علي بن المديني: «كان محمد بن فضيل ثقة ثبتاً في الحديث، وما أقل سقط
حديثه»^(٧).

الكلام أيضاً لأجل ما نسب له من بدعة التشيع.

- (١) ط ابن سعد ٣٨٩/٦.
- (٢) هو "عبد السلام بن حرب بن سلم النهدي بالنون الملائي بضم الميم وتخفيف اللام أبو بكر الكوفي أصله
بصري، ثقة حافظ له مناكير، من صغار الثامنة مات سنة سبع وثمانين وله ست وتسعون سنة/ع" التقريب
رقم ٤٥٦٧.
- (٣) عثمان الدارمي رقم ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، وانظر توثيقه لابن فضيل في الجرح ٨/رقم ٢٦٣، من رواية
الدارمي أيضاً.
- (٤) س ابن محرز رقم ٧٩٢، نقلاً عن حاشية ت الكمال ٤٧٩/٦، ويحتمل أن مروان الفزاري تلقف ما نسب
لابن فضيل من الحماني فإنه معاصر له.
- (٥) رواية الدقاق رقم ٢٧.
- (٦) س ابن الجنيد رقم ٨١١.
- (٧) ث ابن شاهين رقم ١٢٥٦.

وقال أحمد بن حنبل: «كان يتشيع وكان حسن الحديث»^(١).
 وقال الفضل بن زياد: «سألت أبا عبد الله قلت: يجري عندك ابن فضيل مجرى عبيد
 الله بن موسى؟ قال: لا، كان ابن فضيل أستر، وكان عبد الله صاحب تخطيط، وروى
 أحاديث سوء، قلت: فأبو نعيم^(٢) يجري مجراهما؟ قال: لا، كان أبو نعيم يقظان في
 الحديث...»^(٣).

وقال أبو زرعة: «صدوق من أهل العلم»^(٤).

وقال أبو حاتم: «شيخ»^(٥).

وقال العجلي: «ثقة وكان يتشيع»^(٦).

وقال العجلي أيضاً: «ثقة شيعي، وكان أبو ثقة، وكان عثمانياً»^(٧).

وقال الجوزجاني: «زائغ عن الحق»^(٨).

وقال أبو داود: «كان شيعياً محترقاً»^(٩).

وقال يعقوب بن سفيان: «ثقة شيعي»^(١٠).

وقال النسائي: «ليس به بأس»^(١١).

(١) الجرح ٨/رقم ٢٦٣، من رواية حرب بن إسماعيل، قال الذهبي في التذكرة ١/رقم ٢٩٤ مفسراً كلام أحمد:
 "كان متولياً".

(٢) الفضل بن دكين.

(٣) المعرفة ١٧٣/٢.

(٤) الجرح ٨/رقم ٢٦٣.

(٥) الجرح ٨/رقم ٢٦٣.

(٦) ث العجلي رقم ١٦٣٥.

(٧) التهذيب ٦٧٧/٣.

(٨) أحوال الرجال رقم ٦٣، وتكرر معنا مراراً أن الجوزجاني يُطلق هذه العبارة كثيراً على من كان شيعياً أو
 رافضياً خاصة متشعبة الكوفة، وابن فضيل كوفي.

(٩) س الآجري رقم ٩٦، وقال الذهبي في السير ٩/١٧٤ عقب كلام أبي داود: "تحرقه على من حارب أو نازع
 الأمر علياً رضي الله عنه، وهو معظم للشيخين رضي الله عنهما".

(١٠) المعرفة ١١٢/٣.

(١١) ت الكمال ٦/٤٧٩، والتهذيب ٦٧٧/٣.

- وقال ابن حبان: «كان يغلو في التشيع»^(١).
- وقال الدارقطني: «كان ثبناً في الحديث إلا أنه كان منحرفاً عن عثمان»^(٢).
- في وفاته قولان :
- الأول: سنة أربع وتسعين^(٣).
- الثاني: سنة خمس وتسعين ومائة^(٤).
- النتيجة: ثقة^(٥) من الطبقة الثانية.

- (١) ت الكمال ٤٧٩/٦، والتهذيب ٦٧٧/٣، ولم أقف على ترجمته في الثقات، وذكره في المشاهير رقم ١٣٦٩، ولم يتكلم عليه.
- (٢) التهذيب ٦٧٧/٣، وقد جعله الدارقطني من أرفع الرواة عن الأعمش، كما في س بن بكير للدارقطني رقم ٣٨.
- (٣) قاله ابن نمير كما في وفيات ابن زبر ٤٣٦/١، وأبو عيسى الترمذي كما في رجال البخاري رقم ١٠٨٩.
- (٤) قاله أبو موسى محمد بن المثنى كما في وفيات ابن زبر ٤٣٨/١، ومحمود بن غيلان كما في ت الأوسط ١٩٣/٢، وابن سعد كما في طبقاته ٣٨٩/٦، وأبو داود كما في رجال البخاري رقم ١٠٨٩.
- (٥) من الرابعة من مراتب التعديل بل أرفع من ذلك، فقد قال علي بن المديني "ثقة ثبت"، وقال الدارقطني: "كان ثبناً"، أما الذهبي فقد قال فيه في الميزان ٤/رقم ٨٠٦٢: "صدوق مشهور"، وقال في من تكلم فيه وهو موثق رقم ٣١١: "شيعي صدوق"، وقال في السير ١٧٥/٩: "احتج به أرباب الصحاح"، وقال في الكاشف رقم ٥١١٥: "ثقة شيعي"، وتعبيره في الكاشف هو الأصوب الموافق لحاله، وقال ابن حجر في هدي الساري ص ٤٦٤: "إنما توقف فيه من توقف لتشييعه، وقد قال أحمد بن علي الأبار حدثنا أبو هاشم سمعت ابن فضيل يقول: رحم الله عثمان ولا رحم الله من لا يترحم عليه، قال: ورأيت عليه آثار أهل السنة والجماعة رحمه الله"، ثم قال الحافظ: "احتج به الجماعة".

٤٠- محمد بن الوليد

«محمد بن الوليد بن عامر الزبيدي بالزاي والموحدة مصغر أبو الهذيل الحمصي القاضي، ثقة ثبت من كبار أصحاب الزهري، من السابعة مات سنة ست أو سبع أو تسع وأربعين/خ م د س ق»^(١).
أقوال النقاد فيه:

قال ابن سعد: «كان ثقة إن شاء الله، وكان أعلم أهل الشام بالفتوى والحديث»^(٢).

وقال ابن معين: «ثقة»^(٣).

وقال علي بن المديني: «كان عندنا ثقة ثبتا»^(٤).

وقال أحمد: «كان لا يأخذ إلا عن الثقات»^(٥).

وقال دحيم^(٦): «شعيب بن أبي حمزة ثقة ثبت، يشبه حديثه حديث عقيل، والزبيدي فوقه»^(٧).

وقال العجلي: «ثقة»^(٨).

وقال أبو زرعة: «ثقة»^(٩).

(١) التقريب رقم ٦٣٧٢.

(٢) ط ابن سعد ٤٦٥/٧.

(٣) انظر س ابن الجنيد رقم ١٤٧، وشرح علل الترمذي ٤٨١/٢، ولا خلاف في كونه ثقة عند ابن معين، لكن جاءت روايات عديدة عنه تجعله ضمن أثبت الرواة في الزهري، وانظر ت الدارمي رقم ٦، والجرح ٤٩٤/٨.

(٤) س ابن أبي شيبة رقم ١٤٩.

(٥) التهذيب ٧٢٤/٣.

(٦) هو عبد الرحمن بن إبراهيم الدمشقي.

(٧) ت أبي زرعة الدمشقي ٤٣٣/١، و ت الكمال ٥٤٧/٦، وكلامه هذا في معرض المفاضلة بين أصحاب الزهري.

(٨) ت العجلي رقم ٢٣٢٠.

(٩) الجرح ٤٩٤/٨.

وقال محمد بن عوف الطائي: «من ثقات المسلمين...»^(١).

وقال أبو داود: «ليس في حديثه خطأ»^(٢).

وقال النسائي: «ثقة»^(٣).

وقال ابن حبان: «من جلة الحمصيين، والحفاظ المتقين، والفقهاء في الدين، من

اتباع التابعين...»^(٤).

وقال أيضاً: «وكان من الحفاظ المتقين والفقهاء في الدين، أقام مع الزهري عشر

سنين حتى احتوى على أكثر علمه، وهو من الطبقة الأولى من أصحاب الزهري»^(٥).

وقال الخليلي: «ثقة، روى عنه الكبار، وهو حجة إذا كان الراوي عنه ثقة، وإذا

كان غير قوي؛ مثل بقية وأقرانه؛ فلا يتفق عليه»^(٦).

في وفاته أقوال:

الأول: سنة ست وأربعين ومائة^(٧).

الثاني: سنة سبع وأربعين ومائة^(٨).

الثالث: سنة ثمان وأربعين ومائة^(٩).

الرابع: سنة تسع وأربعين ومائة^(١٠).

النتيجة: ثقة ثبت، من الطبقة الثانية.

(١) ت الكمال ٥٤٧/٦، والتهديب ٧٢٤/٣.

(٢) ت الكمال ٥٤٧/٦، والتهديب ٧٢٤/٣، ولم أفد عليه في س الآجري فلعله ساقط من المخطوط.

(٣) ت الكمال ٥٤٧/٦، والتهديب ٧٢٤/٣.

(٤) المشاهير رقم ١٤٤٢.

(٥) الثقات ٣٧٣/٧.

(٦) الإرشاد ١٩٩/١-٢٠٠، رقم ٢٧.

(٧) قاله يزيد بن عبد ربه كما في وفيات ابن زبر ٣٤٢/١، وجزم به ابن حبان في المشاهير رقم ١٤٤٢.

(٨) قاله إسحاق بن إبراهيم بن العلاء كما في وفيات ابن زبر ٣٤٦/١.

(٩) قاله ابن سعد في طبقاته ٤٦٥/٧، وخليفة في طبقاته ص ٣١٥، وابن زبر في وفياته ٣٤٨/١.

(١٠) قاله أبو بكر أحمد بن محمد بن عيسى البغدادي كما في التعديل ٢/رقم ٥٧٦.

٤١ - المفضل بن فضالة

«المفضل بن فضالة بن عبيد بن ثمامة القتباني بكسر القاف وسكون المثناة بعدها
موحدة المصري أبو معاوية القاضي، ثقة فاضل عابد، أخطأ ابن سعد في تضعيفه، من
الثامنة مات سنة إحدى وثمانين/ع»^(١).

أقوال النقاد فيه:

قال ابن سعد: «منكر الحديث»^(٢).

وقال يحيى بن معين: «ثقة»^(٣).

(١) التقريب رقم ٦٨٥٨.

(٢) ط ابن سعد ٥١٧/٥، والتهذيب ١٤١/٤، وتقدم في النص الذي قبله قول ابن حجر "أخطأ ابن سعد في
تضعيفه"، وقال الذهبي في السير ١٧١/٨: "وشذ ابن سعد فقال: منكر الحديث"، قلت: ولعله اشتبه على
ابن سعد ببعض الضعفاء، والذين يُسمون بنفس الاسم، وهناك احتمال آخر ليس بالقوي، وهو أن مراده في
إطلاق هذه العبارة روايته لبعض المناكير.

(٣) الجرح ٨/رقم ١٤٦١، من رواية إسحاق بن منصور، وجاء توثيقه عن ابن معين أيضاً من رواية عثمان
الدارمي في تأريجه رقم ٧٥٧، تنبيه: قال ابن الجنيد في سؤالاته رقم ٥٢٥: "سألت يحيى قلت: هل كتبت
بمصر عن المفضل بن فضالة؟ فقال: لا، لا، ما كتبت عنه شيئاً، كان رجل سوء شاطر خبيث، لم يكن
موضع أن يكتب عنه"، وهذا النص ظاهره مشكل إن لم يكن هناك خطأ في النسخ، وقد أورده محقق ت
الكمال في الحاشية ٢٠٦/٧، وعده مما قيل في المفضل بن فضالة المصري المترجم معنا - وهو يوهم ذلك -
وإن كان قد تأكد لدي أنه ليس هو المترجم معنا لكن أعياني الجواب عنه ولم أجد من أورد هذه الرواية من
المتقدمين في ترجمته ولا ترجمة غيره، وملخص الكلام في هذه الرواية أن المفضل هذا -والذي تكلم فيه ابن
معين- ليس هو المترجم معنا؛ وذلك لأن المترجم معنا وهو المفضل بن فضالة القتباني أبو معاوية القاضي ثقة
مشهور اتفق الجمهور على توثيقه منهم ابن معين، فقد وثقه في ثلاث روايات مرت معنا، من آخرها رواية
الدارمي المتوفى سنة ٢٨٠هـ، ومما يؤكد أن المترجم معنا ليس هو الذي ضعفه ابن معين في رواية ابن
الجنيد بل شخص آخر هذا النص الذي ذكره ابن يونس في تأريخ مصر حيث قال: "قدم مصر [أي ابن
معين] وكتب بها وكتب عنه سنة ثلاث عشرة ومائتين" (ت الكمال ٩٥/٨). وأما وفاة المفضل بن فضالة
القاضي المصري فكانت سنة إحدى وثمانين ومائة، فلا يمكنه قطعاً السماع منه، بقي أن يقال: من هو هذا
المفضل الذي جرحه ابن معين، والجواب: يحتمل احتمالاً ضعيفاً أن يكون حفيد المفضل القاضي فإنه مصري
واسمه المفضل بن فضالة بن المفضل، وله ترجمة في ت الكمال ٢٠٦/٧، وهذا ما ذهب إليه محقق سؤالات ابن
الجنيد ص ٣٩٨، لكن قد يعكّر عليه أن هذا الحفيد وفاته متأخرة -سنة اثنتين وخمسين ومائة- وقد مات

- وقال كذلك: «رجل صدق»^(١).
- وقال أبو زرعة: «لا بأس به»^(٢).
- وقال أبو حاتم: «صدوق»^(٣).
- وقال يعقوب بن سفيان: «ثقة»^(٤).
- وقال الترمذي: «والفضل بن فضالة شيخ آخر مصري أوثق من هذا»^(٥) وأشهر^(٦).

ابن معين قبله بدهر فإن لم يكن ابن معين أكبر منه سنًا فهو على أقل الأحوال من أقرانه، ويبعد أن ابن الجنيد يسأل ابن معين هل كتب - في رحلته الطويلة وبخنا عن علو الاسناد - عن راوٍ أصغر منه سنًا أو مقاربا له في السن، وأكبر احتمال أن يكون هو الذي ذكره ابن عدي في الكامل ٦/رقم ١٨٩١، فقال: " كمفضل بن فضالة مصري [هكذا في المطبوع " مصري " وأحشى أن يكون محرف من بصري] يكنى أبا الحسن، وقد قيل أن المفضل هذا ليس هو المصري فإذا كان غير مفضل الذي يحدث عن هشام وابن جريج، كان مجهولا، وقالوا تفرد بالرواية عنه يونس بن محمد" انتهى كلامه.

ثم نقل ابن عدي عن ابن معين قوله فيه: " ليس بذلك "، وأورد خبرا منكرا له، لكن ما قاله ابن معين فيه والخبر الذي أورده مذكور في ترجمة المفضل بن فضالة بن أبي أمية وكنيته أبو مالك وهو بصري وليس بمصري، وهو من طبقة شيوخ يحيى بن معين، والخبر الذي أورده ابن عدي أورده العديد من كتب الرجال التي وقفت على الخبر فيها في ترجمة أبي مالك البصري هذا، (انظر ض العقيلي ٤/رقم ١٨٣٥، و ت الكمال ٧/رقم ٦٧٤٥) فالله أعلم بالصواب.

- (١) ت ابن معين رقم ٥١٨٧.
- (٢) الجرح ٨/رقم ١٤٦١، ونقل أبو الوليد الباجي في التعديل ٢/رقم ٧١١، عن أبي زرعة الرازي قوله فيه: " يكتب حديثه"، وفي النفس شيء من هذا النقل؛ لأن عمدة الباجي في نقله لأقوال أبي زرعة وأبي حاتم كتاب الجرح والتعديل، وقد أوضح في المقدمة سنده إلى الكتاب، وأيضاً من استقراء تراجم كثيرة فيما ينقله عن أبي حاتم وأبي زرعة بحده لا يتجاوز كتاب الجرح والتعديل، وهذا القول ليس موجداً في موضع ترجمة المفضل بن فضالة من كتاب الجرح والتعديل؛ بل الموجد فيه ما أثبتته من قول أبي زرعة: " لا بأس به"، ولم أجده حتى في سؤالات البرذعي لأبي زرعة، فلعل هذا النقل خطأ، خاصة وأن هناك عدة رواة ممن يسمون بالمفضل بن فضالة، وليس فيهم موثق إلا هذا، ويغلب على ظني أن هذا النقل غير صحيح لذا لم أثبتته في الأصل.
- (٣) الجرح ٨/رقم ١٤٦١.
- (٤) المعرفة ٢/٤٤٦.
- (٥) أي أوثق من المفضل بن فضالة بن أبي أمية، أبو مالك البصري. وهذا قال عنه ابن حجر في التقريب رقم ٦٨٥٧: " ضعيف ".
- (٦) سنن الترمذي ٤/٢٣٤، و ت الكمال ٧/٢٠٥.

وقال ابن خراش: «صدوق في الحديث»^(١).

وقال أبو سعيد بن يونس: «... كان من أهل الفضل والدين، ثقة في الحديث، من أهل الورع، ذكر أحمد بن شعيب النسوي يوماً المفضل بن فضالة وأنا حاضر فأحسن عليه الثناء ووثقه، وقال [أي النسائي] سمعت قتيبة بن سعيد: يذكر عنه فضلاً»^(٢).
ولادته:

سنة سبع ومائة^(٣).

وفاته:

سنة إحدى وثمانين ومائة^(٤).

النتيجة: ثقة^(٥) من الطبقة الثانية.

-
- (١) ت الكمال ٢٠٦/٧، والتهذيب ١٤٠/٤.
- (٢) ت الكمال ٢٠٦/٧، والتهذيب ١٤٠/٤، وهذا النص عن ابن يونس فيه توثيق ابن يونس، والنسائي، وذكر ثناء قتيبة بن سعيد له.
- (٣) قاله يحيى بن بكير وأبو سعيد بن يونس كما في ت الكمال ٢٠٦/٧، وسعيد بن عفير كما في وفيات ابن زبير ٢٥٧/١.
- (٤) قاله ابن عفير كما في وفيات ابن زبير ٤٠٩/١، وزاد: "وهو ابن أربع وسبعين سنة"، والبحاري كما في ت الأوسط ١٦٣/٢، وفي المطبوع: "البصري" والصواب "المصري"، وقد جاء في ت الأوسط ٢٠٧/٢ (تحقيق محمود إبراهيم): "المصري" على الصواب، وانظر ت الكمال ٢٠٦/٧، وقال بوفاته في هذه السنة ابن يونس كما في ت الكمال ٢٠٦/٧، وزاد: "ليلة السبت لأربع عشرة ليلة نخلت من شوال"، وابن يونس بلديه، وهو أعرف به من غيره.
- (٥) من الرابعة من مراتب التعديل، وقال الذهبي في الكاشف رقم ٥٦٠٨: "ثقة إمام"، وقال في المغني ٢/رقم ٦٣٩٩: "ثقة حجة"، وقال في من تكلم فيه وهو موثق رقم ٣٤٠: "ثقة"، وقال ابن حجر في هدي الساري ص ٤٦٨: "اتفق الأئمة على الاحتجاج به وجميع ماله في البخاري حديثان أحدهما في فضائل القرآن عن عقيل عن الزهري عن عروة عن عائشة في التعود بالمعوذات وتابعه عليه عنده الليث وثانيهما في الصلاة عن عقيل عن بن شهاب عن أنس في قصر الصلاة في السفر وتابعه الليث عليه أيضا وهو في مسلم".

٤٢- مهدي بن ميمون

«مهدي بن ميمون الأزدي المعولي بكسر الميم وسكون المهملة وفتح الواو أبو يحيى البصري، ثقة من صغار السادسة مات سنة اثنتين وسبعين/ع»^(١).
أقوال النقاد فيه:

قال شعبة: «ثقة»^(٢).

وقال ابن سعد: «ثقة»^(٣).

وقال ابن معين: «ثقة»^(٤).

وقال علي بن المديني: «كان عندنا ثقة»^(٥).

وقال أحمد: «ثقة، وهو أحب إلي من سلام بن مسكين، وأبي الأشهب، وحوشب بن عقيل، حدثنا عنه يحيى بن سعيد القطان وعبد الرحمن بن مهدي»^(٦).
وقال أيضاً: «ثقة، ثقة»^(٧).

وقال كذلك: «مهدي بن ميمون وسلام بن مسكين وأبو الأشهب وحوشب بن

(١) التقريب رقم ٦٩٣٢.

(٢) الجرح ٨/رقم ١٥٤٧.

(٣) ط ابن سعد ٧/٢٨٠، وفيه قال ابن سعد: "أخبرنا عبيد الله بن محمد القرشي قال: كان ميمون كرديسا، وهو مولى يزيد بن المهلب، وكان مهدي ثقة وتوفي في خلافة المهدي"، وقوله "وكان مهدي ثقة"، من قول ابن سعد لا من قول عبيد الله بن محمد القرشي كما قد يُوهم، فإن من عادة ابن سعد أنه يذكر عن البعض ما قالوه في الراوي ثم يتبع النتيجة من عنده من غير فصل بين كلامه وكلام غيره.

(٤) ت ابن معين رقم ٣٨٥٢، والجرح ٨/رقم ١٥٤٧.

(٥) س ابن أبي شيبة رقم ٨.

(٦) الجرح ٨/رقم ١٥٤٧، من رواية عبد الله بن أحمد، وقوله "حدثنا عنه يحيى القطان وابن مهدي"، هو مما يبين مكاتته؛ لأن القطان من تشدده لا يروي عن كثير من الثقات الذين خف ضبطهم أو في حفظهم شيء، فروايته عنه هنا تدل على مكانة مهدي بن ميمون، وكذا ابن مهدي لا يروي غالباً إلا عن ثقة، بل كثيراً ما يترك الرواية عن الثقة المتكلم فيه والذي في ضبطه خلل، فرواية هذين الإمامين عنه تدل على قبولهم لروايته، وانظر توثيق أحمد له أيضاً في رواية الميموني كما في علل المروزي رقم ٤٥٥.

(٧) علل أحمد ١/رقم ٤٣، و٢/رقم ٢٠٣٥.

عقيل كلهم من الثقات، إلا أن مهدي كأنه أحب إلي، هو في القلب أحلامهم»^(١).

وقال العجلي: «ثقة»^(٢).

وقال أبو زرعة: «ثقة»^(٣).

وقال ابن خراش: «ثقة»^(٤).

وقال النسائي: «ثقة»^(٥).

وقال ابن حبان: «من أهل الضبط والإتقان»^(٦).

وقال الدارقطني: «ثقة حافظ»^(٧).

في وفاته قولان:

الأول: سنة إحدى وسبعين ومائة^(٨).

الثاني: سنة اثنتين وسبعين ومائة^(٩).

الخلاصة:

ثقة اتفق الجميع على توثيقه، بل وثقه شعبة وهو قد مات قبله باثني عشرة سنة، وروى عنه القطان وابن مهدي، وأكد أحمد فيه التوثيق فقال: «ثقة، ثقة»، وقال الدارقطني: «ثقة حافظ»، فمثل هذا له تميز في ضبطه وحفظه، ولم يتكلم عليه أحد بشيء،

(١) علل أحمد ١/رقم ٣٠٠، ورقم ١١٩٧.

(٢) ث العجلي رقم ١٨٠٤.

(٣) أسئلة البردعي ٢/٤٨٢.

(٤) ت الكمال ٧/٢٤٥، والتهذيب ٤/١٦٦.

(٥) ت الكمال ٧/٢٤٥، والتهذيب ٤/١٦٦.

(٦) المشاهير رقم ١٢٦٢.

(٧) العلل ٦/٢٨٠، قال ذلك عقب زيادة زادها مهدي بن ميمون، وإليك نص كلامه، فقد قال: "...وقول مهدي بن ميمون أصح؛ لأنه زاد عليهما، وهو ثقة حافظ".

(٨) قاله خليفة في طبقاته ص ٢٢٣، وعلي بن محمد المدائني كما في وفيات ابن زبر ١/٣٩٣.

(٩) قاله محمد بن محبوب كما في ت الأوسط ٢/١٤٠، [وفي المطبوع من رجال البخاري رقم ١٢٣٦ تصحيفاً في النقل عن البخاري، حيث جعل وفاته سنة ثلاث وسبعين ومائة!]، وقال بوفاته في هذه السنة أيضاً أبو عيسى الترمذي كما في رجال البخاري رقم ١٢٣٦.

فهو والله أعلم يستحق أن يكون من أهل المرتبة الثالثة من مراتب التعديل.
النتيجة: ثقة حافظ، من الطبقة الثانية.

٤٣ - النضر بن شميل

«النضر بن شميل المازني أبو الحسن النحوي البصري نزيل مرو، ثقة ثبت، من كبار التاسعة مات سنة أربع ومائتين وله اثنتان وثمانون/ع»^(١).

أقوال النقاد فيه:

قال عبد الله بن المبارك: «ذاك أحد الأحمدين، لم يكن أحد من أصحاب الخليل يدانيه»^(٢).

وقال إبراهيم بن شماس: «سألت وكيع عن النضر بن شميل؛ فتغير وجهه ورفع حاجبه وقال: إن له مشيخةً، شبه الرضا به»^(٣).

وقال ابن سعد: «كان ثقة إن شاء الله صاحب حديث ورواية للشعر ومعرفة بالنحو وبأيام الناس»^(٤).

وقال يحيى بن معين: «ثقة»^(٥).

وقال علي بن المديني: «من الثقات»^(٦).

وقال أبو حاتم: «ثقة صاحب سنة»^(٧).

وقال النسائي: «ثقة»^(٨).

(١) التقريب رقم ٧١٣٥.

(٢) ت الكمال ٣٣١/٧، والتهذيب ٢٢٣/٤.

(٣) ض العقيلي ٤/رقم ١٨٨٨، والميزان ٤/رقم ٩٠٦٧، وقال فيه الذهبي: "ثقة حجة، محتج به في الصحاح، ولولا أن العقيلي ذكره كما ذكرته..."، ثم ذكر ما نقله إبراهيم بن شماس عن وكيع. قلت: وهذه الحكاية عن وكيع إسنادها في غاية الصحة، لكن يظهر أن وكيعاً لم يعرفه جيداً، وهذا لا يضره فقد اتفق الأئمة على توثيقه.

(٤) ط ابن سعد ٣٧٣/٧.

(٥) ت عثمان الدارمي رقم ٨٢٧، والجرح ٨/رقم ٢١٨٨.

(٦) الجرح ٨/رقم ٢١٨٨.

(٧) الجرح ٨/رقم ٢١٨٨.

(٨) ت الكمال ٣٣١/٧، والتهذيب ٢٢٣/٤.

وقال العباس بن مصعب المروزي^(١): «كان النضر بن شميل إماماً في العربية والحديث، وهو أول من أظهر السنة بمرو وجميع خراسان، وكان أروى الناس عن شعبة وأخرج كتباً كثيرة لن يسبقه إليها أحد وكان ولي قضاء مرو»^(٢).

وقال ابن حبان: «كان من فصحاء الناس وعلمائهم بالأدب وآداب الناس»^(٣).

ولادته:

سنة مائة وثلاث وعشرين أو مائة واثنين وعشرين^(٤).

وفي وفاته قولان:

الأول: سنة ثلاث ومائتين^(٥).

الثاني: سنة أربع ومائتين^(٦).

النتيجة: ثقة^(٧)، من الطبقة الثانية.

(١) قال ابن حبان في الثقات ٥١٤/٨: «عباس بن مصعب بن بشر المروزي يروى عن العراقيين وأهمل بلده

وكان يتحفظ ممن يتعاطى علم التواريخ والأنساب عاجله الموت فلم يصنف فيه شيئاً حدثنا عنه بن أخيه

أحمد بن محمد بن مصعب بن بشر بمرو وكان راوياً لمحمد بن شجاع وأبي حمزة وسائر مشايخهم».

(٢) ت الكمال ٣٣١/٧، و التهذيب ٢٢٣/٤.

(٣) الثقات ٢١٢/٩.

(٤) وهذا فهم من كلامه فيما رواه عنه أحمد بن سعيد الدارمي أنه قال: «خرج بي أبي من مرو الروذ إلى البصرة

سنة ثمان وعشرين ومئة وأنا بن خمس أو ست سنين"، انظر ت الكمال ٣٣١/٧.

(٥) قاله ابن قتيبة كما في وفيات ابن زبر ٤٥٢/٢، والبخاري في ت الكبير ٨/رقم ٢٢٩٦، والترمذي كما في

رجال البخاري رقم ١٢٥٣.

(٦) قاله أحمد بن سعيد الدارمي كما في ت الكمال ٣٣١/٧، والبخاري في ت الأوسط ٢١٣/٢.

(٧) من الرابعة وتنحاذبه الثالثة من مراتب التعديل، تقدم قول الذهبي فيه: "ثقة حجة محتج به في الصحاح"،

وقال في الكاشف رقم ٥٨٣١: "ثقة إمام صاحب سنة".

٤٤ - هشام بن عبد الملك

«هشام بن عبد الملك الباهلي مولاهم أبو الوليد الطيالسي البصري، ثقة ثبت، من التاسعة مات سنة سبع وعشرين وله أربع وتسعون/ع»^(١).

أقوال النقاد فيه:

قال ابن سعد: «كان ثقة حجة ثباتاً»^(٢).

وقال محمد بن مسلم بن وارة: «قال لي أبو نعيم: لولا أبو الوليد ما أشرت عليك أن تقدم البصرة؛ فان دخلتها لا تجد فيها إلا مغفلاً إلا أبا الوليد»^(٣).

وقال ابن معين: «ثقة»^(٤).

وقال محمد بن مسلم: «قال لي علي بن المديني: اكتب عن أبي الوليد الأصول فان غير الأصول نصب»^(٥) (٦).

وقال أحمد بن حنبل: «متقن»^(٧).

وقال كذلك: «وأبو الوليد اليوم شيخ الإسلام ما أقدم عليه اليوم أحداً من المحدثين»^(٨).

وقال عبد الله بن أحمد: «قلت لأبي: كان أبو الوليد ثباتاً؟ قال: لا، ما كان كتابه منقوطةً، ولا مشكولاً، ولكنه في حديث شعبة متقن؛ وقال مرة: أتقن حديث شعبة»^(٩).

(١) التقريب رقم ٧٣٠١.

(٢) ط ابن سعد ٣٠٠/٧.

(٣) الجرح ٩/رقم ٢٥٣.

(٤) ابن شاهين رقم ١٥٣٥.

(٥) وفي المطبوع من ت الكمال " تصيب "، والظاهر أنه تصحيف.

(٦) الجرح ٩/رقم ٢٥٣.

(٧) الجرح ٩/رقم ٢٥٣، من رواية أحمد بن حميد أبي طالب.

(٨) الإرشاد للخليلي ٢/رقم ٢٢٥، وفيه فقط عبارة " أبو الوليد شيخ الإسلام "، وانظر النص كاملاً في ت الكمال ٧/٤٠٨، والتهذيب ٤/٢٧٤، من رواية الميموني.

(٩) علل أحمد ٢/رقم ٢٦٩١، وكلام أحمد هذا نسي، لأن غير أبي الوليد من أقرانه كان أكثر عناية منه بالكتاب من حيث النقط والشكل ونحوها، أما أبا الوليد فكان حافظاً متقناً يعتمد على حفظه، ولا يحدث من كتابه،

- وقال أحمد بن سنان الواسطي^(١): «حدثنا أبو الوليد أمير المحدثين»^(٢).
- وقال العجلي: «ثقة ثبت في الحديث، وكان يروي عن سبعين امرأة وكانت الرحلة بعد أبي داود إليه...»^(٣).
- وقال أبو زرعة: «أدرك نصف الإسلام، وكان إماماً في زمانه جليلاً عند الناس»^(٤).
- وقال محمد بن مسلم بن وارة^(٥): «حدثني أبو الوليد وما أراني أدركت مثله»^(٦).
- وقال أبو حاتم: «ثقة»^(٧).
- وقال أيضاً: «إمام فقيه عاقل ثقة، وما رأيت في يده كتاباً قط»^(٨).
- وقال في موضع آخر: «ما رأيت بعده قط كتاباً أصح من كتابه»^(٩).
- وقال ابن قانع: «ثقة مأمون ثبت»^(١٠).

كما فهم من كلام أبي حاتم، وإلا فهو من المتقين عند أحمد وغيره، بل أثنى أبو حاتم على كتابه، وكلام أحمد هو في معرض المفاضلة بينه وبين غيره من كبار الثقات في بعض الشيوخ، ويوضح هذه الرواية رواية أخرى عن أحمد في العلل رواية عبد الله ٢/رقم ٢٣٩٦، وانظر كلاماً مقارناً في العلل للمروزي رقم ٢٤٠، حيث فضل الحوضي عليه في الإتيان.

- (١) هو " أحمد بن سنان بن أسد بن حبان بكسر المهملة بعدها موحدة أبو جعفر القطان الواسطي، ثقة حافظ من الحادية عشرة مات سنة تسع وخمسين وقيل قبلها/خ د م س ق" التقريب رقم ٤٤.
- (٢) الجرح ٩/رقم ٢٥٣.
- (٣) ث العجلي رقم ١٩٠٤.
- (٤) الجرح ٩/رقم ٢٥٣.
- (٥) هو " محمد بن مسلم بن عثمان بن عبد الله الرازي المعروف بابن واره بفتح الراء المخففة ثقة حافظ من الحادية عشرة مات سنة سبعين وقيل قبلها/س" التقريب رقم ٦٢٩٧.
- (٦) ت الكمال ٧/٤٠٨، والتهذيب ٤/٢٧٤.
- (٧) الجرح ٩/رقم ٢٥٣.
- (٨) الجرح ٩/رقم ٢٥٣.
- (٩) ت الكمال ٧/٤٠٨، والتهذيب ٤/٢٧٤، وهذا النص ليس موجوداً في الجرح في ترجمة أبي الوليد.
- (١٠) التهذيب ٤/٢٧٤.

وقال الخليلي: «متفق عليه في الصحة، مخرج في الصحيحين»^(١).

في ولادته قولان:

الأول: سنة اثنين وثلاثين ومائة^(٢).

الثاني: سنة ثلاث وثلاثين ومائة^(٣).

وفي وفاته قولان:

الأول: سنة ست وعشرين ومائتين^(٤).

الثاني: سنة سبع وعشرين ومائتين^(٥).

النتيجة: إمام ثقة ثبت^(٦)، من الطبقة الثانية.

-
- (١) الإرشاد للخليلي ٢/رقم ٢٢٥.
- (٢) فهم من كلام أحمد حين قال: "أكبر من ابن مهدي بثلاث سنين" ت الكمال ٧/٤٠٩، وولادة عبد الرحمن بن مهدي سنة خمس وثلاثين ومائة، (وفيات ابن زبر ١/٣٢٠)، وعليه فتكون ولادته سنة اثنين وثلاثين ومائة.
- (٣) ت الكمال ٧/٤٠٩.
- (٤) ت الكبير ٨/رقم ٢٦٧٩، ولم يعزه لأحد، ولم أجد أحدا ذكر هذا القول في وفاته سوى البخاري.
- (٥) قاله ابن سعد في طبقاته ٧/٣٠٠، وزاد: "في غرة شهر ربيع الأول... وهو يومئذ ابن أربع وتسعين سنة"، وخليفة في طبقاته ص ٢٢٨، والبخاري في ت الأوسط ٢/٢٥٠، وأبو حاتم في الجرح ٩/رقم ٢٥٣، وابن زبر في وفياته ٢/٥٠١.
- (٦) من الثالثة من مراتب التعديل.

٤٥ - همام بن يحيى العوذى

«همام بن يحيى بن دينار العوذى بفتح المهملة وسكون الواو وكسر المعجمة أبو عبد الله أو أبو بكر البصري، ثقة ربما وهم من السابعة مات سنة أربع أو خمس وستين/ع»^(١).
أقوال النقاد فيه:

قال يزيد بن زريع: «كتابه صالح وحفظه لا يسوى شيئا»^(٢).

وقال أيضا: «همام حفظه رديء، وكتابه صالح»^(٣).

وقال يحيى بن سعيد: «لا أروى عن همام بن يحيى»^(٤).

وقال أحمد: «لم يرو يحيى عن همام بن يحيى شيئا»^(٥).

وقال عفان: «كان يحيى بن سعيد يعترض على همام في كثير من حديثه، فلما قدم معاذ بن هشام نظرنا في كتبه فوجدناه يوافق هماما في كثير مما كان يحيى ينكره عليه، فكف يحيى بعد عنه»^(٦).

وقال أحمد: «وكان^(٧) سبب الرأي فيه جدا ما رأيت أسوأ رأيا في أحد منه في حجاج ومحمد بن إسحاق وليث وهمام، لا يستطيع أحد أن يراجعهم فيهم»^(٨).

وقال أحمد: «كان يحيى ينكر على همام أن يزيد في الإسناد، فلما قدم معاذ وافقه على بعض تلك الأحاديث هشام»^(٩).

(١) التقريب رقم ٧٣١٩.

(٢) ض العقيلي ٣٦٧/٤، رقم ١٩٨٠، وهذا الجرح في تشدد وهضم لمزلة همام! فإن كتابه صحيح، وليس صالحا فحسب، أما حفظه ففيه شيء، ولم يصل إلى مرتبة الضعف الشديد.

(٣) الجرح ٩/رقم ٤٥٧.

(٤) الكامل ٧/رقم ٢٠٤٧.

(٥) ض العقيلي ٣٦٨/٤، رقم ١٩٨٠، من رواية حمدان بن علي.

(٦) الجرح ٩/رقم ٤٥٧.

(٧) أي القطان.

(٨) علل أحمد ٣/رقم ٤٩٣٦، و ض العقيلي ٤/رقم ١٩٨٠.

(٩) ض العقيلي ٣٦٨/٤، رقم ١٩٨٠.

وقال عمرو بن علي: «كان يحيى لا يحدث عن همام وكان عبد الرحمن يحدث عنه»^(١).

وقال ابن عمار الموصلي: «سمعت يحيى بن سعيد القطان يقول: ألا تعجب من عبد الرحمن بن مهدي يقول: من فاته شعبة سمع من همام، وكان يحيى بن سعيد لا يعبا بجماعة فذكر فيهم هماما»^(٢).

وقال عبد الرحمن بن مهدي: «ظلم يحيى بن سعيد همام بن يحيى لم يكن له به علم ولا مجالسة»^(٣).

وقال عبد الرحمن بن مهدي: «إذا حدث همام من كتابه فهو صحيح، وكان يحيى^(٤) لا يرضى كتابه ولا حفظه»^(٥).

وقال عبد الرحمن بن مهدي: «همام عندي في الصدق مثل ابن أبي عروبة^(٦)»^(٧).

وقال عفان: «كان همام لا يكاد يرجع إلى كتابه ولا ينظر فيه، وكان يخالف فلا يرجع إلى كتابه، وكان يكره ذلك، قال: ثم رجع بعد فنظر في كتبه، فقال: يا عفان كنا نخطئ كثيرا فنستغفر الله»^(٨).

وقال ابن الجنيد: «قال لي يحيى بن معين: لم يكن عامة مشايخ البصريين يسوون عند

(١) ض العقيلي ٣٦٨/٤، رقم ١٩٨٠.

(٢) الكامل ١٢٩/٧، رقم ٢٠٤٧.

(٣) التهذيب ٢٥٨/٤، من رواية ابن أبي خيثمة.

(٤) أي القطان.

(٥) ض العقيلي ٣٦٧/٤، رقم ١٩٨٠.

(٦) هو "سعيد بن أبي عروبة مهران البشكري مولا هم أبو النظر البصري، ثقة حافظ له تصانيف كثير التدليس واختلط، وكان من أثبت الناس في قتادة، من السادسة مات سنة ست وقيل سبع وخمسين/ع" التقريب رقم ٢٣٦٥.

(٧) الجرح ٩/رقم ٤٥٧.

(٨) ض العقيلي ٤/رقم ١٩٨٠، والتهذيب ٢٨٥/٤، وقال الحافظ معلقا عقب هذا النص: " وهذا يقتضي أن حديث همام بأخرة أصح ممن سمع منه قديما، وقد نص على ذلك أحمد بن حنبل، " قلت: أي لرجوعه لكتابه، ولتنبه لما أخطأ فيه، وهذا يجعله يتجنب الخطأ فيما يرويه.

- يحيى بن سعيد شيئا، فذكر هماما وغيره»^(١).
- وقال يزيد بن هارون: «كان همام قويا في الحديث»^(٢).
- وقال ابن سعد: «وكان ثقة ربما غلط في الحديث»^(٣).
- وقال ابن معين: «ثقة»^(٤).
- وقال أيضا: «ثقة صالح...»^(٥).
- وقال كذلك: «كان يحيى بن سعيد يروى عن أبان بن يزيد العطار، ومات وهو يروي عنه، وكان لا يروى عن همام، وكان همام عندنا أفضل من أبان بن يزيد»^(٦).
- وقال أحمد بن حنبل: «ثقة...»^(٧).
- وقال أيضا: «همام ثبت في كل المشايخ»^(٨).
- وقال أبو بكر الأثرم: «قلت لأبي عبد الله أحمد بن حنبل: همام أي شيء تقول فيه؟ قال: كان عبد الرحمن بن مهدي يرضاه»^(٩).
- وقال أحمد كذلك: «ما أصح حديث همام عندي»^(١٠).
- وسئل أحمد بن حنبل عن همام وحماد فقال: «كلاهما ثقة، قيل له: فأيهما أحب إليك؟ قال: جميعا»^(١١).
- وقال ابن عدي: «وأخبرني إسحاق بن يوسف أظنه عن عبد الله بن أحمد بن حنبل

(١) س ابن الجنيد رقم ١٩٨.

(٢) الجرح ٩/رقم ٤٥٧.

(٣) ط ابن سعد ٧/٢٨٢.

(٤) س ابن الجنيد رقم ٤٤٦.

(٥) الجرح ٩/رقم ٤٥٧، من رواية الحسين بن الحسن الرازي.

(٦) ت ابن معين رقم ٣٧٦٨، والجرح ٩/رقم ٤٥٧.

(٧) الكامل ٧/١٣٠.

(٨) الجرح ٩/رقم ٤٥٧، وهذا يشمل هشام بن عروة.

(٩) الجرح ٩/رقم ٤٥٧.

(١٠) المعرفة ٢/١٤١، من رواية الفضل بن زياد.

(١١) المعرفة ٢/١٦٧.

عن أبيه قال: شهد يحيى بن سعيد في حديثه بشهادة وكان همام على العدالة - يعني أن هماماً لم يعدله - فتكلم فيه يحيى لهذا^(١).

وقال العجلي: «ثقة»^(٢).

وقال أبو زرعة: «لأ بأس به»^(٣).

وقال ابن أبي حاتم: «سئل أبي عن همام وأبان العطار من تقدم منهما؟ قال: همام أحب إلي ما حدث من كتابه، وإذا حدث من حفظه فهما متقاربان في الحفظ والغلط»^(٤).

وقال أبو حاتم: «ثقة صدوق، في حفظه شيء، ...»^(٥).

وقال الترمذي: «ثقة حافظ»^(٦).

وقال أبو بكر البرديجي^(٧): «صدوق يكتب حديثه، ولا يحتج به، وأبان العطار أمثل منه»^(٨).

وقال الساجي: «صدوق سيئ الحفظ، ما حدث من كتابه فهو صالح وما حدث من حفظه فليس بشيء»^(٩).

وقال ابن عدي: «وهمام أشهر وأصدق من أن يذكر له حديث منكر، أو له حديث

(١) الكامل ١٣٠/٧، رقم ٢٠٤٧.

(٢) ث العجلي رقم ١٩١٨.

(٣) الجرح ٩/رقم ٤٥٧.

(٤) الجرح ٩/رقم ٤٥٧.

(٥) الجرح ٩/رقم ٤٥٧.

(٦) علل الترمذي الكبير ٤٤٩/١، والسلسيل رقم ٤١٨.

(٧) هو "الحافظ الامام الثبت أبو بكر أحمد بن هارون بن روح البرديجي الرذعي نزيل بغداد حدث عن أبي سعيد الأشج وهارون بن إسحاق الهمداني وعدة، طوف وصنف روى عنه أبو بكر الشافعي وابن لؤلؤ الوراق وآخرون، قال الدارقطني: ثقة جبل، قال الخطيب: كان ثقة فهما حافظا. توفي سنة إحدى وثلاث مائة" انظر التذكرة ٢/٧٤٦-٧٤٧، رقم ٧٤٧.

(٨) التهذيب ٤/٢٥٨، وهذا الحكم فيه نظر، وحال همام أكبر من ذلك.

(٩) التهذيب ٤/٢٥٨، وما قاله الساجي فيه نظر، فإنه متأخر، وكلامه هذا مخالف لرأي متقدمي النقساد، لأن كتاب همام صحيح، وحفظه فيه شيء، ولم يصل إلى حد الضعف الشديد، كما يفهم من عبارة الساجي.

منكر، وأحاديثه مستقيمة عن قتادة وهو مقدمٌ أيضاً في يحيى بن أبي كثير وعامة ما يرويه مستقيم^(١).

وقال الحاكم: «ثقة حافظ»^(٢).

قولان في وفاته:

الأول: سنة ثلاث وستين ومائة^(٣).

الثاني: سنة أربع أو خمس وستين ومائة^(٤).

الخلاصة:

ذهب جمهور النقاد من المعتدلين والمتشددين إلى توثيق همام بن يحيى، فكتابه عندهم صحيح، وما حدث به من حفظه فهو صحيح، لكن فيه شيء من الخطأ، لأنه كان يعتمد كثيراً على حفظه، ولا يراجع فيما حدث به من حفظه كتابه، فوقع له بعض الخطأ، وهذا الخطأ يُجتنب وحده، ويقبل سائر ما حدث به، وقد خالف الجمهور في ذلك يحيى القطان - وبعض من تأثر به^(٥) - فلم يرو عنه، ولم يقبل روايته، وطعن فيه، والجواب عن صنيع القطان كالتالي:

- ١ - أن القطان قد عرف بالتشدد في قبول الرواية، وقد ترك الرواية عن كثير من الثقات، لوقوع بعض الخطأ لهم، أو لوجود شيء في حفظهم.
- ٢ - همام بن يحيى بصري وعامة مشايخ البصريين على الخصوص، لا يساؤون عند القطان شيئاً، وهمام من جملتهم، صرح بذلك ابن معين في رواية ابن الجنيد المتقدمة.
- ٣ - يحيى القطان لم يكن له بممام علم ولا مجالسة، كما قال ابن مهدي، وقد عد ابن مهدي - وهو من أقران القطان - طعن القطان ظلماً منه في حق همام.

(١) الكامل ١٣١/٧.

(٢) التهذيب ٢٥٨/٤.

(٣) قاله محمد بن محبوب كما في ت الأوسط ١١٦/٢، والعلاء بن عبد الجبار كما في وفيات ابن زبير ٣٨٠/١، وخليفة بن خياط في طبقاته ص ٢٢٢-٢٢٣، وقال ابن حبان في الثقات ٥٨٦/٧: "سنة ثلاث أو أربع وستين ومائة".

(٤) قاله سريج بن النعمان كما في ت الكمال ٤٢٧/٧.

(٥) كقول يزيد بن زريع والبرديجي والساجي وقد نبهنا على ذلك في محله.

٤- أن همام قد توبع في ما انتقده عليه القطان، وقد تبين ذلك للقطان كما في رواية عفان وأحمد.

٥- قد روى ابن عدي عن أحمد بن حنبل أن القطان في حديثه شهد شهادة، فلم يعدله همام، فتكلم فيه يحيى لهذا، فإن ثبتت هذه الحكاية، فهي من الأسباب التي قد تبعث نوعاً من الكراهية النفسية التي لا يُشعر بها، لأن عين السخط تبدي المساوي، ويحيى القطان مع جلالاته فهو بشر ليس بمعصوم، فرحم الله الجميع.

ويتلخص مما تقدم صحة ما حدث به همام من كتابه وهو مما يُحتج به، وصحة ما روى من حفظه لكن فيه بعض الخطأ الذي ينبغي أن يُجتنب، وما حدث به من حفظه في آخر أمره فهو صحيح، لأنه كان يراجع كتابه.

النتيجة: ثقة^(١) إذا حدث من كتابه أو من حفظه بأخرة من الطبقة الثانية.

(١) من الرابعة من مراتب التعديل.

٤٦ - الوضاح بن عبد الله

«وضاح بتشديد المعجمة ثم مهملة اليشكري بالمعجمة الواسطي البزاز أبو عوانة مشهور بكنيته، ثقة ثبت، من السابعة مات سنة خمس أو ست وسبعين/ع»^(١).
أقوال النقاد فيه:

قال شعبة لأبي عوانة: «كتابك صالح وحفظك لا يسوى شيئاً، مع من طلبت الحديث؟ قال: مع منذر الصيرفي، قال: منذر صنع بك هذا»^(٢).
وقال يحيى بن سعيد القطان: «أبو عوانة من كتاب، أحب إلي من شعبة من حفظه!»^(٣).

وقال أيضاً: «ما أشبه حديثه بحديثهما - يعني أبا عوانة بسفيان وشعبة»^(٤).
وقال عبد الرحمن بن مهدي: «كتاب أبي عوانة أثبت من حفظ هشيم»^(٥)،^(٦).
وقال أيضاً: «أبو عوانة وهشام كسعيد بن أبي عروبة وهمام، إذا كان الكتاب، فكتاب أبي عوانة صحيح، وإذا كان الحفظ فحفظ هشام، وإذا كان الكتاب فكتاب همام،

(١) التقريب رقم ٧٤٠٧.

(٢) ت بغداد ٤٦٨/١٣، رقم ٧٣٣٠، وقول شعبة "حفظك لا يسوى شيئاً"، الظاهر أن هذا مبالغته من شعبة، وليس من شعبة على وجه القدر المسقط لما رواه من حفظه كما قد يفهمه البعض، لكن لا يسوى شيئاً بالنسبة لكتابه المتقن جداً، ولظهور الخطأ في حفظه واضحاً، هذا مع كثرة ما رواه أبو عوانة من محفوظه، وإلا فقد قال: الحجاج بن محمد: "حثنى شعبة على المبارك بن فضالة، وعلى أبي عوانة وقال لي: الزم أبا عوانة"، وأيضاً لم أقف على من ضعف حفظه، بل قال يعقوب بن شيبة: "حفظه صالح"، وقد قال الذهبي في السير ٢٢١/٨، عقب قول شعبة له "حفظك لا يسوى شيئاً": "استقر الحال على أن أبا عوانة ثقة، وما قلنا: إنه كحماد بن زيد، بل هو أحب إليهم من إسرائيل، وحماد بن سلمة، وهو أوثق من فليح بن سليمان، وله أوهام تَنجَانِبُ إخراجها الشيخان".

(٣) ت بغداد ٤٦٧/١٣.

(٤) الجرح ٩/رقم ١٧٣.

(٥) هو "هشيم بالتصغير بن بشير بوزن عظيم بن القاسم بن دينار السلمى أبو معاوية بن أبي خازم بمجمعتين الواسطي، ثقة ثبت كثير التذليل والإرسال الخفي، من السابعة مات سنة ثلاث وثمانين وقد قارب الثمانين/ع" التقريب رقم ٧٣١٢.

(٦) الجرح ٩/رقم ١٧٣.

وإذا كان الحفظ فحفظ سعيد»^(١).
وقال كذلك: «كتاب أبي عوانة أحب إلي من حفظ هشام وحفظ هشام أحب إلي
من حفظ أبي عوانة»^(٢).
وقال عفان: «كان أبو عوانة صحيح الكتاب، كثير العجم والنقط، كان ثباتاً، وأبو
عوانة في جميع حاله أصح حديثاً عندنا من هشيم»^(٣)^(٤).
وقال عرفة بن الهيثم: «سمعت يحيى بن معين وأبا خيثمة يسألان عفان: عن شعبة
وأبي عوانة فقال: كان شعبة يحذف الأحاديث وكان أبو عوانة يكتبها بأصولها»^(٥).
وقال ابن سعد: «كان ثقة صدوقاً»^(٦).
وقال يحيى بن معين: «ثقة»^(٧).
وقال أحمد بن بشر بن أيوب الطيالسي: «سمعت يحيى بن معين وسأله رجل: أيما
أثبت زائدة أو أبو عوانة؟ قال: كلاهما ثبت صدوقين. فأعاد عليه فأعاد مثل هذا، ثم رأيت
كأنه قد مال إلى أبي عوانة»^(٨).
وقال ابن معين أيضاً: «حديث أبي عوانة جائز»^(٩).
وقال كذلك: «كان أبو عوانة أمياً يستعين بإنسان يكتب له، وكان يقرأ
الكتب»^(١٠).

(١) ت بغداد ١٣/٤٦٧.

(٢) ت بغداد ١٣/٤٦٧.

(٣) في المطبوع من ت الكمال "شعبة" بدل هشيم، وهو خطأ؛ مخالف لما هو موجود في الكتب التي أسندت
هذا القول عن عفان، وقد نبه على ذلك المحقق.

(٤) الجرح ٩/رقم ١٧٣، وانظر ت الكمال ٧/٤٥٧.

(٥) ت بغداد ١٣/٤٦٧.

(٦) ط ابن سعد ٧/٢٨٧.

(٧) ت بغداد ١٣/٤٦٨-٤٦٩، من رواية ابن أبي خيثمة، ومن رواية جعفر بن أبي عثمان.

(٨) ت بغداد ١٣/٤٦٧.

(٩) الجرح ٩/رقم ١٧٣، من رواية ابن أبي خيثمة.

(١٠) ت ابن معين رقم ٣٨٥٣، والجرح ٩/رقم ١٧٣.

وقال مرةً: «كان أبو عوانة يقرأ ولا يكتب»^(١).

وقال عباس الدوري: «سمعت يجيى بن معين وذكر زهير بن معاوية وأبا عوانة فكأنه ساوى بين أبي عوانة وزهير بن معاوية»^(٢).

وقال أبو طالب: «سئل أحمد بن حنبل: أبو عوانة أثبت أم شريك؟ قال: إذا حدث أبو عوانة من كتابه فهو أثبت، وإذا حدث من غير كتابه فرمما وهم»^(٣).

وقال الفضل بن زياد: «وسئل أحمد بن محمد بن حنبل: عن جرير الرازي وأبي عوانة أيهما أحب إليك قال: أبو عوانة من كتابه»^(٤).

وقال أحمد مرةً: «أبو عوانة أكثر رواية عن أبي بشر من شعبة وهشيم في جميع الحديث، أبو عوانة كتابه صحيح وأخبار يجيء بها وطول الحديث بطوله، وهشيم أحفظ وإنما يختصر الحديث، وأبو عوانة يطوله ففي جميع حاله أصح حديثاً عندنا من هشيم إلا أنه بأخرة كان يقرأ من كتب الناس فيقرأ الخطأ، فأما إذا كان من كتابه فهو ثبت»^(٥).

وقال محمد بن إسماعيل: «كان صاحب كتاب»^(٦).

وقال العجلي: «ثقة»^(٧).

وقال أبو زرعة: «ثقة إذا حدث من كتابه»^(٨).

وقال يعقوب بن شيبة: «ثبت صحيح الكتاب وحفظه صالح»^(٩).

وقال أبو حاتم: «كتبه صحيحة وإذا حدث من حفظه غلط كثيراً، وهو صدوق

-
- (١) ت بغداد ١٣/رقم ٧٣٣٠.
- (٢) ت بغداد ١٣/٤٦٧.
- (٣) الجرح ٩/رقم ١٧٣.
- (٤) المعرفة ٢/١٦٧، و ت بغداد ١٣/٤٦٨.
- (٥) المعرفة ٢/١٦٩، يُفهم من السياق أن الكلام لأحمد، و ت بغداد ١٣/٤٦٨، وقد وقع فيه بعض التصحيحات في النقل نبه عليها محقق المعرفة.
- (٦) ت بغداد ١٣/٤٦٨.
- (٧) ث العجلي رقم ١٩٣٧.
- (٨) الجرح ٩/رقم ١٧٣.
- (٩) ت بغداد ١٣/٤٦٩.

ثقة، وهو أحب إلي من أبي الأحوص ومن جرير بن عبد الحميد، وهو أحفظ من حماد بن سلمة^(١).

وقال ابن خراش: «صدوق في الحديث»^(٢).

وقال ابن حبان: «وكان من أهل الفضل والنسك ممن عني بالعلم صغيرا وانتفع به كبيرا، وكان ربما يهيم إذا حدث من حفظه»^(٣).

وقال ابن عبد البر: «أجمعوا على أنه ثقة ثبت حجة فيما حدث من كتابه، وقال: إذا حدث من حفظه ربما غلط»^(٤).

ولادته:

سنة اثنتين وتسعين^(٥).

وفي وفاته قولان:

الأول: سنة خمس وسبعين ومائة^(٦).

الثاني: سنة ست وسبعين ومائة، وعليه الجمهور^(٧).

(١) الجرح ٩/رقم ١٧٣، وعبارة أبي حاتم " غلط كثيرا " ، لم أر من وافقه عليها ، صحيح أن النقاد ذكروا أن كتابه أتقن من حفظه، وقال أحمد وابن عبد البر: " إذا حدث من غير كتابه ربما وهم " ، لكن لم يصفوه بكثرة الغلط في حفظه ولذلك قال ابن حجر في هدي الساري ص ٤٧٢، عقب هذا القول وقول ابن المديني فيه: "اعتمده الأئمة كلهم" ، أقول: ويمكن أن يجاب عن كلام أبي حاتم بأن مراده كثرة الخطأ بالنسبة لما روى، فإنه قد روى الكثير، ألا تراه قال بعد وصفه بالغلط الكثير من حفظه "هو ثقة صدوق"!.

(٢) ت بغداد ١٣/٤٦٩.

(٣) المشاهير رقم ١٢٦٤.

(٤) التهذيب ٤/٣٠٩.

(٥) المشاهير رقم ١٢٦٤.

(٦) قاله ابن المديني وعلي بن أحمد بن النضر ، كما في ت بغداد ١٣/٤٦٩ ، وقاله ابن عائشة كما في وفيات ابن زبر ١/٤٠٠.

(٧) قاله محمد بن محبوب كما في ت الأوسط ٢/١٥٣ ، وزاد: " في ربيع الآخر يوم السبت " ، وقال به أيضا عبد الله بن أبي الأسود كما في ت الكبير ٨/رقم ٢٦٢٨ ، وقال به ابن سعد كما في طبقاته ٧/٢٨٧ ، وقاله أحمد بن حنبل ويعقوب بن سفيان كما في ت بغداد ١٣/٤٧٠ ، وخليفة خياط كما في طبقاته ص ٢٢٣.

الخلاصة:

بعد النظر في كلام الأئمة فيه تلخص أن كتابه صحيح بل متقن بالمرّة، وإذا حدث من حفظه وهم، وليس هذا الوهم مما يسقط حديثه بل حديثه من غير كتابه صالح، لكنه ليس كحفظه، ويحتمل أن يكون صحيحاً في أدنى درجات الصحة، ويحتمل ما أخطأ فيه ويقبل ما عداه، أما ما حدث به من غير كتابه في آخر عمره فيجتنب، لأنه كان يحدث من كتب الناس فيقرأ الخطأ كما أفاده أحمد.

النتيجة: ثقة متقن^(١) إذا حدث من كتابه، من الطبقة الثانية، وإذا حدث من حفظه فهو صالح الحفظ، ولا ينحط عن مرتبة الاعتبار، إن لم يكن أعلى من ذلك^(٢).

(١) من الثالثة من مراتب التعديل.

(٢) وبذلك يتبين أن حكم الحافظ ابن حجر رحمه الله على الوضاح في التقريب حين قال " ثقة ثبت " وأطلق

ليس بجيد، والصواب عبارة الذهبي فيه في الكاشف رقم ٦٠٤٩: " ثقة متقن لكتابه"، بل قال في الميزان

٤/رقم ٩٣٥٠ بعد حكاية قول أبي حاتم فيه: "مجمع على ثقته، وكتابه متقن بالمرّة".

٤٧- وكيع بن الجراح

«وكيع بن الجراح بن مليح الرؤاسي بضم الراء وهمزة ثم مهملة أبو سفيان الكوفي، ثقة حافظ عابد من كبار التاسعة، مات في آخر سنة ست وأول سنة سبع وتسعين وله سبعون سنة/ع»^(١).

أقوال النقاد فيه:

قال عبد الرحمن بن مهدي: «وكيع ويحيى يخالفاني، وهما أحفظ مني»^(٢).

وقال ابن سعد: «كان ثقة مأمونا عالماً^(٣) ربيعاً، كثير الحديث حجة»^(٤).

وقال أحمد بن أبي الخواريزي: «ذكرت ليحيى بن معين وكيعاً، قال: وكيع عندنا

ثبت»^(٥).

وقال يحيى بن معين: «...وما رأيت رجلاً قط أحفظ من وكيع، ووكيع في زمانه

كالأوزاعي في زمانه»^(٦).

وقال أيضاً: «ثقات الناس، أو أصحاب الحديث أربعة: وكيع، ويعلى بن عبيد،

والتعني، وأحمد بن حنبل»^(٧).

وقال عباس الدوري: «سئل يحيى بن معين عن وكيع وابن أبي زائدة فقال: وكيع

أثبت من ابن أبي زائدة»^(٨).

وقال عباس الدوري: «وذكر له^(٩) عبد الرحمن بن مهدي ووكيع، فقال له رجل:

(١) التقريب رقم ٧٤١٤.

(٢) ت بغداد ٤٨٢/١٣.

(٣) هكذا في المطبوع من ط ابن سعد، أما الموجود في ت الكمال وجميع من نقل عنه فعبارة "عالياً".

(٤) ط ابن سعد ٣٩٤/٦، و ت الكمال ٤٦٦/٧، رقم ٧٢٩٠.

(٥) الجرح ٩/رقم ١٦٨.

(٦) ت بغداد ٤٧٨/١٣، من رواية محمد بن نعيم البلخي.

(٧) ت بغداد ٤٧٨/١٣، من رواية عبد الله بن إبراهيم بن قتيبة.

(٨) ت ابن معين رقم ٣٠٦١.

(٩) أي ابن معين.

قوم يقدمون عبد الرحمن بن مهدي، فقال يحيى: من قدم عبد الرحمن على وكيع فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين!!^(١)»^(٢).

وقال العباس: «قلت ليحيى: إن قوماً يقولون: أن الفضل بن دكين أقل خطأً من وكيع، فدعا علي من قال هذا!!»^(٣).

وقال ابن معين كذلك: «ما رأيت أحداً أحفظ من وكيع! فقال له رجل: ولا هشيم؟ فقال: وأين يقع حديث هشيم من حديث وكيع! فقال له الرجل: فإني سمعت علي بن المديني يقول: ما رأيت أحداً أحفظ من يزيد بن هارون! فقال: كان يزيد بن هارون يحفظ من كتاب، كانت له جارية تحفظه من كتاب»^(٤).

وقال ابن نمير: «وكيع أعلم بالحديث من ابن إدريس، ولكن ليس مثل ابن إدريس، وكانوا إذا رأوا وكيعاً سكتوا يعني في الحفظ...»^(٥).

وقال اسحاق بن راهوية: «حفظي وحفظ ابن المبارك تكلف، وحفظ وكيع أصلي، قام وكيع يوماً قائماً ووضع يده على الحائط، وحدث سبعمائة^(٦) حديث حفظاً»^(٧).

(١) ما كان ينبغي من ابن معين رحمه الله أن يقول ذلك، خاصة وأن هذا الأمر مما يدخله الاختلاف في وجهات النظر وتختلف فيه آراء المجتهدين فيه بحسب ما يظهر لهم من استقراء حال الرجل، ومن خلال سير حديثه، فإن صاحب ابن معين أحمد بن حنبل له رأي مخالف لما ذهب له ابن معين، وقد قدم عبد الرحمن على وكيع في سفيان، وبين وجه تقديمه له مع تصريحه بأن وكيع أحفظ، وسيأتي في النصوص المنقولة عن أحمد ما قاله في المفاضلة بين الرجلين والمرجحات التي تقوي ما ذهب له، أيضاً مر معنا تقديم أبي جاتم لعبد الرحمن على وكيع، فرحم الله الجميع على ما قدموه خدمة لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم وقفت بعد كتابة هذا التعليق على كلام الذهبي في السير ١٥٢/٩ معلقاً على ما قاله ابن معين، قال: "هذا كلام رديء، فغفر الله ليحيى، فالذي أعتقده أنا أن عبد الرحمن أعلم الرجلين وأفضل وأتقن، وبكل حال هما إمامان نظيران"، ونقل الذهبي في السير أيضاً ١٥٣/٩ تعليق يعقوب الفسوي على كلام ابن معين حيث قال: "كان غير هذا أشبه بكلام أهل العلم، ومن حاسب نفسه، لم يقل مثل هذا، وكيع خير فاضل حافظ".

(٢) ت ابن معين رقم ٢٦٧٧.

(٣) ت ابن معين رقم ٢٦٧٨.

(٤) ت بغداد ٤٨٣/١٣، من رواية صالح بن محمد الأسدي.

(٥) الجرح ٩/رقم ١٦٨.

(٦) في شرح علل الترمذي "سبعمائة".

(٧) مقدمة الجرح والتعديل ص ١٢١، وشرح علل الترمذي ٢٠٠/١-٢٠١.

وقال أبو بكر الجارودي: «سمعت إسحاق وذكر من حفظ وكيع شيئاً لم أحفظه ثم ختم بهذا فقال: إن حفظ وكيع طبيعياً وحفظنا تكلف» (١).

وقال أحمد بن حنبل: «ما رأيت أحداً أوعى للعلم منه ولا أحفظ - يعني وكيع بن الجراح - قال: ما رأيت وكيعاً قط شك في حديث إلا يوماً واحداً، فقال: أين ابن أبي شيبه؟ كأنه أراد أن يسأله أو يستثبته، قال: وما رأيت مع وكيع قط كتاباً ولا رقعة» (٢).
وقال أيضاً: «ما رأيت رجلاً قط مثل وكيع في العلم والحفظ والإسناد والأبواب مع خشوع وورع» (٣).

وقال صالح بن أحمد بن محمد بن حنبل: «قلت لأبي: أيما أثبت عندك وكيع أو يزيد - يعني بن هارون -؟ فقال: ما منهما بحمد الله إلا ثبت...» (٤).

وقال أحمد كذلك: «كان وكيع مطبوع الحفظ، كان حافظاً، حافظاً» (٥).
وقال أيضاً: «سبحان الله! ما كان أحفظ وكيع! أحفظ من عبد الرحمن كثيراً كثيراً» (٦).

وقال أحمد بن أبي الحواري: «سمعت أحمد بن حنبل يقول: الثبت بالعراق يجي وعبد الرحمن ووكيع، قال: فذكرت ذلك ليحيى بن معين فقال: الثبت بالعراق ووكيع» (٧).
وقال أحمد أيضاً: «ابن مهدي أكثر تصحيحاً من وكيع، ووكيع أكثر خطأ من ابن المهدي، ووكيع قليل التصحيح» (٨).

(١) ت بغداد ٤٧٩/١٣.

(٢) علل أحمد ١/رقم ٥٨، وت بغداد ٤٨٣/١٣.

(٣) ت بغداد ٤٧٩/١٣، من رواية بشر بن موسى.

(٤) الجرح ٩/رقم ١٦٨.

(٥) علل أحمد ٣/رقم ٤٨٨٥، والجرح ٩/رقم ١٦٨، ونحوه من رواية أبي داود عن أحمد كما في س الآجري رقم ٣٦٢.

(٦) علل أحمد ٣/رقم ٥٧٣٦، والجرح ٩/رقم ١٦٨.

(٧) ت بغداد ٤٨١/١٣.

(٨) علل أحمد ١/رقم ٧٩٠، وت بغداد ٤٨١/١٣.

وفي زيادة: «أخطأ في خمسمائة حديث»^(١).
 وقال مرة: «ما رأيت أحداً كان أجمع من وكيع، وحسين الجعفي كان شيئاً عجيباً،
 وما رأيت أبا عبد الله يقدم عليهما من الكوفيين أحداً»^(٢).
 وقال ابن عمار: «ما كان بالكوفة في زمان وكيع بن الجراح أفقه ولا أعلم بالحديث
 من وكيع، كان وكيع جهبذاً»^(٣).
 وقال أيضاً: «وسمعت وكيعاً يقول: ما نظرت في كتاب منذ خمس عشرة سنة إلا في
 صحيفة يوماً فنظرت في طرف منه ثم أعدته مكانه»^(٤).
 وقال مرة: «في وكيع وأبي معاوية، وكيع أثبت»^(٥).
 وقال العجلي: «ثقة عابد صالح أديب من حفاظ الحديث... وهو أثبت في سفیان
 من جماعة ذكرهم»^(٦).
 وقال أبو زرعة: «قلت ليحيى بن معين: وكيع فوق أبي نعيم؟ قال: نعم»^(٧).
 وقال أبو عبيد الآجري: «سئل أبو داود: أيما أحفظ وكيع أو عبد الرحمن؟ فقال:
 وكيع كان أحفظ من عبد الرحمن بن مهدي، وكان عبد الرحمن أقل وهماً، وكان
 أتقن»^(٨)^(٩).

في ولادته أقوال:

الأول: سنة سبع وعشرين ومائة، وهو أضعفها^(١٠).

-
- (١) انظر السير ١٥٤/٩، رقم ٤٨، وبحر الدم رقم ١١٢٠، من رواية محمد بن أحمد بن مسعود عن عبد الله بن أحمد عن أبيه، والسياق من بحر الدم.
 (٢) مسائل ابن هانئ رقم ٢٠٥٦، وبحر الدم رقم ١١٢٠.
 (٣) ت بغداد ٤٧٩/١٣.
 (٤) ت بغداد ٤٧٩/١٣.
 (٥) ت بغداد ٤٨٢/١٣.
 (٦) ث العجلي رقم ١٩٣٨.
 (٧) ت بغداد ٤٨٢/١٣.
 (٨) في المطبوع من ت بغداد "أتقى"، والصواب ما في س الآجري.
 (٩) س الآجري رقم ٣٤، وت بغداد ٤٨٢/١٣.
 (١٠) قاله يعقوب الفسوي عن محمد بن فضيل البزاز، كما في ت الكمال ٤٦٦/٧.

الثاني: سنة ثمان وعشرين ومائة^(١).

الثالث: سنة تسع وعشرين ومائة، وهو أقواها^(٢).

وفي وفاته أقوال:

الأول: سنة ست وتسعين ومائة^(٣).

الثاني: سنة سبع وتسعين، وعليه الأكثر^(٤).

الثالث: سنة ثمان وتسعين ومائة^(٥).

الخلاصة:

وكيع من الثقات الحفاظ الكبار وهو من المقدمين في سفيان الثوري وغيره من الأئمة، وهو من المكثرين عن هشام بن عروة، وهو من الذين سمعوا من هشام بأخرة^(٦)، وقد مر معنا أن رواية أهل المدينة أصح من رواية أهل العراق^(٧)، مع ذلك فقد أخرج له البخاري ومسلم عن هشام بن عروة في الأصول. النتيجة: ثبت حجة حافظ^(٨)، من الطبقة الثانية.

(١) قاله وكيع عن نفسه كما في ت بغداد ٤٧٢/١٣.

(٢) قاله أحمد كما في رواية الأثرم، وابنه عبد الله، وهو مفهوم كلام أبي نعيم لأنه ولد سنة ثلاثين ووكيع قبله بسنة، كل ذلك في ت بغداد ٤٧٢/١٣، وقال به البخاري في ت الأوسط ١٩٨/٢، وابن زبر في وفاته ٣٠٣/١، وغيرهم.

(٣) قاله أحمد كما في وفات ابن زبر ٤٣٩/١، وأبو زرعة الدمشقي، ومحمد بن حسان ومحمد بن فضيل كما في ت الكمال ٤٦٧/٧.

(٤) قال به علي ابن المديني، وابن نمير، وعلي بن أحمد بن النضر، وأبو هشام الرفاعي كما في ت بغداد ٤٨٥/١٣، وقاله عبد الله بن أبي الأسود كما في ت الأوسط ١٩٧/٢، وخليفة خياط كما في طبقاته ١٧٠، وابن سعد كما في طبقاته ٣٩٤/٦ وغيرهم.

(٥) قاله إبراهيم الحربي ومحمد بن المثني كما في ت بغداد ٤٨٥/١٣.

(٦) انظر شرح علل الترمذي ٤٨٩/٢.

(٧) انظر شرح علل الترمذي ٤٨٩/٢.

(٨) من الثالثة من مراتب التعديل.

٤٨ - وهيب بن خالد

«وهيب بالتصغير بن خالد بن عجلان الباهلي مولاهم أبو بكر البصري، ثقة ثبت لكنه تغير قليلاً بأخرة، من السابعة مات سنة خمس وستين وقيل بعدها/ع»^(١).
أقوال النقاد فيه:

قال عمرو بن علي: «سمعت يحيى بن سعيد: ذكر وهيب بن خالد فأحسن الثناء عليه»^(٢).

وقال يحيى بن سعيد أيضاً: «إسماعيل^(٣) أثبت من وهيب»^(٤).

وقال عبد الرحمن بن مهدي: «أخبرني وهيب وكان من أبصر أصحابه بالحديث وبالرجال»^(٥).

وقال كذلك: «كان وهيب أبصرهم بالرجال. فذكر له ابن عُلية، فقال: وهيب كان أبصر بالرجال»^(٦).

وقال أبو داود الطيالسي: «حدثنا وهيب بن خالد، وكان ثقة»^(٧).

وقال ابن سعد: «كان وهيب قد سجن فذهب بصره، وكان ثقة كثير الحديث حجة، وكان أحفظ من أبي عوانة وكان يملي حفظاً»^(٨).

وقال عباس الدوري: «قيل ليحيى: أيهما أثبت؟ زهير بن معاوية الجعفي أو وهيب بن خالد؟ قال: ما فيهما إلا ثبت»^(٩).

(١) التقريب رقم ٧٤٨٧.

(٢) الجرح ٩/رقم ١٥٨.

(٣) أي ابن عُلية.

(٤) التهذيب ٤/٣٣٣.

(٥) الجرح ٩/رقم ١٥٨.

(٦) الجرح ٩/رقم ١٥٨.

(٧) الجرح ٩/رقم ١٥٨.

(٨) ط ابن سعد ٧/٢٨٧.

(٩) ت ابن معين رقم ٢٧٦٩.

وقال عثمان الدارمي: «قلت له (١): ما حال وهيب في أيوب؟ فقال: ثقة، قلت: فهو أحب إليك أم الثقفى (٢)؟ فقال: ثقة وثقة» (٣).

وقال معاوية بن صالح: «قلت ليحيى بن معين: من أثبت شيوخ البصريين؟ قال: وهيب بن خالد مع جماعة سماهم» (٤).

وقال أحمد بن حنبل: «ليس به بأس» (٥).

وقال عبد الله بن أحمد: «سألت أبي عن وهيب بن خالد؟ فقال: يخ من أصحاب الحديث، ليس به بأس، وكان يحيى بن سعيد يختار إسماعيل بن علي، وكان عبد الرحمن يختار وهيباً» (٦).

وقال أحمد أيضاً: «ثقة» (٧).

وقال كذلك: «كان صاحب حديث حافظ، وهو قديم الموت» (٨).

وقال العجلي: «ثقة ثبت» (٩).

وقال أبو داود: «ذهب بصره وتغير وهو ابن ثمان وخمسين سنة إن شاء الله» (١٠).

- (١) أي لابن معين.
- (٢) هو "عبد الوهاب بن عبد المجيد بن الصلت الثقفى أبو محمد البصري، ثقة تغير قبل موته بثلاث سنين، من الثامنة، مات سنة أربع وتسعين عن نحو من ثمانين سنة ع" التقريب رقم ٤٢٦١.
- (٣) عثمان الدارمي رقم ٦٦، ٦٥.
- (٤) الجرح ٩/رقم ١٥٨.
- (٥) الجرح ٩/رقم ١٥٨، من رواية صالح بن أحمد.
- (٦) علل أحمد ١/رقم ١٢٦٦، أي أن القطان يقدم إسماعيل بن علي في الإتيان على وهيب بن خالد بخلاف ابن مهدي.
- (٧) س أبي داود رقم ٥٢٠.
- (٨) المعرفة ١٨٢/٢، من رواية الفضل بن زياد.
- (٩) ث العجلي رقم ١٩٥٨.
- (١٠) س الآجري رقم ٧٥٨، أما دعوى التغير التي ذكرها أبو داود ففيها نظر، فقد انفرد بها، ولم أقف على من قال بذلك من المتقدمين غيره، والمعروف هو ما ذكره ابن سعد وغيره أن بصره ذهب فحدث من حفظه، ولم يقل أحد بتغييره، بل شيوخ أبي داود كأحمد وابن معين ومن فوقهم كابن مهدي والقطان وثقوه وأنشوا عليه ولم ينسبوا له التغير بأخرة، والظاهر والله أعلم أن هذا استنتاج من أبي داود استنتجه بناء على ذهب بصره، لأن الغالب فيمن يذهب بصره أنه يعتمد على حفظه، والحفظ عرضة للتغير والنسيان، لكن يقال:

وقال أيضاً: «تغير وهيب بن خالد ، وهيب ثقة»^(١).
 وقال مرة: «ما كان أعلم بالرجال من وهيب، ولم يستعمل علمه»^(٢).
 وقال أبو حاتم: «ما أنقى حديث وهيب، لا تكاد تجده يحدث عن الضعفاء، وهو
 الرابع من حفاظ البصرة، وهو ثقة، ويقال: إنه لم يكن بعد شعبة أعلم بالرجال منه، ذهب
 بصره قبل أن يموت، وكان يقال: إنه يخلف حماد بن سلمة في كثرة حديثه عن المدنيين»^(٣)
 وغيرهم»^(٤).

وقال في موضع: «وهيب أتقن وأوثق من أبي معاوية»^(٥).

وقال ابن حبان: «من المتقين في الروايات»^(٦).

وقال في موضع: «كان متقناً»^(٧).

وفاته:

الأول: سنة خمس وستين ومائة، وهو أشهر^(٨).

الظاهر أنه لا يضر بالنسبة لو هيب لحفظه وأتقانه، ولأن ذهاب بصره كان في سنة وفاته ولم يطل، ثم إن
 المعاصرين له من النقاد ومن بعده لم ينسبوا ذلك له، وبناء عليه لا يسلم لأبي داود رحمه الله ما ذكره من
 دعوى التغيير، ولما قدمنا يتبين أن قول الحافظ عنه في التقريب " تغير قليلاً بأخرة "، ليس بجيد، وقد تابع في
 ذلك أبا داود.

(١) س الآجري رقم ١٤٦٠.

(٢) س الآجري رقم ١٣٠٧.

(٣) وهذا يفيدنا أنه من المكثرين ومن ثم العارفين بحديث أهل المدينة بما فيهم هشام بن عروة وهو كذلك، فقد
 روى له البخاري الكثير عن هشام بن عروة احتجاجاً، وكذا عن غيره.

(٤) الجرح ٩/رقم ١٥٨.

(٥) علل الحديث لابن أبي حاتم ٢/رقم ٢٠٥٠.

(٦) المشاهير رقم ١٢٦٥.

(٧) الثقات ٧/٥٦٠.

(٨) قال أحمد بن أبي أيوب: " أخبرني غير واحد قالوا: مات وهيب بن خالد سنة خمس وستين " (ت الأوسط
 ١٢٣/٢)، وحكاها البخاري عن أحمد بن أبي رجاء كما في التاريخ الكبير ٨/رقم ٢٦١٣، وزاد عن
 أحمد بن حنبل: " مات وهو ابن ثمان وخمسين "، وقال به ابن حبان كما في الثقات ٧/٥٦٠.

الثاني: سنة تسع وستين ومائة^(١).
النتيجة: ثقة متقن حجة^(٢) من الطبقة الثانية.

(١) قال به خليفة كما في تأريخه ص ٤٤٥، وابن زبر في وفياته ٣٨٩/١، وابن قانع كما في التهذيب ٣٣٣/٤.

(٢) وهو من الثالثة من مراتب التعديل؛ لأن هناك عبارات ذكرت فيه إنما تستعمل في أصحاب المرتبة الأولى.

٤٩ - يحيى بن زكريا بن أبي زائدة

«يحيى بن زكريا بن أبي زائدة الهمداني بسكون الميم أبو سعيد الكوفي، ثقة متقن، من كبار التاسعة مات سنة ثلاث أو أربع وثمانين ومائة، وله ثلاث وستون سنة/ع»^(١).
أقوال النقاد فيه:

قال أبو خالد الأحمر: «كان والله جيد الأخذ للحديث»^(٢).

وقال عيسى بن يونس: «ثقة...»^(٣).

وقال يحيى القطان: «ما خالفني بالكوفة أحد أشد علي من ابن أبي زائدة»^(٤).

وقال أبو نعيم: «حدثنا يحيى بن زكريا وما هو بأهل أن أحدث عنه!...»^(٥).

وقال ابن سعد: «كان ثقة إن شاء الله»^(٦).

وقال يحيى بن معين: «ثقة»^(٧).

وقال عثمان الدارمي له: «فإسماعيل بن زكريا أحب إليك في الحديث أو يحيى بن زكريا؟ فقال: لم. أهما أخوان عندك؟ قلت: لا؛ ولكنني أردت في الحديث. فقال: يحيى أحب إلي»^(٨).

(١) التقريب رقم ٧٥٤٨.

(٢) الجرح ٩/رقم ٦٠٩.

(٣) ت بغداد ١٤/١٢٢.

(٤) الجرح ٩/رقم ٦٠٩، وهذا الكلام من القطان يدل على شدة ضبطه وإتقانه.

(٥) ض العقيلي ٤/رقم ٢٠٢٣، وانظر التهذيب ٤/٣٥٤، وهذا الكلام إن أريد به الجرح فإنه لا يقبل في مقابل توثيق الجمهور وشدة ثنائهم عليه، ولذا قال الحافظ عند ذكره لهذا الجرح في هدي الساري ص ٤٧٤: " قد احتج به الجماعة... وهذا الجرح مردود، بل ليس هذا بجرح ظاهر والله أعلم"، ومن رجح للحكاية في ض العقيلي والتهذيب تبين له أن السبب في كلام أبي نعيم ليس لأجل القدح في الحديث بل لأمرٍ آخر.

(٦) ط ابن سعد ٦/٣٩٣.

(٧) الجرح ٩/رقم ٦٠٩، من رواية إسحاق بن منصور، وجاء توثيقه له أيضاً من رواية ابن أبي مريم كما في ت بغداد ١٤/١٢٢، ومن رواية اللدقاق رقم ١٧٨.

(٨) ت عثمان الدارمي رقم ١٧٤، والجرح ٩/رقم ٦٠٩، وانفذه " قال عثمان بن سعيد: قلت ليحيى بن معين: إسماعيل بن زكريا أحب إليك أم يحيى بن زكريا؟ قال: يحيى أحب إلي. قلت: هما أخوان عندك؟ قال:

وقال أيضاً لابن معين: «وابن مسهر أحب إليك أو يحيى بن زكريا بن أبي زائدة؟
قال: كلاهما ثقتان»^(١).

وقال يحيى بن معين: «كان كيساً، ولا أعلمه أخطأ في الحديث إلا في حديث
واحد!»^(٢).

وقال أبو داود: «كان يحيى^(٣) لا يقدم على يحيى بن أبي زائدة أحداً بالكوفة»^(٤).

وقال علي بن المديني: «من الثقات»^(٥).

وقال كذلك: «و لم يكن بالكوفة بعد سفیان الثوري أثبت من يحيى بن زكريا بن أبي
زائدة»^(٦).

وقال ابن نمير: «كان في الحديث أكثر من ابن إدريس في الإلتقان»^(٧).

وقال أحمد بن حنبل: «ثقة»^(٨).

وقال زياد بن أيوب الطوسي^(٩): «وكان يحيى بن أبي زائدة يحدث حفظاً»^(١٠).

لا " انتهى ، وفيه اختلاف حيث جعل قوله " هما أخوان عندك " من كلام الدارمي والصواب أنه من كلام
ابن معين ، كما في ت عثمان الدارمي نفسه.

(١) ت عثمان الدارمي رقم ١٤١.

(٢) ت ابن معين رقم ٢١٦٠ ، و ت بغداد ١٤ / ١٢٢ ، من رواية الدوري ، وأيضاً من رواية الغلابي ١٤ / ١٢١ ،

قال ابن حجر معلقاً على كلام ابن معين هذا في هدي الساري ص ٤٧٤ : " هذه مترلة عظيمة لهذا
الرجل! "

(٣) الظاهر أنه يحيى بن معين.

(٤) س الآجري وحاشيته رقم ٥٨١.

(٥) الجرح ٩ / رقم ٦٠٩.

(٦) ت بغداد ١٤ / ١٢٠.

(٧) الجرح ٩ / رقم ٦٠٩.

(٨) الجرح ٩ / رقم ٦٠٩ ، رواية عبد الله ، وانظر توثيقه له في س أبي داود رقم ٣٥٩.

(٩) هو " زياد بن أيوب بن زياد البغدادي أبو هاشم ، طوسي الأصل ، يلقب دلويه وكان يغضب منها ولقبه أحمد

(شعبة الصغير) ، ثقة حافظ من العاشرة مات سنة اثنتين وخمسين وله ست وثمانون / خ د ت س " التقريب

رقم ٢٠٥٦.

(١٠) ت بغداد ١٤ / ١٢٢.

وقال العجلي: «ثقة، وكان ممن جُمع له الفقه والحديث، وكان على قضاء المدائن ويعد من حفاظ الكوفيين للحديث مفتياً ثبناً صاحب سنة، وو كيع إنما صنف كتبه على كتب يحيى بن أبي زائدة»^(١).

وقال يعقوب بن شيبة: «كان ثقة، حسن الحديث... وكان يعد من فقهاء محدثي أهل الكوفة»^(٢).

وقال أبو زرعة: «يحيى قلما يخطئ، فإذا أخطأ أتى بالعظام!»^(٣).

وقال أبو حاتم: «مستقيم الحديث، صدوق ثقة»^(٤).

وقال النسائي: «ثقة»^(٥).

وقال أيضاً: «ثقة ثبت»^(٦).

وقال ابن حبان: «من المتقين»^(٧).

وفي وفاته أقوال:

الأول: سنة ثمانين ومائة^(٨).

الثاني: سنة اثنتين وثمانين ومائة^(٩).

الثالث: سنة ثلاث وثمانين ومائة، وعليه الجمهور^(١٠).

(١) ث العجلي رقم ١٩٧٥.

(٢) ت بغداد ١٤/١٢٣.

(٣) التهذيب ٤/٣٥٤، نقلا عن العلل لابن أبي حاتم، حيث ذكره بعد إيراد له خطأ في الإسناد وقع ليحيى بن زكريا، وقد بحث في المطبوع من العلل على علل أحاديث يوم الجمعة ولم أقف على كلام أبي زرعة هذا، وقال الحافظ معلقاً على كلام أبي زرعة هذا: "وهذا يرد على الذي ذكره ابن معين".

(٤) الجرح ٩/رقم ٦٠٩.

(٥) ت بغداد ١٤/١٢٢.

(٦) ت الكمال ٨/٣٤، والتهذيب ٤/٣٥٤.

(٧) المشاهير رقم ١٣٨١.

(٨) قاله ابن أبي حاتم كما في الجرح ٩/رقم ٦٠٩، وزاد "بالمدائن".

(٩) قال به علي بن المديني في كتابه العلل ص ٤٢، و ص ٨٠.

(١٠) قال به ابن سعد كما في طبقاته ٦/٣٩٣، وخليفة في طبقاته ص ١٧٠، لكن على التخيير بين ثلاث وثمانين

وأربع وثمانين، وإبراهيم بن موسى كما في الأوسط ٢/١٦٥، وأحمد بن أبي رجاء كما في ت الكبير

الرابع: سنة أربع وثمانين ومائة(١).
النتيجة: ثقة متقن(٢) من الطبقة الثانية.

٨/رقم ٢٩٧٤، وهارون بن حاتم ، ومحمد بن عبد الله الحضرمي ، ويعقوب بن شيبه؛ كما في ت بغداد
١٢٣/١٤.

(١) قال به مسروق المرزيان وابن قانع كما في ت بغداد ١٢٣/١٤ ، وابن حبان كما في المشاهير رقم ١٣٨١.

(٢) من الثالثه من مراتب التعديل.

٥٠- يحيى بن سعيد الأنصاري

((يحيى بن سعيد بن قيس الأنصاري المدني أبو سعيد القاضي، ثقة ثبت من الخامسة مات سنة أربع وأربعين أو بعدها/ع))^(١).

أقوال الزناد فيه:

قال هشام بن عروة: ((حدثني العدل الرضا الأمين علي ما تغيب عنه؛ يحيى بن سعيد عن أبي))^(٢).

وفي لفظ: ((قال حماد بن زيد: سألت رجل هشام بن عروة عن حديث؟ فقال: لم أسمع من أبي، ولكن حدثني الثقة المأمون علي ما تغيب عنه؛ يحيى بن سعيد))^(٣).

وقال سفيان الثوري: ((من حفاظ الناس))^(٤).

وقال أبو بكر عبد الله خلاد الباهلي: سمعت يحيى -وهو بن سعيد القطان- لا يقدم علي يحيى بن سعيد أحداً من الحجازيين، فقليل له: الزهري؟ فقال: الزهري خولف^(٥) عنه ويحيى لم يختلف عنه))^(٦).

وقال علي بن المديني: ((ذكرنا يحيى بن سعيد الأنصاري، عند يحيى بن سعيد القطان، فقال يحيى بن سعيد القطان: كان يحيى بن سعيد، وجعل يعظمه))^(٧).

وقال عبد الرحمن بن مهدي: ((أخبرني وهيب أنه قدم المدينة فلم ير أحداً إلا وأنت تعرف وتنكر غير يحيى بن سعيد ومالك))^(٨).

(١) التقريب رقم ٧٥٥٩، وقد ذكره ابن حجر في الطبقة الثالثة من طبقات المدلسين، انظر ط المدلسين رقم ٣٢.

(٢) الجرح ٩/رقم ٦٢٠.

(٣) علل أحمد ١/رقم ٣٧٥، والجرح ٩/رقم ٦٢٠، والسياق له.

(٤) الجرح ٩/رقم ٦٢٠.

(٥) في ت الكمال "يختلف عنه".

(٦) ت بغداد ١٤/١٠٩، و ت الكمال ٨/٤٥.

(٧) ت بغداد ١٤/١٠٩، رقم ٧٤٤٦.

(٨) الجرح ٩/رقم ٦٢٠.

وقال ابن عيينة: «مُحَدِّثُو الْحِجَازِ: ابْنُ شَهَابٍ وَابْنُ جَرِيحٍ وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ يَجِيسُونَ بِالْحَدِيثِ عَلَيَّ وَجِهَهُ»^(١).

وقال ابن سعد: «كَانَ ثِقَةً كَثِيرَ الْحَدِيثِ حِجَّةً ثَبَاتاً»^(٢).

وقال يحيى بن معين: «ثِقَةٌ»^(٣).

وسأل عثمان الدارمي ابن معين فقال: «وَالزَّهْرِيُّ أَحَبُّ إِلَيْكَ فِي سَعِيدِ بْنِ الْمَسِيبِ أَوْ قَتَادَةَ؟ فَقَالَ: كِلَاهُمَا. قُلْتُ: فَهَمَا أَحَبُّ إِلَيْكَ أَوْ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ؟ فَقَالَ: كُلُّ ثِقَةٍ»^(٤).

وقال علي بن المديني: «لَمْ يَكُنْ بِالْمَدِينَةِ بَعْدَ كِبَارِ التَّابِعِينَ أَعْلَمَ مِنْ ابْنِ شَهَابٍ وَيَحْيَى بْنِ سَعِيدِ الْأَنْصَارِيِّ وَأَبِي الزِّنَادِ وَبَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَشْجِ»^(٥).

وقال أحمد بن حنبل: «ثِقَةٌ»^(٦).

وقال ابن عمار الموصلي: «مَوَازِينُ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ مِنَ الْكُوفِيِّينَ وَالْمَدِينِيِّينَ: عَبْدُ

الْمَلِكِ بْنِ أَبِي سَلِيمَانَ وَعَاصِمُ الْأَحْوَلِ وَعَبِيدُ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدِ الْأَنْصَارِيِّ»^(٧).

وقال أبو حاتم: «ثِقَةٌ»^(٨).

وسئل أبو حاتم عن يزيد بن عبد الله بن قسيط، ويحيى بن سعيد فقال: «يَحْيَى يُوَازِي

الزَّهْرِيُّ»^(٩).

وقال العجلي: «ثِقَةٌ، وَكَانَ لَهُ فِقْهُ وَوَلِيَ الْقَضَاءَ وَكَانَ رَجُلًا صَالِحًا»^(١٠).

وقال أبو زرعة: «مِنَ الثَّقَاتِ»^(١١).

(١) ت الكبير ٨/رقم ٢٩٨٠.

(٢) ط ابن سعد [القسم المتمم لتابعي أهل المدينة] ص ٣٣٧ رقم ٢٤٤.

(٣) الجرح ٩/رقم ٦٢٠.

(٤) ت عثمان الدارمي رقم ١٦، ١٧.

(٥) الجرح ٩/رقم ٦٢٠.

(٦) غنل أحمد ١/رقم ١٢٠٠، والجرح ٩/رقم ٦٢٠.

(٧) ت بغداد ١٤/١١٠.

(٨) الجرح ٩/رقم ٦٢٠.

(٩) الجرح ٩/رقم ٦٢٠.

(١٠) ت العجلي رقم ١٩٧٧.

(١١) الجرح ٩/رقم ٦٢٠.

وقال ابن خراش: «أحد الأئمة»^(١).
 وقال النسائي: «ثقة ثبت»^(٢).
 وقال في موضع آخر: «ثقة مأمون»^(٣).
 وقال ابن حبان: «من فقهاء أهل المدينة ومتقنيهم»^(٤).
 في وفاته أقوال:
 الأول: سنة ثلاث وأربعين ومائة، وعليه الجمهور^(٥).
 الثاني: سنة أربع وأربعين^(٦).
 الثالث: سنة ست وأربعين ومائة، وهو أضعفها^(٧).
 النتيجة: ثقة متقن من كبار أئمة الحديث^(٨)، من الطبقة الثانية.

(١) ت بغداد ١١٠/١٤.

(٢) ت الكمال ٤٥/٨، والتهذيب ٣٦١/٤.

(٣) ت الكمال ٤٥/٨، والتهذيب ٣٦١/٤.

(٤) المشاهير رقم ٥٨١.

(٥) قاله يحيى القطان كما في ت الكبير ٨/رقم ٢٩٨٠، والمدائني، والمهشم بن عدي كما في وفيات ابن زبير ٣٣٤/١، وابن نمير وابن سعد والواقدي، كما في ت بغداد ١١٠/١٤-١١١، وخليفة خياط كما في طبقاته ص ٢٧٠، وغيرهم.

(٦) قال به عمرو بن علي الفلاس كما في وفيات ابن زبير ٣٣٨/١، ويزيد بن هارون كما في ت بغداد ١١١/١٤، ويحيى بن بكير والواقدي في موضع آخر كما في رجال البخاري رقم ١٣٢٣.

(٧) لم ينسب لقائل؛ كما في رجال البخاري رقم ١٣٢٣.

(٨) من الثالِثَمَن مراتب التعديل.

الخلاصة:

بالنظر في كلام النقاد يتبين لنا أن من المتقدمين من وثقه، ومنهم من وصفه بالصدق، وأكثر ما أخذ عليه ما عُرف به من بدعة الإرجاء، واتباع السلطان، وهذا الذي جعل البعض يحمل عليه، بل امتنع البعض من الكتابة عنه^(١) لأجل ذلك، وعلى كل حال فهو لا ينحط عن مرتبة صدوق، بل مرتبته أرفع من ذلك، أما تضعيف العجلي، وكذا النسائي في رواية، فإنه لا اعتبار له مع ما ذهب له الجمهور، علماً بأنهما قد يكونان متأثرين بدم من ذمه أو ترك الرواية عنه من المتقدمين، وقد بينا أن ذلك بعضه تحامل لأجل العداوة، وبعضه لأجل بدعة الإرجاء والتشيع، وبعضه لأجل اتباع السلطان، بل بعضهم تحامل فاتمه بالزندقة، -وقد رد ذلك ابن معين-، وكل ما صدر فيه من قرح للأسباب السابقة أثر على سمعته ومكانته العلمية، ولذلك قال أحمد: «ما كان أزهد الناس فيه وأنفهم عنه، وقد كتبت عنه»، بل تقدم كلام أبي زرعة أنه لا يُنكر عليه شيء في جانب الحديث.

النتيجة: ثقة إن شاء الله^(٢) من الطبقة الرابعة.

(١) وأئمة السلف من المحدثين وغيرهم قد يتركون الرواية عن المحدث الثقة لأجل البدعة، حتى لا يغتر به الناس، فيتبعونه ويتأثرون ببدعته.

(٢) قال الذهبي في من تكلم فيه وهو موثق رقم ٣٨٨: "صدق"، وقال في الميزان ٤/رقم ٩٩٠٠: "وقد أخرج مسلم ليونس في الشواهد لا في الأصول، وكذلك ذكره البخاري مستشهداً به، وهو حسن الحديث".

٥١- يونس بن يزيد

«يونس بن يزيد بن أبي النجاد الأيلي، بفتح المهمزة وسكون التحتانية بعدهـا لام، أبو يزيد مولى آل أبي سفيان، ثقة إلا أن في روايته عن الزهري وهما قليلاً وفي غير الزهري خطأ، من كبار السابعة مات سنة تسع وخمسين على الصحيح، وقيل: سنة ستين/ع»^(١).
أقوال النقاد فيه:

قال ابن المبارك: «ما رأيت أحداً أروى للزهري من معمر، إلا أن يونس آخذ للسند»^(٢)؛ لأنه كان يكتب»^(٣).

وفي رواية: «إلا ما كان من يونس فإنه كتب الكتب على الوجه»^(٤).
وقال علي بن المديني: «سألت عبد الرحمن بن مهدي عن يونس بن يزيد الأيلي؟ قال: كان ابن المبارك يقول: كتابه صحيح. قال ابن مهدي: وأقول أنا: كتابه صحيح»^(٥).

وقال أحمد: «قال وكيع: رأيت يونس الأيلي، وكان سيئ الحفظ»^(٦). قال أحمد: سمع منه وكيع ثلاثة أحاديث»^(٧).

(١) التقريب رقم ٧٩١٩.

(٢) في ت الكمال "أحفظ للمسند".

(٣) الجرح ٩/رقم ١٠٤٢، وانظر ت الكمال ٨/٢٢١.

(٤) ت الكمال ٨/٢٢١، والتهذيب ٤/٤٧٤.

(٥) الجرح ٩/رقم ١٠٤٢.

(٦) قال الذهبي في الميزان ٤/رقم ٩٩٢٤: "شذ وكيع فقال: سيئ الحفظ"، قلت: قول الذهبي هنا ليس بصواب، والحق مع وكيع، فإنه جربه واختبره ووجدته لا يحفظ، واستشهد بكلام وكيع هذا أحمد والعجلي وأبو زرعة ووافقه، بل قد مثل الإمام أحمد ببعض الأخطاء التي أخطأ فيها، وهي تدل على سوء حفظه، قد ذكرنا بعضها وبعضها مذكور في المعرفة ٢/١٩٩، والجرح ٩/رقم ١٠٤٢، وعلل المروزي رقم ٤٤، بل قال ابن رجب في شرح العلل ٢/٤٨٣: "وكان الإمام أحمد سيئ الرأي في يونس جداً..."، وما ذلك إلا لأخطائه التي تدل على سوء الحفظ.

(٧) س أبي داود رقم ٣٠٨، والجرح ٩/رقم ١٠٤٢، ويحتمل من كلام أحمد أن مراده إيضاح عدد الأحاديث التي حكم وكيع من خلالها على حال يونس.

وقال وكيع: «لقيت يونس بن يزيد الأيلي وذاكرته بأحاديث الزهري المعروفة وجهدت أن يقيم لي حديثاً فما أقامه»^(١).

وفي لفظ: «لقيت يونس يعني الأيلي فجهد الجهد حتى يخلص منه حديث واحد، فلم يكن يحفظ»^(٢).

وفي رواية: «لقيت يونس بن يزيد بمكة فجهدت به الجهد أن يقيم حديثاً، فلم يقدر عليه»^(٣).

وقال عبد الرحمن بن مهدي: «لم أكتب حديث يونس بن يزيد إلا عن ابن المبارك، فإنه أخبرني أنه كتبها عنه من كتابه»^(٤).

وقال أيضاً: «يونس بن يزيد من كتب من كتبه!»^(٥).

وقال ابن سعد: «وكان حلو الحديث كثيره، وليس بحجة، وربما جاء بالشيء المنكر»^(٦) (٧).

وقال أبو بكر الأثرم: «قلت لأبي عبد الله أحمد بن حنبل: يونس بن يزيد؟ فقال: لم يكن يعرف الحديث، يكتب أول الكتاب الزهري عن سعيد وبعضه

(١) الجرح ٩/رقم ١٠٤٢، والتعديل ٣/رقم ١٥٢٤.

(٢) ث العجلي رقم ٢٠٦٨.

(٣) س أبي زرعة ٢/٦٨٥، وشرح علل الترمذي ٢/٥٩٨، وعلى كل لم يكن يحفظ، والغالب أنه لا يحدث إلا من كتابه.

(٤) شرح علل الترمذي ٢/٥٩٨.

(٥) المعرفة ٢/٢٠٠. وهنا كلام مُقدَّرٌ محذوف: أي من كتب من كتب يونس بن يزيد فحديثه صحيح؛ لأن كتاب يونس صحيح بعكس حفظه فمتكلم فيه، والنص الذي قبله فيه صنيع عبد الرحمن بن مهدي والذي يبين مراده، حيث لم يكتب حديث يونس إلا عن ابن المبارك لأنه ممن أخذ عن كتاب يونس.

(٦) قال الذهبي في السير ٦/٣٠٠، معلقاً على قول ابن سعد "ليس بحجة"، قال: "قد احتج به أرباب الصلح أصلاً وتبعاً"، وقال عن قوله "ربما جاء بالمنكر": "ليس ذلك عند أكثر الحفاظ منكراً بل غريب"، قلت: كبار المتقدمين من النقاد كأحمد وابن المديني، ومن في طبقتهم يطلقون على الغرائب منا كير، وقد جاء نضار عن أحمد من رواية أبي زرعة الدمشقي ومن رواية الميموني فيها وصف يونس بأنه روى منا كير عن الزهري، انظرت الكمال ٨/٢٢١، وبحر الدم رقم ١٢٠١.

(٧) ط ابن سعد ٧/٥٢٠.

الزهري فيشته عليه»^(١).

وقال أحمد كذلك: «حدّث عنه الناس»^(٢).

وقال أيضاً: «عقيل ويونس يؤدون الألفاظ»^(٣)، معمر كان يحفظ الألفاظ لا

يؤدي»^(٤).

وقال الفضل بن زياد عن أحمد: «يونس وهؤلاء يجيئون بألفاظ أحيار؛ أصحاب

كتب، وكان معمر يحدث حفظاً فيُحرّف»^(٥).

وقال مرةً: «إذا حدّث من حفظه يخطئ»^(٦).

وقال العجلي: «ثقة»^(٧).

وقال يعقوب بن شيبة: «صالح الحديث عالم بحديث الزهري»^(٨).

وقال أبو زرعة: «لا بأس به»^(٩).

وقال البرذعي: قلت^(١٠): يونس بن يزيد الأيلي عن غير الزهري؟ قال لي: ليس

بالحافظ. وقال: كان صاحب كتاب، فإذا أخذ من حفظه، لم يكن عنده شيء»^(١١).

وقال ابن خراش: «صدوق»^(١٢).

وقال النسائي: «ثقة»^(١٣).

(١) الجرح ٩/رقم ١٠٤٢.

(٢) علل أحمد ٢/رقم ٣٤٢١.

(٣) هذه العبارة تفيد التوثيق وتعني حسن الأداء.

(٤) س أبي داود رقم ٣٠٩، ٣١٠، وانظر شرح علل الترمذي ٤٧٩/٢.

(٥) المعرفة ٢/٢٠٠.

(٦) شرح علل الترمذي ٥٩٨/٢.

(٧) ث العجلي رقم ٢٠٦٨.

(٨) ت الكمال ٨/٢٢٢، والتهديب ٤/٤٧٥.

(٩) الجرح ٩/رقم ١٠٤٢.

(١٠) أي لأبي زرعة.

(١١) س أبي زرعة ٢/٦٨٤-٦٨٥، وشرح علل الترمذي ٥٩٨/٢.

(١٢) ت الكمال ٨/٢٢٢، والتهديب ٤/٤٧٥.

(١٣) ت الكمال ٨/٢٢٢، والتهديب ٤/٤٧٥.

في وفاته أقوال:

الأول: سنة اثنتين وخمسين ومائة^(١).

الثاني: سنة تسع وخمسين ومائة^(٢).

الثالث: سنة ستين ومائة^(٣).

الخلاصة:

اتفق الجمهور على توثيقه^(٤)، أيضاً اتفق الجمهور على صحة كتابه، لكن تكلم غير واحد من النقاد في حفظه، كوكيع، وأحمد، وأبي زرعة^(٥)، فإنه لم يكن يحفظ، وإذا حدث من حفظه أخطأ، والظاهر الذي لا شك فيه أن الغالب من يونس أنه لا يحدث إلا من كتابه، فُفِرَّقَ بين ما رواه من كتابه فهو صحيح حجة، وبين ما رواه من حفظه فلا يحتج به، بل يكتب للاعتبار، كذلك يُجتنب ما أخطأ فيه، وقد قال الحافظ ابن حجر في هدي الساري^(٦): «وثقه الجمهور مطلقاً، وإنما ضعفوا بعض روايته حيث يخالف أقرانه، أو يحدث من حفظه، فإذا حدث من كتابه فهو حجة».

النتيجة: ثبت^(٧) صحيح الكتاب إذا حدث من كتابه دون حفظه، من الطبقة

الثانية.

(١) قاله أبو سعيد بن يونس بصيغة تُشعر بالتمريض "زعموا" [وانظر صيانة مسلم ص ١٤٣، وفيه تقرير أن لفظة (زعم) قد تستعمل في الحق المحقق وغيره]، ونحوه ما قال يحيى بن بكير: "مات سنة بضع وخمسين ومائة" انظر ت الكمال ٢٢٢/٨.

(٢) ذكره البخاري ولم ينسبه لأحد كما في ت الأوسط ١٠٣/٢، وقال به المفضل بن غسان الغلابي كما في ت الكمال ٢٢٢/٨، وابن حبان في الثقات ٦٤٩/٧.

(٣) قاله محمد بن عزيز الأيلي كما في وفيات ابن زبر ٣٧٣/١.

(٤) وله ميزة في الزهري خاصة، فقد عدّه الأئمة من الطبقة الأولى من أصحاب الزهري، ويُحمل أكثر ما قيل فيه من مفاضلة بينه وبين غيره من الرواة على ما كان من روايته عن الزهري، انظر شرح علل الترمذي ٣٩٩/٢، وشروط الأئمة الخمسة للحازمي ص ١٥٤، وطبقات الرواة عن الزهري ص ٢٥٨.

(٥) ولذا ذكره ابن رجب في شرح علل الترمذي ٥٩٧/٢، في نوع الثقات الذين ضَعَفَ حديثهم في بعض الأوقات دون بعض ومن هذا النوع الثقات الذين لهم كتاب صحيح وفي حفظهم بعض الشيء.

(٦) ص ٤٧٨-٤٧٩.

(٧) من الرابعة من مراتب التعديل إن لم يكن أرفع من ذلك.